أ.د / عقيل حسين عقيل

وماذا بعد القذافى ؟

Arab group
المجموعه العربيه للتدريب والنشر

وماذا
بعد القذافي؟

(الدّولة ـ القيم ـ الأخلاق)

إلى

أهل القيم الحميدة

و

الأخلاق الكريمة

و

صنّاع التَّاريخ

الفهرسة

- **الليبيون قبل حُكم القذافي**

ـ شخصية الليبيون

ـ الشخصية الليبية سماعية

ـ الشخصية الليبية قدوة

- **الليبيون وحكم القذافي**

ـ الليبيون تحت الضّغوط

ـ خيمة القذافي ومرعاه

ـ دولة الحقراء

ـ القذافي وصف شعبه بالحقراء

ـ القذافي يسأل شعبه: (من أنتم؟)

ـ من أنتم؟

- **الليبيون بين المفاسد والمحاكم بلا شرعية**

ـ المحاكم العسكرية

ـ المحاكم الثورية

ـ محكمة الشّعب ومكتب الادعاء الشعبي

ـ الليبيون في زمن المفاسد

ـ افساد من ورائه مفاسد

ـ افساد الجامعات الليبية

ـ الادارة الذاتية مفسدة الجامعات الليبية

- **صفات والقاب كسّرت القيم وملأت أنفس الليبيين غضباً**

تكسير منظومة القيم

1 ـ الجردان

أ ـ الجردان لقب سخرية

ب ـ الجردان لقب ملامزة

ج ـ الجردان لقب تنابز

2 ـ المهلوسون

3 ـ الكلاب الضالة

4 ـ الخفافيش

5 ـ الأزلام

6 ـ الطحالب

- **أنفس الليبيون ممتلئة**

ـ صفات الأنفس الليبية الممتلئة

- **الليبيون بين التأزّمات وردود الأفعال**

ـ تأزُّمات وردود أفعال

ـ التبدّل

ـ المعاندة

ـ المناورة

ـ التمرّد

ـ ليبيا القدوة الحسنة

- **وماذا بعد القذافي؟**

سؤال واستجابات

أ ـ سؤال يحمل في مضمونه **مطلب**.

ب ـ سؤال يحمل في مضمونه **فعل**.

ج ـ سؤال يحمل في مضمون **اعتراف**.

- **وماذا بعد القذافي؟**

بناء ليبيا دولة التوافق

ـ دولة التوافق المأمولة

ـ الاصلاح المساند في دولة التوافق

ـ السيادة في دولة التوافق

ـ دولة التوافق كفالة والتزام

ـ مؤسّسات وهيئات دولة التوافق

ـ الزّعامة في دولة التوافق الليبية

ـ الأخلاق الليبية دولة توافق

- **الأمن في دولة التوافق**

الأمن في دولة التوافق الليبية

ـ الأمن السياسي

ـ الأمن الاقتصادي

ـ الأمن الاجتماعي

- دولة التوافق الليبية وصناعة المستقبل

ـ دولة التوافق وصناعة المستقبل

ـ المستوى القيمي لدولة التوافق وصناعة المستقبل

- **وماذا بعد القذافي؟**

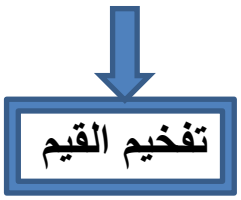

ـ تفخيم قيمة الاختلاف

ـ تفخيم قيمة الإرادة

ـ تفخيم قيمة التقدير

ـ تفخيم قيمة الاعتراف

ـ تفخيم قيمة الاعتبار

ـ تفخيم قيمة المشاركة

ـ تفخيم قيمة المشاورة

ـ تفخيم قيمة المساواة

ـ تفخيم قيمة الحكم العدل

ـ تفخيم قيمة ممارسة الحقوق

ـ تفخيم قيمة أداء الواجبات

ـ تفخيم قيمة حمْل المسؤوليات

ـ تفخيم قيمة المساءلة

- تفخيم قيمة المحاسبة
- تفخيم قيمة المراقبة
- تفخيم قيمة الابداع
- تفخيم قيمة التطلّع
- تفخيم قيمة التوافق
- القيم وبناء الإنسان
- صدر للمؤلّف
- المصادر والمراجع

المقدّمة

السيكولوجية الليبية مكوّن ذاتي انصهرت في بوتقته تلك القيم المستمدّة من عادات المجتمع وتقاليده الحميدة، وتلك الفضائل الخيّرة المستمدّة من الدين الإسلامي الذي اتخذه الشّعب الليبي مرجعية له ومصدر لتشريعاته.

ولذا فإنَّ اتجاهات الليبيين اتجاهات وطنية؛ فليبيا عبر التاريخ وحدة واحدة، بل كان شمال القارة الأفريقية كلّه دولة واحدة اسمها ليبيا؛ فوحدة تراب الوطن بالنسبة لليبيين كما أنّه وحدة جغرافيا؛ فهو وحدة ذات وتاريخ.

ومع أنَّ الليبيين شخصية مُحبّة للسّلام كما أنّها محبّة للآخرين، إلّا أنّ الوطن (ليبيا) ووحدة ترابه وشعبه خط أحمر؛ فأيّ اعتداء عليه يُصبح الموت من أجله مطلباً لدى جميع الليبيين. فالشيخ الشّهيد عمر المختار الذي كان قدوة حسنة، لو لم يكن مستمدّ شخصيته من التراب الليبي وتاريخه ودينه وأعرافه وثقافته ما كان قدوة، ولهذا فالليبيون لا يستمدّون قدوتهم إلّا من القدوة الحسنة، وهكذا هي عَبرُ التاريخ.

ومع أنّ ليبيا تعرّضت إلى ما تعرّضت إليه من استعمار بربري طوال تاريخها (قبل الميلاد وبعده)، كما أنّها تعرّضت إلى كثير من التأزّمات والآلام في ظل النظام الذي كان على رأسه القذافي 42 عاماً، إلّا أنّ ليبيا هي ليبيا، ذات هويّة جذورها ضاربة في الأرض والقيم الحميدة والفضائل الخيّرة.

ولأنّ لليبيا تاريخ عَبر التاريخ، فلم يكن من السّهل علينا البحث فيه؛ فهذا الأمر يحتاج إلى فرق من الباحثين من اساتذة علم التاريخ والعلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولذا كان موضوع هذا الكتاب مركّز على القيم والأخلاق الليبية في فترات ثلاثة:

- ما قبل حكم القذافي.

- اثناء حكم القذافي.

ـ بعد حكم القذافي.

قبل حكم القذافي كان الليبيون لا يستمدّون قدوتهم الحسنة إلّا من القدوة الأحسن منها، ممّا جعل للمعلّم احترامه وتقديره العاليين من الجميع، وخاصّة الدّارسين والمتعلّمين على يديه، فالمعلّم كونه قدوة حسنة لم يكن يشرب مسكراً، ولا يَقدِم على محرّماً، ولا مجرّماً، ولا منهي عنه، كان صادق القول، ومثالاً السّلوك الحسن، والعمل المُخلص، وهكذا كان حفظة كتاب الله والمقرئين قدوة حسنة للقراء، يرشدون النّاس في خطبهم ودروسهم بالتي هي أحسن للتي هي أحسن وأقوم، وكأنّ النّاس كلّ النّاس عندهم هم أبناء أم واحدة وأب واحد.

ومن ثمّ فالآباء يأملون من أبنائهم الاقتداء بمعلميهم ليكونوا من بعدهم معلّمين، ويقتدوا بخطباء الجوامع ليكونوا من بعدهم حملة كتاب الله وحفظته، وهكذا يقتدون بالفقهاء حتى يصبحوا من بعدهم فقهاء، وهم كذلك يقتدون بالمحترمين والمؤدّبين ليكونوا محترمين ومؤدبين، ويقتدوا بالمتفوّقين في المدارس والجامعات ليصبحوا مثلهم متفوّقون اساتذة وأطباء وعلماء وحكماء وسادة كرام، أو يصبحوا ساسة إذا ما حكموا بين النّاس عدلوا.

أمّا في زمن حكم القذافي فالأمر لم يعدّ كذلك؛ فكثير من القيم الأخلاقية في زمنه قد قوِّضت؛ فقد حكم ليبيا بعقلية شيخ القبيلة. والفرق كبير بين عقل شيخ القبيلة الذي رسم سياساته بعقول الأموات، والتي جعلت منه متعصّباً ومنحازاً على حِساب الاخرين من بني الوطن، وبين ذلك الإنسان المتطلّع لصناعة المستقبل الأفضل، دون أن يتردّد عن قول الحقّ وفعله، وهو الذي تُبنى قيمه على المنطق وبكلِّ موضوعية. منطقه نعم إنّك أخي، ونعم إنّك على خطأ عندما تكون حقيقة الأمر كذلك، ولذا فالإنسان العادل (المحقّ للحقّ) لا يؤمن بأن تنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، بل يؤمن بأنّه لا إكراه في الدين، ولا تظلم أحداً، وقل الحقّ ولو كان على نفسك، وأصبر وما صبرك إلّا بالله، وإن عزمت بعد مشاورة فتوكّل.

ومن تلك الأعمال التي اقدم عليها شيخ القبيلة (القذافي) أنفس تتألّم، وفي المقابل أنفس تسخر منها، حتى امتلأت الأنفس على الأنفس غضباً. ولذا كيف لا يتمّ تخزين المعلومات المؤلمة إلى أن يأتي الوقت الذي يسمح باستدعائها من الذاكرة؟ وكيف لا يشتدّ الألم والمظلومون لا يحقّ لهم حتى أن يرفعوا قضايا في من ظلمهم أمام المحاكم؟ الا يكون هذا الظلم بأم عينيه وفي أبشع صوره على رأس ما يملأ الأنفس ألماً وحقداً؟

وبعد أن انتصر الليبيون بثورة 17 فبراير 2011م، تحرّرت الأنفس الليبية؛ فكانت زغاريد النسوة جنباً إلى جنب مع زغاريد البنادق والمدافع المُعلنة للحرّية، وفي المقابل بدأ الرّعب يملأ تلك الأنفس التي كانت مُلجِمة لأنفس، ومن هنا بدأت تظهر شرارات الغضب منها، وما يصاحبها من حقدٍ دفين، حتى تكاد عيون أصحابها أن تقدح الشرارة التي توقد النّار.

وفي المقابل عيون الثائرين هي الأخرى تكاد أن تتقادح، من غَضبِ ما قضاه من قضاه منهم من سنين عمره في زنزانات السّجون حالكة الظلمة، وما قضاه من قضاه منهم غربة مملؤة بالآلام في بلدان الهجرة، وما قضته النسوة وأبنائهنّ من حرمان من الأزواج والآباء والأخوة الذين سجنوا بغير ذنبٍ، أو قتلوا بغير حقّ، ومن هنا فالأنفس الليبية ممتلئة، وفي هذه الظروف من لم يتجنّب المنهي عنه، سيجد نفسه بدون شكّ بين شدّة وأكثر شدّة، وبين غضب وأكثر غضباً، وبين ألم وأكثر ألماً.

فمن كان يعتقد أنّه الملك لم يعد ملكاً، ومن كان يعتقد الآخرين سفهاء وحقراء ليس لهم إلّا أن يبقوا تُبّع، عليه أن يعرف أنّهم قد أصبحوا سادة، ومن يعتقد أنّه سيحلّ محلّ من كانت له مكانة، لمجرّد أنّه يرى ذلك؛ فعليه أن يعرف هذا الأمر لن يكون؛ فأصحاب المكانات القيميّة الحميدة سيظلون أصحابها؛ فليقبل بذلك، وينزل عن ظهر البعير الذي ركبه؛ فالرّحلة طويلة وشاقّة وتحديد وجهتها لا تكون إلّا بقرارات توافقية واعية ومسؤولة.

ومن ثمّ علينا بالمراجعة التي تُمكّن الجميع من المعرفة التامّة، ولا داعي للاستعجال؛ فأخوك أخوك، ولن تجد أخ أقرب إليك منه، وإن ظننت غير ذلك؛ فستكوى بنيران النّدم أكثر من مرّة.

ومن ثمّ لا مخرج من هذه التأزُّمات إلّا بصحوة الضّمير، والتخلّص من المكابرة، والتصالح، والعفو، والصفح الجميل والتسامح مخافة من الله وحده.

فالليبيون الوان طيفهم فيها من الجمال والرّوعة ما يجعل السياحة في فنون الليبيين وآدابهم ولهجاتهم لغة، لا تفكّ شفراتها إلّا اللغة العربية، ممّا جعل اللغة العربية هي المستوعبة لتلك اللهجات واللغات الجماعية بمختلف ألوان الطيف الليبي (عرب وأمازيغ وطوارق وتبوٍ)؛ ومن هنا فاللغة العربية في ليبيا ملك للجميع، والوطن ملك للجميع، تتعدّد الوان الطيف وليبيا القدوة وحدة واحدة، تتعدّد أساليب الحياة وليبيا القدوة وحدة واحدة، تتعدّد المناهج وأساليب الحياة وليبيا هي ليبيا، ولهذا ليبيا وحدة واحدة هي القدوة الحسنة (هويّة وعنوان ثابت لا يتغيّر).

وبعد أن تحقّق النصر بثورة 17 فبراير 2011م جاء لسان حال الليبيين بسؤالٍ يطرحه، وهو:

وماذا بعد القذافي؟

سؤال يطرحه الليبيون في الزّمن (الآن) وهم يأملون مستقبل أفضل، ومن وراء هذا السؤال هم في حقيقتهم يريدون بناء الدّولة، ذلك لأنّهم يعرفون أنّه بدون بناء الدّولة، لا يمكن أن يكون في ليبيا تنمية ناجحة، ولا تعليم ناجح، ولا صحة ناجحة، ولا تخطيط سديد، ولا أمن ولا عدل، ولا بناء وإعمار. ومن ثمّ بدون بناء الدّولة لا يمكن أن تكون سيكولوجية الليبيين آمنة مطمئنة على مستقبل ليبيا من الحدود إلى الحدود.

وعليه:

لا يمكن أن تسود الحرّية إذا سقط الطاغية وبقي الطغيان، ولا يمكن أن تسود الحرّية إذا سقط المُفسد وبقي الفساد.

ومن هنا؛ فالسؤال: وما بعد القذافي؟ سؤال يحمل في مضمونه مجموعة من الاثقال منها:

ـ وماذا بعد أن قُتل السجّان؟ هل ستنتهي المظالم، أم أنّ المظالم ستتجدّد، ممّا يجعل بدل السجّان سجانين؟

ـ وماذا بعد من نزع الطمأنينة من أنفس الليبيين؟ هل ستعمّ الطمأنينة ليبيا من الحدود إلى الحدود، أم أنّ الطمأنينة التي نُزعت من الأنفس بيدٍ، ستُنتزع من جديد بمجموعة أيادي؟

ـ وماذا بعد حكم القذافي لليبيا 42 عاماً تحت عنوان (الثورة مستمرّة؟) هل ستنتقل ليبيا إلى دولة ذات سيادة الحكم فيها للشّعب، من خلال ممثلين منتخبين بكل شفافية، ودستور مصدره الشريعة الإسلامية، ولا تتولّد القوانين إلّا منه، أم أنّ عنوان (الثورة مستمرة) عنوان سيكون مستمر معنا إلى حيث ما استمرينا.

ـ وماذا بعد انتهاء الزّمن الذي كانت فيه ممارسة الحقوق عن رغبة وإرادة محرّمّة؟ هل ستكون ممارسة الحقوق حقّ للجميع، أم أنّها ستكون محلّلة للبعض، ومحرّمة على البعض الآخر؟

ـ وهل بعد أن تحقّق النّصر، ستنتهي تلك المشاحنات والسخريات، والشتائم، والملامزات، والتنابز بالألقاب التي انتشرت في البلاد بين النّاس بتوجيهات ظالمة، حتى امتلأت الأنفس بها، أم أنّها ستتولّد من جديد؛ فتعيد الناس إلى المربّع الأوّل؟

ـ وماذا بعد الفتنة والفرقة التي نُسجت خيوطها من نسّاجيها المتأصلين في إدارة الفرقة، وإيقاد نيرانها بين المرء وزوجه، والأخ وأخيه؟ ألا يكون الإطفاء ضرورة، والتوافق من أجل ليبيا أكثر أهمية وضرورة؟

إذن، وماذا بعد؟ يعني ممّا يعنيه:

ـ لم يكن بعد الغضب والتشاحن، إلّا العفو الذي يمتلكه من يمتلك القوّة، وذلك لأنّ العفو فضيلة خيّرة، وقيمة حميدة، مقدّرة بين الأخوة الذين ليس لهم بدّ إلّا تقدير ظروف بعضهم لبعض.

ـ لم يكن بعد الصّدام والخصام والصراع إلّا التسامح الذي تمتلكه الجماعة؛ ذلك لأنّ التسامح فضيلة خيّرة، وقيمة حميدة مقدّرة، بين من امتلأت أنفسهم في زمن المظالم.

ـ لم يكن بعد الفتنة والمواجهة والاقتتال إلّا الصّلح الذي يمتلكه المجتمع، وفقاً لضوابط الشريعة المحقّة للحقّ والزاهقة للباطل، ووفقاً للقوانين التي يحكم القضاة بها بين النّاس عدلاً. فالصّلح فضيلة خيّرة، وقيمة حميدة مقدّرة، بين الأهل الذين وصلت بهم الشدائد إلى المقاتلة واختراق البعض إلى ما نهى الله عنه. ولهذا إن لم يكن الإصلاح والعودة إلى ما يرضي النّاس على غير معصية، تصبح أفعال التطرُّف هي العملة الداعمة لرفع رأسمال مصارف الدّم.

إذن لم يعدّ هناك شيء من بعدِ (وماذا بعد؟) إلّا الاستجابة، وهي بناء الدّولة الليبية صاحبة السيادة الحرّة. ومن ثمّ فإنّ تفخيم القيم وتعظيم شأنها، هو تفخيم وتعظيم لشأن أهلها وأصحابها، وهذا التفخيم والتعظيم لا يتمّ إلّا بالعودة إلى الأخلاق الكريمة، والأخذ بتلك القواعد التي نظّمت العلاقات بين النّاس، وجعلت بينهم محبّة، ووحدة، ومودّة، وألفة.

ومن هنا فالسؤال وماذا بعد؟ يستوجب بناء دولة التوافق (دولة الحلّ) التي لا يكون فيها أحد مقصّ، ولا محروم، ولا مغيّب عن ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحمْل مسؤولياته، وهي الدّولة التي تبلغها الشّعوب بعد نُقلة تَعبُر بها التوقّف عند حدود الإصلاح الذي كان مقبولاً لفك التأزُّمات، إلى بلوغ الحلّ السياسي والاقتصادي والأخلاقي. وهي الدّولة التي لا قيود فيها على الإرادة؛ فالشّعب وحده قادر على أن يختار قمّة لإدارة سَلطانه، وفقاً لدستور مُقّر ومعتمد من قِبله. ومن هنا تُعدّ دولة التوافق هي دولة تحقيق النُقلة إلى كلّ ما من شأنه أن يحقّق التقدّم.

فدولة التوافق دولة بلا تأزّمات، حيث الأمن والطمأنينة، والتخطيط والبناءً والإعمار، وجميع الحاجات المتطوّرة ستكون فيها مُشبعة، وذلك بعد توجّه الجميع إلى ميادين العمل والإنتاج كلّ وفق قدراته ومهاراته وتأهيله وتخصّصه.

ولأنّ كلّ شيء يُفكّر فيه، أو يُفعل ويُعمل من ورائه غايات؛ فلابدّ وأن يكون من وراء الغايات علّة، والعلّة دون لبس أو غموض هو الخوف المحرّك والدّافع والمحفّز على استطلاع المستقبل، ومن ثمّ العمل على صناعته، ولهذا من يخاف سَلِمَ، ومن لم يخاف وقع في الفخّ مختنقاً.

ولأنّه لا مستقبل للإنسان إلّا ومن ورائه خوف يسبقه؛ لذا فبأسباب الخوف من الجهل تسعى البشرية لنيل التعليم، وبأسباب الخوف من المرض تسعى لكشف المزيد من المعارف الممكّنة من تحقيق الشفاء، والتحصين عن الأمراض قبل أن تداهم النّاس، وبأسباب الخوف من التخبّط والرّكون في قاع التخلّف، ترسم الشعوب سياساتها خططاً واستراتيجيات لمستقبل يأملونه، وبأسبابه النّاس جميعهم يسعون لتوفير ما يشبع حاجاتهم المتطوّرة من المشرب، والمأكل، والملبس، والمركوب، وهكذا فلولا الخوف ما سعت الشعوب لبلوغ ما يؤمّن مستقبلها، وما تفادت كلّ ما من شأنه أن يهدّد وجودها وسلامتها وأمنها، ولذا وجب على الليبيين الخوف من كلّ ما ذُكر، ولكن دون التوقّف عند حدوده خوفاً، أي ينبغي عليهم أن يتجاوزوا حدود الخوف حتى يخترقوا المستقبل الذي فيه يتحقّق الأمن، وتُبنى الدّولة الليبية المتقدّمة (دولة التوافق حلاً).

وعلينا أن نعرف أنّ الخوف توقّع حذري قبل وقوع الفعل؛ فهو يستوجب اتقاء ما سيقع، وقد يُحدث أمراً غير مُرضياً، أو أنَّه يُحقّق ألماً، والخوف هو ما ليس بجُبنٍ؛ فالجُبن لا يكون ساكناً إلّا في نفس من يعرف الحقيقة تجاه ما يجب، ولا يقدم عليها، والخوف لا يكون إلّا في دائرة المتوقّع من أجل الإقدام على، أو الانتهاء عن، دون تأخّر ولا جُبن.

فالخوف استشعار للمستقبل، واستطلاع لِما قد يَحلّ به ويؤثّر تأثيراً سالباً على الفرد أو الجماعة أو المجتمع وما يمتلكون، وحتّى لا يحدث تُبْذل الجهود من قِبل مستشعريه وقاية منه، أو استبدالاً له، أو استغناء عنه في دائرة الممكن.

ومن ثمَّ وجب على الإنسان أن يواجه خوفه مواجهة عقلية، انطلاقاً من واقع به يستشرف المستقبل، ليكون الخوف دافعاً للبحث عن منافذ الأمن،

ومسبباً للطمأنينة، من خلال نظرة استشرافية للمخاطر التي يمكن أن يأتي بها الخوف مستقبلاً، وبهذه النظرة في طريقة التعامل مع المخاوف، يكون المواطن قد سخّر خوفه خدمة لمستقبله، إن علم أنّ الخوف صفة لم يتّصف بها إلاّ من أجل الانطلاق نحو الأفضل.

ولأنّ الخوف نعمة من نعم الله علينا؛ فكلّ عاقل ليس له بدٌّ إلّا أنْ يُفكّر في كلّ ما من شأنه أن يجنِّبه ما يخيف.

أ. د عقيل حسين عقيل

2012/12/12م

الليبيون

قبل

حُكم القذافي

شخصية الليبيون

شبّت الشخصية الليبية الوطنية على مجموعة القيم الحميدة التي استمدّتها من الأسرة والجامع والمدرسة، التي هي الأخرى استمدّتها واستنبطتها من فضائل القرآن الكريم، وعادات المجتمع العربي وأعرافه وتقاليده الخيّرة؛ فكانت القدوة الحسنة هي المثال الذي يحتذى به في القول والفعل والعمل والسلوك، ولهذا كان للأبوة والأمومة دلالة التقدير والاعتبار، وكان للأخوّة والعمومة والمخولة وكذلك الجيرة دلالة الاعتراف والتقدير، وكان للشيخ والمقرئ بالجامع، والمدرس بالمدرسة، والاستاذ بالجامعة دلالة الاحترام والتقدير والاعتراف والاعتبار، وهكذا بالتمام كان الاعتراف والاعتبار والتقدير والاحترام على رأس القيم السائدة بين الليبيين في التعامل مع الآخرين، سواء أكانوا من الأقارب أم من الأباعد؛ فالتقدير يعدّ رأسمال المجتمع الليبي الذي به استنارة الأخلاق، وترسّخت الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة.

وعليه:

شبّت الشخصية الليبية على التصديق؛ فهي لا تصدّق أنّ الأب والأم يكذبان، ولا تصدّق أنّ شيخ الجامع (المرشد والواعظ والمقرئ) يمكن أن يكذب، ولا تصدّق أنّ الرّجل الكبير يكذب، ولذا فهي لا تصدّق أنّ شيخ القبيلة يكذب، ولا المدرس والاستاذ يكذبان، ومن هنا أُوقع القذافي (شيخ القبيلة) بقيمة التصديق في الفخ، وذلك بتعمّده تقويض تلك القيم التي جعلت للشخصية الليبية هويّة التصديق المتميّزة.

ولأنّ الشخصية الليبية قد تربّت على الصدق؛ فهي لا تعقل أنّ الرّجل يكذب، ولا من يتولّى أمراً سيادياً يكذب، ولهذا استغلّ القذافي بخطبه وشعاراته وبياناته المزوّرة للحقائق ذاكرة الشخصية الليبية، التي لا تعتقد أنّ شيخ القبيلة يكذب؛ فصدّقوه فيما قال إلى أن بلغ الحال بهم إلى كره تصديقه جملة وتفصيلاً.

ولكنّه تعمّد إطالة الخيط لمن لازال يصدّق، وفي المقابل تعمّد بذات الخيط خنق رقاب من لا يصدّق؛ فنصب المشانق في السّاحات العامّة، وفي الميادين والسّاحات الجامعية، وفي المعسكرات والثكنات العسكرية، وكذلك في السّجون، وأمام بعض منازل من قُتلوا بأمره شنقاً بغير حقّ.

فتلك الشخصية الليبية التي تعوّدت على تصديق ما تسمعه، أصبح من الصّعب عليها أن تغيّر أحوالها من الصّدق والتصديق، إلى الكذب والتكذيب، الذي كانت تكرهه وتجرّم مقترفيه، ومع أنّ الصدق قيمة حميدة إلّا أنّ اتباع ما يقال ويسمع تسليماً مطلقاً يقود إلى التهلكة، ومن هنا كانت التهلكة التي خطّط لها القذافي في دائرة غير المتوقّع؛ فكان يُظهر لليبيين ما لا يبطنه، كان يظهر لهم قول الصدق، ويخفي لهم فعل الكذب، ولأنّه كذلك انكشف اللثام عن وجهه عند الواعين مبكّراً، وتأخّر كثيراً عند العامّة التي عندما كشفته ثارت عليه دون تردّد.

وعليه فالتصديق لمن لم يكن صادقاً يُدّفع اصحابه خسارة جسيمة، فالشّخصية الليبية التي كانت تصدّق ما يُسمع من الآباء والأمهات، والأخوة والأعمام والجيران، والمشايخ والمسؤولين دون أن تخضعه للشكّ والاختبار جعل قراراتها في غير محلّها، ولهذا بتوجيهات من القذافي قادت الإذاعات والمذيعين الليبيين المزوّرين للحقائق كثير من الليبيين أبّان احداث ثورة 17 فبراير 2011م إلى مكامن الغرق.

الشخصية

الليبية سماعية

كان الليبي الأمي يعتمد على الاستماع لما يقال؛ فيصدّقه إلى أن يُثبت صاحبه غير ذلك؛ فالليبي لا يفترض الكذب في أحدٍ، بل الليبي من طبعه التصديق؛ فهو لا يرى في احدٍ إلّا الصدق، ولهذا يفترض الصدق ممّن يستمع إليهم، ولا يعترف بالكذب إلا استثناءً.

ومن هنا كان الليبي متلقٍ للمعرفة استماعاً، ومن ثمّ صار ناقلاً لها وفقاً لما يقال من رواتها (هي كما هي)، فإن كانت فاسدة فالعهدة على الراوي، وإن كانت صالحة صادقة فالعهدة أيضاً على الراوي.

ولأنّ الشخصية الليبية شبّت على الصّدق لما يقال؛ فهي لا تعرف الكذب إلّا من باب الإدانة والتحقير وتقليل الشأن. ولأنّها كذلك صدّقت القذافي في بيانه الأوّل لانقلاب 1969/9/1م حتى اثبت أمامهم أنّه الكاذب.

ولأنّ القذافي يعرف حقيقة الشخصية الليبية بأنّها سماعية (تسمع ما يقال وتصدّقه) عمل على بث الاشاعات المضللة للحقيقة، ولمن يصّدق مراميها، حتى اصبحت الإشاعات وكأنّها مسلّمات لا شكّ فيها؛ فكانت أجهزة التنصت والمُنصتين لها مصدّقين لما يقال من القذافي وابنائه؛ فيُبث على الفور اشاعات وكأنّ الكذب والباطل لا علاقة له بها؛ ممّا جعل الكذب عند البعض وكأنّه حقيقة، به تنقل الاخبار المزوّرة عمّا يجري واقعاً في ميادين الثورة، والمواجهة القتالية في مدن وقرى وجبال الشرق الليبي مهد ثورة 17 فبراير 2011م، وكذلك من بقية المدن الليبية الثائرة مثل مدينة طرابلس، ومصراته، والزنتان، والزاوية وغريان وازوارة وجبل نفوسة، ومناطق من الجنوب، وكلّ منطقة ليبية ثائرة على القذافي ونظام حكمه.

لقد استمع الليبيون إلى ما استمعوا إليه من خلال ما كان يُبث عبر الإذاعة المرئية والمسموعة من انتصارات للكتائب، التي كان يقودها القذافي، ويترأسها بعض من ابنائه؛ فصدّقوا حتى اقتيدوا إلى جبهات المواجهة مع

الثوار، حيث كانت المشاهدة بأمّهات أعينهم أنّ ما كان يقال لهم لا يزيد عن كونه أكذوبة شيخ القبيلة.

ومع أنّ الواعين من الشّعب الليبي هم السبّاقون للثورة، إلّا أنّ عامّة الشّعب الليبي لم تكن هي السبّاقة؛ ولذا فبالعودة إلى تلك البداية التي استولى فيها معمر القذافي على السلطة في 1969/9/1م، نجد له في ذلك الوقت مصدّقين ومؤيدين، وعندما بدأت توجّهاته تظهر عن ذلك البيان الذي أعلنه في ذات التاريخ، بدأ الانشقاق عنه أوّلاً بأوّل، ولكن الواعين هم دائماً السبّاقون.

وكان من أوّل أولئك السبّاقين، الذين انقلبوا معه، ثمّ الذين انقلبوا عليه؛ فكانت محاولة السيد المقدّم آدم الحواز، والمقدّم موسى أحمد المنقلب معه هي المحاولة المتصدّرة لتلك الانقلابات الرئيسة على معمّر القذافي، في العام نفسه الذي كان فيه انقلاب 1969م. ثمّ ثورة أهل الجنوب في 1970/5/10م، ومن بعدها مجموعة من المحاولات التي توّجت بمحاولة الرائد عمر المحيشي 1975م، الذي هو أحد العناصر المنقلبة مع معمّر القذافي.

وهكذا توالت محاولات الانقلابات على القذافي من الأباعد والأقارب بما فيهم القذاذفة، الذين قتل القذافي من أبنائهم من قتل بغير حقّ، ومثّل بمن مثّل، وعلى رأسهم (حسن اشكال، والغناي، واخشيبة)، ومع ذلك لم تنته محاولات الانقلابات عليه من الذين عرفوا الحقيقة بعد تصديق في غير محلّه، كما هو حال المقارحة الذين منهم الشهيد لطفي محمّد امقيق الذي قُتل عام 1980م، وهو صاحب المقولة: (اللهم أفصل رأس من يريد أن يفصل الكتاب عن السنّة)، وكذلك سعد محمّد نصر الذي قاد محاولة الانقلاب على معمّر القذافي1981م هو كغيره ممّن وعوا مآرب القذافي في تلك المرحلة، وكذلك المحاولة التي قادها من قبله ادريس الشهيبي في عام 1979م، وهكذا تعدّدت المحاولات الانقلابية على معمّر القذافي من جميع المدن والقرى الليبية، وأذكر محاولة أولئك الأبطال من الجبهة الوطنية لانقاد ليبيا 1984م، كما أذكر تلك المحاولة الجّادة لأبناء قبيلة ورفلة الذين منهم من استشهد كما هو حال (مفتاح قرّوم، وخليل الجدك،

وآخرون من قبيلة ورفلّة) وهناك من نجى منهم وهاجر دون يأس ولا قنوط؛ فسِجُّل الثائرين على معمر القذافي مليء بالأبطال من جميع قرى ومدن ليبيا (من درنة والقبّة وبنغازي وإجدابيا إلى مصراته وطرابلس والزاوية وازواره والجبلين (الأخضر ونفوسة)، ولكن رغم أنّه لم يحالف النجاح هذه المحاولات، ومعها محاولات الليبيين الذين اعتادوا الحديث عن القذافي نهاراً كلّما التقوا في مكاتبهم الرسمية التي لا تستوجب إلّا التحفّظ، في مقابل الشتائم والسباب ليلاً كلّما التقوا في مرابيعهم ومناسباتهم، إلّا أنّ الشّعب الليبي عندما قرّر أن ينتفض انتفض على بكرة أبيه بثورة شعبية عارمة؛ فكسَر القيد، وتحدّى الموت إرادة، حتى كُتبت له الحياة ولادة[1].

ولذا علينا أن لا نغفل عن ذاكرة التاريخ التي سجّلت في حوصلتها كثيراً من الأبطال والشهداء من جميع ألوان الطيف الليبي، والتي لولاها ما وصلنا إلى نظرة جامعة بثورة عارمة في 17 فبراير 2011م التي فجّرها الشّعب الليبي بعد أن عرف الشّعب الحقيقة وكشف زيفها.

وعليه:

الشخصية الليبية بمختلف الوان طيفها دينها الاسلام، وعاداتها وأعرافها عربية إسلامية، ولهذا فالصدق والتصديق على رأس القيم الحميدة والفضائل الخيّرة المكوّنة للشخصية الليبية، ومع أنّ الدين الاسلامي قوّة تجعل الشخصية المؤمنة به على القوّة' إلّا أنّ المسلمين في ليبيا كلّما ازدادوا إيماناً ازدادوا ليناً وطيبة ومودة ومحبّة، ولهذا كانت العلاقات بينهم ومع الآخرين على الصدق والوفاء قويّة جدّاً. ممّا جعل للأبوّة، والأمومة، والأخوة، والعمومة، والمخولة، والجيرة، العمل دلالة ومعنى في الاقتداء بما هو أهم وأفضل وأجود وأعظم.

[1] عقيل حسين عقيل ، أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 13.

الشخصية

الليبية قدوة

الليبيون من خلال القيم التي تشرّبوها كان عندهم للقدوة الحسنة دلالة التقدير، ومعنى التربية الفاضلة، ولهذا فالليبيون قدوتهم ابويّة، أي لا يقتدون إلّا بمن هو مثال في الأخلاق قولاً وسلوكاً وعملاً، ممّا يجعل المقتدى به مطاعاً طاعة أبوية في غير معصية الله تعالى.
فالليبيون من أخلاقهم التربوية لا يقبلون التدخين بشكلٍ عام، ومع ذلك يجيزونه للكبار الذين بلغوا سن الرّشد والمَقدِرة على التمييز بين ما يجب لِيُتبّع، وبين ما لا يجب فيُجتنب وينهى عنه، ولهذا نجد على السُلّم القيمي الأخلاقي تجريم تدخين الصّغار أمام الكبار حتى وإن لم يكونوا من الأقارب.

- ومن هنا كان للمعلّم احترامه وتقديره العاليين من الجميع، وخاصّة الدّارسين والمتعلّمين على يديه، ومن هنا أيضاً كان المُعلّم قدوة حسنة أمام تلاميذه ومتعلميه؛ فكان مثالاً الخُلق الحسن، والمظهر الحسن، والمقدرة الجادة على العطاء العلمي، والتعاون مع الآخرين سكان القرية والمدينة ومن نزل ضيف عليهم.

كان المعلّم لا يشرب مسكراً، ولا يقدم على محرّماً، ولا مجرماً، ولا منهي عنه، كان صادق القول، ومثالاً السلوك الحسن، والعمل المُخلص؛ فلا يتشاجر مع الغير، بل كان من الذين يفكّون النزاعات إن حدثت بين من حدثت، كان المعلّم مواظباً على أداء الصّلاة، ومثقّفاً، وليّن الجانب، يقول الحقّ مع وافر الاحترام وحسن الأدب. سلوكه مثال في القول والعمل وفي تكوين العلاقات الحسنة مع الآخرين، ولهذا كان التلاميذ يتّخذونه مثالاً وقدوة حسنة لهم في الحياة العامّة اجتماعياً وأخلاقياً وإنسانياً. ومن هنا كانت الأسر الليبية تشيد بأبنائها الذين يقتدون بمعلميهم في الخُلق والعلم، والمهارة والمسلك.

• وهكذا كان حفظة كتاب الله والمقرئين قدوة حسنة للقراء، ولسكّان القرى والمدن الليبية؛ فهم لا مرجعية لهم إلّا كتاب الله تعالى وسنّة نبيه محمّد عليه الصّلاة والسلام، ولا انحياز لهم إلّا للوطن. يقولون الحقّ ولا شيء غيره، يرشدون النّاس في خطبهم ودروسهم بالتي هي أحسن للتي هي أحسن وأقوم، وكأنّ النّاس كلّ النّاس عندهم هم أبناء أم واحدة وأب واحد. فهم لا يفرّقون بين النّاس إلّا بما يتمّ الاقدام عليه من بعضهم إفساداً أو إصلاحاً، ومن هنا فهم المرشدون والمصلحون والواعظون والناهون بما أمر الله به ونهى عنه.

ولهذا كان خطيب الجمعة مثالاً في القول والسلوك، وكان الإمام الذي يؤم المصلّين في بقية الأوقات مثالاً في القول والسلوك، وكان المقرئ بالجامع مثالاً في القول والسلوك؛ أنّهم المثال المُصلح بين المرء وزوجه، وبين الأخ واخيه، وبين الأقارب والأباعد، ولأنّهم كذلك اتخذوهم النّاس قدوة حسنة لهم.

• شيخ القبيلة كان كريماً يكرم الضيف، ويمثّل القبيلة قولاً وسلوكاً وحُسن مظهر، يحفظ الشِّعر، ويروي القصص، ويأخذ بالأمثال، ويتّخذ الحُجّة معطية له في حواراته ومفاوضاته وحديثه، يسند المظلوم والمحتاج، ويدود عن القبيلة بعد أن يجمعها ويستشيرها ويأخذ بآراء أكابرها (اعيانها ووجهائها). ولأنّه كذلك يُحتذى بآرائه، ولهذا تطاع قيادته ويقتدى به في مجالس القبيلة، ومع الآخرين من حيث تقديمه للحُجّة مع حسن الحديث، وحسن الأدب، مع وافر الاحترام والتقدير.

وعليه:

الليبيون في أيّام وأعوام التصديق (ما قبل حكم القذافي) كان الاقتداء الحسن عندهم قيمة سائدة بين النّاس؛ فالآباء يأملون من أبنائهم الاقتداء بمعلميهم ليكونوا من بعدهم معلمين، ويقتدوا بخطباء الجوامع ليكونوا من بعدهم حملة كتاب الله وحفظته، وهكذا يقتدون بالفقهاء حتى يصبحوا من بعدهم فقهاء، وهم كذلك يقتدون بالمحترمين والمؤدّبين ليكونوا محترمين ومؤدبين، ويقتدوا بالمتفوّقين في المدارس والجامعات ليصبحوا مثلهم

متفوّقون اساتذة وأطباء وعلماء وسادة كرام، أو يصبحوا ساسة إذا ما حكموا بين النّاس عدلوا. يحقّون الحقّ ويزهقون الباطل، وإنْ جادلوا النّاس جادلوهم بالحُجّة التي هي الأحسن وذلك طاعة منهم لأمر الله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} .

ثمّ قال تعالى: {فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا} .

وقال تعالى: {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} .

وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا} . وقال جلّ جلاله: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} . وقال تعالى: {ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ} .

وقال تعالى: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ} .

وقال تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ} .

ولأنّ الليبيين يأخذون بالسُبل التي تؤدّي إلى القدوة الحسنة؛ فهم أخوة متنافسون من أجل التقدّم دون أيّ صدام ولا خصام، ممّا يجعل الفرحة بينهم مشتركة لمن يفوز أو يتفوّق من ابنائهم في المدارس، أو من يحفظ كتاب الله تعالى، ولهذا نجد الآباء مع محدوديّة إمكاناتهم يكرّمون من يتفوّق من أبنائهم ليحفّزوه على المزيد، وهكذا يحفّز غيره على المنافسة التي تمكّن من اتخاذ القدوة الحسنة علماً واجتهاداً.

وفي مقابل ذلك لا يقبل الآباء أن يتّخذ أحد من أبنائهم قدوة سيئة، وإن حدث ذلك لا يحدث إلّا استثناءً؛ فالآباء يأملون من ابنائهم أن يقتدوا بأصحاب الخُلق الكريمة والعلم النّافع، ولهذا كان للطبيب معنى يستوجب

الاقتداء، وللأستاذ الجامعي معنى يستوجب الاقتداء به أيضاً، وكذلك كان للعالم معنى يستوجب الاقتداء به، ومن هنا كان عند الليبيين الغشّ في الامتحانات عيب كبير، ومن يقدم عليه ولو خلسة لا يقدّر ولا يحترم، وهكذا كانت عندهم السّرقة والكذب من أكبر المعيبات بين النّاس، وهكذا كان النّفاق عيب يُلعن أصحابه سرّاً وعلانيةً.

كانت في ليبيا رعاية الأبناء لا تقتصر على الأسرة والجامع والمدرسة، بل تتعداها إلى الجيران في القرية والمدينة على السوى، فالأبناء هم دائماً تحت الرّقابة الأخلاقية للكبار، الذين يمثّلون القدوة الحسنة لأبناء المجتمع الليبي.

الليبيون
وحكم القذافي

الليبيون
تحت الضّغوط

خيمة

القذافي ومرعاه

انقلب القذافي على النظام الملكي في 1969/9/1م بعقل شيخ القبيلة؛ فطوى ذلك العلم (الراية) الذي أقرّه الشّعب الليبي بعد نيله الاستقلال 1951م، ورفع علم بديل له متكوّن من ثلاثة ألوان (الأحمر والأبيض والأسود والنسر يتوسط الوانه)، ثمّ بعد ذلك طوى هذا العلم واستبدله بعلمٍ ذو لونٍ واحدٍ (اللون الأخضر دون أيّ شعار).

بقيت الدّولة الليبية التي سيطر القذافي عليها تدار بعقلية شيخ القبيلة الذي لا يرى شعاراً له إلّا الخيمة؛ فاتخذ الخيمة شعاراً له وعنوان، ومنذ ذلك اليوم لم يستقرّ شعارٌ للدّولة الليبية في زمن القذافي إلّا الخيمة، التي كانت تعني ممّا تعنيه بالنسبة له و حده:

* لا للاستقرار.

* لا للبناء.

* لا للإعمار.

* لا للحضارة والثقافة.

* لا للتعليم النّاجح.

* لا للاعتراف بالآخرين.

* لا لاعتبارهم.

* لا للتخطيط الاستراتيجي.

* لا للتقدّم.

* لا للتغيير.

* نعم لسياسة المرعى.

ومع أنّ الشيخ في أساسه هو من يقود أفراد وجماعات القبيلة التي هو من أصولها، شريطة أنْ يكون قدوة حسنة لهم في مكارم الأخلاق، حتى وإن كان أمّيا يجهل القراءة والكتابة؛ فيضحّي بوقته، وجهده، وماله الخاصّ من أجلهم جميعاً؛ يمثّلهم أمام الغير مع وجهاء وأعيان من قبيلته، وإذا ما حدثت مواجهات مع قبيلة أخرى يكون على رأس المتعصّبين لقبيلته، ولكن شيخ قبيلتنا الذي نصّب نفسه شيخاً علينا في 1969/9/1م لم يأخذ بأيِّ معيارٍ حتى من هذه المعايير.

فشيخ قبيلتنا الذي جعل الخيمة شعاراً لدولتنا من كَرَمِهِ لم يجعل للكرم قيمة، ومن أخلاقه لم يجعل للأخلاق قيمة، وفي هذا الأمر لا يرى شيخاً من بعده إلّا أبنائه، ولذا فحيّز التفكير عنده لا يتجاوز حدود المرعى الذي ترعى فيه الماشية، وإذا حاول التجاوز يجد نفسه في مواجهة مع شيخ أو مجموعة من المشايخ المتحالفين ضدّه على حدود المرعى؛ فشيخ قبيلتنا كغيره من المشايخ الأميين الذين لم تتجاوز عقولهم حفظ الشّعر، وإجادة الكلام الذي ليس له علاقة بقواعد اللغة، ولا حتى بالمنطق في بعض الأحيان.

فهم بالعصبية الظالمة يحثّون أفراد قبائلهم على القتال، وردّ الأعداء حتى ولو كانوا بنو عمومة، عندما يحاولون الامتداد داخل حدود المرعى الذي ترتع فيه حيوانات القبيلة، وإذا ما تمّ أيِّ اعتداء على المرعي من أيٍّ كان وجب القتال، والقبيلة التي يقتل أحد أفرادها حتى وإن كان مرتكب خطيئة، وجب الثأر له من جميع أفراد القبيلة القاتلة، ولا يقتصر أخذ الثأر من القاتل، بل يؤخذ من أيِّ فرد من أفراد القبيلة المعتدية؛ فكم من مظاليم ماتوا وهم ليس لهم يد فيما ارتكب من جرائم.

ولأجل الحماية سادت التحالفات القبلية المضادّة لبعضها البعض، وتكوّنت مجالس للحكم القبلي، حتى وصل الشيخ الكبير في بعض البلدان إلى اعتلاء سدّة الحكم، وأصبح ملكاً أو رئيساً، وفي كلتا الحالتين فإنَّ عقل القبيلة هو الذي يرسم سياسة الدّولة، فلا فرق بين السياسة السائدة على مستوى القبيلة، وبين السياسة السائدة على مستوى الدّولة، ذلك لأنّ العقل المسيّر للأمر لم يتغيّر قيد أنملة عن الحالة التي هو عليها.

وفي زمن الشيخ الذي وصف شعبه بالحقراء، والجردان، ومتناولو حبوب الهلوسة، انتشر التعليم كميّاً على المستوى القاعدي دون أن ينتشر نوعيّاً، حتى عمّ الجهل الجميع؛ ومع ذلك قرّر شيخ القبيلة دراسة التّاريخ الذي لا ينبغي أن يُنسى على جميع المراحل التعليمية، حتى أصبحت عقول بعض المتعلّمين نسخة واحدة من عقل ذلك الشيخ، الذي لم يتجاوز تفكيره حدود المرعى، الذي كان راعياً فيه قبل أن يبلغ وينصّب نفسه شيخاً على الدّولة الموقّرة، وينصب خيمته فيها لإدارة ما افتعله من تأزّمات. لقد ساد في زمنه الفساد والسّلب والنّهب لممتلكات الدّولة، وكأنّها مراعي القبائل المعادية لشيخ القبيلة.

كثر الشكّ في أفراد الشّعب ممّا استوجب الإكثار من الأجهزة السرّية والعلنية المتخصّصة في التنصّت على مرابيع وغرف الضيافة، والأخرى المتخصّصة في التنصّت على غرف النّوم، والعصرية التي تواكب حركت التغيّر في شبكات الإنترنت.

ولساءل أن يسأل:

من أجل من كلّ هذا؟

هل من أجل شيخ القبيلة الذي جعل من نفسه ملك الملوك، وقائد القيادة الإسلامية، والقائد الأممي، أم أنّه كان من أجل أفراد القبيلة؟ أم أنّه من أجل الشّعب؟

ـ شيخ القبيلة على مستوى الدّولة يقول: كلّ ذلك من أجل الشّعب.

ـ والشّعب الذي وصفه شيخه بالحقارة عندما خاطبه بقوله: (تحيا دولة الحقراء) يقول: كلّ ذلك من أجل شيخ قبيلتنا.

ولكن من يصدِّق من! قضية يغيب فيها المنطق، لابدّ وأن تكون بلا حكم عادل.

في عصر التقدّم العلمي بدأ الوعي السياسي، وبدأت دائرة المعارف تتّسع حتى تمكّن الإنسان من التفكير في المتوقّع وغير المتوقّع، وبدأت النشرات الدولية تكشف كلّ حساب، وبدأت الاتصالات دوائر متداخلة ومتواصلة،

وانكشفت الأسرار التي كانت محظورة على أفراد قبيلتنا (ليبيا)، وبدأت التساؤلات:

ـ من أنت؟

ـ من تكون؟

ـ من أين لك هذا؟

ـ لماذا السجون؟

ـ أين الحرّية والشفافية؟

ـ لماذا العمل على توريث الدولة للأبناء وكأنّها مزرعة خاصّة؟

ـ لماذا الدولة بلا دستور؟

ـ كم مجموع دخلنا الوطني، وما هي أوجه التصرّف فيه؟ وعلى أيّ قاعدة تشريعية، أو دستورية، أو قانونية؟

ـ لماذا لا نكون نحن سويّاً نقرّر وننفّذ، كل وفق صلاحياته واختصاصاته وحقوقه وواجباته ومسؤولياته المقنّنة؟

ـ لماذا لا يكون للوطن شعار يعكس تلك الأخلاق والمبادي المستمدّة من القيم الحميدة والفضائل الخيّرة؟

ويجيب شيخ القبيلة:

الخيمة ... ثمّ الخيمة ... ثمّ الخيمة ... ثمّ من بعدها على الرأس توضع العمامة.

فَبُنيت الخيمة، ووضعت العمامة على الرّأس؛ فكانت الخيمة مكان لإنتاج الأغاني على من اتخذها شعاراً؛ ومكاناً لاستقبال الزائرين والزائرات، ومكان لإصدار الأوامر التي تُمكّن من تصدر له من أن يقطع رأس من يعترض على الخيمة أو العمامة، كونهما الشعاران الرئيسان المعتمدان للدّولة من قبل شيخها. ومع ذلك لقد أزداد الخوف في مقابل ازدياد دائرة

الانفتاح، خوف أفراد القبيلة من المحاسبة، وخوف الشيخ من السقوط، وخوف الأجهزة الأمنية من المظاليم، وبدأ الاطمئنان بأنّ المنطق سيسود على بساط التحكيم، وأنّ الحقّ سيهزم الباطل بقوّة الحُجّة.

تكوّنت العلاقات العابرة للحدود، من خلال التمكّن من الاتصال بالآخر عبر شبكات الاتصال المتطوّرة، وتمكّن الجميع من معرفة الحقائق وبلوغ فوائدها ومنافعها، التي كانت مخفيّة عن أفراد القبيلة، وتحسّنت العقول، وتحسّن المستوى الثقافي.

أصبحت الشفافية في صدارة كلّ حديث، وفي صدارة كلّ برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي، وأصبح الحديث ظاهراً بعد أن كان حبيساً في الصّدور، ودائرة الهوامش تتّسع بعد أن كان المرور من بوتقة جبل الصّمت الذي كان سبباً في تكوين التنظيمات السرّية، التي اضطرت لأن تُظهر مالا تبطن؛ فتؤيّد النظام وحكومته المحكومة بعقلية شيخ القبيلة على كفّة الميزان، وتعارضها على كفّته الأخرى بجميع اشكال والوان واساليب المعارضة وفقاً لدائرة المتوقّع وغير المتوقّع.

أصبح الجميع على شبكة الإنترنت إخوة متحابّين في تبادل المعلومات، وفي ممارسة الشفافية، وفي رسم سياسة المستقبل والعمل على صناعته، وأصبحت المسافات تطوى في الزّمن القياسي، والقرية لا تختلف عن المدينة في شيء، والمعلومات تبث للجميع على شبكة الأحاسيس والمشاعر وكأنَّها من ذاكرة الأحلام؛ فعرف الرّجل أنّ تفرّده بالقرار والتنفيذ لن يدوم، وعرفت المرأة أنّها على الطريق الذي يمكّنها من المشاركة باتزان.

واقع يسابق الخيال حتى أنّ البعض أصبح يعاني من الدوران نتيجة عدم مواكبته حركة التغيّر التي طُويت فيها المسافات، وكأنَّ الجميع يجلسون على الدائرة القطبية التي تجعلهم ينظرون إلى الليل والنّهار وهم في ذات الزّمن.

الجامعات المفتوحة في القرية الصغيرة تَلغي من شروط قبولها إثبات الهويّة التي تميّز بين شخص وآخر، أو بين شعب وشعب. التلاميذ أمام الشاشات يتلقّون العلم، وهم في قُراهم، ومدنهم من الأستاذ الذي تبعده عنهم

المسافات، وتقرّبه لهم شبكة المعلومات (الإنترنت) وشبكات الاتصال المطوّرة.

لقد انتهي عصر الشيخ، وعكازه الذي يرسم به الحدود على الرّمل عندما يخطط به كما يشاء، ويوكز به أنوف من لا يأتون على مزاجه، وجاء عصر العلائق المفتوحة، والاتصالات الخالية من الشكوك، وعمّت فكرة التحكيم بالمنطق بغضّ النّظر عمن تكون أطراف الحوار، المهم أن يحدث التوازن ويسود العدل الذي تتساوى به كفتا الميزان" .

لقد عبث شيخ قبيلتنا فساد بكلّ شيء في البلاد، عبث فيها بنظرة شيخ القبيلة الذي لا تزيد نظرته عن حدود المرعى الذي ترعى فيه ماشيته التي يبيع منها ما يبيع، ويذبح منها متى ما يشاء ما يذبح، ويصلّب منها ما يصلّب على حِبال الشنق، هكذا بالتّمام كان (القذافي) ينظر إلى قضايا الشّعوب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمنظور شيخ القبيلة الذي تجاوزه العصر.

ولذا فلم ينظر إلى مستقبل الشّعب الليبي بنظرة الأمل، بل بنظرة تلك القصائد الشعبية التي ورثها وهي تحمل في أبياتها بطولات القبيلة، وما سفكت من دماء في غزواتها على قبيلة من القبائل المجاورة لها على تراب الوطن، أو ردّ ثأر في غير مرضاة الله، أو إيقاد نار فتنة والخروج منها بسلام، في مقابل التضحية بأفراد أو جماعات من قبيلة أخرى، ومن هنا كان يرسم سياسات الحاضر بعقول الأموات.

ولذلك كان ينظر إلى الماضي مصدر للدفء، وبالتالي يحنّ إليه وكأنّه سيأتي مرّة ثانية، وهذا العقل لم يُمكّنه من التفكير التطلّعي، وبالتّالي لا يحسّ بأهمية المستقبل، ولا حتى ينظر إليه، ممّا جعله يلوك التّاريخ الماضي كما تلوك الفرس اللجام، لينسجم مع تلك البطولات الخيالية التي عظام أصحابها قد بليت؛ فهو لا يعرف أنّ الحياة بدون طموح ترافقها المرارة، وبالطموح عسلٌ مُصفّى.

ولأنّه على هذه الصّورة؛ فليس له بدّ إلّا أن يُكثر من أجهزة الأمن السرّي لتتجسّس على الليبيين الذين يأملون مستقبلاً أفضل وأجود، ولأنّهم كذلك

فأكثر لهم من الأجهزة ونوّع؛ فكانت فلسفة أجهزته مؤسّسة على الشّك في الجميع إلى أن يُثبت الجميع غير ذلك.

ولكن عندما يشكّ النّظام وأجهزته في الشّعب، إذن في من يا ترى ستكون الثقة؟ وعندما تصبح مهمّة النّظام الشّك في الشّعب؛ فهل يعتقد النظام أنّ الشّعب سيغرس ثقته فيه، وفي ما يختاره من حكومة؟

ولأنّ الأمر كذلك ألّا تكون كلمة الشّعب هي الفيصل في الأمر عندما يحين وقتها في الزّمن غير المتوقّع.

ولأنَّ الإنسان يحب أن ينظر إليه مصدر ثقة؛ فلا يقبل من أحدٍ أن يشكّ فيه، وإذا شعر بغير ذلك ليس له بدٌّ إلّا أن يبادل من يشكّ فيه ذات المشاعر التي وجّهت إليه.

ولذا فمن أجل من تؤسّس أجهزت الأمن السرّي؟ هل تؤسّس من أجل الذين يميّزون بين تحية العلم (الراية) وبين تحية الحكومة؟ أم أنّها تؤسّس للذين لا يميِّزون بين تحيّة العلم وتحيّة الحكومة؟

في كلا الحالتين هي أجهزة أمن سرّي تُدار بعقل رأس النظام؛ فمن يرضى عنه رأس النظام ينام هانئاً، ومن لا يرضى عنه سيكون ميداناً واسعاً لممارسة مناشطها السرّية.

ولأنّها تعمل وفقاً لسياسات رأس النظام؛ فلابدّ لها من أن تُظهر إخلاصها له على حساب أنا وأنت. وكلّما زاد نشاطها واتّسعت دائرته كلّما كان ذلك مؤشراً على قلق الحكومة واضطرابها .

وعليه:

فالفرق كبير بين عقل شيخ القبيلة الذي يرسم سياساته بعقول الأموات التي جعلت منه متعصّباً لنفسه، وقبيلته على حِساب الاخرين من بني الوطن، وبين ذلك الإنسان المتطلّع لصناعة المستقبل الأفضل، دون أن يتردّد عن قول الحقّ وفعله، وهو الذي تُبنى قيمه على المنطق وبكلِّ موضوعية، منطقه نعم إنّك أخي، ونعم إنّك على خطأ عندما تكون حقيقة الأمر كذلك، ولذا فالإنسان العالمي لا يؤمن بمقولة أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، بل

يؤمن بمقولة: لا إكراه في الدين، ولا تظلم أحداً، وقل الحقّ ولو كان على نفسك، وأصبر وما صبرك إلّا بالله، وإذا عزمت بعد مشاورة فتوكّل.

وبهذه النظرة الاستيعابية المتطلّعة لِما هو خير وأهمّ، لم يكن لنظام وحكومة شيخ القبيلة ولا حتى لعكازه، الذي وكز به أنوف المعارضين لرأيه مكانة، ولا مكاناً في صناعة المستقبل، الذي تأمله الأجيال في ليبيا على مختلف ألوان طيفها.

ومن هنا فعقل شيخ القبيلة عندما يعتمد في إدارته على اللغة لن يجد له حُجّة إلّا العكاز، أمّا عقل الإنسان الوطني الذي يعتمد على الحجّة المعيارية لن يجد له سبيلاً إلّا المنطق.

دولة الحقراء

القذافي

وصف شعبه بالحقراء

الدّولة صانعة التاريخ (ليبيا)، هي وللأسف الشديد الدّولة التي وصفها معمّر القذافي بالحقارة، وهو يحكمها كرهاً 42 عاماً، ولذا لم يحيّي شعبها يوماً بما يليق بمكارم الأخلاق، بل حيّاهم بقوله: (تحيا دولة الحقراء).

لقد وصف الشّعب الليبي بهذه الصّفة الحقيرة دون أن يستثني أحد منهم؛ فكان الغضب والألم شدّة في نفوسهم، في مواجهة الشدّة الحديدية التي فرضها القذافي على الشّعب المتألم، ومع أنّه وصف الجميع بها في عام 1996م؛ فالجميع قد امتلأوا غضباً، إلّا أنّ الجميع في ذلك الوقت لم يقرّر الثورة والخروج لمواجهته كما قرّروها في 17 فبراير 2011م، وهذا لا يعني أنّ الشعب الليبي قد قبل بما وصفهم به من حقارة؛ فالليبيون هم أهل قيم حميدة، وفضائل خيّرة، وأهل حكمة، ولهذا قرّروا الانتظار إلى أن يستمدّوا القوّة التي بها يُقهر الطغاة؛ فبقوا غاضبين صامتين نهاراً، حتى أنّه ظنَّ أنّهم راضون عنه، وبقوا هم كما هم بلا تردّد يسبّونه ليلاً في مرابيعهم ومناسبات أفراحهم وأحزانهم.

زُجّ بالبعض في السجون، وهاجر البعض منهم، والبعض بقي يُقبّل يداه ليس حبّاً فيها، بل من أجل انتظار اليوم الذي سيأتي وفيه تقطع يداه، انطلاقا من القول المعروف (اليد التي لم تستطع عضّها عليك بتقبيلها إلى أن يأتي اليوم الذي تتمكّن فيه من عضّها)، ولذلك قرّر الشّعب الليبي أن لا يصمت؛ فاتّصلت انتقاداته ليلاً مع انتقاداته نهاراً، وحينها برزت نيوب الليث، ومع ذلك ظنّ القذافي أنّ الليث يبتسمُ.

بدأ الشّعب الليبي ينتج النكات سخريّة من معمّر القذافي، وفي المقابل كان معمّر القذافي يرمي بها رفيق دربه أبوبكر يونس، ولكن في هذه الإحالة وجد النّاس منفساً لهم؛ ممّا جعل النكات وكأنّها تقارير يومية؛ فتُعمم على الجميع من الجميع دون تردّد ولا جُبن.

ولسائل أن يسأل:

لماذا تجرأ القذافي ووصف الشّعب الليبي الذي هو على رأس حكمه بصفة الحقارة؟

هل نسي القذافي أنّه على رأس حكم هذا الشّعب الذي وصفه بما وصفه به من حقارة، ونسي أنّ الحقراء لا يحكمهم إلّا من هو أحقر منهم؛ أي لا يمكن أن يكون على رأس الحقراء إلّا من هو أحقرهم؟

بطبيعة الحال العبارات والأوصاف الحميدة لا تخرج إلّا من أفواه من هم قد تربّوا عليها، وفي المقابل العبارات والأوصاف التي تعاكسها لا تخرج إلّا من أفواه من نسجوا خيوطها أو نُسجت لهم.

ولأنَّ القذافي في العام 1996م الذي وصف فيه الشّعب الليبي بالحقارة، قد وجد نفسه في ذلك العام حاكماً على رأس ليبيا لمدّة 27 عاماً، وهو في ذلك الوقت هو اطول حُكم فردي في العالم، فاغترّ وطغى، حتى أنّه ظنّ أنّ الشّعب الذي رضخ تحت مظالم حكمه طوال 27 عاماً لن ينهض، ولن يثور، ولن يُخيفه، وبالتالي يستحقّ أن يوصف بما لم يرتضيه قيماً وأخلاقاً وديناً.

لقد نسي القذافي أنّ الشّعب الليبي من أعظم شعوب العالم، من حيث جهاده وما دفعه من شهداء في سبيل تحرير ليبيا من الاستعمار الإيطالي؛ فهو الشّعب الذي دفع نصف عدد سكّانه شهداء، في سبيل الحريّة وتحرير الوطن من المستعمرين إلى أن كُتب له النصر.

ولأنَّ تفكير معمّر القذافي لم يتجاوز دائرة المتوقّع، وصف الليبيين بالحقارة، ومن هنا غفل عن مخافة الحقارة منهم، ممّا جعله في دائرة غير المتوقّع متفاجئاً بثورة الليبيين عليه وعلى نظامه في 17 فبراير 2011م؛ فدفّعوه الثّمن الذي ارتضوه لشفاء غلّهم دون مظلمة، وذلك ليكون لمن بعده

آية كما نزل في سورة يونس في الطاغية فرعون: {فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ}[2].

هكذا كانت النهاية لمن وصف شعبه بالحقراء، ووصف نفسه بملك الملوك، وقائد القيادة الإسلامية، والقائد الأممي، وغيرها من الأوصاف التي لم يمنحه الشّعب الليبي صفة واحدة منها؛ فهو الذي حكم ليبيا 42 عاماً بانقلاب عسكري قاده في عام 1969م، ولذا الشعب الليبي لم يختاره ولم ينتخبه ليكون حاكما على رأس ليبيا، وهكذا وضع نفسه على مجموعة من رؤساء الطوائف الإفريقية الفقراء ملكاً؛ فخلعوا عنه الزي الليبي الجميل وألبسوه ملابسهم الأفريقية المزركشة، التي إلى يومنا هذا لم يعرف الليبيون أنّ ما البسوه إيّاه رؤساء الطوائف الأفريقية هل هو ملبس رجالي أم أنّه ملبس نسائي؟ ووضعوا على رأسه نُسخ من تيجانهم الصفراء. ثمّ جمع عدد من الأفراد الطائعين له من العالم الإسلامي؛ فبعثر عليهم ما بعثر من أموال الشعب الليبي بغير حقّ، واستغفل من استغفل منهم تحت شعارات لا مصادق لها، ولأنّهم أظهروا إليه الإنصات، عيّن نفسه عليهم قائداً إسلاميّا؛ فقبلوه مسمّى (ليس إلّا) وذلك بقبولهم المنفعة التي بعثرها عليهم كما يُبعثر أصحاب المفاسد ما يبعثرونه على الرّاقصات.

وعليه:

لقد وصف القذافي الشّعب الليبي بالحقير لأسباب منها:

أنّهم لم يختاروه حاكماً.

أنّهم لم ينتخبوه ملك الملوك.

إنّهم لم يبايعوه قائد القيادة الإسلامية.

إنّهم لم يرتضوه قائداً أمميّاً.

إنّهم لا يثقون فيه ولا يأتمنون جانبه.

إنّهم لم يولّوه على أمرٍ من أمورهم.

---

[2] يونس 92.

إنّهم ممتعضون من مفاسده الأخلاقية ومفاسد ابنائه.

إنّهم قالوا كما قال الشهيد لطفي محمّد امقيق الذي قُتل عام 1980م: (اللهم أفصل رأس من يريد أن يفصل الكتاب عن السنّة).

ولهذا كفر بهم؛ فوصفهم بالحقراء، وفي المقابل وصف نفسه والحرّية التي جاءهم بها بالشّمس وما فيها من بها بقوله: (ما أبهى شمس الحقراء الذهبية وهى تتضرّم!... ما أحلى هذا الحلم الخطير.! أن تتحقّق الآمال أن تصبح الأماني حقيقة...! أن يضحى الحلم واقعا أن تكون، للحقراء دولة..!)

في علم النّفس يستنبط من هذا النصّ تلك السنين العجاف التي عاشها معمّر القذافي على الذل والفاقة؛ فهو من أسرة فقيرة جدّاً؛ فكان يفتقد للضروري، ويتعرّض للإهانات التي تشعره بالاحتقار وقلّة الشأن، ومن هنا فهو يستغرب أن يصبح حاكماً بيده مقاليد القوّة المادية والمعنويّة، ممّا دعاه لأن يصف الآخرين بما كان يلحقه من أوصاف في صغره، ولهذا فعلت ردود أفعاله فعلتها في الشّعب الليبي؛ فجاء مستعرضاً لردود تلك الأفعال بقوله: (الدموع من مآقيهم المجروحة المتورّمة من العذاب، من قلّة البكاء لأنّه ممنوع عليهم أن يعبّروا عن مآسيهم حتى ولو بالبكاء .. كان عليهم أن يستوعبوا الهوان تلو الهوان. وأن يتجرّعوا المرارة تلو المرارة .. دون أن يكون لهم الحقّ في البكاء!..).

وهنا يعترف القذافي دون خجل بما فعله بالشّعب الليبي من مآسٍ ومظالم، التي هي مولود تلك الحقارة التي عاشها القذافي في أعوامه الأولى؛ فهو يعترف بالعذاب الذي الحقه بأبناء الشعب الليبي في لحظات القبض وفي السجون، وفي الشوارع أمام الآخرين. ولذا فهو يتلذذ بتعذيبهم، كما يتلذذ بآلام ازواجهم عليهم، وآلام ابنائهم، وآبائهم، وأمهاتهم، وأقاربهم، واصدقائهم؛ فكان اعترافه بالدّموع والعيون المتورّمة من العذاب، وذلك بقوله: (الدموع من مآقيهم المجروحة المتورمة من العذاب). ولذا فقد سَجن من سَجن، وأخفى جُثث من أخفى، وقتل من قتل في الشوارع جهاراً نهاراً، وحكم بالإعداد على من حكم، ثمّ حرّم على ذويهم قبول العزاء أو

البكاء على قتلاهم، أقدم على كلّ ذلك من أجل اللذّة والمتعة الساديّة الشّرسة بآلام وأوجاع الآخرين وإن كانوا ذو قربى.

ومن هنا يتعمّد السادي إلحاق الأذى بالآخرين من أجل أن يسعد ويبتهج بآلامهم، كما أنّ الحال يصل به إلى حد الاستمتاع بالقتل في الحالات الأكثر شدّة.

إذن السادي عندما يرى نفسه ملك الملوك، وقائد أممي، ولا مثيل له؛ فبالتأكيد لم يكن له مثيل في ساديته، ولهذا كانت جرائمه بلا مثيل، ممّا جعلها مآسي قاسية.

ولأنّه راء في نفسه هو صاحب السّلطان الأوحد في زمانه؛ فكان يرى من حقّه أن يتلذّذ بكلّ أنواع العذابات، والجرائم التي يقترفها ضدّ الآخرين بغير ذنب اقترفوه.

أنَّ هذا السّلطان الجائر الذي يرى في نفسه وكأنّه الأوحد في زمانه، يتلذّذ بكلّ هذه العذابات من خلال السيطرة على الخصوم، واخضاعهم لسلطته بالقوّة والقهر؛ فيتلذّذ بخضوعهم وبتوسلاتهم إليه، وقبولهم إهاناته.

ومن هنا فالسّادي لا يميل للظلم ميلاً؛ بل يتبنَّاه ظلماً تامّاً، وهذا يجعله متلذّذاً بآلام الضحايا وهم يتخبّطون من التعذيب وخنق المشانق والجروح النّازفة، ولذا فهو لا يشعر بالقوّة والسطوة الّا من خلال التغلّب على الضحية، وتبخيسها، والتحقّق من ضعفها، واذلالها الذي كان هو سببه.

وعليه: لا يهدأ للسّادي بال إلّا إذا دُفع المقهور الى العجز والخضوع والاستسلام.

والحقيقة أنَّ جوهر السّادية هي علاقة سيطرة وتسلّط، اذ لا يستطيع السادي ان يكون متسلّطا إلّا من خلال التعزيز الدائم لسلطته، ولا يتمّ ذلك إلّا بإضعاف الطّرف الآخر واخضاعه وتحطيمه والاستحواذ الكلّي عليه، وقد لا يكفي ذلك إلّا باعتراف الضحية بتسلّطه عليه واقراره بعجزه.

ويرى الدكتور إبراهيم الحيدري إنّه من الممكن تقسيم النزعة السّادية الى ثلاثة أنواع من الميول، التي ترتبط بعضها مع البعض الآخر بصورة جدليّة وهي :

ـ يرتبط النوع الأوّل بإخضاع الشّخص الآخر الى اقصى درجات الخضوع للمتسلّط وهيمنته عليه، حتى يتحوّل الى مجرّد ألة بيده.

ـ يأخذ النّوع الثّاني شكلاً آخراً من الهيمنة، حيث يكون دافعه ليس السيطرة المطلقة على الآخر، وإنّما استغلاله والاستحواذ عليه واستنزاف طاقاته ماديّاً وروحياً، واذلاله والاستمتاع بذلك.

ـ أمّا النّوع الثّالث؛ فهو رغبة في ايقاع الأذى والألم على الآخر من أجل التلذّذ برؤيته وهو يعاني ويتألم ويتعذّب. وهذا الألم والعذاب من الممكن ان يكون جسديّاً، او معنويّاً؛ فهو يرغب أن يكون الآخر ذليلاً ومهاناً، وفي وضعية خضوع وعذاب واستكانة[3].

وعليه: لقد أصبح الأمر جليّاً لساديّة القذافي من خلال ما رواه عن (دولة الحقراء)، ولهذا دون مخافة الله منع أن يقام العزاء على من قتل من الليبيين المطالبين بممارسة الحرّية شرعاً، ولذلك قال: (الدموع من مآقيهم المجروحة المتورّمة من العذاب من قلّة البكاء، لأنّه ممنوع عليهم أن يعبِّروا عن مآسيهم حتى ولو بالبكاء .. كان عليهم أن يستوعبوا الهوان تلو الهوان. وأن يتجرّعوا المرارة تلو المرارة .. دون أن يكون لهم الحقّ في البكاء. ..!).

هذه شخصية القذافي الذي كان يتلذّذ بعذاب الآخرين، ولذلك كتب ما كتب بقوله: (كان عليهم أن يستوعبوا الهوان تلو الهوان. وأن يتجرعوا المرارة تلو المرارة .. دون أن يكون لهم الحقّ في البكاء. ..!).

ولأنّه يتلذّذ بعذاب الآخرين؛ فهو يزداد تلذّذٍ بما يعانيه المعذّبون من مرارة، ولذا منع عليهم البكاء حتى على قتلاهم الذين رماهم بالرّصاص في المعسكرات والشوارع اثناء المواجهات، وشنقاً أمام منازلهم ومكوّناتهم

[3] إبراهيم الحيدري في كتابه، النظام الابوي واشكالية الجنس عند العرب، دار الساقي، بيروت 2003

الاجتماعية، وفي ساحات الجامعات لتزداد مرارتهم التي لا تزيده إلّا لذّة، ومن هنا حاول أن يبعد القارئ عن الدلالة والمعنى لدولة الحقراء، وذلك ليبرهن لنفسه أنّ الحقراء لا يفهمون؛ فقال: (حتى البوم والغربان تفرح بانتصار الحقراء).

لهذا النصّ أكثر من قراءة ومنها:

ـ إمّا أنّ القذافي لم ينس بعد مرارة تلك السّنين العجاف التي مرّ بها، وما حمّلته به من آلام وأوجاع في طفولته وصباه، ولذا بعد أن انتصر على معطيات تلك السنين العجاف بذلك الانقلاب العسكري في 1969/9/1م، بدأ يستعرض ويتباها بما يعيشه اليوم بلا عرق على تلك السنين التي ذاق شدّة مرارتها؛ فكأنّه يودّ أن يقول لتلك السنين: أصبحت اليوم الحاكم الذي بيده مقاليد أمور السياسة والاقتصاد والاجتماع في ليبيا، ولم أعد ذلك الحقير نسياً منسياً في فزان؛ فالحقراء أصبحوا غيري، وها هي خزائن الدولة الليبية لا تأتمر إلّا بأمري، وها أنا أحكمها حقارة.

ـ أمّا إنّ القذافي يريد أن يستهزأ بالحقراء الذين صدّقوه فيما قاله لهم، بأنّهم سادة العالم دون غيرهم، ولأنّه يعرف إنْ صدّقه فيما قاله من صدّق، ليس له بدّاً إلّا أن يصفهم بالحقراء.

وعليه: فالقذافي الذي اشترى عنوان له تحت مسمى (ملك ملوك وسلاطين الطوائف الأفريقية)، كان ذلك بأسباب الساديّة التي دفعته لأن يجعل من نفسه سلطاناً على السلاطين الأفارقة، ولهذا قال لليبيين الذين خاطبهم بقوله: (أيّها الحقراء لا أريدكم أن تكونوا سلاطين، لأنّ ذلك يسئ إليكم، ويصمكم بوصمة العملاء ..).

وفي هذا أقول:

إنّ القذافي حلّل لنفسه ما حرّمه على الآخرين؛ فهو أحلّ لنفسه أن يكون على رؤوس السلاطين سُلطاناً، وعلى رؤوس الملوك ملكاً، وحرّم على الليبيين حتى أن يكونوا مواطنين عاديين أحراراً.

ولأنَّ ساديّة القذافي قد هيّئته ودفعته دفعاً شديداً إلى ارتكاب المزيد من المفاسد والمظالم؛ فإنَّه كان يظنّ أنّ جميع الليبيين لا همّ لهم إلّا أن يكون كلّ واحدٍ منهم سلطان على سلاطين أفريقيا، ولذلك قال: (لا أريدكم أن تكونوا سلاطين أيّها الحقراء، لأنّ ذلك يسئ إليكم، ويصمكم بوصمة العملاء ..). أي وكأنّه يريد أن يقول لمن يفكّر في ذلك من الليبيين: من انتم أيّها الحقراء حتى تفكّروا في منافستي على شهوتي الساديّة؟

وفي المقابل إذا كان الإقدام على طلب السلطنة يلحق طالبها بالنقيصة والحقارة والعمالة؛ فلماذا انّدفع القذافي بكلّ قوّة حتى أصبح سلطاناً على سلاطين الطوائف الإفريقية؟

ـ ألا يكون ذلك اثبات لما وصفه القذافي نفسه بالمسيء!

ـ ألا يكون ذلك دليل إثبات لما وصفه القذافي نفسه بالحقارة!!

ـ ألا يكون ذلك دليل إثبات لما وصفه القذافي نفسه بأنّه الموصوم بالعمالة!!!

ـ وهل يمكن أن يصبح (من يكون) سلطاناً على سلاطين آخرين لو لم يدفع قيمة سلطنته عليهم؟

ـ ألا يكون المدفوع مقابل السلطنة من خزينة الشّعب سواء أكان عن طريق مصرفٍ من المصارف، أم جمعية من الجمعيات، أم شركة من الشركات العاملة في الداخل أو الخارج؟

ومع أنّ القذافي كان لا يريد لليبيين أن يصبحوا سلاطين، كي لا يكونوا عملاء، إلّا أنّه نسي أنّه قد اثبت أنّ هناك علاقة قوّية تربط بين السلطنة التي اعتلاها، وبين الإساءة والحقارة والعمالة التي نهى الآخرين عنها.

ومع أنّ القذافي قدّم نفسه وكأنّه النّاصح فيما كتبه عن (دولة الحقراء) بقوله: (لا أريد لكم أن تكونوا أثرياء؛ فإنّ ذلك يلحق بكم الضّرر ويصيبكم بداء الأغنياء الذي ليس له دواء). أي كان يريد أن يقول أيّها الشّعب الليبي أريدكم فقراء من أجل أن يصدق فيكم قولي (تحيا دولة الحقراء)، إلّا أنّه نسي أنّ الشعب الليبي حتى أيّام الفاقة التي مرّ بها في تلك السنين العجاف

أيّام الاستعمار الروماني والفاشي، كان شعباً على رأس الاغنياء في العالم، وذلك بقيمه التي استمدّها من أعرافه الحميدة، وفضائله الخيّرة التي استمدّها من القرآن الكريم، ولهذا قدّم نصف عدد سكّانه شهداء من أجل ليبيا التي ثار من أجلها ثوّار 17 فبراير 2011م.

ولأنّ القذافي يعرف الحقيقة الكفاحية التاريخية لليبيين؛ فهو بدون شكّ يعرف أنّ الزّمن كفيل من تمكينهم سادة، ومع ذلك قال: (ليس لدولة الحقراء حدود؛ فهي ليست كغيرها من الدول .. فالحدود قيود .. وليس للحقراء قيود .. وللحدود مشاكل وتهاريب ولا يليق بالحقراء مشاكسة الغير. والحقراء لا يحاربون ولا يهربون). أي يودّ أن يقول لا تستغربوا منّي شيء أيّها الليبيون فكلّ شيء بالنسبة لي لا يخرج عن دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع؛ فلا حدود بيني وبينكم إلّا أن تقبلوا العيش تحت أقدامي حقراء، وإلّا ستواجهون الموت ولو بقيت لوحدي حاكماً على قبوركم.

ولذا فهو يرى أنْ لا يكون للحقارة حدود، وعلى الحقراء أن لا يقارنوا أحوالهم بأحوال الغير في دول تجعل للإنسان قيمة واعتبار؛ ولهذا لا حدود ولا قيود للتحقير.

وقوله: (وللحدود مشاكل وتهاريب)؛ فالمعنى يحتوي أنّه لا تتوقّعوا أيّها الليبيون حدود تستوقفني عن تحقيركم؛ فالحدّ من تحقيركم يحسسكم بأهميتكم، وهذه لن تحلموا بها.

أمّا ما يدلّ عليه معنى (التّهاريب)؛ فهوى يرى أنّ الشّعب الذي وصفه بالحقارة، لن يستطيع الفلتان أو الهروب من قبضته إذا حاول من حاول منهم الهروب، ومهما تلوّنت أساليب التهاريب المختلفة والمتعدّدة لن تفلتوا من قبضتي إيّها الحقراء التي بها أتلذّذ.

ولهذا الحقراء عندما يقبلون بالحقارة قيمة مقدّرة، لن يعترضوا على أيّ أسلوب، أو سلوك احتقاري يمكن أن يوجّه إليهم، وبذلك لن يشاكسوا الغير (القذافي) فلا خوف بالنسبة له من الحقراء، أو هكذا كان يظنّ.

أمّا قوله: (الحقراء لا يحاربون ولا يهربون) فهو كان يرى إن لحق الذلّ بالشّعب؛ فالشّعب الحقير لا يمكن له أن يحارب النظام الذي استولى عليه في العام 1969م، ولا يمكن له الهروب من قبضته الحديدية التي جعلت في زمنه ليبيا دولة حقيرة.

ثمّ قال: (الحقراء لا يعتدون .. إنّهم مسالمون طيبون .. لا يحتاجون إلى شرطة وحراس.. ولا إلى رواصد وأجراس) أي أنّه كان يرى مَّن يَقبل بالحقارة عنوان له؛ فليعلن استسلامه جهاراً نهاراً، ويقبل بكلّ ما يُؤتمر به من قِبل سُلطان سلاطين افريقيا، وملك ملوكها، فإن رضخ وقبل بذلك تصبح صفته حقيراً طيّباً مستسلماً، وحينها يستقرّ الأمن في دولة الحقراء، ويصبحوا على تلك الحقارة آمنين، ممّا يجعل سلطان سلاطين أفريقيا السّادي، متلذّذاً باستسلام الملايين من أبناء الشعب الليبي، دون أن يستثني أحد منهم، ولهذا قال: (أيّها الحقراء لكم المجد والبقاء، البقاء للأصلح والأجمل والأنفع .. وأنتم أصلح من أيّ صالح من الآخرين .. وأنتم أجمل من الجمال، لأنّكم ملايين وملايين والجمال وحيد وحزين). بالنسبة له الأصلح هو من قبل الحقارة عنوان له ولأسرته ووطنه (ليبيا).

كان أمل القذافي أن يبقى الحقراء حقراء إلى النهاية، ولهذا لا تقدير عنده لأحدٍ إلّا لمن ارتضى أن يكون حقيراً في دولته الظالمة، وهو لا يرى شيء يمكن أن يكون صالحاً وجميلاً نافعاً، إلّا إذا كان ذلك الشيء قد ملأته الحقارة التي بها القذافي يبتهج ويسعد، ولذلك فقد راء في الحقارة جمالاً أجمل من الجمال ذاته.

ولأنَّ الخطاب التحقيري كان موجّه للشّعب الليبي بكامله، أكّد القذافي على ذلك بقوله: (لأنّكم ملايين وملايين)، ولكن مع أنّكم ملايين وملايين إلّا أنّ الجمال حزين، وذلك لأنّه لم يجد وطأة قدم بينكم أيّها الحقراء، ومع أنّ هذا مخالف للطبيعة الخلقيّة التي خُلق الإنسان عليها، إلّا أنّه يعد مطلباً وأمراً من معمّر القذافي الذي لم يقف ويقدّر من قدّره الله تعالى وفضّله على جميع ما خلق، مصداقاً لقوله تعالى: {لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ}[4]

[4] التين 4.

ومع أنّ الجمال في أساس خلق الناس، إلّا أنّ القذافي كان سعيداً بحزن الجمال فيهم.

ويأتي اعتراف القذافي بأنّه الفاعل للحقارة، وذلك بسؤال طرحه، ثمّ أجاب عليه بقوله:

- (من هو فاعل الحقارة؟).

ويجيب:

(هو الذي يحقِّر غيره من أمثالكم).

ولسائل أن يسأل:

من الذي حقّر غيره فيما كُتب تحت عنوان (تحيا دولة الحقراء؟)

أقول:

كانت الإجابة واضحة في النّص دون أيّ لبسٍ أو غموض، (هو الذي يحقِّر غيره من أمثالكم، فاعل الحقارة هو الذي نظـر إليكم باحتقار .. فاعل الحقارة هو الذي تكلّم عنكم باحتقار .. الحقارة خلعت عليكم من القائمين بها .. الحقارة حجر قذفوكم به) مع أنّ القذافي هو الذي نعت النّاس بالحقارة، إلّا أنّه يحاول في بعض الأحيان الضّحك على العامّة بقوله: (الحقارة حجر قذفوكم به) فكأنّه يودّ أن يقول: لم أكن أنا الذي قال عنكم حقراء، بل الآخرون هم الذين نعتوكم بها.

لا شكّ أنّ القذافي قد ركب السياسة كما يُركب المصعد بعد أن استولى على الحكم الليبي في 1969/9/1م، إلّا أنّ حسابات ركوبه للمصعد (للسياسة) كان مقتصراً على دائرة المتوقّع فقط، فقد ركب المصعد وهو يعتقد إنّ ركوبه لم يكن إلّا ركوب صعود لا نزول من بعده، فركبه إلى أن بلغ اعلى طابق في المبنى الذي صعده، ومع أنّه قد اهتزّ المصعد مرات ومرات اثناء صعوده، إلّا أنّه لم يتوقّف إلى أن بلغ القمّة التي جعلت من راكبه ملك ملوك افريقيا، والقائد الأممي، وقائد القيادة الإسلامية، وغيرها من الألقاب التي اشتراها، مثل ما تُشترى الشهادات العليا، دون أن يدخل

مشتروها إلى مدرّجات أو فصول أو معامل جامعة من الجامعات الراقية علماً ومعرفة.

ولذلك فمن يريد أنْ يركب المصاعد إلى الطوابق العليا، عليه أنْ لا يغفل عن غير المتوقّع كما غفل عنه القذافي؛ فالمصعد مثلما يؤدّي مهمّة الصعود؛ فهو بلا شكّ يؤدّي مهمّة الهبوط، ولذا فمن يقبل بركوب المصعد بدلاً من السلالم التي تتطلّب جهداً عالياً، ووقت أطول من الصّاعدين عليها، عليه أن يعرف أنّ المصعد كما يصعد بك إلى أعلى؛ فهو يهبط بك إلى أسفل بسلام، ومع ذلك من لا يضع في حساباته أنّ المصعد قد يتعرّض للسقوط، كما أنّه يتعرّض للوقوف ولتوقّف، بدون شكّ ستواجهه المفاجئة، لذا يجب أن لا يغفل عن أهميّة السّلالم التي تقبله نازلاً بحذاء أو بدونه، ومن لا يقبل بذلك يجد نفسه بين ايدي من حرّم عليهم الصعود معه في المصعد، يفعلون فيه ما يفعلون وهم قوّة، وهذه هي لعبة السياسة التي لا تزيد عن كونها ركوب مصعد.

ولأنّ طموحات معمّر القذافي كثيرة متعدّدة كان حرصه الشّديد على الحقراء الذين قال فيهم: (لا أريدكم أن تكونوا شيوخاً وفقهاء؛ لأنّ ذلك يصمكم بوصمة دجل الجهلاء ..).

يفهم من هذا النصّ أنّ حيّز التفكير عند شيخ القبيلة لم يزدّ عن حدود المرعي التي ترعى فيه الماشية؛ فهو لا يريد للشّعب الليبي صاحب المقامات العظام، أنْ يتقدّم ويتطوّر ويتحرّر سياسيّاً واقتصاديّاً وعلائقيّاً؛ فعمل كلّ ما في وسعه من أجل أن يُقيّدهُ ويُكبّل حريته، ويُقوّض علاقاته، حتى مع جيرانه واشقاءه، وكان الأمر كذلك إلى أن جاءت الثورة البركان؛ ففجّرت الظلم وأنهته بما فيه من إقصاء، وتغييب، وتعذيب، وتقتيل، وتحقير، وتزوير، وتهريب، وتضليل، وما فيه من مآسي وسادية وأحقاد.

فقول القذافي: (لا أريدكم أن تكونوا شيوخاً وفقهاء؛ لأنّ ذلك يصمكم بوصمة دجل الجهلاء ..) أي أريدكم أيّها الليبيون قطيع؛ فأنا الشيخ والحكم لا يزيد عن كونه عكازي الذي أهشّ به على غنمي، ومن يعتقد أنّه سيكون شيخاً ينافسني سيكون قبره في اعتقاده، وحتى لا يبلغ التفكير والطموح بكم

وبأبنائكم من بعدكم إلى هذه الدّرجة؛ فلن اترك لكم تعليماً يمكّنكم من التغيير، فأنا لا أريدكم إلّا أن تكونوا جهلاء ولهذا قال صراحة (لا أريدكم أن تكونوا شيوخاً وفقهاء)؛ فأنا الشيخ، وأنا الفقيه، وأنا المرجعية، ولا أحد يمكن أن يكون مرجعية غيري.

وعليه: لم يستطع القذافي أن يخفي مقاصده ونواياه من قوله: أريدكم جهلاء حتى تأخذ الحقارة فيكم مجراها، وتصبحوا سادة الحقراء في العالم، وأنا على رأسكم اتلذّذ بما أوصلتكم إليه من حقارة. ولهذا تعمّد إفساد التعليم في ليبيا بإجراءات تعسفية منها:

ـ أنّه الغى تعلّم اللغات من المقررات الدراسية.

ـ إنّه حذف من المقررات كلّ ما يمكن أن يبني الشخصيّة الوطنية، بما فيها مادة التربية الوطنية في المدارس الابتدائية والاعدادية.

ـ إنّه نصّب على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من لم يتحصّل على الشهادة الثانوية، كما هو حال تلك الممرّضة التي أمر بتعيينها وزيرة للتعليم والبحث العلمي، خلفاً لمن لم يتجاوز تعليمه حدود الجامعة حيث وقف حمار الشيخ عند العقبة.

ـ إنّه أمر بإقالة رؤساء الجامعات الليبية والمعاهد العلية من مناصبهم، وفي مقابل ذلك أمر بتعيين طلّاب معظمهم من الفاشلين لرئاسة الجامعات والمعاهد العلية بدلاً منهم، وذلك تحت عنوان الإدارة الذاتية.

في تلك الفترات السيئة من تاريخ الجامعات الليبية أصبحت الجامعات بدون دورات مياه؛ وذلك لتحقيق فلسفته في تحقير الليبيين من خلال ما اسماه بالإدارة الذاتية، التي كان من ورائها أن لا يكون بالجامعات عاملين حتى للنظافة؛ فأقفلت دورات المياه بها بعد أن تعفّنت وعفّنت الممرات والفصول الدراسية؛ فضاقت انفاس الطلبة والأساتذة ضيقاً به سُعِد القذافي وتلذّذ ساديّاً.

ـ إنّه لم يبن جامعة واحدة طوال 42 عاماً سوى تلك الجامعات الثلاثة التي بُنيت في العهد الملكي، وهي: (جامعة بنغازي، وجامعة طرابلس، وجامعة

محمّد بن علي السنوسي التي سمّيت فيما بعد بجامعة عمر المختار)، وهذا الكلام عندما كنت وزيراً للتعليم العالي قلته جهاراً نهاراً في جلسات اللجنة الشعبية العامّة، وكذلك قلته في جلسة علنية لمؤتمر الشّعب العام، التي قلت فيها ممّا قلت: (فما يوجد الآن من مبانٍ جامعية لا علاقة لها بالمبنى الجامعي؛ فهي عبارة عن مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية حوّلت بقرارات غير واعية، ولا مسؤولة إلى جامعات، وبالتالي وللأسف الشديد يتخرّج الطلبة من الجامعات دون أن يشعروا بأنّهم درسوا في بيئة جامعية)، ومن بعدها وبحمد الله وشكره أمر القذافي مؤتمر الشّعب العام بإقالتي من الوزارة؛ فتمّت إقالتي؛ فحمدّت لله الباقي ربّ العالمين.

القذافي يسأل

شعبه

ومن أنتم؟

من أنتم؟

سؤال قاله معمّر القذافي خطاباً متلفزاً للشّعب الليبي في 22 فبراير 2011م، عندما واجهه الشّعب الليبي ثائراً في الميادين والسّاحات والشوارع وازقّتها، وصوته تكبيراً يعلو من علو المآذن فيعلوها، وشعاره: (الشعب يريد إسقاط النظام).

كانت المرّة الأولى التي يقال فيها جهاراً نهاراً لمعمّر القذافي: (إرحل). فجنّ جنونه؛ فقال على الهواء مباشرة: (من أنتم؟)؛ فكان هذا القول وكأنّه الزيت الذي سُكب على النّار المشتدّة؛ فازدادت النّار شدّة، أكلت المظالم، ثمّ أكلته.

تمّ جاء في خطابه يوم 24 فبراير 2011م ليؤكّد لأهل بنغازي بأنّهم لا يزيدون عن كونهم نكرات؛ بقوله: (هذه آخرتها يا أهل بنغازي، من أنتم؟)

ولذا كانت حسابته في دائرة المتوقّع خاطئة؛ فكان يظن أنّ الشعب الذي حكمه 42 عاماً لن تقوم له قائمة، وذلك لمعرفته بما زرع وبذر فيه من مفاسد ومظالم وفتن، ولكن في دائرة غير المتوقّع كان الجمر تحت الرّماد سرّاً، فانكشف ذلك السرّ عندما صبّ معمر القذافي الزيت عليه بقوله: (من أنتم؟)

كان الردّ على وجه السُّرعة من الميادين والسّاحات والشوارع، ومن كلّ زنقة ثائرة ومن كلّ دار:

ـ نحن المليون حافظ لكتاب الله تعالى.

ـ نحن الاطباء ومساعديهم.

ـ نحن اساتذة الجامعات وطلبتهم، ومعهم طلبة المعاهد العليا والثانويّات العامّة.

ـ نحن المحامون والقضاة الشرفاء.

ـ نحن المهندسون ومعهم المهرة والفنيون والحرفيون.

ـ نحن الجماعة الليبية المقاتلة الذين دفعوا الثمن غاليا من أجل تحرير ليبيا.

ـ نحن المناضلون الإسلاميون بمختلف الوان طيفهم (إخوان وغير إخوان) الذين ضحوا بأموالهم وأرواحهم أعوام وأعوام.

ـ نحن رجالات السلك الدبلوماسي، وضباط وضباط الصّف، ورجالات الأمن الثائرون والمنشقّون عن تلك المنظومة الملعونة.

ـ نحن المفكرون والمثقفون وأصحاب الرّأي الحرّ.

ـ نحن أُسر السجناء على بكرة أبيهم.

ـ نحن أسر الشهداء من أجل ليبيا حرّة عزيزة.

ـ نحن من تمّ اقصائهم وتهميشهم وتغييبهم بغير حقّ.

ـ نحن الذين وصفتهم بالحقراء في كتابك (تحيا دولة الحقراء).

ـ نحن الإعلاميون الثائرون على المفاسد والمظالم.

ـ نحن منظمات المجتمع المدني المناضلة.

ـ نحن سكّان المدن، والقرى، والأرياف، والسهول، والسواحل، وسكّان الجبال الليبية العظيمة صانعة التاريخ (الجبل الأخضر، وجبل نفوسة، وجبل فزان).

ـ نحن رجالات الأعمال الذين رأوا أنّه لا قيمة للمال والثروة إن لم تُدفع من أجل إنقاذ لليبيا.

ـ نحن الوان الطيف الليبي الجميل من: (عرب وأمازيغ، وطوارق وتبو).

ـ نحن المهاجرون في الخارج، والأنصار في الداخل.

ـ نحن الليبيون العظماء (رجالاً ونساء، كباراً وصغار).

فهل عرفت؟ إن عرفت وفهمت قُلها وإرحل كما قالها ورحل الرّئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي.

وإن لم تعرف ولم تفهم، ولم تقلها جهاراً نهاراً وترحل؛ فنحن قد قرّرنا الموت لتكتب لنا الحياة؛ فليس لك خياراً إلّا أحد امرين:

ـ أن تجد نفسك مرحّلاً بالقوّة.

ـ أو أن تكون نهايتك بلا هوية حتى هويّة القبر.

ومع أنّ السؤال: (من أنتم؟) لا يكون إلّا من معلوم لمعلوم، إلّا أنَّ قائله كان قاصداً به التنكير (من أنتم؟).

إنَّ تحليل دلالة هذا السؤال يذكّرني بذلك الاتصال الذي تمّ مع سيف القذاف يوم أن جاء المهندس عبد الرزاق العرادي ظهراً إلى منزلي الموافق 15 فبراير 2011م، وقال لي يا دكتور عقيل: أرجوك أن تتّصل بسيف القذافي وتتحدّث معه، على كفّ الدماء التي ستكون في ليبيا، إن لم يتمّ تدارك الأمر بالإصلاح، وإن لم يتمّ كفّها أقسم لك أنّ ليبيا ستدمّر، ومن ينجو من سكّانها من القتل المباشر سيموت غرقاً في هذه الدماء.

قلت له: لقد قطعت منهم حبائل الآمال، ولا رغبة لي بالاتصال، ولكن إصرار عبد الرزاق وهو يقول: يا دكتور لا يوجد عندنا غيرك ليتكلّم معه، وليبيا وطن وأنت وطني، أرجوك الاتصال، بعد إلحاح وإصرار منه، اتّصلت بسيف القذافي فلم يجب، ونحن سويّاً واقفان في ممرّ منـزلي دقّ جرس الهاتف؛ فوجدّته سيف، سألني من أنت؟

فقلت في نفسي أنّ هذا السؤال يبدو أنّه مألوف لدى الأسرة المتحكّمة في أمر الليبيين، ولذا فمن أنت؟ + من أنت + من أنت = من أنتم؟؛ فأجبته، أنا فلان كوني المتحدّث معه، وقلت له:

لديّ كلام مهمّ وضروري جدّاً، أريدك أن تسمعه اليوم وليس غداً، فردّ اليوم لم يعدّ للكلام مكاناً، اليوم وقت العمل.

قلت: لأنّه وقت العمل؛ فأنا مع العمل، ولكن لحدّ الدّم؛ فقفل الهاتف في وجهي.

سألني المهندس عبد الرزاق:

بعد أن عرفك من أنت، كيف فهم قولك له: (ولكن لحدّ الدّم)؟

قلت: فهمها كما قصدّتها، بدليل أنّه قفل الهاتف في وجهي.

وهكذا بقيت الإجابة معلّقة على السؤال (من أنت؟) مع تلك الأسئلة (من أنتم؟) إلى أن ثار الشّعب الليبي على بكرة أبيه؛ فكانت الإجابة الشافية على سؤال الطاغية من أنتم؟ بنحن ثوار 17 فبراير (الشّعب الليبي أصحاب الحقّ صنّاع التَّاريخ).

وبتحليل مضمون قولهم للمتحدّث المعروف لديهم من أنت؟

وقولهم للرّافضين لهم والمعروفين لديهم من أنتم؟

فإنَّ دلالات ومضامين هذه الأسئلة تتأكّد لمن يلمّ بالمنهج التحليلي وتحليل المضمون، أنّ حقيقة كامنة تظهر على الألسُن الناطقة بهذه الأسئلة، لتكشف أمرها بأنّ حقيقتها لا تعترف بالآخرين. وهذا الأمر يعدّ دليل إثبات أنّ الطغاة لا يرون حقّاً إلّا لهم، ولهذا ينكرون حقوق الآخرين، بل ولا يعترفون حتى بوجودهم أيضاً، ممّا يجعل أفعال الإقصاء والتغيب والتحقير هي الظاهرة في أقوالهم وأعمالهم وسلوكياتهم وأفعالهم.

وبناء على ذلك؛ فالطّغاة يقصون كلّ من يتوقّع منه أن يقول أنا قبل أن يقولها، وذلك كي لا يتمسّك بها ليأتي من بعدها مطالباً بحقوق، أو رافضاً لأمرٍ، ولذا فمن وجهة نظرهم لا ينبغي أن يُمكّن أحد من قول (أنا أو نحن) وذلك كي لا يصبح عَلماً يمكن أن يشار إليه بالمكانة والاعتبار والتقدير والاحترام؛ فهم دائماً لا يرون عَلماً من النّاس غيرهم؛ فالآخرون بالنسبة إليهم لا يعدّون إلّا نكرات (أرقام غير معرّفة مثلهم مثل الأرقام التي توضع على اللوحات المعدنية المثبتة على السيارات التي تميّزها كمّاً ليس إلّا). ولهذا فهم يوجّهون سؤالهم للآخرين بمن أنتم تتفيهاً وتحقيراً وتسفيهاً؟

وعليه: فإنَّ الطغاة إن تمكّنوا من حكم الآخرين يحكمونهم بالحديد والنّار، وذلك بهدف إقصائهم وإشباع ساديتهم الملعونة.

ولهذا فالسؤال: (من أنتم؟) عندما يوجّه من معلوم لمعلوم، تكمن ورائه غايات منها:

ـ تحقير المخاطب.

ـ تقليل شأنه.

ـ تغييبه عن المشاركة.

ـ إنكار حقوقه.

ـ إقصائه من حمْل المسؤولية وتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام.

ـ عدم الاعتراف به وكأنَّه غير موجودٍ على قيد الحياة.

وبتحليل مضمون المعكوس لذلك السؤال: (من أنتم؟) فإنّه يدلّ إثباتاً على أنّ قائله قاصر المعرفة؛ فهذا السؤال لا يمكن أن يطرح على نكرة، ومع أنَّ السائل يعرف أنّه يسأل (من يسأل)، لكنّه لا يعرف أنّ سؤاله في غير محلّه، وهذا يلبس العيب بقائله، ويُعلن الحقّ لمن جُعل نكرة.

فسؤال القذافي: بمن أنتم؟ هو سؤال استغرابي به يُنكِر وجود الآخر، ولكن هذا الآخر لو لم يكن موجوداً هل يمكن أن يُنكّر؟ ولذا يعدّ إنكار الآخر هو الدليل الفعلي على إثبات وجوده.

وهنا، فسؤال القذافي يحمل في مضمونه رسالة، أي أنا الذي انقلبت على السّلطة في ليبيا بالقوّة في 9/1 /1969م، ولهذا فالسلطة سلطتي، ومن أنتم؟

كما أنّ مضمون سؤاله يحمل معنى: (أنا حكمتكم قهراً 42 عاماً؛ فما الذي استجدّ عليكم اليوم)؛ أي وكأنّه يودّ أن يقول: أنا طوال 42 عاماً لم أرَ منكم إلّا الطائعين، والمبايعين، والسائرين في المسيرات، وكثير من الذين

يزيِّنون لي الأمور (اللقّاقة)؛ فأنتم من أين جئتم؟ هل نزلتم من السماء؟ وذلك لقناعته التّامّة بأنّه المسيطر على الأرض؛ فاستغفر الله العظيم.

فالقذافي الذي سكن في خيمة المتوقّع، كان لا يرى الليبيين فيها إلّا خانعين ومائعين، وطائعين لا يعرفون الرّفض، ولا كلمة (لا)، ولكنّه لم ينظر إلى قبّة القصر (غير المتوقّع) المملوءة بالزُّخرفة الشرقية رفّضاً وتمرّداً، وثورة، أصوات أبنائها تنشد أغنية الرّبيع: (إرحل....إرحل....إرحل).

ولذلك فالقذافي الذي حكم الشّعب الليبي 42 عاماً، كان يعتقد أنّ الشّعب الليبي بلغ به الوهن لدرجة لن ينهض من بعده، وبذلك كان لا يرى إلّا رماداً، ولكنّه نسي أنّ تحت الرّماد جمراً، وبه احترق.

ولذا فيوم أن أُلقي القبض عليه في أنبوب دُفن في الأرض، طرح سؤالاً آخر، ولكنّه هذه المرّة بالعاميّة، وهذا دليل المفاجئة التي لم يتوقّعها حتى يتمكّن من تحضير سؤاله، كما سبق أن حضّر ذلك السؤال؛ فقال للثوّار الذين القوا القبض عليه: (خيركم .... أيش فيه؟ أنا في عمر آبائكم).

بدون شكّ لا توجد علاقة بين السؤالين: (من أنتم؟)، و(خيركم .... أيش فيه) إلّا لارتباطهما بسائل واحدٍ (مفرد)، ومجيب واحدٍ (جمع). أمّا غير ذلك فلا علاقة؛ فالسؤال الأوّل موجّه للتنكير (فهو يدل على عدم الاعتراف بمن وجّه إليهم).

أمّا السؤال الثاني؛ فموجّه بصيغة الاعتراف، (أصحابه معلومون) وهم الذين أصبح السائل بين أيديهم صاغراً، وأصواتهم لأذنيه تعلو وتُرفع: نحن الذين خاطبتهم بسؤالك: من أنتم؟ فهل عرفت أنت الآن نحن من نحن؟

وهذا المعني يدلّ على أنّ مشيئة الله تعالى شاءت أن تكون الإجابة مباشرة في أذني السائل، الذي أصبح آية لمن خلفه، مصداقاً لقوله تعالى: {آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ}[5]. فذلك السائل الذي كان محاطاً بالمجنّدين والمجنّدات والمرتزقة، وجد نفسه وحيداً لا حارس له يحميه من

[5] يونس 91، 92.

قبضة الذين كان يظن أنّهم نكرات، كما أنّه كان يظن لا يزيدون عن كونهم حقراء، وذلك كما سبق له أن وصفهم في تلك الدّولة المفترضة، التي اطلق عليها اسم (دولة الحقراء). وبهذا يعدّ سؤاله: (خيركم .... أيش فيه؟ والمذيّل بقوله: أنا في عمر آبائكم) لدليل اعتراف بالإجابة على ذلك السؤال (من أنتم؟) الذي طُرح منه ليكون لمن خلفه آية.

ومع أنّ البعض يظنّ أنّ السؤال (من أنتم؟) الذي قاله القذافي في خطابه المتلفز يوم 22 فبراير 2011م هو موجّه للثوّار دون سواهم، إلّا أنّ القذافي الذي اتخذ الخيمة شعاراً لنظامه؛ يقصد شيئاً كبيراً من اتخاذه لهذا الشعار، ألا وهو كلّ شيء يطوى في حينه كما تطوى هذه الخيمة، فلا ثوابت عنده مع أحد، ولا تقدير لأحدٍ، ولا اعتراف بمن يقول شيئاً لا تستأنس أذنيه إليه، حتى ولو كان من الموالين، أو ذوي القربى؛ فبعد انتصار ثورة 17 فبراير جاء إلى منزلي الأخ علي عبد السّلام المشاي زائراً وبالتحديد كان بتاريخ 2012/4/30م، ومعه العميد فتحي عياد بن عثمان الذي لم يسبق لي معرفته من قبل، وهو أحد العمداء في الأمن الخارجي سابقاً كما قدّمه لي الأخ على عبد السلام، مع قوله إنّه من المنتميين إلى ثوّار سوق الجمعة الابطال؛ ولمّا علم من خلال حديثنا أنّني أكتب مؤلّفاً بعنوان (أسرار وحقائق من زمن القذافي) قال لي: أريد أن أقول لك حقيقة، وأشهد بها أمام الله تعالى، وهي: (أنّ القذافي هو من أمر بتصفية المهندس سعيد راشد).

بعد صمت وحيرة ألمّت بي، قلت:

وما السبب الذي دعاه إلى فعل ذلك؟

قال: إنّ سعيد قد علم (بخبرية) رحيل القذافي إلى فنزويلا؛ فقال سعيد ممّا قاله والغضب يملأ نفسه، أمام مجموعة يبلغ عددها (28) شخصاً بما فيهم المهندس سعيد نفسه الذي قال: (كيف يخلّطها معمّر ويهرب، هذا أكبر عيب، ولا يمكن أن يقبله عاقل) وكما قال العميد فتحي عياد بن عثمان كان كلام سعيد بصوتٍ مرتفع. وكذلك قال: إنّ من بين (28) شخصاً اثنان من

قبيلة القذاذفة، هما والآخرون كانوا محتجّين على (خبرية) رحيل القذافي إلى فنزويلا.

علم القذافي بذلك؛ فأمر على الفور بتصفية المهندس سعيد راشد، من أجل أن يبعث رسالة إيضاحية لمن يظن أنّه مستثنى من السؤال (من أنتم؟)، ولذلك تمّ استدراج المهندس سعيد لمعسكر باب العزيزية، لا لشيء إلّا لتنفيذ الأمر؛ فسعيد رحمه الله كان يعتقد أنّه مدعو لمشورة أو طلب ما، ولكن كان استدعاء القذافي لسعيد من أجل قتله، حتى يعرف الآخرون (من هم؟) وهذه أحد الاجابات الدامغة المثبتة والمبرهنة على صدق سؤاله (من أنتم؟).

بعد أن استمعت لهذه الشهادة، قلت: لقد كنت صادقاً يا محمّد عويدات فيما سبق وأن قلته لي، وفقاً لما توفّر لديك من معلومات عن قتل المهندس سعيد راشد، ولكن معلومات أخرى كانت عنك غائبة، وها هي الآن تامّة بين يديك. وإن كنت تريد المزيد فعليك أن تسأل وتبحث، ولكن إيّاك أن تأخذ بأقوال المنحازين، والذين يقعون في دائرة من تلحقهم التهم من قريب أو بعيد.

وبعد يومين من تلك المعلومة التي أفادني بها الرّاوي العميد فتحي عياد بن عثمان عن هذا اللغز المحيّر، سعيد راشد المناصر لمعمّر القذافي، يُطلب من قبل معمّر القذافي ليقتل أمام معسكر باب العزيزية، مع تقديم الإهانات لجثمانه، ولأخوته، والقبيلة التي ينتمي إليها!! فقد علمت أنّ القذافي قد استدعى شخصين آخرين من القذاذفة، في ذات اليوم الذي تمّ فيه تصفية المهندس سعيد راشد، وفي ذات المكان أمام معسكر باب العزيزية يوم 2011/2/21م، عند الساعة الثانية ليلاً (الساعتان الأوّليتان من ذلك اليوم) وهما:

ـــ الدكتور عبد الحفيظ سالم الهميل.

ـــ أحميده على الهميل.

اللذان تمّ تصفيتهما أمام معسكر باب العزيزية في ذات التاريخ والوقت، مع فارق لا يزيد عن عشرة دقائق.

وبمراجعة بعض المقاطع من ذلك الخطاب غير المتّزن لمعمّر القذافي، وجّدت ما يؤكّد ما قاله لي السيد العميد فتحي عياد بن عثمان وهو برفقة الأخ على عبد السلام المشّاي، عن مقتل المهندس سعيد راشد ، وذلك بقول القذافي: (تصدقوا موش قالوا لكم أمس القذافي مشي إلى فنزويلا)، ثمّ قال: (اني قعد هنا ما يكذبوش عليكم).

وبتحليل مضمون هاتين الجملتين يتأكّد لنا اعتراف القذافي بأنّه قد بُلّغ بما قاله المهندس سعيد راشد، وما قاله الأخوين:

ــ الدكتور عبد الحفيظ سالم الهميل.

ــ أحميده على الهميل.

ولهذا بعد أن نفّذ فيهم حكم القتل قال: (تصدقوا موش قالوا لكم أمس القذافي مشي إلى فنزويلا)، ويوم الأمس الذي أشار إليه في هذا الخطاب هو يوم 21 فبراير الذي تمّ فيه تصفية المهندس سعيد، والأخوين الاثنين خيانة وقهراً.

وبتحليل مضمون كلمة: (تصدقوا) يعني أنّ القذافي كان موجوع من تصديق الذين قبلوا بالخبرية، وصدّقوا رحيل القذافي، كما أنّها تدلّ على أنّ القذافي قد مثّل أو كان متعمّداً أن يسرِّب خبرية هروبه إلى فنزويلا، ليختبر من يختبر.

ولأنَّ خطابه هذا الذي انكر فيه خبرية فراره لفنزويلا، جاء به ليؤكّد للشّعب الليبي أنّ من يفكّر فيما يمكن أن يفكّر فيه؛ فإنَّ مصيره سيكون مثل الذين تمت تصفيتهم يوم الأمس الذي أشار له بقوله: (تصدقوا موش قالوا لكم **أمس** القذافي مشي إلى فنزويلا).

الليبيون

بين

المفاسد والمحاكم بلا شرعية

المحاكم بلا شرعية

بعد أن أقدم النظام على ارتكاب الكثير من المظالم التي لم يُسمح فيها برفع قضايا أمام المحاكم، جاءت فترة أخرى أمر القذافي فيها أن تُشكّل محاكم لا تأتمر إلّا بأمره، وهي:

- **المحاكم العسكرية**

هي المحاكم التي كان يترأسّها ضباط من العسكريين، الذين لا تحية لهم إلّا للقذافي، ومحامين من الضباط هم الأخرون لا يؤدّون التحية إلّا له، ولا علاقة لهم بالعلوم القانونية، ومن هنا كان تسابق القضاة العسكريين الذين لا علاقة لهم بالعلوم القانونية، إلى الاسراع بإصدار أحكام الإدانة والاعدام على كلّ من يعرفون أنّ القذافي قد غضب عليه، ولهذا لم تجد مخافة الله حيّز في صدور البعض منهم، ووجدت مخافة القذافي في أنفسهم حيّزاً أكبر.

ومنا هنا ازدادت الأحكام الظالمة، والأفعال والأعمال الظالمة، مع إطلاق وتعميم كلمة المتآمرين على كلّ من يتّهم حتى ولو كان افتراءً، وهذه قد لعبت دورها المباشر في امتلأ الأنفس ضدّ الأنفس.

ولذا لن ينسى الآباء والأمهات آلام وأوجاع ومآسي قتل من قُتل من ابناهم، وهكذا تكون النتيجة بالتمام إن قّتل أحد الآباء أو الأمهات؛ فلا يمكن أن ينسى الأبناء تلك الآلام، والأوجاع، والأحزان التي قد المّت بهم من تلك المآسي والمظالم، ومع أنّ الزّمن قد مضى عليها إلّا أنّ استدعائها ميسّراً أمام أيّ استفزاز، أو أيّ مظلمة، ممّا يجعل الأبناء ومعهم الأحفاد دائماً في حالة تهيؤ لاغتنام الفرصة كلّما سنحت.

ومن هنا جاءت ردود الأفعال بأفعالها كيداً، وسخرية، وتنابزاً؛ فلحقت الآلام، والأوجاع، والأحزان من لحقت، ومع ذلك فإن لم ينته الجميع عن استفزازاتهم المتبادلة ويستغفرون الله فيما ارتكبوه من معيبات وذنوب، ويتوبون إليه ستكون الشدائد والآلام في حالة تزايد.

إذن لابدّ وأن يكون للكُره والغضب مساحات شاسعة في أنفس الذين ظُلموا وقهروا، أو مُسوا في أعراضهم وشرفهم، أو مسّوا في سمعتهم وأخلاقهم، أو مسّوا في دينهم وممتلكاتهم.

ولأنّه الكره؛ فهو لا يموت إلّا بموت أصحابه، ومع ذلك قد يتمّ توريثه من جيل إلى جيل، ممّا يجعله يُحيا في كلّ ذكرة سنويّة، من قِبل الوارثين للآلام والأحزان والغضب، الذي هو كالجمر تحت الرّماد الذي سيحرق الغابة متى ما هبّت عليه الرّياح.

فهكذا الأنفس تملئ، وهكذا هي تثور، ومن لم يضع في حُسبانه احترام الآخرين، وتقديرهم، واعتبارهم، وأن لا يُسهم في ظلمهم؛ فسيجد نفسه يوماً من الأيّام في دائرة غير المتوقّع والجروح من كلّ جوانبه تنزف.

- **المحاكم الثورية**

هي المحاكم الخارجة عن القانون بالمطلق؛ فهي التي لا تصدر حكماً على أحدٍ إلّا بما يراه القذافي؛ فهي المؤتمرة بأمره، والمنتهية بنهيه، ولذا فأوجاع وأحزان من أصدرت المحاكم الثورية في حقّهم أحكام ظالمة، أوجاعها لم تنس من عقولهم وقلوبهم، أو من صدور من تربطه بهم علاقات أبوة، وأمومة، وأخوة، وذو قربى، سواء أكانت تلك الأحكام أحكام إعدام، أم أنّها كانت أحكام بالسجن، أم بالطرد من العمل، أم بمصادرة الممتلكات والأموال الحلال.

ولذا؛ فبهذه الإجراءات والأعمال والأفعال الظالمة، هيّاء القذافي الأنفس للامتلاء بالغضب على حساب سيادة المودّة والمحبّة التي كانت سائدة بين الليبيين؛ فَنُسجت الضغائن من البعض ضدّ البعض، وهكذا كانت النكاية في البعض ضدّ البعض، والحسد من البعض ضدّ البعض.

- **محكمة الشّعب ومكتب الادعاء الشعبي:**

أنشئت محكمة الشعب بقرار مجلس قيادة الثورة الصادر في 26 أكتوبر 1969م الذي نصّ في مادته الثانية على إنشاء محكمة تسمي محكمة الشّعب، وتختصّ بمحاكمة المسئولين عن الفساد الإداري والسياسي، وبما

يحال إليها من مجلس قيادة الثورة، ثمّ أدخل التعديل عليها بالقانون رقم 1988/5م؛ فأصبحت محكمة الشّعب تابعة لمؤتمر الشّعب العام من ناحية إعلانية، وتابعة للقذافي من ناحية فعلية، أمّا من ناحية عملية شكلية فلها رئيس.

وهكذا كان مكتب الادعاء يتبع مؤتمر الشّعب العام، وعن طريق هذا المكتب تتمّ محاكمة من يتّهم من الليبيين في أيّ تُهم، سواء أكانت مالية أم اقتصادية أم إدارية، ومن هنا كانت محكمة الشّعب هي المحكمة التي تحاكم الضحايا والمظلومين، ولا تحاكم المفسدون الفاسدون في مؤسّسات الدولة؛ فالقذافي لا يقبل بمحاكمتهم؛ وذلك لخوفه من أن يسجّل عليه اعترافاً بأنّ نظام حكمه فاسد.

ومع أنَّ في كلّ يوم من أيّام حكم القذافي والأنفس تزداد امتلأ بالضغائن والغضب على النظام الفاسد واعوانه، إلّا أنّ شدّة الضغائن قد بلغت قمّتها فترة المواجهة مع الثائرين في 17 فبراير، وذلك بأسباب ما سكبه القذافي من زيت على النار المشتعلة، قبضاً، وسجناً، وتقتيلاً، ونهباً، وتنابزاً بالألقاب التي نهى الله المؤمنين عنها؛ ممّا جعل الانقسامات والفتن تدخل بيوت معظم الأسر الليبية، وكأنّ العداء لا علاقة له بالانحياز للقذافي والانحياز للثورة، فالصراع وكأنّه من أساسه بين أفراد الأسر وعائلاتهم، أي أصبح الأخ في بعض الأسر ضدّ الأخ، والأخت ضد الأخت، وزوجات الأبناء بين قائدةٍ ومُقادة، وهكذا في معظم الأوقات كان الأب في الأسر غير الواعية تقوده الزوجة، أمّ في الأسر الواعية فهم يدٌ واحدة.

ومن هنا أصبحت معظم الأسر غير الواعية باقية على مواقفها السلبية إلى أن فاجأتها هزيمة أو خسارة، أمّا الأسر الواعية فكلّ نصر بلا مظلمة يزيدها ثقة وقوّة.

وعليه:

النّاس في معظمهم بعد انتصار الثورة لا يريدون إلّا استقراراً وأمناً، وحكماً عدلاً، ممّا جعل الحقّ يندمج في مطالبهم حتى لا تكاد أن تفرّق

بينهم وبينه، ولكن امتلأ الأنفس يحول بين من استغفر وتاب لله تعالى، وبين من لازال غارق في ذنوبه.

فالذين لا يزالون غارقين في ذنوبهم، تدفعهم عِلل وخصوصيات منها:

- أنّ البعض قد أُمر بالقتل فَقَتل من قَتَل، وهذه قضية تستوجب حُكماً قضائيّاً عادلاً.
- أن البعض قد نهب ممّن نهب وما نهب، وهذه قضية تتطلّب صلحاً أو تسامحاً، أو اعتراف وتوبه بعد تسوية قانونية مرضية.
- أنّ البعض قد هتك عِرض من هتك، وهذه قضية تستوجب قصاص شرعي وقانوني.
- هناك من شتم من شتم، وسَخِر ممن سَخر، وتنابز مع من تنابز، وهذه قضية تستوجب استغفاراً وتوبة لله تعالى ليكون الصفح والتسامح من بعدها رحمة.
- هناك من كتب التقارير في من كتب، وبث الوشايات في من بثها، وهذه قضية وإن امتلأت الأنفس بها، إلّا أنّ الصفح والتنازل للأخوة يمحو من الأنفس ما يمحو، حتى تعود المحبّة تحت مظلّة الأبوة والأخوة، ومظلّة ذو القربى رحمة بين الأقارب والأباعد.
- هناك من أفسد ما افسد مادّياً؛ فرُفعت بشأنهم قضاياً، وهذه القضايا تتطلّب تنازل، أو تسامح، أو تعويض؛ ممّا يؤدّي إلى طي ما يطوى من الهوة التي اتسعت بين البعض والبعض.
- هناك من تظاهر وهتف وخطب وتوعّد، ولكنّه لم يقدم على أيِّ فعل جنائي؛ فالتسامح والعفو كفيل بأن يكون هو التسوية المثلى.
- هناك من استلم أو أخذ سلاحاً، ولكنّه لم يرفعه في وجه أحد؛ فلا ذنب عليه؛ ممّا يدعوه إلى تسليم ذلك السّلاح لمؤسّسات الدّولة المعنية برعاية هذا الأمر.

- هناك من المسؤولين من بقي منتمياً لنظام القذافي حتى سقوطه، ولكنّه لم يقدم على أيّ فعل من أفعال النواقص المشينة؛ فلا ذنب على الوظيفة، بل الذنب على استغلالها بغير حقّ، ولذا فمن استغلّ مسؤولية كان مكلّفاً بها، أو وظيفة من الوظائف القيادية؛ فعليه أن يقبل بحكم القانون من القضاة العدل.

الليبيون
في
زمن المفاسد

إفساد

من ورائه مفاسد

إفساد

الجامعات الليبية

في العهد الملكي بُنيت في ليبيا ثلاثة جامعات (جامعة بنغازي، وجامعة طرابلس، وجامعة محمّد بن علي السنوسي)، وتأسّست بمواصفات عصرها وفقاً لعدد السكّان، وعلى أفضل ما هو ممكن في ذلك الزمن؛ فاستوعبت كلّ الراغبين في التعليم الجامعي، سوأ أكانوا من الليبيين، أم من غيرهم.

وبعد أن استولى القذافي على السّلطة في البلاد بانقلاب عسكري قاده في 1969/9/1م، تمكّن من حكم ليبيا 42 عاماً، ومع ذلك لم تبن جامعة واحدة في عهده؛ ممّا جعل الجامعات الليبية الثلاثة تكتظ بالدّارسين كونها لم تعد تستوعب تلك الأعداد الهائلة من المتحصّلين على الثانويات العامّة.

ومن هنا اضطرت وزارة التعليم العالي بتدريس الطلبة الجامعيين في تلك المباني التي صُمّمت للتعليم بالمرحلة الإعدادية والثانوية، وهي مباني لا علاقة لها بالمبنى الجامعي؛ فهي عبارة عن مبانٍ للمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية حوّلت بقرارات غير واعية ولا مسؤولة إلى جامعات، وبالتالي وللأسف الشديد يتخرّج الطلبة من الجامعات دون أن يشعروا بأنّهم درسوا في بيئة جامعية.

وبقي الحال إلى ما هو عليه إلى عام 2007م بعد أن تمّ اختياري وزيراً للتعليم العالي؛ فعندما كنت مكلّفاً بالتعليم العالي قدّمت مشروعاً وطنياً لبناء 24 مركباً جامعياً متكاملاً في ليبيا من الحدود إلى الحدود، وكذلك استكمال ثلاث جامعات وهي: (جامعة بنغازي، وجامعة طرابلس، جامعة عمر المختار)؛ فتمت الموافقة عليه من قبل اللجنة الشعبية العامّة، وأقترحت له ميزانية بلغت حوالي (9 مليارات دينار ليبي)، وعندما جاء زمن التعاقد، طُلب مني أن أتعاقد مع شركات متميّزة حتى يتمّ تنفيذ المركّبات الجامعية وفقاً لمعايير تخطيطية؛ فكان ردّي في اجتماع اللجنة الشعبية العامّة، أنا لم

أكن مقاولاً، أنا وزير التعليم العالي؛ فالبناء ليس من مهامي، هناك متخصّصون لهذا الأمر، شركات ومهندسون وخبراء متميّزون، وبالتالي أرجوكم أن تحيلوا أمر التعاقد خارج هذا القطاع، وأن يُعطى الخبز لخبازه؛ فالذي يهمني هو: أن تبني المركّبات الجامعية التي حُدّدت مواقعها وفقاً لمعايير موضوعية، في الأماكن والمواقع التي حُدّدت لها في ربوع ليبيا، ويهمني أن تكون متكاملة ونستلم مفاتيح لمركبات جامعية متميّزة؛ فعُرض الموضوع من جديد للنقاش باللجنة الشعبية العامّة، وتمّ إصدار قرار منها بإحالته إلى جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية، وبدأ التنفيذ أوّلا بأوّل، إلى أن تمت إقالتي من الوزارة بأمرٍ من معمّر القذافي في 2009م[6].

ولسائل أن يسأل:

لماذا أُفسدت الجامعات الليبية والكليات المتفرّعة منها؟

أقول:

لأنّ الجامعات ملتقى المتعلّمون والمثقّفون، وأصحاب الخبرة والدراية والمعرفة، وهي التي يقودها اساتذة تعلّموا في بلدان العالم المتقدّم، وتعرّفوا على تجاربه السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتنوّعة.

لأنّ الطلبة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، هم على مستوى من الوعي الفكري والثقافي، الممكّن من المحاجّة والتحاور المؤدّيان إلى إحداث التغيير إلى الأحسن والأجود والأفضل.

لأنَّ الجامعات هي منابر علمية متقدّمة، والعلم يقود إلى الوعي، والفطنة، والتغيير، والمتعلمون دائماً بعلمهم ومعرفتهم وثقافتهم هم يتألمون من آلام مجتمعهم وأوجاعه؛ فيثورون من أجله.

من هنا صنّف القذافي الجامعات بأنّها أوكراّ للأفكار المارقة؛ فتوجّها إليها إفساداً حتى جعلها منقسمة بين يسارٍ ويمينٍ.

---

[6] عقيل حسين عقيل، أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص 184.

ولأنّ الجامعات وكليّاتها المتعدّدة تعدُّ الخريجين القادة في مجالات تخصصاتهم وعلى المستوى الوطني، لذا توجّها القذافي إليها، ولكن لم يكن من أجل أن يوليها اهتماماً به يتمكّن المتعلمون من المزيد البحثي، حتى يصبحوا في ميادين المنافسة العلمية قادة وسادة، بل توجّها إليها بإيقاد نار الفتنة بين طلبتها واساتذتها؛ فألصق على البعض صفة الرجعية، وعلى البعض صفة الثورية، والبعض الآخر وصفهم بأنّهم لا يزيدون عن كونهم أكياس فحم. أي هم الوسط القابل للعمل عليه؛ فهوى لا يرى من بينهم قادة، ومن ثمّ يرى وجوب العمل عليهم حتى يتمّ جرّهم إليه.

وعليه:

إن أراد متسائل أن يتعرّف على أكبر معطية إفساد في الجامعات الليبية في زمن القذافي، أقول:

أكبر معطية إفساد في الجامعات الليبية هي ما اطلق عليه القذافي مسمى الإدارة الذاتية، في الوقت الذي فيه الإدارة الذاتية منه برأ، ولتبيان ذلك وتوضيحه أعرض مع التحليل الموضوعي تلك الإدارة وفقاً للعنوان التالي:

الإدارة الذاتية

مفسدة

الجامعات الليبية

الإدارة الذاتية تعريفاتها متعدّدة بتعدد المعرّفين لها، ولكن الحكمة التي من وراء الإدارة الذاتية هي: مشاركة المعنيين بالأمر في إدارة شؤونهم وشؤون المؤسّسة التي هم يعملون فيها، واستيعاب المحيط البيئي للمؤسّسة المدارة ذاتياً، مع التقدير العالي لأهميّة التنظيم وأهميّة الوقت.

الهدف: النهوض بالمستويات المعرفية، والعقلية، والعلمية، والمهنية، والمادية، من أجل مستقبل أفضل.

ومن هنا فالإدارة الذاتية هي:

إدارة العقول بالعقول مع حساب الوقت، من خلال إدارة الإمكانات المتاحة بجهود مشتركة، وأهداف محدّدة، وغايات مأمولة، ورؤية تستوعب خطّة واضحة، مع حُسن تنظيم، يُمكّن من تفاعل الأفراد والجماعات؛ فيحفّزهم على التعاون القوّة، من أجل دفع عجلة المؤسّسة تجاه زيادة الإنتاج، والتطوّر النوعي، الذي يعود عليهم، وعلى الدّولة بمنافع ومكاسب قابلة للاستثمار الأمثل؛ ولأجل استمرارية التطوّر؛ فالتقييم للجهود ضرورة، قد يترتّب عليه وجوب تقويم البعض، أو تقويم الخطة، ليحل البديل الأفضل محلها من أجل مستقبل أجود.

ومن هنا فالإدارة الذاتية للجامعات تتيح الفرصة للمزيد المعرفي، والمزيد العلمي والانتاجي، سوأ لمن هم على قمّة هرم المسؤولية الجامعية، أم أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم من البحاث والفنيين، أم الطلبة والعاملين فيها، مع مشاركة اولياء الأمور، وذلك من أجل ربط الجامعات بمحيطها البيئي وإحداث التغيير في المجتمع بأسره.

الطلبة يستولون على إدارة الجامعات

تحت هذا العنوان (الإدارة الذاتية للجامعات الليبية) أصدر القذافي أوامره للطلبة بأن يستولوا على إدارة الجامعة، وإدارات الكليات التابعة لها، فاستولوا عليها، وأصبح من الطلبة من هم رؤساء للجامعات وعمداء لكلياتها، وفي المقابل أصبح أولئك الاساتذة الموقّرون، الذين أبعدوا عن رئاسة الجامعات وكلياتها المتعدّدة بلا وقاراً، سوى وقار القدوة الذي بقي سلوكاً لمن يمكن له أن يقدّره.

ولسائل أن يسأل:

كيف كانت تلك الإدارة بعد أن أصبح الأساتذة الموقّرون في الجامعات بلا وقاراً؟

أقول:

- بعد أنْ تولى الطّلبة إدارة الجامعات، وأصبحوا هم رؤسائها وعمداء كلياتها، يتصرّفون في شؤونها المالية ويمضون على مسوّغاتها ويعتمدونها لكلّ شيء، حتى أصبحت الجامعات والكليات لا شيء، سوى الاساءة فيها للأساتذة والعملية التعليمية برمتها. ومع ذلك كان القذافي ممتنّاً من تسيير الطلبة للجامعات بكلّ إساءة.
- بطبيعة الحال كان القذافي ممتنّاً من الطلبة كونهم قد كسّروا منظومة القيم الأخلاقية التي كان القذافي لا يرى عائقاً أمامه سواها؛ فهي التي تبني القدوة الحسنة التي يقتدي الليبيون بها، ولأنَّه لا يقبل بوجود من هو قدوة حسنة؛ فتوجّها للجامعات بشعاراته للإدارة الذاتية التي لم يأخذ منها إلّا العنوان، أمّا الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها الإدارة الذاتية؛ فلم يولها القذافي اهتماماً، ولم يكن من الأساس قاصداً انجاحها، بل كان من الأساس قاصداً لتسفيه أولئك الأساتذة القدوة الحسنة، بإحلال الطلبة محلّهم رؤساء للجامعات، وعمداء للكليات والمعاهد العليا.

- بدون شكّ أصبح الطلبة بلا مؤهلات ولا خبرة ولا دراية على كراسي رئاسة الجامعات رؤساءً، وعلى كراسي إداراتها مدراءً، وعلى كراسي الكليات والمعاهد العليا عمداءً، ولهم كامل الصلاحيات المنافية للقوانين واللوائح المنظّمة للجامعات وحمْل المسؤوليات فيها.

- وإلى جانب ما ذكرناه أصبح الأساتذة بلا مكاتب، بعد أن أصبح الطلبة على رأس كلّ مكتب، وحتى مكاتب الأساتذة المشرفون على رسائل الماجستير والدكتوراه، أصبحت هي الأخرى بيد الطلبة، ومن ثمّ أصبح الطلبة في المكاتب وعلى كراسي المسؤولية فيها، وفي المقابل أصبح الأساتذة يتقابلون مع الطلبة المشرفون على رسائلهم في مرحلتي الماجستير والدكتوراه في الممرات بين الفصول، أو في محطات السيارات بين كلية وأخرى.

- أصبح الطلبة يركبون سيارات الدّولة الرسميّة التي كانت بحوزة رؤساء الجامعات والكليات والإدارات العامّة، وفي المقابل الأساتذة يمشون على الأقدام، أو يركبون تلك السيارات التي في كلّ شتاء تحتاج إلى قوّة تدفعها من أجل أن تستمدّ الطاقة لمحركها حتى تتمكّن بصاحبها من الحركة.

- غُيّرت اللوائح من قِبل الطلبة الذين أصبحوا على رأس المسؤولية، وذلك بما يمكّنهم من إعادة العام الدراسي مرات عدّة، حتى أنّ البعض بقي شاغلا لكراسي كليات المرحلة الجامعية ما يزيد عن 12 عشرة عاماً في الوقت الذي فيه يتخرّج نظرائه في أربعة أو خمسة سنوات.

- تحت عنوان (الإدارة الذاتية) تمّ الاستغناء عن العاملين القائمين بمهام النظافة، تحت عنوان: (أن المؤسسة التعليمية يخدمها طلابها)، ومن هنا تعفّنت دورات المياه بالجامعات والكليات الجامعية، وأصبح السير في الممرات بين الفصول والمدرجات الدراسية لا يطاق بأسباب تلك الرائحة العفنة المنبعثة من الحمامات المتعفّنة.

ومن ثمّ أصبحت المآسي بأسباب عدم وجود اماكن لقضاء الحاجة تسري بين الجميع (الطلاب والطالبات والأساتذة)؛ فمن أشتدّ الحال عليه بقضاء حاجة بشرية؛ فعليه بأقرب جامعٍ، أو أقرب أسرة تسكن محيط الجامعات والكليات الجامعية المنتشرة، ولذا فالبنات نتيجة ظروفهنّ الخاصّة التي لم يتمّ مراعاتها، عانن الكثير والكثير من نتائج الإدارة الذاتية، التي بأسبابها انتشر الغشّ في الامتحانات الجامعية، وبأسبابها زوّرت شهادات لبعض الخريجين، وبأسبابها كثر الفساد والإفساد، وبأسبابها تعفّنت دورات المياه تحت مظلة الإدارة الذاتية بالجامعات الليبية.

- بعد أنْ تولي الطلبة رئاسة الجامعات وادارت شؤونها، غُيّرت لوائحها، ولوائح الكليات التابعة لها، وأصبح الطالب من حقّه أن يُنقل بعدد من المواد الدراسية من مرحلة لأخرى، وعندما يسمع القذافي أنّ اساتذة الجامعات يتململون من هذه الاجراءات، يأتي إلى الجامعات ليلتقي بطلبتها وأساتذتها والعاملين بها، ليقّر امامهم حقّ الطلبة في إعادة أعوام الدراسة، كما يقرّ لهم حقّ الانتقال بعدد من المواد الدراسية كلّ عام من مرحلة إلى أخرى، وفي المقابل يوجّه اتهاماته إلى بعضٍ بأنّهم معرقلين لمسيرة الثورة والإدارة الذاتية التي اثبتت نجاحها بتفوّق في الجامعات الليبية، ومن هنا الجميع يصمت تجنّباً لما هو اسواء.

- أصبحت المنافسة على أشدّها بين الطلبة في تولّي رئاسة الجامعات والكليات، ممّا جعل الفاشلون هم أصحاب النصيب الأوفر في الفوز بكراسي الرئاسة، والعمادة بالجامعات والكليات الجامعية، ومن ثمّ لدى البعض لم يعد الفشل معيبة، فكيف لك أن تصف من أصبح رئيساً للجامعة بصفة غير الموفّقين أو الفاشلين! وكيف لك أنْ تجلس في مدرجات اللقاءات العامّة وتنتقد الفشل، في الوقت الذي يدير فيه الجلسة متبوئ تلك العمادة أو الرئاسة الجامعية، وهو من أولئك الذين لم يفّقوا في دراستهم الجامعية.

- أصبح الاساتذة إن أراد منهم من أراد مقابلة رئيس الجامعة الذي هو (طالب)، لحاجة لا تتمّ إلّا بعد الحصول على موافقته، لا يغضب كثيراً إذا تأخّر موعد مقابلته مع السيّد رئيس الجامعة، أو عميد كلية من الكليات؛ فإن غضب وسمع بذلك السيّد الرئيس أو السيّد العميد لن تقضى مصلحته، خاصة إذا كانت المصلحة من أجل الحصول على حقّ في إجازة علمية (sabbatical leave)، أو من أجل الحصول على موافقة لحضور مؤتمر علمي خارج البلاد.

- أصبح النفاق هو السّلعة الرائجة بين الأساتذة الذين لم يقبلوا، ولم يقتنعوا بما حصل وجرى في الجامعات الليبية، وبين الطلبة الذين أصبحوا رؤساء وعمداءً، ومن هنا فقدت القدوة الحسنة مكانتها، وأصبح كلّ شيء في الجامعات مزوّر، ممّا جعل الخريجين في المجتمع سلعة مزوّرة.

- ولأنَّ رؤساء الجامعات وعمداء كلياتها من الطلبة؛ فكيف لا تزوّر الشهادات الجامعية بإجراءات منهم!

- انتشر الغش في الامتحانات، حتى أصبح لدى البعض ليس بمعيبة؛ لقد ساد في المدارس وخاصة مراحل نيل الشهادات منها (الاعدادية والثانوية)، ومن ثمّ دخل الغش في الامتحانات إلى الجامعات من أوسع أبوابه، وذلك لأنَّ الطلبة فيها هم الذين يرسمون سياساتها، وهم الذين يديرونها، وهم الذين يعتمدون شهادات الخريجين منها، وهم الذين يشرفون على إداراتها والعاملين فيها.

  وبدخول الغشّ إلى ميادين العلم والمعرفة؛ فإنَّ ذلك يعني امتداد الجهل على حساب المساحات التي يجب أن يمتدَّ العلم فيها، وعليه عندما يعمّ الغشّ في الامتحانات حينها لا يهمّك أين يمتحن أبناؤك، ولكن عليك أن تعرف إن نجحوا فإنَّ نجاحهم هذا سيؤدّي بهم إلى الرّسوب في ميادين المنافسة الحرّة، وأمام مشبعات حاجة سّوق العمل المتنوّعة والمتطوّرة.

ومن ثمّ عندما يتخرّج الغشاشون في الامتحانات، ومزوِّرو الشهادات الجامعية، وشهادات الدراسات العليا، ويمكّنون من مؤسّسات الدّولة ورئاستها؛ فماذا تتوقّع؟

ـ هل يمكن أن تبقى الإدارات بمؤسّسات الدولة قدوة حسنة؟

ـ هل يمكن أن يُكتب لها النجاح؟

ـ هل يمكن أن يكون مثل هؤلاء الخريجون قادرون على التغيير؟ هل سيكون العدل قيمة سائدة بين المواطنين، أم أنّ الوساطة والمحسوبية والمظالم هي التي ستظل سائدة؟

إذن القيم مع قوّة بنائها وتماسكها إلّا أنَّها المعرّضة للتقويض من قِبل الطّغاة، ولذا فهي تستبدل بغير حقّ؛ فعندما تستبدل يصبح النفاق سائداً على حساب الصدق حتَّى تكاد أن لا تعرف الحقيقة مع قربها منك، وعندما يسود النفاق بين النَّاس بأسباب انعدام الثّقة، حيث العملاء والبلطجيّة كما يعرف في مصر وليبيا، وكذلك الشبّيحة كما يقول أخوتنا في سوريا، يصبح الكذب إلى جانبه سائداً جنباً إلى جنب مع التزوير والخيانة والغش وإباحة ممتلكات الدّولة، ومن هنا يصبح كلّ شيء بثمن؛ فالتعليم يزوَّر بإجراءات السّلطة المنحرفة التي لا ترى للوفاء معنى، إلّا الوفاء للحاكم وأسرته، وأقربائه وقبيلته، أو حزبه وطائفته، وهؤلاء جميعهم لا همَّ لهم إلّا النّهب وتشويه وتزوير التَّاريخ، وقلب حقائقه واحدة بعد الأخرى، ولكن عندما يحسم الأمر بالثّورة الشعبيّة التَّاريخيّة لصالح أصحاب القيم الحميد كما حُسم أمرها في تونس ومصر وليبيا، حينها تعاد كتابة التَّاريخ الذي لن يجدوا لهم فيه مكاناً، بل لن يجدوا خانة واحدة للكتابة عنهم سوى خانات الفساد وسجلّاته الموثّقة.

صفات وألقاب

كسّرت القيم وملأة الأنفس غضباً

منظومة

القيم تُكسّر

في أواخر أيّام القذافي التي لم يكن متوقّعاً أن تكون نهايته على أيدي ثوّار 17 فبراير 2011م، قد فقد اتزانه كما فقد الكثرين من أعوانه، وبقي في حلكة الظلمة لا يراه أحد، سوى تلك المرّات المحدودة التي ظهر فيها والرّعب يملأ نفسه، وهو يبدئ ما في نفسه من ضغائن ضدّ الشّعب الليبي الثائر؛ ممّا دعاه لأن يطلق مجموعة من الألقاب؛ فنابز وسخر من الليبيين الثائرين؛ وذلك بما اطلقه عليهم ممّا أطلق من صفات لا تليق أن تقال في من قيلت فيهم، ونسي أنّ الله قد أمر المؤمنين بالمعروف ونهاهم عن المنكر، كما نهاهم عن السخرية والتنابز بالألقاب؛ فأطلق القذافي صفة الجردان على الليبيين الثائرين على المفاسد والمظالم والطغيان، الذي ساد به القذافي 42 عاماً حاكما بغير حقّ، وكان إطلاقه لصفة الجردان على الليبيين الثائرين في خطبة له على الهواء مباشرة يوم 23 فبراير 2011م.

الجردان

اسم حيواني خاصّ بالفئران الكثيرة، أي في علم اللغة عندما تكثر الفئران تسمّى جردان، ولكن هذا المسمّى إذا أطلق على الإنسان أصبح لقب تنابزي من أجل السخرية بمن يراد لهم أن يكونوا أقل شأناً من الساخر منهم؛ ومن هنا يدخل في الصفات التي نهى الله عنها عباده المؤمنين؛ فهي الصّفة المقللة من شأن من خلقهم الله تعالى في أحسن تقويم، ولذا فمن يتّقي الله ربّاً لا يقبل أن يطلقها لقباً على العباد المؤمنين. ومع ذلك جاء القذافي في خطبته المتلفزة وعلى الهواء مباشرة يوم 23 فبراير 2011م ووصف الشّعب الليبي الثائر ضدّه وضدّ نظامه بأنّهم جردان.

ولكن إن حلّلنا مضمون هذه العبارة نعرف أنّها إذا قيلت من بشرٍ إلى بشرٍ؛ فهي تدلُّ على شعور قائلها بالضّعف والهزيمة، وفي المقابل تثبت أنّ الطرف الذي قيلت له، أو قيلت في حقّه بأنّه على حقّ؛ فعلى سبيل المثال

إذا تخاصم شخصان، وأسقط أحدهم الآخر أرضاً؛ فلن تكون العبارات النابئة صادرة إلّا من الشخص الملقى على الأرض، ولهذا دائماً المهزوم لا شيء له إلّا الشتم والسّب والمنابزة.

ولذا مع أنّ القذافي كان عارفاً أنّه قد أُسقط به أرضاً، لكنّه كان يحاول أن يُظهر للبعض أنّه لا زال بخير؛ ممّا جعل هذا الشعور سارياً لدى البعض من الغافلين الذين لا دراية لهم بحقيقة ما يجري على الساحة السياسية، وكذلك لا دراية لهم بما يجري في ميادين المواجهة. ولهذا كانت المفاجئة لهم قاسية، وكذلك كانت بالنسبة لهم مرّة، بل كانت أكثر مرارة يوم أن تمّ القبض على القذافي في مدينة سرت، وعبر الهواء مباشرة.

وعليه كان الهواء مباشرة سيداً في الميدان؛ فهو الذي نقل خطبة القذافي الجردية مباشرة يوم 23 فبراير 2011م ، وهو الذي نقل مباشرة: متى؟ وأين؟ وكيف تمّ القبض على القذافي؟ وكيف كانت نهايته؟

الجردان لقب سخرية

بعد أن قرّر الشّعب الليبي الثّورة على القذافي ونظامه في 17 فبراير 2011م، اعلن ذلك مسبقاً عن طريق الفيس بوك ووسائل المعلومات المتطوّرة (الانترنت)، ليكون 17 فبراير القادم 2011م هو يوم الخروج إلى الميادين العامّة من كلّ دار، ومن كلّ بيت، ومن كل زنقة، ومن كلّ شارع؛ فعندما جاء هذا اليوم خرج الشّعب الليبي الثائر متظاهراً سلمياً في الميادين والساحات العامّة، إلّا أنّ القذافي قد واجهه بالرّصاص الحي؛ فاستشهد الكثيرون في ميادين مدن الشرق الليبي، وخاصّة مدينة بنغازي مهد الثورة وحاضنة الثوّار، كما استشهد المئات في ميادين وساحات وشوارع وأزقة مدينة طرابلس، وهكذا كان الشهداء من مدينة مصراته، ومدينة والزنتان، ومدينة الزاوية، ومدينة غريان، ومدينة ازوارة، ثمّ التحقت بقية المدن الليبية الواحدة تسابق الأخرى ثائرة مع المدن الثائرة.

لقد تفاجئ القذافي بالثّورة العارمة من أبناء الشّعب الليبي في كلّ مكان من تراب الوطن، ممّا دعاه لأن يخرج مرتجفاً ليُلقي خطابه الساخر من الجميع، بقوله: أنتم جردان.

ومع أنَّ إطلاق صفة الجردان على بني الإنسان لا تليق أن تقال، إلّا أنّها إذا قيلت من أحدٍ دلّت على أنّ صاحبها لم يبق بينه وبين الهزيمة شيء يذكر، ومع أنّ القذافي قد وصلت أحوال به إلى ما وصلت إليه، إلّا أنّ المقابل لهذا الوصف هو السخرية، فقد سَخِرت منه كلّ وسائل الإعلام العالمية، كما تألّمت منه شعوب العالم وساسته، وكذلك ازداد غضب الثوّار الليبيين على القذافي شدّة.

ومن هنا أصبحت صفة الجردان تُطلق سُخرية وتنابزاً على كلّ من هو ضدّ معمّر القذافي ونظامه، ونسي معمّر القذافي ومن كان مؤيّدٍ له قد نهى الله المؤمنين أن يسخروا أو يتنابزوا بالألقاب مصداقاً لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[7].

إذن كان خطاب القذافي في مقطعه المعنون بـ(الجردان) خروج عمدي عمّا نهى الله عنه، وهو السخرية من العباد المؤمنين؛ فقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ) أي لا يُقبل من مؤمنٍ ولو عن غفلة أن يسخر من مؤمنٍ آخر، فإن سخر ولم يتب سيكون بدون شكّ من الظالمين مصداقاً لقوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ). ولذا جاء التنبيه في الآية السابقة بقوله (عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ) أي وما يدريك أيّها الساخر والمتنابز مع الآخرين أنّ الآخرين لم يكونوا على حقّ؛ فهذا الأمر إن لم تعرفه، أو تعلمه؛ فاعلم أنّ الله يعلمه، ولأنّه يعلمه نهى عنه.

ولأنّ القران مكمن الحلّ لأيّ معضلة علائقية بين المؤمنين، قال الله جلّ جلاله في كتابه الحكيم: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ)، في هذه الآية الكريمة جاء النّهي قطعي مُطلق (لَا

[7] الحجرات 11.

يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ)، ومن هنا كلّ من سخر من أخيه سخر الله منه، وكلّ من سخر من شعبه سخر الله منه، ولهذا كان القذافي لمن خلفه آية كما كان فرعون من قبله لمن خلفه آية مصداقاً لقوله تعالى: {فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ}[8]، ومع أنّ فرعون كان لمن خلفه آية، إلّا أنّ الله قد انجاه ببدنه، أمّا معمّر القذافي كان لمن خلفه آية دون أن ينجيه الله ببدنه، ومع ذلك لا زال البعض لم يتّعظ، ويا ليتهم يتّعظون.

ولأنّ الآية التي نزلت في فرعون جاءت مثالاً مرشداً للاتّعاظ، إلّا أنّ زين العابدين بن علي في تونس لم يتّعظ من آية فرعون، وكذلك حسني مبارك في مصر لم يتّعظ من آية زين العابدين، ومعمر القذافي في ليبيا لم يتّعظ من آية حسني مبارك، وهكذا بشار الأسد في سوريا لم يتّعظ بعد من آية معمّر القذافي، ولأنّه اتعاظ؛ فهو الدّرس الذي يُقدّم للكلّ (القوم من الرّجال، والنساء من النسوة)، ولأنّه كذلك نزل قوله تعالى موجّه إلى جميع المؤمنين على السواء، ثمّ جاء التأكيد بالخصوص قوم الرّجال وأيضاً النساء من النسوة، مصداقاً لقوله تعالى: (لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ). أي لا فرق بين أن يسخر رجل من رجل، أو امرأة من امرأة، أو أن يسخر قوم من الرجال من قوم آخر، أو مجموعة نساء من نساء أخريات، ولذا جاء النهي عام وقطعي ومطلق.

الجردانُ لقبُ ملامزة

ولأنّ إطلاق صفة الجردان لا تليق أن تُطلق على بني الإنسان؛ فهي تندرج تحت ما نهى الله عنه، وهو الملامزة مصداقاً لقوله تعالى: {وَلَا

[8] يونس 92.

تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[9].

فقوله تعالى: (وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ)، أي أيّها المؤمنون من لمز منكم مؤمن فقد لمزكم جميعاً، ولهذا الله نهى عن الملامزة بين المؤمنين، ولذلك جاء الإنذار من الله تعالى للمؤمنين الذين لمز بعضهم بعضا بقوله: (وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) أي أنّ الذنب قد ارتكب، كما أنّه قد سُجّل، ولكن التوبة كفيلة بإخراج صاحبها من المظلمة. وفي المقابل من لم يتب كان عند الله ظالماً.

ولأنَّ الّمز مَعيبة أخلاقية، نهى الله المؤمنين عنه، والمز يمكن أن يكون قولاً عندما يُبث غيبة ونميمة، أو أن ينشر في وسائل المعلومات المتطوّرة والإنترنت، ويمكن أن يكون إشارة دالة على سوء الخلق الظاهر، ممّا يزيد العلاقات المتأزّمة تأزُّماً، وكذلك فالمز عيب به يعيب البعض في البعض، ولذا فالمز طعن من مؤمنٍ في مؤمنٍ، وهذه معيبة أخلاقية وذنب عظيم نهى الله عنه.

إذن لمز الأنفس لمز عام، وذلك لأنّ النفس الإنسانية واحدة، والمؤمنون على الخصوص هم نفس إنسانية واحدة، ولهذا إلحاق الّمز بنفس مؤمنٍ واحدٍ يلحق النفس المؤمنة، ممّا يجعل على ظهر الّامز ثقل الذنب العام، ومن هنا ليس له بدّ إلّا أن يستغفر ويتوب إلى ربّه، وإلّا سيكون من الظالمين.

وهنا نلاحظ علاقة مباشرة بين لمز الأنفس وقتل النفس؛ فاللمز بين المؤمنين يعمّ الأنفس ولو كان لمزٌ لنفس واحدة (وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ)، وهكذا قتل النفس يعم جميع الأنفس وإن كان القتل بغير حقّ قد لحق بنفس واحدة، ولكن الفرق بينهما هو أنّ اللمز تمحوه التوبة النصوحة، أمّا القتل

[9] الحجرات 11.

بغير حقّ فذنبه لا يمحى، قال تعالى: {مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا}[10].

وعليه:

على المؤمن أن أراد أن لا تلحقه الذنوب، وأن لا يكون من الظالمين، أن لا يلمز أخيه المؤمن؛ وذلك لأنّ الّمز عيب يشين مرتكبه، ولا يشين من أطلق عليه صفة بغير حقّ؛ فالذين أُطلق عليهم ما أطق من لمزٍ، هم في حقيقتهم لا زالوا هم كما هم عليه بأسمائهم وصفاتهم الأخلاقية، أمّا الذي أطلق ما أطلقه من لمزٍ على الغير فلا يعود ذنب الّمز إلّا عليه.

الجردانُ لقبٌ تنابز:

التنابز بالألقاب هو مبادلة اللقب السيء باللّقب السيء أو اللقب الأسواء منه، وهذا التنابز يؤدّي إلى الفتنة، صداماً، ونزاعاً، وصراعاً بين الأخوة الذين نهاهم الله عن التنابز بالألقاب التي تشين خُلق المؤمن.

فالتنابز بالألقاب هو أن يطلق المؤمن مسمى أو كنية أو لقب انحطاطي على أخيه المؤمن، وهذا يعني خروج عمّا أمر الله به ونهى عنه، ومن هنا فذنبه يأتي من كونه خروج عمّا نهى الله عنه، ولذا فمن يَقدم على ذلك يجد نفسه في مواجهة أمر الله، وليس مع الذي أُطلق عليه لقبٌ تنابزي لا يليق أن يُطلق عليه ابداً.

إذن من يظن أنّ ما أطلقه من لقبٍ على غيره سيلحق غيره مباشرة دون سواه؛ فهو جاهل أو غافل، وذلك لأنّ الله تعالى سميع قريب مجيب، ولأنّ حقيقة الأمر هي كذلك؛ فالمواجهة ستكون مع أمر الله الذي لا يكون إلّا مع المظلوم في مواجهة الظالم إلّا إذا تاب من تاب.

فالإنسان المؤمن بطبعه يَكره أن تلحقه الألقاب غير الإنسانية (غير الأخلاقية)؛ فإن الحقها به من الحقها، تمتلئ نفسه منها ألماً شديداً، حتى

[10] المائدة 32.

وإن كظم مَن كظم غيظه، ولذا فعلى الجميع تجنّب التنابز بالألقاب، وتجنّب كاظمين الغيظ منها، فهم الذين بشأنهم قال تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ}[11].

وعليه فالتنابز بالألقاب يوقد نيران الفتن بين المؤمنين، وهذا ما لا يُرضي الله، ولأنّه لا يُرضي الله؛ فهو يُغضبه، ومن يكون سبباً في غضب الله عليه خسر خسراناً كبيراً، ولهذا فالقذافي قد خسر خسراناً كبيرا؛ ومن هنا أصبح لمن خلفه آية.

ولأنّ التنابز بالألقاب يحطُّ بأصحابه في قاع سوء الخُلق، بما أقدموا عليه من تسفيه للآخرين وتقليل من شأنهم أمام البعض، كأن يصفونهم بالكفر، أو الفسق، أو النفاق، أو الزندقة والانجاس، أو بإطلاق مسميات حيوانية عليهم كما فعل القذافي بوصفه للثوار الليبيين بأنّهم لا يزيدون عن كونهم جرداناً.

فالتنابز بالألقاب هو تنابز بما هو مكروه عند المؤمنين، وهو إدخال القُبح في الكلام، وهو اللقب السوء الذي يحلّ بالكراهية بين الأخوة بدلاً من المحبّة التي كانت سائدة بينهم، ممّا يؤدّي إلى امتلاء الأنفس ضد الأنفس؛ فتنتشر العداوات بين الأخوة الذين نهاهم الله عن معادات بعضهم لبعض، مصداقاً لقوله تعالى: (وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ).

ولأنّ التنابز بالألقاب فيه معيبة ودمّ وتقليل شأن الأخ لأخيه، والأخت لأختها، والقريب لقريبه، والمؤمن بشكلٍ عام للمؤمن؛ فهو منهي عنه من عند الله بنصٍّ صريحٍ كما جاء في كتابه الحكيم: (وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ). ومع أنّه نصّ صريح إلّا أنّ القذافي لم يتوقف عنده؛ فشتم، وسخر، ونابز، وقتل كلّ من استطاع أن يصل إليه، ولم يتوقّف عن ذلك طوال حكمه ليبيا 42 عاماً، إلى أن تمّ القضاء عليه يوم 20 اكتوبر 2011م.

[11] آل عمران، 134.

وعليه فالتنابز بالألقاب بعد الإيمان يعد فُسق، مصداقاً لقوله تعالى: (بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ)؛ فالفسق كما ورد في المصباح المنير "أَصْلُهُ خُرُوجُ الشَّيْءِ مِنْ الشَّيْءِ عَلَى وَجْهِ الْفَسَادِ"[12].

ولأنّه خروج على وجه الفساد؛ فالله تعالى نهى عن الفساد، بقوله تعالى: {وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ}[13]، وفي المقابل دع إلى الصّلح وأمر بالإصلاح، بقوله تعالى: {وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}[14]، وقال تعالى: {لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا}[15].

ولأنّ المؤمنين أخوة فلا ينبغي أن يحلّ الاستهزاء بينهم، ولكن إن دخل الاستهزاء بينهم ستكون النتيجة: إنّ المهزوء منهم هم خير من الهازئين، وهكذا سيكون حال النساء الهازئات؛ فإن هزأت نساء مؤمنات من نساء مؤمنات؛ فعسى أن يكن المهزوء منهنّ خيراً من الهازئات، ولهذا لا يحقّ لمؤمن أن يسخر، أو يلمز، أو يتنابز مع مؤمن بأسباب اتجاهه السياسي، أو الفكري، أو بأسباب فقره، أو لاختلاف ذوقه ومزاجه واختياراته لأساليب ممارسة الحرّية.

قال الشاعر:

لَا تَكْشِفَنَّ مَسَاوِي النَّاسَ مَا سَتَرُوا ... فَيَهْتِكُ اللَّهُ سِتْرًا عَنْ مَسَاوِيكَا

وَاذْكُرْ مَحَاسِنَ مَا فِيهِمْ إِذَا ذُكِرُوا ... وَلَا تَعِبْ أَحَدًا مِنْهُمْ بِمَا فِيكَا

---

[12] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج 2، ص 473.

[13] الشعراء 183.

[14] الحجرات 9 ، 10.

[15] النساء 14.

وعليه:

فمن أخذ بما أمر الله به، وانتهى عن التجسّس والغيبة، وعن كلّ ما نهى الله عنه، وتجنّب الظن الإثم، واستغفر لذنبه، واتقى الله وتاب إليه فقد فاز، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}[16].

ولسائل أن يسأل:

ـ لماذا نابز القذافي شعبه ووصفهم بالجرذان سخريّة؟

أقول:

ـ لأنّهم كثرة.

ـ لأنّه لم يجد إمكانية للقضاء عليهم.

ـ لأنّهم يتزايدون بأعداد متضاعفة.

ـ لأنّه فقد السيطرة عليهم.

ـ لأنّه فقد اتزانه كما فقد صوابه.

ـ لأنّه انسلخ علانية عمّا نهى الله عنه.

ـ لأنّه عرف أنّ الثوّار قد قرّروا قبول دفع الثّمن، من أجل أن تُكتب لهم الحياة وينالون الحرّية.

ـ لأنّ الثوّار قد رفعوا سقف المطالبة من القبول بالإصلاح، إلى بلوغ الحلّ، ورفضوا التوريث للأبناء جملة وتفصيلاً.

ـ لأن التخويف والتهديد لم يعد يجدي مع الثوّار.

---

[16] الحجرات 12، 13.

ـ لأنّ كتائب القذافي لم تستطع استرجاع شبراً واحدا ممّا حرره الثوار الليبيون من تراب الوطن (ليبيا).

ـ لأنّ الانشقاقات من صفوف نظامه بدأت في حالة اتصال لا انفصال من بعده.

وإلى جانب ما ذكرناه من القاب تنابزية عَمِل القذافي كلّ ما في وسعه من أجل أن تُلصق بثوار 17 فبراير، فكذلك هناك من السخريات والشتائم النابئة والألقاب التنابزية ما نطق به لسانه في مداخلات تلفازية موجّهة للثوار الليبيين منها قوله:

ـ يا أولاد الكلب.

ـ يا انجاس.

ـ يا كفرة.

ـ يا فسقة.

ـ يا خونة.

ـ يا وسخين

وممّا يؤلم بعد كلّ شتيمة، أو سِباب، أو لقب منهي عنه، يهتف له البعض المتبقّي في غفلته (علّم يا قائد علمنا).

لا أدري ماذا سيتعلّمون بعد هذه الشتائم والألقاب المنهي عنها.

ولكن في المقابل كانت هذه السِباب، والسخريات، والشتائم غير الأخلاقية، والألقاب التنابزية التي نهي الله عنها، كمن يسكب زيتاً على النّار؛ فازدادت نار الثورة شدّة على القذافي وكتائبه؛ فانضم إلى الثورة ثائرين كثر، وأفواه بنادقهم في صدور المرتزقة والضالين، حتى سقط القذافي في أيدي الثوّار في الوقت غير المتوقّع.

وعليه:

لقد نابز القذافي ثوار 17 فبراير بالألقاب التي نهى الله المؤمنين عنها، كما كان ينابز معارضيه طوال حكمه لليبيا 42 عاماً كرهاً، ولذا فوصفه لثوار 17 فبراير بأنّهم جردان وأنجاس، وكفرة وغيرها لم يكن جديداً، بل لقد سبق له وأن أطلق كثير من الشتائم والسباب والألقاب المنهي عنها على كلّ معارضية ومخالفيه من أبناء الشعب الليبي، ومن هذه الألقاب التنابزية التي تملؤها السخرية:

- **المهلوسون**

المهلوسون هم الذين ضاع صوابهم؛ فلا يميّزون بين ما يجب ليتبعوه، ويهتدون به، وبين ما لا يجب ليجتنبوه، وينتهون عنه، ولكن عندما يوصف الذين يميّزون بين الحقّ والباطل، ويتّقون الله ولا يقدمون على منهي عنه، بأنّهم متعاطون لحبوب الهلوسة حتى أصبحوا متهلوسون لا يميّزون بين يمينهم وشمالهم، وذلك بأسباب تعاطيهم بلا حدود للحبوب المخدّرة، في الوقت الذي هم فيه برأ من ذلك؛ فماذا يعني؟

بدون شكّ أنّه يعني وصف من الأوصاف التي نهى الله عنها، فهذا الوصف يحمل في دلالته سخرية من البعض، وملامزة للنفس، وتنابز بالألقاب.

ومن هنا فإنّ اتهامات القذافي لثوّار 17 فبراير وفقاً لما جاء في خطابه المؤرّخ 24 فبراير 2011م والموجّه لأهل مدينة الزاوية، بأنّ ثوار 17 فبراير على بكرة أبيهم هم يتناولون حبوب الهلوسة، هو اتهام سخرية وتنابز بالألقاب، ولهذا فهو خروج عن المنهي عنه، وعدم التقيد به، مع العلم أن من يسخر ويتنابز بما نهى الله عنه، يعدّ خارجاً عن طاعة الله فيما أمر به ونهى عنه.

وممّا قاله في ذات الخطاب: (ما يجري في الزاوية مهزلة، ثمّ قال: هذيم عيال اصغار اعمارهم 16 عام 17 عام عاطيينهم الحبوب ... عند الليل يسقوهم الحبوب بتاعت الهلوسة ...اللي هي يحطوها لهم في الحليب والمشروب وفي القهوة السريعة النسكافيه.)

- **الزنادقة**

الزندقة صفة لا تلحق إلّا أصحابها، ولكن عندما يُلقّب بها من ليس له علاقة بها، يوصف ملقّب الأخرين بها بأنّه من الساخرين والمتنابزين بالألقاب التي نهى الله عنها. وهذا ما فعله القذافي الذي أطلق هذا اللقب على كلّ معارضيه الذين لم تتمكن أيديه من أن تصل إليهم، وذلك بعد أن أعلنوا معارضتهم للقذافي جهاراً نهاراً، وبعد أن نجوا بجلدتهم في بلدان تسمح لهم من أن يمارسوا الحرّية وفقاً لأصول ممارستها.

ولأنّ الزنديق في الأصل هو من يُظهر الإسلام ويبطن الكفر، أو من يدّعي النبوءة في الوقت الذي فيه النبوءة قد خُتمت بنبوءة محمّد عليه الصّلاة والسلام، لذا قلنا أنّ الذين أطلق القذافي عليهم القاب تنابزية مع وافر السخرية هم فقط لمجرّد أنهم قالوا له يكفيك حكم البلاد والتحكّم في مصائر العباد بليبيا.

إذن بلا شكّ لقد رمى القذافي أناس بذنوب لم يقترفونها، وسوء خُلق لم يسلكونه، ولذا فمن رمى إنسان بذنب وهو لم يقترفه فقد ظلم، وتجنّى على من تجنّى بغير حقّ، ممّا جعل ظلم القذافي كفيل بالإطاحة به في الزّمن غير المتوقّع، وهذا ما جرى له في يوم 20 اكتوبر 2011م حيث تمّ القبض عليه، ولم يتمّ قتله إلّا بذنوب سبق له وأن اقترفها.

- **الكلاب الضالة**

الكلاب الضالة لقب أطلقه القذافي على كلّ معارضيه في الخارج؛ فهو يرى أنّه المسيطر بالتمام، وبالتالي كلّ ما يقال فيه من أولئك المعارضين له ولنظام حكمه ومفاسده، هو لا يخرج عن كونه نبيح كلاب، أي وكأنّه يود أن يقول أنّ كلامهم لن يؤثّر في شيء، ولكنّه في حقيقة أمره كان منزعجاً ممّا يقولونه وما يبثّونه عبر شبكة الانترنت، وما يطبعونه في الصّحف والمجلات المنشورة.

ولأنّ الله خلق الإنسان في أحسن تقويم، فنهاه عن سخرية بعضه للبعض، كما نهاه عن الملامزة والتنابز بالألقاب، ومن هنا يقع وصف القذافي لبعض الليبيين بالكلاب الضالة في المنهي عنه وهو (المحرّم والمجرّم). ولذا تتماثل طبيعة الخلق، وحُسن الخُلق مع الأخذ بالمأمور به والانتهاء عن المنهي عنه، ولأنّ الأمر كذلك؛ فلا يمكن أن يقبل العقل الإنساني بهذا الوصف، ممّا يدعوه للثورة التي تمكّنه من مواجهة من لا يقف عند حدود الله التي أمر بها، ومن هذه المعطيات وغيرها من المظالم كثيرة أخذت ثورة 17 فبراير شرعيتها التي بها أُستردت كرامة الشّعب الليبي.

- **الخفافيش**

نوع آخر من الحيوانات، لكنّه طائر، نومه نهاراً وصحوته ليلاً، يبصر في الليل واليوم الغائم، ولا يبصر في النهار بما يمكّنه من الطيران والعودة إلى مقره بسلام. هذا الحيوان هو الذي أخذه القذافي لقباً وسخرية من بني شعبه الذين كانوا سبّاقون وعياً قبل غيرهم؛ فثاروا عليه بأسباب ما اقترفه من مظالم، وما نابز به الليبيين من القاب جاءت نتائجها بغضب الله عليه. {قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ}[17].

ولأنّ التنابز بالألقاب يؤدّي إلى المبادلة التنابزية، أي أنّ كلّ من تنابزه، إن لم يتّق الله ليس له بدّ إلّا أن ينابزك بما نابزته به، أو بما يماثله مع وافر السخرية المنهي عنها. ولهذا فتح القذافي الباب التنابز مع من نابزهم؛ فجاءت الردود بألقاب تنابزية منها:

[17] الأعراف 71.

- **الأزلام**

الأَزْلام كما جاء في تهذيب اللغة هِيَ: "قِداحٌ كَانَت لقُريش فِي الجاهليّة، مكتوبٌ على بعضِها الأمْر، وعَلى بَعْضهَا النَّهي (افعل ولا تفعل)؛ فَإِذا أَرَادَ رجلٌ سَفَراً أو أي قصد أَتَى السادِقَ فَقَالَ لَهُ: أخرِجْ لي زَلَماً، فيُخْرِجه ويَنظُر إِلَيْهِ، فَإِن خَرَج قِدْحُ الأمْر مَضَى على مَا عَزَم، وَإِن خَرجَ قِدْح النَّهي قَعَد عمَّا أَرَادَهُ"[18].

إذن من هنا جاء هذا اللقب التنابزي، ليشير إلى أنّ أتباع القذافي لا رأي لهم، بل هم موجّهون برؤية واحدة لشخص واحد، لذا وإن عجب هذا المعنى من عجب، إلّا أنّ هذا اللقب لم يطلق إلّا سخريّة من الذين سبق وإن نابزهم القذافي فنابزوه، ولأنّه كذلك؛ فهو المنهي عنه، مصداقاً لقوله تعالى: (وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ).

ولأنّ التنابز بالألقاب منهي عنه؛ فمسمياته تدخل مجالات الرِجْس الشيطاني، كما أنّها تدخل مجالات التحريم كما دخلت الأزلام مع الخمر والميسر والأنصاب مصداقاً لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا}[19].

ولأنَّ الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ؛ فالرجس منهي عنه أمراً، أي أنّ قوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوهُ) أمر ونهي لا يستوجب من المؤمن إلّا الطّاعة، ممّا يجعل الانتهاء عن المنهي عنه تنفيذٌ لأمر الله طاعة، ولذا (فَاجْتَنِبُوهُ) تحمل معنيين اثنين في وقتٍ واحد؛ هما (النهي، والأمر). ولأنّه كذلك؛ فلا خيار للمأمور بالانتهاء إلّا الأخذ بما أُمر أن ينتهي عنه؛ فقوله جلّ جلاله: (رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ) يعدّ حكماً إلهيّاً مطلقاً لا مفكّ منه، ولهذا فلذين وقفوا عند حدّ معنى النهي لقوله (فَاجْتَنِبُوهُ) وكأنّه

---

[18] تهذيب اللغة، ج 13، ص 149.

[19] المائدة 90 . 92.

لا أمر يصاحب دلالته؛ فقد فهموا النهي بمعنى وكأنّه لا يحتوي في مضمونه على دلالة التحريم، ولكن لأنّ القرآن معجزة واحد تحتوي معجزات دامغة؛ فيجب الأخذ به وحدة واحدة، ولذا فمجموع المنهي عنه في الآية السابقة من (خمر وميسر وأنصاب وازلام) قد وردت في مجموعها (رجس) كما وصفها الله تعالى، ولأنّ الرجس جاء الأمر بالنهي عنه في الآية السابقة من سورة المائدة، فكذلك جاء التأكيد على كلّ ما يندرج تحت (الرجس)؛ فهو محرّم، كما ورد في سورة الأنعام مصداقاً لقوله تعالى: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ}[20].

- **الطّحالب**

الطّحالب جمع طحلب، وهي متعدّدة الألوان، منها الحمراء والزرقاء، والبنيّة، والخضراء، ومنها الطحالب البحرية، ولذا عندما يطلق لقب طحالب على البشر يعتبر لقب تنابزي كونه خروج عن المنهي عنه، ومن هنا لا يليق بالمؤمن أن ينابز به مؤمناً؛ فإن نابزه فقد ظلم، ولذا وجبت عليه التوبة.

ولمتسائل أن يتساءل:

ما هي النتائج التي تعدّ تحصيل حاصل السخرية والتنابز بالألقاب بين بعض وبعض من الليبيين؟

أقول:

امتلاء الأنفس ضدّ الأنفس.

[20] الأنعام 145.

أنفس

الليبيون ممتلئة

أنفس

الليبيون ممتلئة

كلّ السخريات السابقة وما صاحبها من تنابز بالألقاب، وما صاحبها من شتائم وسِباب، هي معطيات سلبية دفعت البعض إلى ارتكاب المزيد من المكائد، والمزيد من المكر؛ ممّا جعل الهوة تزداد اتساعاً بين المتنابزين بالألقاب والساخرين من بعضهم بعضاً.

ومن ثمّ اشتدّ الأمر بشدّة حقد من سكب الزيت على النّار دون توقّف، فكانت النّار الحارقة للقيم والأخلاق أكثر شدّة؛ ممّا جعل القتال في جبهات وميادين المواجهة بين من يميّز بين تحية العلم (الراية) وتحية الحكومة، وبين أولئك الذين لا يرون راية للوطن إلّا راية الحكومة.

ومع أنّه لا شدّة ولا ألم أكثر من شدّة المواجهة والمقاتلة وجها لوجه، إلّا أنّ زمن شدّتها وألمها أقصر من شدّة وألم ما تتركه من مآسٍ، وأوجاع، وأحزان وأحقاد بين من نهاهم الله عن التنابز بالألقاب والسخرية من بعضهم البعض.

فالرّصاصة المنطلقة اثناء المواجهة والمُقاتَلة يمكن أن تصيب من تصيب، ويمكن أن لا تصيب أحد، وإن اصابت أحد وعمره لم ينته؛ فلن تقتله وإن جُرح ما جُرح من بدن الجريح، ولكن الكلمة النابئة، والألقاب التنابزية، والسخرية من الغير، وتقليل شأنهم وتحقيرهم، والاستهزاء منهم نارها أكثر شدّة؛ فهي الكلمات التي نارها لا تُطفي، وإن هدأت عند أحدٍ جاء من جاء واعادها لشدّتها أو أكثر شدّة. إنّها النّار التي لا تُطفى إلّا بالمصالحة، والتسامح، والاستغفار والصفح والتوبة من الذنب.

في زمن الفتنة في ليبيا (زمن القذافي) كُسرت منظومة القيم الضابطة للأخلاق، والمنظّمة للعلاقات الاجتماعية والإنسانية؛ فسادت كتابة التقارير من البعض ضدّ البعض، وخاصّة في سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تقارير المجنّدين والمجنّدات، ووشايات المتقرّبين زلفى تؤخذ على علّتها؛ فَسُجن من سُجن، وأعدم من أعدم، وصودرت ممتلكات وأموال من

صودرت ممتلكاتهم وأموالهم، وهدّمت منازل المظلومين بلا رأفة وبدون أحكام قانونية وشرعية.

ومن هذه الأعمال أنفس تتألّم، وفي المقابل أنفس تسخر منها، ولذا كيف لا تمتلئ الأنفس على الأنفس؟ وكيف لا يتمّ تخزين المعلومات المؤلمة إلى أن يأتي الوقت الذي يسمح باستدعائها من الذاكرة؟ وكيف لا يشتدّ الألم والمظلومون لا يحقّ لهم حتى أن يرفعوا قضايا في من ظلمهم أمام المحاكم؟ ومن ثمّ الا يكون هذا الظلم بأمّ عينه وفي أبشع صوره على رأس ما يملأ الأنفس ألماً وحقداً؟

صفات
الأنفس الليبية الممتلئة

في زمن الفساد وسيادة المظالم يحقّ للمواطن أن يتألم، ولكن لا يحقّ له أن يُعبِّر عن ألمه؛ ولهذا في السنوات العِجاف والمداهمات الساخنة، قُطعت السُن بعض من لم تقطع رؤوسهم، ومن هنا وجب التربّص واغتنام الفرص التي تكون الضربة فيها قاضية دون تهلكة؛ فالتهلكة منهي عنها، كما نُهي عن السخرية والتنابز بالألقاب بين المؤمنين.

وتحت هذه الظروف، والشدائد، والآلام، والأوجاع، والضغوط، والطّغيان، والظلم، والإكراه، امتلأت الأنفُس الليبية؛ حتى تلوّن بعضها بصفات سلبيّة منها:

- النفس الحاقدة.
- النفس اللمّازة.
- النفس الوسواسة.
- النفس الساخرة.
- النفس الهمّازة.
- النفس المتنابزة.
- النفس الظالمة.
- النفس الضالة.
- النفس الضّاغِنة.
- النفس الكائدة.
- النفس الماكرة.
- النفس الغادرة.
- النفس المنافقة.
- النفس المخادعة.
- النفس الأمّارة بالسوء.
- النفس الطاغية.
- النفس الطامعة.

ـ النفس الهامعة.
ـ النفس الغاضبة.
ـ النفس السافلة.
ـ النفس الحاسدة.
ـ النفس اللوامة.

وبعد أن انتصر الليبيون الثائرون في 17 فبراير 2011م، تحرّرت الأنفس الليبية؛ فكانت زغاريد النسوة جنباً إلى جنب مع زغاريد البنادق والمدافع المُعلنة للحرّية، وفي المقابل بدأ الرّعب يملأ تلك الأنفس التي كانت مُلجِمة لأنفس، ومن هنا بدأت تظهر شرارات الغضب، وما يصاحبها من حقدٍ دفين، حتى تكاد عيون أصحابها أن تقدح الشرارة التي توقد النّار.

وفي المقابل عيون الثائرين هي الأخرى تكاد أن تتقادح، من غضب ما قضاه من قضاه منهم، من سنين عمره في زنزانات السجون حالكة الظلمة، ولذا فالأنفس الليبية ممتلئة، ومن لم يتجنّب المنهي عنه، سيجد نفسه بدون شكّ بين شدّةٍ ووجعٍ وألمٍ.

وعليه:

بدأت بعض الوجوه تميل وتزورُّ عن رؤية بعض الوجوه التي كانت معتادة على رؤيتها، وذلك لاتهامات منقولة ومشحونة من قِبل الآخرين، أو بأحكام سابقة لمجرد أنّ البعض ثار، أو أيّد الثورة، وأن البعض الآخر تآمر عليها، أو عمل ما من شأنه أن يكيد لها، أو أنّه عمل على تأخير نجاحاتها في بعض المناطق.

ومن ثمّ بدأت الملاحقات المسؤولة لا تقارن مع الملاحقات غير المسؤولة التي عبثت بما عبثت، وأهلكت من أهلكت؛ فتلك الملاحقات والمداهمات غير المسؤولة أصحابها حَسِبوا أنفسهم ثوّار، وهم على غير علاقة بالثورة (الثورة حُسن خلق ولا مظالم)، ولكن لا أحد يميّز، ومن هنا بدأت الأنفس التي فاجأتها انتصارات الثورة تمتلئ حقداً، وحسداً، وكرهاً، وظلماً ممّن تحرّرت أنفسهم من المظالم والمكائد والجرائم؛ فبدأ الشكّ يلاحق الكثيرين من أجل المغانم؛ فغنم من غنم بغير حقّ، وخَسِر من خسِر ظلماً، وحتى بعض الجيران أصبحت أخلاقهم أشبه بالقراصنة وقطّاع الطرق من كونهم جيران.

ومن ثمّ بدأت الأنفس تمتلئ ضدّ الأنفس، ورقعة التنابز بالألقاب تتسع دائرتها؛ فكيف لا تتأزّم الأحوال بين من يسخر ممن، ويتنابز مع من! وفي مثل هذا الشأن قال عالم علم النفس الأمريكي: كائنات ممتلئة بالشّر والغرور وحبّ الذات، وانتقادها يسبب انفجاراً في مخزن البارود، ولكن العجب كلّ العجب أن يسخر شخص من آخر، ثم يأتي هذ الآخر المسخور منه يصف لك ما حدث له، وهو في ذلك مسترسل ومنطلق على سجيته، لا يمنعه حياء، ولا تردعه حشمة، ولك أن تحكم على صاحب هذه الروح، وتصفها بالسخافة أو الخفة أو ...احكم بما شئت، ولكن قبل إصدار الحكم لا بدّ من معرفة المدعي والمتهم حتى لا نجور ولا نظلم.

إذن يجب أن تحدث المراجعة من الجميع، وأن تُقيّم المواقف، وتقوّم الأخطاء، وإلّا فالسخرية والتنابز بالألقاب، كفيل لأن يجعل دوائر الاقتتال تتّسع بين الأقارب، وحتى الأخوة، وكأنّها بين أباعد.

لذا فمن كان يعتقد أنّه الملك لم يعد ملكاً، والذي كان يعتقد الآخرين سفهاء وحقراء ليس لهم إلّا أن يبقوا تُبّع، عليه أن يعرف أنّهم قد أصبحوا سادة، ومن يعتقد أنّه سيحلّ محلّ من كانت له مكانة، لمجرّد أنّه يرى ذلك؛ فعليه أن يعرف هذا الأمر لن يكون؛ فأصحاب المكانات القيمية الحميدة سيظلون أصحابها؛ فليقبل بذلك، وينزل عن ظهر البعير الذي ركبه؛ فالرّحلة طويلة وتحديد وجهتها لا يكون إلّا بقرارات جماعية واعية ومسؤولة.

وكذلك الذين يعتقدون التضحية بالآخرين تمكّنهم من بلوغ ما يشاؤون، هم واهمون؛ فبعد 17 فبراير لن يعود لأصحاب الوشايات والمظالم مكاناً في زمن ممارسة الحرّية؛ فكل شيء أصبح على البلاطة؛ فإيّاك ثمّ إيّاك أن تكتب تقريراً في أحدٍ بغير دليل؛ فإن كتبته أو قلته في محاضرة من محاضراتك إن كنت استاذاً؛ فعليك بانتظار الرّد قضائياً، ولا تستغرب إن سُلِّم إليك استدعاء من المحكمة لحضور جلسة أنت المتهم فيها، وحينها تفقد شيئين:

الأوّل: تفقد السّمعة التي كنت تظن أنّها لن تحيد عنك أبداً.

الثانية: المكانة التي كنت تظن أنّك ستكون الجالس فيها، أو البطانة التي كنت تريد أن تكون منتمياً إليها.

ومن ثمّ علينا بالمراجعة التي تمكّن الجميع من المعرفة التامّة، ولا داعي للاستعجال؛ فأخوك أخوك، ولن تجد أخ أقرب إليك منه، وإن ظننت غير ذلك؛ فستكوى بنيران النّدم أكثر من مرّة.

إذن كلّ شيء كان مخبأ أصبح مكشوفاً؛ فذلك التملّق كُشف اللثام عن وجهه، وذلك النفاق كُشف اللثام عن وجهه، وتلك المكائد أنكشف اللثام عنها، ممّا دع البعض لأن يجاهر بتوقّعاته التي لم تضع في حساباتها غير المتوقّع، ولذا فمن لم يضع غير المتوقّع في حساباته سيفاجئ ويستغرب، ويومها لن ينفعه ندم.

ولأنّ الزّمن كفيل بكشف الحقائق؛ فكل شيء سيكون على البلاطة مكشوفاً، فالثوّار الذين حرّروا المدن والقرى والأرياف الليبية واحدة بعد الأخرى؛ قد حرّروا السجناء المظلومين فيها، كما حرّروا السجناء غير المظلومين أيضا؛ فالمظلومون من السجناء هم الثوّار الذين تمكّنت كتائب القذافي من القاء القبض عليهم ووضعتهم في السّجون؛ فمن سَلِمَ منهم من تنفيد أمر الإعدام فيه، سَلِم وتحرّر وانطلق ثائراً مع الثائرين لتحرير بقية تراب الوطن.

أمّا السجناء غير المظلومين فهم أولئك المنحرفون الذين ارتكبوا جرائم قتل بغير حقّ، أو أنّهم سرقوا ونهبوا ما نهبوا من المواطنين؛ فهؤلاء استغلوا مناخ الثورة؛ فركب من ركب منهم جوادها وكأنّه فارس، وهو في حقيقة أمره لا يزيد عن كونه ممّارس لمهنة منهي عنها، وقد سبق له وأن امتهنها، كالقتل، والنّهب، والسّرقة، والسّلب، والاعتداء على الآخرين ظلماً وعدواناً؛ فمثل هؤلاء وَصَفوا انفسهم بالثوريين، حتى تمكّن من تمكّن منهم من تشكيل ميلشيات تحت عنوان الثوّار، ومن ثمّ تمكّن تحت هذه المظلة الشّريفة من الإساءة للآخرين اعتداء وظلماً؛ ممّا ساهم في امتلأ بعض الأنفس بأسبابه ضدّ الثائرين المخلصين لليبيا.

ولأنّ ثورة 17 فبراير هي ثورة الجميع بالجميع؛ فالمساوة فيها واحدة، ولكن النّاس لا يمكن أن يكونوا متساوين، ومع ذلك بلغ الجميع القمّة في وقتٍ واحدٍ، ومع أن الجميع قد بلغ القمّة سويّتاً، إلّا أنّ البعض أخلاقه بلا قمّة، حيث الاختلاف في الأخلاق الاجتماعية والإنسانية، والاختلاف في المعرفة والوعي والإدراك؛ فكانت سلوكياتهم، واعمالهم، وافعالهم،

وأساليب مخاطباتهم في غير المستوى القيمي الذي جاءت ثورة 17 فبراير من أجله، ومن هنا كانوا سبباً في امتلاء كثير من الأنفس، ممّا جعل ردود الأفعال تجاههم تجري حِساباتها بما لا تشتهي السَّفِنُ.

وعليه في زمن المفاجئات وفي دائرة غير المتوقّع عند البعض ليس بالضرورة أن يصل إلى القمّة من يسعى إليها نضالاً، بل في زمن المفاجئة قد يصل إليها من لم يضعها في حِساباته، ومن هنا يصبح البعض ينظر إلى البعض والاستغراب يملأ أنفسهم؛ فتزداد أنفسهم امتلأ ضدّ البعض حتى تفيض.

ولأنّ هناك من ركب موجة الثورة ركوباً، فلا شكّ أنّ الواعين بحقيقة ما هو عليه، سيظلون في حالة استغراب وشكوك، بل سيظلون في حالة ظنون، وعيونهم تراقب، ممّا يجعل الثّقة بين البعض والبعض إن لم تكن منعدمة فهي على شبه انعدام، وعندما تنعدم الثقة بينهم؛ فالقافلة لن تسير رحلتها في أمان.

ومن هنا الأنفس تمتلئ بمعطيات كثيرة منها:

- الحسد.
- الحقد.
- الكره.
- المكر.
- المناكفة.
- الاستبدال.
- الإقصاء.
- الإفساد.
- الظلم.
- السخرية.
- ملامزة النفس.
- التنابز بالألقاب.
- عدم احترام الآخرين.
- عدم تقدير الآخرين.
- عدم الاعتراف بالآخرين.

ـ التكبّر على الآخرين، والتقليل من شأنهم.
ـ التهكّم على الآخرين.
ـ عدم الالتفات إلى عِبر التاريخ، وغض النظر عن السلوك القدوة.
ـ الانسلاخ عن الهويّة العرقية والدينية.
ـ الجهل بالحقيقة.

وعليه:

فإنَّ امتلاء الأنفس يؤدّي إلى:

ـ مناكفة البعض للبعض.
ـ كشف أسرار البعض ونشرها أمام الآخرين.
ـ تطاول البعض على البعض.
ـ إهانة البعض للبعض.
ـ تجنّي البعض على البعض.
ـ تفشي الاشاعات وافتراء الاكاذيب.
ـ تحدّي البعض للبعض استفزازاً.
ـ نكاية البعض في البعض.
ـ تشفي البعض في البعض.
ـ تكتّل البعض ضدّ البعض.
ـ تحالف البعض ضدّ البعض.
ـ صدام البعض للبعض.
ـ مقاتلة البعض للبعض.

ومن ثمّ لا مخرج من هذه التأزُّمات إلّا صحوة الضّمير، والتخلّص من المكابرة، والتصالح، والعفو، والصفح والتسامح مخافة من الله وحده، والأخذ بما يجب أن يؤخذ به، وفي المقابل الانتهاء عن المنهي عنه، ثمّ الأمر بالمعروف، والاستغفار والتوبة من الذنب، حتى يصبح العمل الصّالح هو الحلّ من أجل الأنا والآخر في الوطن ومع الآخرين. قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ}[21].

[21] الرعد 11.

ولأنَّ المصالحة مبدأ قرآني، وسنة نبوية، ورغبة وميول إنسانية، ومطلب أخلاقي كان لنا في رسول الله عليه الصّلاة والسّلام الأسوة الحسنة، مصداقاً لقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}[22]؛ فصلح الحديبية الذي جرى بين المسلمين بقيادة رسول الله عليه الصّلاة والسّلام، وبين كفّار قريش في أواخر العام السادس من الهجرة، رغم معاناة رسول الله منهم تسعة عشر عامًا كاملة سبقت هذا الصلح، حيث تعرض وأصحابه للاضطهاد والتعذيب، ومع ذلك فقد أجرى صلحاً به تمّ تقبّل الآخرين واستيعابهم، ممّا زاد الإسلام ثقة وقوّة، وسماحة، ومودّة من أجل رسالة خالد، وأمّة لا يكون وطنها ملكاً إلّا لها دون أيّ إقصاء ولا تغييب ولا عزل.

لمّا فتح رسول الله صلى الله عليه وسلّم مكّة، خاف القريشيون من انتقام رسول الله، ولكن رسول الله عفا عنهم، لأنّ سجيته العفو عند المقدرة؛ فقال: من دخل البيت الحرام فهو آمن، ومن دخل دار ابي سفيان فهو آمن، ومن دخل داره فهو آمن.

هذه سماحة الاسلام وعفوه، وأخلاقيات رسوله الكريم، ولذا وجب الأخذ بما أمر الله به، وما أقدم عليه الرّسول محمّد عليه الصّلاة والسّلام من تسامح وعفو ومصالحة، وبذلك فليعتبر المؤمنون.

وعلينا أن نتذكر تجارب الآخرين في المصالحة والتسامح والعفو، وخير مثال في هذا القرن تجربة جنوب افريقيا التي قادها زعيمه (نلسن مانديلا)؛ فقد تأسّست هذه المصالحة على مجموعة من الأهداف منها:

- تعزيز الوحدة الوطنية في روح من التفاهم تتعالى فوق صراعات وانقسامات الماضي من خلال:

- رسم صورة كاملة قدر الإمكان لطبيعة وأسباب ومدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أرتُكِبت خلال الفترة من 1 مارس 1960 إلى تاريخ الانقطاع، ويتضمّن ذلك سوابق، وظروف، وعوامل وسياق تلك الانتهاكات، وكذلك وجهات نظر الضّحايا ودوافع ووجهات نظر الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، وذلك من خلال إجراء تحقيقات، وعقد جلسات استماع تُمكّن من قبول الحلّ وبكلّ إرادة.

---

[22] الأحزاب 21.

ـ تسهيل منح العفو للأشخاص الذين يكشفون آسفا كاملاً عن كلّ الحقائق المتعلّقة بأفعال مرتبطة بهدف سياسي، والذين يمتثلون لكلّ مستلزمات هذا القانون.
ـ تعويض ما ارتكب من انتهاكات، والحيلولة دون انتهاك حقوق الإنسان في المستقبل.

وعليه:

مع أنّ القذافي كان هو السّبب في ما جرى من سخريات، وتنابز بالألقاب بين بعض الليبيين وبعضهم الآخر، إلّا أنّه لا مخرج منها إلّا طاعة الله تعالى، والأخذ بما أمر به، واتباع ما نهى عنه، ولا مفرّ من الذنب إلّا الاستغفار والتوبة، ولذا أقول:

ـ لا للسخرية.

ـ لا للملامزة.

ـ لا للتنابز بالألقاب.

ـ نعم للاستغفار والتوبة مصداقاً لقوله تعالى: {وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ}[23].

وقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}[24].

وقوله تعالى: {إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا}[25].

---

[23] هود 89 ، 90.

[24] التحريم 8.

[25] النساء 17.

الليبيون

بين

التأزّمات وردود الأفعال

تأزُّمات

وردود أفعال

تلك الشخصيّة الليبية التي كانت متميّزة بالصّدق والاحترام وحُسن الخُلق، والتي كانت تقتدي بمن هم مثال وقدوة حسنة، تغيّرت أحوالها مع شدّة الألم؛ فأصبحت شخصية بلا قدوة حسنة، ممّا جعل بوصلتها منفلتة حيث لا مركز يجذبها لتدور من حوله؛ فذلك الأب وتلك الأم القدوتان الحسنتان من شدّة الخوف لم يعدّا كذلك، وذلك المعلّم والطبيب، وحتى إمام الجامع لم يعدّ أحد منهم كذلك، أصبح بعض المعلمين يغضّون أبصارهم عن الغشّ في الامتحانات، وذلك بعد أن قَبِل بعض الآباء المشاركة في تحفيز ابنائهم على الغشّ في الامتحانات، وأصبح بعض المشايخ والفقهاء يغضّون أبصارهم عمّا يجري من مظالم، وتشويهات، وتسفيهات للحديث والسنة النبوية، تمشياً مع رغبة القذافي الذي بلغ الحال به إلى أن قال: لا داعي لقوله تعالى: (قل هو الله أحد)، بل يكفي أن يقول المرء (هو الله أحد)؛ ومع ذلك بعض الفقهاء والعلماء قالوا: لا ينبغي الخروج عن أمر ولي الأمر، ونسوا أنّه لا طاعة لأحدٍ في معصية الله تعالى. ولهذا تلوّنت الشخصية الليبية بمجموعة من الألوان منها:

التبدّل

بعد أن كانت شخصية بعض الليبيين ذات هويّة وطنية وأخلاقية ودينية متميّزة بجمالها الطبيعي، أصبح لها من الألوان ما كان محرّماً ومجرّماً ومنهيّاً عنه؛ فتلك الشخصية الصّادقة لم تعدّ كذلك؛ فلكذب أصبح سيّداً محترماً لدى البعض، خاصّة بعد أن عرفوا أنّ القذافي ليس بصادقّ فيما يقوله، ولهذا صدّقوه في كذبه حتى ظن أنّه بحقّ من الصادقين، ثمّ ظنّ أنّ الليبيين غير واعين بكذبه، ولذلك أصبح مشاعاً بين الجميع أنّ الجالس في قلب الدار ليس له بدّ إلّا أنْ يكذب على من هو واقف على بابها.

ولسائل أن يسأل:

لماذا بلغ الحال بكثيرٍ من الليبيين إلى هذه الدّرجة؟

أقول:

الخوف ممّن لا يخاف الله ولا يتّقيه (القذافي)؛ الذي بلغ الحال به إلى قتل النّفس التي حرّم الله قتلها بغير حقّ؛ ففي زمنه رقاب أبناء الشّعب الليبي لم تعد تساوي ثمن طلقة الرّصاص التي تطلق عليهم بغير حقّ، ولهذا كان الشّعب وفقاً لمستوياته المعرفية قابل لأن يقدّم التنازلات تلو التنازلات للقذافي، وذلك من أجل أن ينجوا من ظلمه، ومكائده، ومكره، وتآمره، وضلاله. ولهذا أصبح الليبي مخيّراً بين أحد أمرين:

ـ أمّا أن يصدّق القذافي في كلّ قول يقوله، وكلّ إجراء يتّخذه؛ فيؤيّده دون إبداء رأي، ودون أيّ تحفّظ وأيّة معارضة.

ـ وإمّا سيصنّف مضاداً معارضاً يستوجب سجنه، أو قتله وتشريد من لهم علاقة به، ثمّ تدمير مساكنهم، ونهب ممتلكاتهم.

وعليه:

أصبح الخيار لأبناء الشّعب الليبي وفقاً للضرورة بلا حرّيّة اختيار؛ فلم يعد هناك بدّ إلّا التخلّي عن الصّدق، ممّا جعل البعض مؤيّدين للقذافي وهم في حقيقة أمرهم ليس كذلك.

- وهكذا كان التخلّي عن قيمة الوفاء بأسباب الخوف على الزّوجة والبنات والأبناء والأخوة والأخوات، وما سيلحقهم من جرائم ومظالم من القذافي وكتائب أنيابه في أجهزة الأمن، والمتعاونين معهم وهم كثر، ومن هنا حلّت قيمة التقصير (التخلي عمّا لا يجب التخلي عنه) محلّ قيمة الوفاء (التمسك بما يجب الأخذ به واتباعه)، ومن هنا أصبحت الهويّة الليبية تتصدّع، وهذا ما كان مستهدفاً من قِبل القذافي.

- وهكذا كان التخلّي عن قيمة التقدير؛ فحلّت محلّه قيمة الاستهانة، الاستهانة بكلّ شيء، وبأيّ أحد من أبناء الشّعب الليبي؛ فَسَادَ تقليل شأن النّاس مع وافر السخرية والاستهزاء بمن يتمكّن من بلوغ فوز علمي، أو رياضي، أو نيل مكانة اجتماعية بين النّاس، ولهذا لم يهدأ للقذاف بال كلّما سمع أنّ شخص ما، قد فاز بجائزة أو مكانة اجتماعية؛ فيتوجّه إليه ببثّ الإشاعات حتى ينهيه قولاً وعملاً، ممّا جعل البعض بأسباب الضرورة لاجئين مهاجرين خارج الحدود، أو صامتين من شدّة الألم، ولهذا فمعظم الذين تميّزوا علميّا في مراحل التعليم الجامعي هاجروا إلى بلدان ممارسة الحرّية؛ حتى أنّ معظمهم أصبح مكرّماً من بين المتصدّرين للتّفوق في البلدان المهاجر إليها.

- وهكذا كان التخلّي عن قيمة الكسب الحلال، وحلّ محلّها قيمة الأخذ الحرام (الأخذ بغير حقّ)؛ فالليبيون قبل القذافي كانوا يتّقون الله في كلّ كبيرة وصغيرة، إلى أن جاءهم القذافي بفساده، وإفساده للقيم الحميدة والفضائل الخيّرة، وجعل من المفسدين سائدين في الوطن؛ فجعلهم على رأس إدارة شؤون الاقتصاد وتسويق النفط الليبي، وعلى رأس البنوك وخزائنها، ومن وراء أولئك المفسدين ظهر على سطح الوطن النّفعيين، من المتاجرين والمتاجرات، الذين استظلوا ببعض الأقارب، والابناء، وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية، حتى غنموا ما غنموه بغير حقّ؛ فأصبح أولئك هم المقرّبون للقذافي وأبناؤه، صهراً ونسباً وسوء مُنقلب. فكانت العطاءات والعقود الكبيرة لا ترسى إلّا بعد إعطاء نسبة عالية لمن له علاقة مباشرة، أو حتى شبه مباشرة مع القذافي أو أحد أبنائه، أو أحد المقرّبين منهم، وإن لم يتوفّر ذلك فبعض الأقارب يقرّبون خلسة لإنجاز المهمة والصفقة.

ولهذا استغنى الفاسدون والمفسدون على حساب قوت الليبيين، وذلك بأسباب تضاعف الأسعار الناتجة عن ارتفاع النّسب المطلوبة من الشركات المتعاقد معها، سواء أكانت شركات أجنبية، أم أنّ

أصحابها ليبيون، المهم أن يكون العطاء حقّ للمفسدين الكبار، ولهذا عمّ الفساد والإفساد التراب الليبي، ممّا جعل السّاعين للكسب الحلال لا مكان لهم في أسواق المنافسة الموجّهة توجيهاً مباشراً من زعماء الفساد ورؤوسه.

- وهكذا كان التخلّي بأسباب الضرورة عن قيمة التسامح؛ فالقذافي يعرف أنّ الشّعب الليبي من طبعه هو شعب متسامحاً، ولهذا فالليبيون أخوة متحابّون، ولأنّهم كذلك قصد القذافي إفساد هذه القيمة، وذلك لأنّه كان لا يرى في التسامح إلّا قوّة ألفة، ووحدة وطنية بين الليبيين، ولهذه كان يرى أنّ هذه القيمة تشكّل خطراً على نظامه؛ فأشعل مجموعة من الفتن التي لم تطفئ نيرانها إلّا بتدخله، ممّا جعل الجميع يتخوّف من الجميع، خاصّة وأنّه كان يمدّ المختلفين والمتخاصمين والمتصادمين والمتنازعين من أبناء القبائل الليبية بالسّلاح الذي جعل منهم أطراف خائفة ومخيفة، وهذا الأمر جعل القبيلة الخائفة أو الطرف الخائف يشتكي من اعتداءات المُخيف، وما يرتكبه من مظالم، ومثل هذه الشكاوى يعتبرها القذافي إعلان اعترافي لتقديم المزيد من التنازلات، ولكن تلك التنازلات لم تكن لذلك الطرف المتنازع معه أو تلك القبيلة التي مدّها القذافي بالسّلاح، بل من أجل المزيد من إعطاء التنازلات للقذافي، الذي كان مصرّاً على تمرير برنامجه المستهدف به تخلّف الليبيين، وتأخّرهم علمياً وصحيّاً ومعماريّا واقتصاديّاً وثقافيّاً.

وعليه لم يتمّ تصالح، ولا تسامح بين القبائل الليبية التي حدثت أو أُحدثت بينها صدامات دامية، إلّا بتدخّل من القذافي بعد طلب من أحد الأطراف المتنازعة؛ ولهذا لم تحدث صراعات ونزاعات دامية بين قبيلتين في ليبيا، إلّا والقذافي كان خامداً وراء إيقاد نيرانها؛ ومن هنا لا يمكن أن يتمّ الصلح، إلّا إذا خضعت الأطراف القبلية إليه عن طريق الذين جعلهم متخصصين في إيقاد نيران الفتن بين الليبيين، أي لا يجوز أن يتسامح طرف مع طرف أو قبيلة مع قبيلة إلّا بعد أخذ رأيه، وفي المقابل إنْ حاول من حاول عن حسن نية،

واستجابت له الاطراف المتنازعة بالتسامح والتصالح تدخّل القذافي وأزَّمَها على رؤوس الجميع (المتصادمين والذين تدخلوا بغير علمه) وهكذا لن ينتهي الأمر إلّا بعلمه وتدخله، وفقاً لرؤية ظالمة هو يراها.

- وهكذا كان التخلّي بأسباب الضرورة عن قيمة الاعتراف بالآخر، الذي يجب أن يُقدّر ويُحترم، وحلّ محلّها قيمة تقليل الشأن، الذي جعل إقصاء الآخرين وتغييبهم وتحقيرهم من القيم المرضية لشخص القذافي؛ فالمعلم، والشيخ الواعظ والمرشد، والطبيب المحترم، ووجهاء البلد وأعيانها الذين يجب أن يُقدّروا ويُحترموا، لم يعدّ لهم شأن في زمن القذافي؛ فهم من وجهة نظره لا يزيدون عن كونهم موظّفين؛ فإن أحسنوا الطّاعة للقذافي ونظامه؛ فهم لا يزيدون عن كونهم اسماء ليس إلّا، وإلّا لن يكونوا إلّا عدداً يمكن الاستغناء عنهم في أيّ حساب من الحسابات، وحينها يصبحوا من الأعداد المفقودة، هكذا كان زمن القذافي خالٍ من أيّ اعتراف بأيّ سلطان أخلاقي، ولهذا ولّد سؤاله: (من أنتم؟) وبثّه بين الجار وجاره، والطالب وأستاذه، والموظف ومسؤوليه، والجندي وقادته، والمرؤوس ومرؤوسيه، والصغير والكبير، وكذلك بين البائع والمشتري؛ فكان عدم الاعتراف بالآخر قيمة متبنّاه من القذافي، ولهذا كان مناصراً لكلّ فعل، ولكلّ فرد يخرج عن حدود الأخلاق المعتمدة بين أبناء الشّعب الليبي، أو يخرج عن الأخلاق الإدارية المعتمدة في السّلم الوظيفي، أو يخرج عن القانون ولوائحه المعتمدة؛ ممّا جعل المسؤول في زمنه غير مسؤولٍ، وذلك لتبنّي القذافي كلّ من يخرج عن طوره في وجوه الآخرين، وذلك من أجل أن ينتهي كلّ ما يُمكن أن يؤدّي إلى الاعتراف بالآخر، من أجل أن يقتصر الاعتراف عليه وحده؛ ومن هنا انتشرت المفاسد والمظالم؛ فعمّت الشّارع الليبي ومؤسّسات الدّولة التي فقدت هويّتها الشرعية، وكأنّها لم تكن دولة من دول العالم.

ومن هنا كان التخلّي عن قيمة الاعتراف بالآخر؛ فالقذافي الذي استمع العالم لخطابه المتلفز بتاريخ 22 فبراير 2011م بقوله للشّعب الليبي: (من أنتم؟) بعد أن قال له الشّعب الليبي جهاراً نهاراً (إرحل). لم يكن العالم يظن أن يصل الحال برئيسٍ أن يقول لشعبه من أنتم؟!

فمن أنتم؟ سؤال قِيل عن تكبّر وغطرسة، وعدم اعتراف بمن وُجِّها إليهم، ومن هنا ازداد الامتعاض من القذافي على المستويين الداخلي والخارجي؛ فاشتدّ الغضب الشعبي، واشتدّت القبضة عليه، حتى قُبض عليه وقُتل في مدينة سرت، التي اختباء فيها وهو يظن بعد أن التجاء إليها لا منقذ له إلّا هي، ونسي أنّ المنقذ هو الله جلّ جلاله الذي انقذ الثوّار ونصرهم على كلّ كيد ومكر.

إذن حقيقة السؤال (من انتم؟) كانت هي مرتكز سياسة القذافي الذي حكم بها ليبيا 42 عاماً؛ فهو الذي حكم ليبيا حكماً فردياً بلا دستور، وبلا قوانين سيادية، ولهذا كان من بداية حكمه الدكتاتوري لا يقبل رأياً آخر؛ فكيف له أن يقبل الآخر صاحب الرأي؟ فهكذا قوّضت القيم، وهكذا تبدّل الأفراد، ولكن دائماً إن عُدنا لتلك القيم المقدّرة والمعتبرة، عُدنا لذاتنا وهويّتنا التي بها نعتز، وإلّا سيُدفع الثّمن مرّتين؛ ممّا يجعل البعض يعود للمقارنة بين المر والأمر منه، وفي كلتا الحالتين لا منقذ إلّا العودة للقيم الحميدة المستمدّة من أعراف المجتمع وعاداته، والعودة إلى الفضائل الخيّرة المستمدّة من كتاب الله تعالى، وسنّة رسوله محمّد عليه الصّلاة والسّلام؛ فإنْ عُدنا كان الاعتراف بالآخر حقّ يمارس، وواجب يؤدّى، ومسؤولية يتمّ حملها وحمْل ما يترتّب عليها من أعباء، وإن لم نعد ستطول السِنَةُ نيران الفتة الجميع دون أيّ استثناء.

- **المعاندةُ**

هي تلك الشخصيّة الليبية التي كانت متميّزة بلين جانبها، وسداد رأيها، وحسم أمرها، ورفعة ذوقها، وجمال هويتها، وعدل شريعتها، وحسن قُدوتها، وحُسن أخلاقها، إنّها الشخصية التي أُدخلت عليها مجموعة من القيم المنحرفة عمّا ذكرناه من قيم حميدة؛ حتى أنّها قوِّضت من كلِّ جانب، ومع ذلك فإنَّ عِناد تلك القيم الرّفيعة والجميلة لم يفارقها، ولهذا كانت عصيّة على القذافي الذي واجهها عِناداً بعد عِناد، حتى استطاع أن يثني البعض عن حقّهم في العِناد.

ومع أنّ العناد فيه صلابة رأي، إلّا أنّه في بعض الأحيان يحتوي على مواجهة الحقّ بالباطل، وفي أكثر الأحيان فيه مواجهة الباطل بالحقّ، وهذا ما جرى من قِبل القذافي الذي أراد أن يواجه الحقّ بالباطل، أي أراد وهو عازماً على مواجهة تلك القيم الحميدة، التي جعلت للفرد والجماعة الليبية والمجتمع الليبي أهمية وكرامة، واعتباراً وتقديراً عاليين أن يصبح جميع الليبيون بدونها، أي بدون هويّة جميلة متميّزة؛ فهو لا يرى شيء إلّا وينبغي أن يكون موالياً له، وطائعاً لأمره، وخاضعاً لنظامه، ثمّ أن لا يكون من بين الليبيين معانداً لأيّ رؤية هو يرها، ومن هنا ولّد العناد عناداً بين الحقّ والباطل.

وعليه فالقذافي الذي أراد أن تُقبل قيادته بدون عِناد، كانت قيادته في ليبيا طوال 42 عاماً هي مواجهة عِناد بالعِناد. ولكن كما يقولون ما باليد حيلة؛ فالقذافي يمتلك زمام أمر القوّة الظّالمة التي كلّما أصدر لها أمراً نفّذته بأكثر شدّة، وأكثر ألماً، وأسرع وقتاً، ولهذا اضطر البعض إلى المسالمة على حساب سيادة الحقّ والعدل في ليبيا، ومن ثمّ هناك من ضعفت أنفسهم، فمالوا كلّ الميل، وهذا ما لا يليق بروح المواطنة الكريمة، التي تتطلّب عناداً موضوعياً من أجل الوطن، والدين، والخُلق الكريم، والذّوق الرّفيع. وكذلك هناك من أقدمت خطاه على ما هو أكثر حتى أصبح موالياً للقذافي، ومن هنا اعتبر القذافي نفسه قد نجح في مسعاه، من حيث أنّه استطاع أن يجعل العناد في مواجهة العناد بين البعض والبعض من الليبيين، من أجل أن يسود ويسود نظامه عليهم جميعاً.

ومن هذه الدّروس تعلّم الليبيون المراوغة كما تعلّموا المعاندة؛ فأيّ رأي لم تسنده الحُجّة من القذافي خلال 42 عاماً، التفت الليبيون عنه إرادة، مع قبولهم دفع الثّمن تجاه ما يَقِدم القذافي عليه تجاههم.

ولأنّهم كذلك فتح لهم الجمعيات الاستهلاكية الرّخيصة، وذلك لترخيصهم، ممّا جعل الجمعيات في فترة الثمانينيات، تضطر لبيع كلّ ما أحيل إليها لأعضائها بعد أن يصطفّوا في طوابير طويلة، وكأنّهم مصطفّون في طوابير انتخابية. وعندما يصل المشترك في الجمعية الاستهلاكية إلى بوابة البيع وقابض الحسابات بالطريقة البدائية ليستلم ما حُدد له وفقاً لعدد أفراد أسرته، وليدفع القيمة المطلوبة منه؛ فبعد أن يدفع ما عليه، يعود شبه فرحاً بما تمكّن من أخذه من الجمعية الاستهلاكية، ولكن البعض عندما فتح ذلك الكيس الذي لُفّت فيه بضاعته، وجد المقاسات غير ذات علاقة بأفراد أسرته؛ فهي غير متطابقة مع مقاييسهم، كما أنّه وجد من كانت من بين بضاعته أحذية كلّ جوزان من الأحذية هما في اتجاهٍ واحدٍ (يساريتان أو يمينيتان)، وفي بعض الأحيان إن وجدهما حذائين تامّين (يساراً ويميناً)؛ فلم يجدهما للنّوع الذي هو في حاجة ماسّة إليهما، أي إذا كان الطلب حذاء للمرأة؛ فلا يجده حذاء امرأة كونه حذاء رجل، كما أنّه لم يكن إلّا من الدّرجة العاشرة، وهكذا يمكن أن يكون الأمر معكوساً.

وعليه الجمعيات الاستهلاكية كانت تبيع ما يحال إليها من الأسواق العامّة الموجّهة (الحكومية)، ولهذا لا مجال لأن يختار المواطن ما يرغبه، أو حتى الذي هو في حاجة إليه، ومن هنا دخل عناد القذافي كلّ المنازل؛ فازداد عنادهم له عناداً.

ولأنّ الشخصية الليبية بأسباب ما مرّت به من قولبة ممنهجة، اعتادت العناد سلوكاً معبّراً عن روح التحدّي للآخر، حتى ولو كان الآخر من بني جلدتها، جاءت الأحداث المحفّزة على الثورة على القذافي ونظامه؛ فثار بركان من لم يكن متوقّع منه أن يثور، وخمد بركان بعض الذين كان متوقّع منهم أن يكونوا أكثر حرصاً على الالتحاق بالثّوار، في ميادين المواجهة مع كتائب القذافي؛ فياله من عناد؛ فانقلب بعض المنتقدين للقذافي

ونظامه من التدافع الثوري إلى التدافع الرجعي نكاية في بعض أولئك الذين أعلنوا الثورة على القذافي ونظامه.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا العناد المعكوس؟

أقول:

- في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع كلّ شيء ممكن، ولكن لكلّ أسبابه، وعلله ومبرراته؛ فهناك من كان من المنتقدين لأنّه كان يؤدّي رسالة عضو الأمن السرّي، الذي بعض جنوده من مهنتهم أن يظهروا ما لا يبطنون، وهذه من معطيات مهن المجنّدين في سلك المباحث والأمن السرّي.
- هناك من تمّ شراؤه في الوقت الميّت (الزّمن الذي لم يعد فيه القذافي مسيطراً على زمام الأمر)؛ فأصبح ذلك المدفوع له ثمنه على غير الذي كان عليه، ممّا جعله غير قادر على البقاء في موقف العناد أمام عِناد ما دُفع أو أُعطي له، ولهذا كونه ضعيف استسلم طمعاً ليس إلّا، وهذه المواقف لا يمكن أن تكون من الواعين، بل مثل هذه المواقف تحدث بدون شكّ من الذين لم يرتق وعيهم بأهميّة الوطن وحرّية المواطنين.
- هناك من لا يفرّق بين تحية العلم (الراية) وتحية الحكومة، أي لم يفرّق بين الوطن وبين المتحكّم في أمر الوطن بغير حقّ، كما هو حال القذافي الذي حكم ليبيا كرهاً بانقلاب عسكري 42 سنة، دون أن يسمح بالانتخابات فيها ولو لمرّة واحدة، وكذلك لم يسمح بإصدار دستورٍ به تنظم علاقات المواطنين ويحدّد نظام الحكم في البلاد، وكيفية التداول على السلطة.

وعليه:

قد يتساءل البعض:

من أجل من تؤسّس أجهزة الأمن الوطني؟ هل تؤسّس من أجل الذين يميّزون بين تحيّة (الراية) وبين تحيّة الحكومة؟ أم تؤسّس للذين لا يميّزون بين تحيّة العلم وتحيّة الحكومة؟

في كلا الحالتين أقول:

هي أجهزت أمن تدار بعقول المتربّعين على رأس النظام، وحكومته والأجهزة السرّية والعلنية التابعة للحاكم، أو الحكومة المحكومة من قِبله؛ فمن يرضى عنه رأس النظام وحكومته وأجهزته ينام هانئاً، ومن لا يرضى عنه سيكون ميداناً واسعاً لممارسة النشاط الأمني، دون أن تجد الأخلاق والقيم والفضائل وحقوق الإنسان مكاناً لتحلَّ فيه. وبما أنَّ الأجهزة الأمنية هي العاملة بكلّ نشاط من أجل أن تثبت للحاكم أنّه وحده يساوي كلّ شيء، ولا أحد غيره يساوي أيّ شيء.

- هناك من النّاس من غيّر موقفه عنادٍ ونكاية في البعض الذين غيّروا مواقفهم من التبعية للقذافي إلى مواجهته، ومثل هؤلاء لا يزيدون عن كونهم من الغافلين الذين تجري المياه من تحت أقدامهم وكأنّهم لا يستشعرون شيء.

- هناك من كان له أناس من قريته، أو مدينته، أو من قبيلته، أو حتى من أقاربه وأسرته، يحسبهم لن يخالفوا القذافي ونظامه، ولكن لأنّ حقيقة أمرهم غير مكشوفة له، كونهم قد انتموا دون أن يعلم بذلك إلى ثورة 17 فبراير، فعندما قهرته المفاجئة وجّه عناده لهم حتى ظلّ العناد طريقه. ومن هنا أخذه العِناد إلى تلك المسارب الذي ثار الليبيون على صاحبها؛ فمثل هؤلاء لا مهمّة لهم إلّا عناد الآخرين حتى ولو كانوا أقرباء لهم من الدّرجة الأولى.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا العِناد، وما هي علله؟

أقول:

العِناد لا يزيد عن كونه نكاية في أحد من أحد، وعلله كثيرة ومنها:

ـ الحقد.

ـ الحسد.

ـ الاستغاضة.

ـ سوء النيّة.

ـ التبعية لمن يزوّر المعلومات حتى يتمكّن من تضليل الغير.

ـ الغفلة.

ـ بيع الذّمم.

ولكن جميع مثل هذه الحالات هي قابلة للتبدّل والتغيير بمعطيات كثيرة منها:

ـ تفويت الفرص على أصحابها.

ـ إظهار الحجّة في أيّ نقاش معهم مع لين أسلوب وإدارة حوار موضوعي.

ـ تطهير النّفس من الضّغائن، والمكائد، والمكر، والمظالم بتقوى الله تعالى.

ـ المعاملة الحسنة.

ـ أن يكون الواثق من موقفه الحقّ كالنخلة كلّ ما رمي بحجرة أسقط رطباً.

- هناك من امتلأت أنفسهم حسد، وغيرة من الذين كانت لهم مواقف في زمن القذافي، وجاءت بهم مواقف في زمن الثورة، ولهذا حُسدوا من البعض، لا لشيء، إلّا لمجرد أنّهم أصحاب مواقف، ولهذا ظلّ العناد بغير حقّ لم يفارق عقول المعاندين كرهاً.

- هناك من سرق ونهب تحت مظلة توجيهات وأوامر مصدرها القذافي، بأن تُنهب أموال وممتلكات الذين انشقوا عنه، والذين يقاتلونه في الجبهات، فسرقوا ما سرقوا، ونهبوا ما نهبوا، ثمّ خرّبوا ودمّروا، في الوقت الذي لم يكونوا فيه يعتقدوا أن تنتصر ثورة 17 فبراير، ولذا كانت جميع أفعالهم هذه أمام مشاهدة وملاحظة الناس الذين يكفرون بهذه الأفعال وما هو على مثلها، فهؤلاء سيظلون مستغاظين من جميع أولئك الذين كانوا شهود عليهم. وبالتالي سَيُظهِرون حقدهم على جميع الذين بقوا على أخلاقهم وقيمهم الحميدة؛ ومن هنا سيكيدون لهم المكائد كلّما سنحت الفرص، ومع ذلك فالخوف والجبن هما المسيطران عليهم، ممّا يجعلهم يتلوّنون بين المعارضة تارة وبين التأييد تارة أخرى، وكأنّهم زربة نخيل مع أبسط هبّة رياح يهتزون بدون اتجاه.

وعليه تغيّرات العلاقات بين الأفراد اقارب وأباعد، من علاقات التقدير والاحترام، إلى علاقات المزايدة المستمدّة عباراتها من ضرب الرّمل، وليس المستمدّة عباراتها من الحكمة، وحُسن الرأي، والقيم الحميدة والفضائل الخيّرة، والذوق الرفيع. فكانت الأخطاء من البعض ضدّ البعض تكاد أن تشعل نار الفتنة، وفي المقابل كان التسامح من كاظمين الغيظ للبعض مودّة.

ويتمّ قهر هؤلاء بأن يولي المرء أمره وأسرته وما يملك إلى الله تعالى: {إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}[26].

وقال تعالى: {إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا}[27].

---

[26] الأعراف 196 . 199.

[27] الطارق 15 . 17.

وقال تعالى: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ}[28].

وقال تعالى: {وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ}[29].

وقال تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ}[30].

وقال تعالى: {وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ}[31].

- **المناورةُ**

الشخصية المناوِرة هي التي تستطيع أن تتعامل مع الظروف الصّعبة في الزّمن الصّعب، من أجل البقاء والنجاة ممّا هو متوقّع من مظالم، أو النجاة من المخاطر بأسباب (أقوال وأفعال وأعمال وسلوكيات بها تُشق الدروب وتُبلغ الغايات).

فتلك الشخصية الليبية التي كان الوضوح عنوان لها، أصبح الغموض بأسباب انعدام الثّقة هو الذي يملأ صدرها؛ ولهذا ساد النفاق بين البعض والبعض، حتى أصبح النفاق لدى البعض وكأنّه العادة المألوفة التي شبّ النّاس عليها.

ولأنّ ورى كلّ علّة علّة؛ فعلّة الشخصية الليبية هي: سياسات القذافي طوال حكمه 42 عاماً، وما احتوته وامتلأت به تلك السنين من توجيهات، وتوجّهات، وتعليمات، وأوامر، وشهوات، ومظالم، ومكائد، ومكر؛ التي بها زرع القذافي في الأنفس الخوف حتى امتلأت الأنفس به، فاستجبن من

---

[28] آل عمران 173.

[29] الأنفال 40.

[30] الأنعام 122.

[31] آل عمران 54.

استجبن، وذَل من ذُل، وقُهر من قُهر، وأُغتصب من أُغتصب، وتمرّد من تمرّد، وثار من ثار، ولذا كانت ثمار ما زرعه القذافي من قهرٍ وخوفٍ، هو الاستسلام وكأنّه الطّاعة، والولاء وكأنّه الرّغبة، والتأييد وكأنّه المناصرة، ومع أنّ الرّعب كان سائداً وكأنّه جهنّم. إلّا أنّ البعض قد تحدّى النّار كتحدّي إبراهيم لها عليه الصّلاة والسّلام، ممّا جعل النّار برداً وسلاما على ثورة 17 فبراير 2011م.

وعليه فالشخصية الليبية المناوِرة هي التي اضطرت إلى دخول الدروب الصّعاب من أجل أن لا تُلقي بنفسها إلى التهلكة، ولا تُلقي بآخرين فيها، وذلك لمعرفتها لكتائب القذافي التي لا ترحم، ولهذا في تلك السّنين العِجاف فلا منقذ للمتمرّد على القذافي ونظامه إلّا المناورة، والمخادعة التي قد تمكّن من بلوغ المنقذ وهو (الغاية المأمولة).

ولهذا كانت الشخصية الليبية تعتبر الحيطة والحذر ضرورة عند دخول المخاطر، ومواجهة الصّعب، ومع ذلك في دائرة المتوقّع كانت تلك الشخصية تفترض أنّ الإنسان معرّض لأن يقع في غير المتوقّع، أي معرّض لأن يقع في فخ القذافي، ومع ذلك لا ينبغي له أن ييأس، ولا يقنط من رحمة الله، أي ليس له بدّاً إلّا المناورة، من أجل بلوغ الغايات المأمولة، وهي تحقيق الإصلاح، أو بلوغ الحلّ، أو الاستشهاد دونه.

وعليه طوال 42 عاماً حكم القذافي فيها ليبيا كرهاً، كانت في زمنه المناورة في مقابل المناورة؛ فالقذافي كان يناور على كلّ فرد، وعلى كلّ أسرة شريفة من أجل أن يستقطبهم لنظامه، أو يُذلّهم ويُفسد أخلاقهم، ويقضي على من يتمكّن من الايقاع به في الفخ.

ولهذا فالشخصية المناورة شخصية مضطرة، ممّا يدعوها للتحايل واللعب بكلّ الأوراق، حتى وإن كان هناك ضحايا؛ فالمهم بالنسبة لها أوّلاً أن تتفادى المخاطر، وثانياً أن تكسب ما تكسبه وبأي كيفية وأيّ أسلوب، وبناء على هذه المعطية كسب من كسب، وخسر خسر، وغرم من غرم، واستشهد من استشهد.

ولهذا كان معظم الليبيون إن لم يناوروا بشكل أو بأخر، لن تقضى حوائجهم، ولن تشبع حاجاتهم، ولن يستقر أمنهم، ولهذا لولا المناورات بأسباب الضرورة ما ثمّ القضاء على معمر القذافي ونظامه.

فأهل ليبيا كان الصدق، والوفاء، والأمان، والاحترام، والتقدير، والاعتبار، والعرفان من مكوّنات شخصياتهم، ولكن بعد أن توجّه القذافي إليهم بفتنهِ، واستفزازاتهِ، وضغوطهِ، ومناوراتهِ، وسخرياته، وتحايلهِ، وتناقضاتهِ، وردود أفعالهِ، جعل الشكوك بينهم تسود في الميدان؛ فقد جنّد كثير من النسوة ضدّ الرّجال والنسوة، وكثير من الذكور، حتى تلاميذ المدارس لم ينجوا من مناوراته؛ فقد جنّد منهم من جنّد، وانحرف بمن أنحرف به منهم، فأصبحت الشخصية الليبية شخصية يملأها الاحباط، حتى أصبح لا وجود لمكان يمكن أن تلتجئ الثقة إليه، وكذلك لم يجد حُسن النيّة والوفاء مكان يمكن أن يسودا فيه، ولهذا جعل القذافي للوفاء عيداً، أي جعل لنفسه عيد يحتفل فيه كلّ عام بالوفاء، إنّه الوفاء الذي لم يزد عن كونه مجرّد احتفال ذكرى؛ فهو دليل قاطع على أنّ ليبيا أصبحت ساحة بدون وفاء؛ فبعد أن عرف القذافي أنّه قد قضى على قيمة الوفاء بين الليبيين، قرّر أن يتمّ الاحتفال به ذكرى، كما يحتفل الإنسان مرّة واحدة بعيد ميلاه، أو عيد زواجه.

ولمعرفة القذافي أنّ الذي يُحتفل به مرّة واحدة في العام هو الذي لن يتكرر في بقية أيّام الأسبوع طوال العام، لهذا قرّر الاحتفال بالوفاء كونه لم يعد إلّا ذكرى، ولكن هذا الأمر جعل الليبيين المحترمين في حالة مناورة مستمرّة مع القذافي وإجراءاته التعسفية، من أجل بقاء الوفاء قيمة حميدة في سلوك الشخصية الليبية، ومن هنا ووفاء إلى ليبيا والشخصية الليبية ثار الجميع في 17 فبراير 2011م حتى استعادوا الوفاء قيمة أخلاقية وإنسانية لا حياد عنها.

- **الاصطناع**

تلك القدوة الحسنة للشخصيّة الليبية لم تعدّ (هي كما هي) قدوة حسنة، بل تبدّلت وغُيّرت بعد أن شُوّهت وتشوّهت؛ فبعض المشايخ الذين كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر طاعة لأمر الله تعالى، لم يعد لهم مثلٌ ليحتذى به؛ فالمثل أصبح لأولئك البعض الشاكر للقذافي أكثر من شكره لله تعالى. وكذلك المُدرّسةُ المحترمة التي كانت تقوم بدورين اثنين في وقتٍ واحدٍ (دور الأم والمعلّمة) لم يعد لها مثال يمكن أن يحتذى به؛ فالمُدرّسة التي مرّت بظروف صِعاب بأسباب المشاكسات والمعاكسات، وانتشار الغش في الامتحانات دون رادع، في مقابل قلّة المعاش، ومحدودية فرص العمل الأخرى، وسوء الإدارة المدرسية، والغاء مهمّة التفتيش التربوي في تلك السنين العجاف (زمن الغاء اللغة الانجليزية من المقررات المنهجية الليبية) فتلك المُدرّسة الأم لم تعدّ مقبولة، ولا مفضّلة في سياسات التعليم الموجّه من قبل القذافي.

ولذات المسببات أصبح المدرّس يتعاطى السيجارة (يُدخّن) مع طلّابه المُدخّنين، ويركب معهم في سياراتهم الخاصّة، كما أنّ البعض يلعب الورق معهم كلّما سنحت الفرصة لذلك، ومن هنا فسد التعليم مقرراً ومنهجاً وقدوة حسنة.

وطُمست تلك الشخصية المحترمة التي كانت لا تقرّ إلا حقّاً، ولا تقول إلّا صواباً، ففي ليبيا حتى المنحرف الذي كان يشرب مسكراً، أو يبتلي بما يمكن أن يُبتلي به رغبة منه وإرادة، كان يخشي أن يجده أحد خمراناً، ولهذا كان في ليبيا حتى الذي يشرب مسكراً إذا سمع أن الشرطة قد قبضت على أحدٍ خمراناً يلعنه مع اللاعنين بصوتٍ عالٍ دون أيّ تردد؛ فما بالك بردّة فعل الغالبية العظمى المتجنّبة لكل مُحرّم، ومجرّم، ومنهي عنه، ولهذا كان الاقتداء في ليبيا مفخرة بين الليبيين بكلّ من هو على خُلق عظيم، وعلى علمٍ نافع، ومهارة متميّزة، وسلوكاً حسناً.

وهكذا كان الكلّ في ليبيا طائع لأوامر ونواهي القدوة في غير معصية الله تعالى، ومن تكون هذه القدوة، سواء أكانت قدوّة الأب، أم الأمّ، أم الأخ

والأخت، أم كانت قدوة المعلّم والاستاذ والطبيب، والعالم والشيخ، والواعظ والمرشد.

ولهذا تعمّد القذافي تشويه أصحاب القيم الحميدة والفضائل الخيّرة؛ فعمل كل ما من شأنه أن يجعل البنات الليبيات خارج ذاكرة الأسرة وبوصلتها الموجّهة لها، فقرّر التدريب العسكري العام، وأجبر جميع الدّارسين والدّارسات من الفتيات الليبيات اللاتي هنّ في سُن المراهقة والشباب المبّكر على خلع ذلك الزي الوطني الرّفيع، ولبس ذلك الزّي العسكري الذي يظهر مفاتن البنات أمام مدربيهم من الشبّان، ثمّ أنّه لم يكتف بذلك؛ فقد دفع بالآباء والأمهات في معسكرات التدريب والمقاومة الشعبية، مثلهم مثل ابنائهم وبناتهم، وكان ذلك بهدف أن يعلّم الجميع (الكبار والصغار) الطّاعة (له دون غيره) من خلال أخذهم بما يؤمرون به من أوامر وتوجيهات، كلّما صدرت إليهم من قِبله مباشرة، أو غير مباشرة من خلال العسكريين المكلّفين بالتدريب وإدارات المدراس معاً.

وعليه:

بعد أن كان الاقتداء مفخرة لدى جميع الليبيين بمن هو متعلّم، أو حامل كتاب الله، أصبح الاقتداء لدى البعض بمن يتجرأ ويسفّه المتعلّمين والعلماء وعلمهم، وبعد إن كان الاقتداء بالعقلاء والحكماء، أصبح الاقتداء بمن يتجرأ عليهم ويشتمهم جميعاً، وبعد أن كان الاحترام للكبير والاقتداء به قيمة معتبرة بين الليبيين، أصبح الكبير لدى البعض لا مكان ولا رأى له، ومن هنا غابت الذاكرة، فالأسرة، أو العائلة، أو العشيرة، أو القبيلة، أو القرية والمدينة التي لم تقدّر وتقدّم أكابرها، أصبحت أُسر وعائلات وعشائر وقبائل وقرى ومدن بلا بوصلة، وبدون ذاكرة.

ومن هنا دخل القذافي على مجموع تلك الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والقرى والمدن، ولعب بها يساراً ويميناً، ممّا جعل الفساد يتفشّى كتفشي النّار في الهشيم، ومع ذلك لقد خلّف الهشيم شيء من الجمر تحت الرّماد؛ فأوقد نار الثورة في 17 فبراير، وكان النصر الذي به تمكّن الشّعب الليبي من الأخذ بما يمكّنه من العودة إلى ذاكرته وبوصلته، التي بها يتمكّن من

تفخيم القيم الحميدة وتعظيمها، وذلك بتعظيم دور الأسرة، والجامع، والمدرسة، ووسائل الأعلام والصحافة، حتى تعود تلك الشخصية إلى مقامها المتميّز قدوة حسنة.

ولمتسائل أن يتساءل:

الا يوجد أي أثر للقدوة الحسنة في ليبيا؟

أقول:

ليبيا خير قدوة حسنة والشعب من أجلها تمرّد.

- **التمرّد**

بعد أن شعر الواعون من أبناء ليبيا أن القذافي قد تعمّد تكسير منظومة القيم الأخلاقية، وتقويضها مع تقويض الفضائل الخيّرة المستمدّة من القرآن الكريم والسنّة المحمّدية؛ فلم يقبلوا أن تشوّه الشخصية الليبية التي تتولّد القدوة فيها من القدوة، فتمرّد من تمرّد، وثار من ثار، ولكنّها جهود فردية لم تؤت أكلها في حينها، مع أنّها قد بذرت بذورها التي اثمرت بعد سنين من المعاناة، والآلام، والشدائد والأوجاع؛ فكانت ثمرتها ثورة 17 فبراير 2011م.

كان القذافي متعمّداً أن يكون المرجعية الوحيدة في ليبيا، وطاعته حاكماً ملزمة لجميع الليبيين، فأخذ من أخذ من بعض المشايخ والعلماء ليسوّقوا له الطّاعة كونه ولي أمر الليبيين، وكان الأمر كذلك، وأصبح التلاميذ في المدارس أوّل ما يعلّمون من قبل مدرّسيهم يعلّمون أن معمّر هو الأب، حتى أصبح الجميع يغني (باب معمّر).

ولهذا عندما ثار الشّعب الليبي وانتصر في المنطقة الشرقية من ليبيا خلال أربعة أيّام، أصبح نصف التراب الليبي محرراً، ومن ثمّ أصبح خارج السيطرة المعمّرية، وهكذا التحق على وجه السرعة أهل مصراته والزنتان بالشرق الليبي المحرر، وهكذا كان حال أهل جبل نفوسة، والمدن الليبية

الأخرى التي حاول أن يكبحها القذافي بالقوّة الظالمة، مثل طرابلس والزاوية وازوارة، وغريان والكفرة وأهل الجنوب (بعربه وتبوه وطوارقه) وخاصة أهل القرضة المحترمين بمدينة سبها.

ولأنّ الشّعب الليبي لم يقبل أن يكون معمّراً وليّاً لأمره، تمرّد الشعب على هذا المسمى، وسفّه كلّ أولئك الذين كانوا يفتون بغير علم، وحتى لا تتكرر طاعة أولي الأمر بغير حقّ، أقول:

علينا أن نميّز بين أمرين:

- أمر ولي الأمر: الذي طاعته واجبة في غير معصية الله مصداقاً لقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[32].
- أمر أولي الأمر منكم: وهؤلاء ليس هم أولي أمركم؛ فالفرق كبير بين أولي الأمر منكم، وبين أولي أمركم؛ فـ(أولي أمركم) همّ الوالدان أو من يحلّ محلّهما من الأخوة والأقارب الذين يتعلّق الأمر بهم، أمَّا (أولي الأمر منكم) مصداقاً لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}[33]؛ فهم الذين أوليتموهم أمركم وفقاً لدستور أو عرف أو قانون أو عقد اجتماعي وإنساني، ممّا يجعل طاعتهم طاعة للأمر الذي هو منكم، وذلك وفقاً للصّلاحيات والاختصاصات والحقوق والواجبات والمسؤوليات الموثّقة والمشرّع بها.

---

[32] لقمان 14 ، 15.

[33] النساء 59.

وعليه: فالمطاع هو الذي يتمَّ اتِّباعه عن رغبة وإرادة، والطّاعة الحقّ لا تكون إلّا للحقّ والذي يأمر به، ولهذا في الطّاعة اتباع، ونيل تقدير، ونيل احترام، ونيل اعتراف، وتحقيق اعتبار، وفي معكوس المعنى اللغوي للطّاعة يكون الضلال والمعصية، وهنا لا يصبح في مقبل الطوع إلّا المعصية.

ولأنَّ الدّين الحقّ من عند الله؛ فالله تعالى أوجب طاعة الرّسول ثمّ تلاها بطاعة أولي الأمر من النَّاس طاعة في غير معصية لله، ولذا فإنَّ قوله (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) لا تعني أولي أمركم، فأولي أمركم تعني من يتولّاكم بالرّعاية والعناية كالوالدين والأخوة الكبار، أمَّا أولي الأمر منكم؛ فهي تعني الذين اخترتموهم طواعية لأنَّ يتولَّوا رعاية الأمر الذي هو منكم، وهذا الأمر هو (أيِّ أمر منكم)، سواء أكان سياسة داخلية، أم خارجية، أم سلماً، أم حرباً؛ فالذي اخترتموه لذلك عليكم بطاعته في الأمر الذي اخترتموه من أجله، وهذا يعني لا طاعة له في غير الأمر الذي تمَّ اختياره ليكون عليه وليّاً راعياً. ولكن هناك من يولّى على الأمر فينقلب على من أولوه رعاية الأمر الذي أولوه عليه، ممّا يجعله يخطو بأوّل خطوة لتغيير الدّستور، أو العمل بقانون الطواري كما كان في زمن حسني مبارك الرئيس السابق لمصر؛ الذي قمع الشّعب المصري بكلّ الوسائل المكمّمة للأفواه المطالبة بالحرّية، وهناك من الطغاة من غيّر عناوين الإدارات والمؤسّسات، كما غيّر المسؤولين من مسؤولين لهم من القدرات والمهارات والخبرات ما يكفي لإدارتها، بآخرين ليس لهم من القدرات شيئاً، كما هو حال القذافي الذي ولّي على النفط من لا علاقة له بعلم النفط وسياساته، وولّي على التعليم من لم يتأهل حتَّى بالشهادة الإعدادية، وولّي على الصّحة من تخصّصه جغرافيا، وهكذا كلّ شيء تغيّر بغير حقّ؛ فأصبحت المظالم هي السائدة وآلام الشّعب وأوجاعه تتضاعف، والرّفض جنباً إلى جنبٍ معها يتضاعف إلى أن بلغ السيل الزبا؛ فهبّ الشّعب الليبي بأسره غضباً من أجل كرامة جُرحت، وهويّة طُمست ودين شُوّه، وقيم قوّضت، ومظالم سادت.

وعليه: فإنَّ الذين يقولون طاعة أولي الأمر واجبة، نقول لهم نعم، ولكن في مرضاة الله تعالى، أي لا طاعة لهم في غير ذلك، فإن كان الحاكم ظالماً؛ فهل الله تعالى يؤيّد ظالماً أو يناصره ليكون عبيده المؤمنين مؤيّدين له ومناصرين؟

وإذا كان الحاكم مفسداً في الأرض، فهل يكون هذا الحاكم في مرضاة الله تعالى؟

بدون شكَّ للفساد أنواع متعدّدة ومتنوّعة، منها:

ـ تزوير الانتخابات.

ـ شراء الذمم.

ـ اختلاس أموال الشّعب.

ـ العبث بثروة الشّعب وتبذيرها.

ـ تجهيل الشّعب.

ـ بثُّ الفتن بين أبناء الشّعب ومكوّناته الاجتماعية.

ـ نشر الوساطة والمحسوبية.

ـ اصطناع التأزُّمات الوطنية.

ـ الحرمان من ممارسة الحقوق.

ـ الحرمان من أداء الواجبات.

ـ الحرمان من حمْل المسؤوليات.

ـ ارتكابه للمفاسد الأخلاقية، ونشر غيرها من المفاسد في البلاد وبين العباد.

ـ تقديم الأقارب وبطانة الظل على حساب التخصّص والمهارة والخبرة والدراية بالمسؤولية الوطنية، وما يترتّب عليها من تحمّل أعباء جسام.

ـ العمل على توريث الحكم للأبناء على حساب إرادة الشّعب وسيادته.

ـ سفك الدماء بغير حقّ.

وعليه: كيف يمكن أن يكتب التقدّم للوطن؟ وكيف يمكن للمواطن أن يطيع ولي الأمر وهو على هذه المفاسد؟ وهل طاعته وهو على هذه المفاسد هي طاعة في مرضاة الله تعالى؟

نقول:

طاعة ولي الأمر واجبة في غير معصية ما أمر الله به، ولكن إنْ أصبح ولي الأمر على مجموعة من المفاسد؛ فلا طاعة له فيما يرتكبه من مفاسد، ومن هنا أوضحنا وميّزنا بين طاعة أولي الأمر، وبين طاعة ولي الأمر، فولي الأمر كما سبق أو أوضحنا مثل الوالدين أو من يحلّ محلّهم بأسباب الفقدان، ولهذا فإنَّ طاعة أولي الأمر واجبة هي الأخرى في غير معصية الله ولا تكون إلّا وفقاً للأمر الذي به كلّف من كلّف، أي عندما يقرّر الشّعب قراراً (سواء في حالة السّلم أو حالة الحرب) أو أنْ يصدر الشّعب دستوراً؛ فلا ينبغي للأولي الأمر مخالفته، وكذلك لا ينبغي لمواطنٍ قرّره مخالفته، ذلك كونه قرار جمعي، وليس فردي ولا جماعي، قرار شعب بأسره أو أمَّة بكاملها، ولهذا فلا طاعة لولي أمر في غير ما أُولي إليه من أمر من النَّاس (المواطنين)، ولهذا فإنَّ إجماع النَّاس شعب أو أمَّة بحالها يعدُّ حُجّة.

ولأنَّ المقصود من طاعة أُولي الأمر هو طاعة للأمر الذي هو من الجميع (منكم) الذين يتعلّق الأمر بهم، وهو أيِّ أمر يتعلّق بالنَّاس وشؤونهم العامّة، ولهذا قال تعالى: (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ولم يقل (وأولي أمركم) فالأولى تعود على من يتولّى أمركم إرادة مع وضوح الأمر المكلّف به ولايةً منكم، أمَّا الثانية فتخصّ ولي أمركم من والدين أو من يتولّى رعايتكم خاصّة وأنتم قُصّر، ومع ذلك حتَّى الوالدين لا طاعة لهما في معصية الله عزَّ وجلَّ مصداقاً لقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا}[34].

[34] العنكبوت 8.

وهنا فطاعة أُولي الأمر في مرضاة الله لا يمكن أن تكون فيما يرتكبه أُولو الأمر من مفاسد ومعاصٍ، بل الطّاعة فقط في مرضاة الله حيث لا مفاسد، ولذا إن كانت المفاسد سائدة في سياسة أُولي الأمر منكم؛ فلا طاعة لهم في معصية وإفساد في الأرض، قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ إِلّا إِنَّهُمْ همّ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ}[35].

ولأنَّ من بين الإفساد في الأرض قتل النّفس التي حرّم الله مصداقاً لقوله تعالى: {أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا}[36].

إذن أولي الأمر إن قتل منهم من قتل نفساً بغير نفسٍ فقد أفسد، ولأنَّ بعضاً من أُولي الأمر يعلم أنَّ من قتل نفساً بغير نفسٍ فلا كفَّارة له ليكفِّرَ بها عن ذنبه؛ لذا فلن يكون حريصاً على الأنفس الأخرى؛ فالذنب الأوّل يكفيه ذنباً، ومن هنا سيكون أكثر تمادياً في سفك الدّماء بغير حقّ لعلمه أنَّه لا مغفرة له في تلك النّفس البريئة التي سبق له قتلها بغير حقّ، وبهذا الذّنب يُصبح وكأنّه قتل النَّاس جميعاً، وبالتّالي لن يتردّد في المزيد من القتل بغير حقّ، وهذا ما فعله زين العابدين بن علي في تونس، وفعله حسني مبارك في مصر، وفعله على عبد الله صالح في اليمن، وفعله معمّر القذافي في ليبيا، ويفعله الآن الطاغية بشار الأسد في سوريا، وذلك لمعرفتهم أنَّ ذّنب قتل النفس الواحدة هو ذنب جسيم لا مغفرة له، ويساوي قتل الأنفس كلّها، ولأنّهم يعلمون أنّهم قد فعلوها مع مظاليم بغير حقّ؛ لذا لم يتأخر أحد منهم عن قتل المزيد من الأنفس بغير حقّ، وذلك لاستواء الأنفس عندهم بالقتل دون تردّد، ومن هنا كانت جميع مفاسدهم كفيلة بتوليد التمرّد والثورة والغضب في نفوس الشّعب، ممّا جعل لكلٍّ منهم بداية ونهاية خاصّة، فزين العابدين بن علي قيل له: (إرحل فرحل بعد اسبوعين)، وبعد عناد شديد، لقد فرّ إلى المملكة العربية السعودية لاجئاً، وها هو اليوم هناك انتهى نهاية تامّة، وحسني مبارك قيل له: (إرحل) فاستعصى حتى تمّ القبض عليه، وها

---

[35] البقرة 11، 12.

[36] المائدة 32.

هو اليوم سجين بين الجدران في مصر، ومن محاكمة إلى محاكمة أخرى. وقيل لمعمّر القذافي (إرحل) فلم يستجب حتى تمّ القبض عليه تحت نيران المواجهة مع المتمردين على الباطل والثائرين من أجل الحقّ؛ فقتل بعد أن ذاق ويلات العذاب ليكون لمن خلفه آية. أمّا على عبد الله صالح فقد تنازل عن السلطة كرهاً لنائبه بعد قذيفة ثائرة كادت أن تنهي حياته. وها نحن ننتظر نهاية بشّار الأسد في سوريا ليكون لمن خلفه آية.

ولذا فعلى ولاة الأمور أن يعلموا أنَّ من يُفسد في الوطن ولا يرحل بإرادة عندما تقال له من الشعب؛ فلا بدّ وأن ترحّله إرادة الشّعب بالقوّة، أو تلحقه قذيفة ثائرة، أو أن يقبض عليه أسيراً فيحاكم على أفعاله الظالمة، أو أن تلحقه أفعاله ويتمّ القبض عليه ليكون لمن خلفه آية كما كان معمّر القذافي، وكما كان من قبله فرعون لمن خلفه آية، وكما سيكون بشار الأسد من بعده لمن خلفه آية.

وعليه:

أقول:

لو لم يتمكّن القذافي من تقويض القيم الحميدة والفضائل الخيّرة التي تشكّل مرجعية للشّعب الليبي ما تمكّن من حكم الشّعب الليبي 42 عاماً بغير حقّ، ولهذا أقول:

إن أردنا النهوض بالبلاد (ليبيا) إدارة، وتخطيطاً، وعلماً ومعرفة، واقتصاداً (انتاجاً وبناء وإعماراً)، وعلاقات اجتماعية وإنسانية طيّبة؛ فعلينا بالعودة إلى القيم الحميدة التي استمدّها الشّعب الليبي من أعرافه وعاداته العربية الاسلامية، والعودة إلى تلك الفضائل الخيّرة التي استمدّها الشّعب الليبي من القرآن الكريم والسنة المحمّدية الشريفة. أي علينا أن ننفض الغبار الذي تراكم بأعمال وسلوكيات معمّر القذافي على قيمنا التي كوّنت كبريائنا، وجعلت منّا القدوة الحسنة، لتكون قيماً ناصعة من جديد في تربية أبنائنا، من خلال الأسرة، والجامع، والمقررات والمناهج المدرسية والجامعية، ومن خلال البرامج الاعلامية والصحفية ومن خلال القدوة الحسنة.

ليبيا

القدوة الحسنة

ليبيا وطن ترابه دافئ، دينه الاسلام من الحدود إلى الحدود، أكثر من سُدس عدد سكانه يحفظون كتاب الله تعالى، معظم أسره أسر ممتدّة (ابناء وآباء وأجداد)؛ ممّا جعل للأبوة والأمومة والأخوة دلالة ومعنى، كما جعل للعمومة والمخولة والجيرة دلالة ومعنى.

شعبُ ليبيا متميّز بصفة الكرم، المستمدّة من اسمه الكريم جلّ جلاله، وعلاقات الدّم والمصاهرة بين أفراده وجماعاته مؤسّسة على قاعدة: (الآل والأهل)؛ ولذا فلا أحد غريب بين ابناء الشّعب، الوان طيفه فيها من الجمال والرّوعة ما يجعل السياحة في فنونه وآدابه ولهجاته لغة، لا تفكّ شفراتها إلّا اللغة العربية، ممّا جعل اللغة العربية هي المستوعبة لتلك اللهجات واللغات الجماعية لألوان طيفه من عرب وآمازيغ وطوارق وتبوٍ؛ ومن هنا فاللغة العربية ملك للجميع، والوطن ملك للجميع، تتعدد الوان الطيف وليبيا قدوة، تتعدد أساليب الحياة وليبيا قدوة، تتعدد المناهج وليبيا قدوة، ولهذا ليبيا قدوة حسنة (هويّة وعنوان ثابت لا يتغيّر).

ومع أنّ ليبيا قدوة حسنة (هويّة وعنوان لا يتغيّر) إلّا أنّ البعض استثناءً يتغيرون عن العناوين وإن كانت ليبيا القدوة الحسنة؛ فالاستثناء لابدّ وأن يكون ملازماً لكلّ قاعدة، ولهذا كان حكم القذافي استثناءً، ولأنّه استثناء؛ فلا استغراب ممّا فعله وأقدم عليه من تقويض للقيم وتكسير منظومتها الأخلاقية.

فليبيا كونها القدوة الحسنة لجميع الوان طيفها؛ فهي القيمة المُقدّرة لدى الجميع، ومن هنا لا خلاف بين ابنائها إلّا مع من جعل من نفسه استثناءً.

ومع أنّ الاستثناء لا يسيطر على القاعدة، إلّا أنّ للقوّة أثرها الفاعل؛ فالقذافي مع أنّه استثناء، إلّا أنّه سيطر على مقاليد القوّة التي بها تمكّن من القاء قبضته على الشّعب الليبي طوال 42 عاماً.

ومع أنّه قد سيطر على مقاليد الشّعب الليبي 42 عاماً، إلّا أنّ تلك الأعوام التي كانت وطأتها شديدة وقاسية على الشّعب الليبي، لا تعني شيء في سجلّات التاريخ؛ فالتاريخ دائما تصنعه الشعوب، والواعون منهم دائم هم المتصدّرون.

وعليه لقد انتهت تلك السنين المُرّة العجاف وما احتوته من آلام وأوجاع، وبقيت ليبيا هي ليبيا وحد واحدة قدوة الحسنة.

ولأنّنا نكتب للتاريخ السياسي والاجتماعي؛ فلابد لنا وأن نذكّر بتلك العلل المسببة للاستثناءات، التي أثرت سلبياً على القيم الحميدة والفضائل الخيّرة للشّعب الليبي، حتى لا تتكرّر الأوجاع والآلام والشدائد، التي طمست تلك الهوية الجميلة للشخصية الليبية.

ولأنّ القذافي يعرف جيّداً أنّ الليبيين بمختلف الوان طيفهم؛ قدوتهم ليبيا وحدة واحدة (تراباً، ودیناً، ولغة، وعرفاً)؛ لذا فهو يعرف أنّ الانتماء إلى ليبيا لا يسمح بالانتماء إلى غيرها، ولغاية في نفسه كونه يريد أن يكون الانتماء له دون غيره ولو كانت ليبيا، عمل كلّ ما من شأنه أن يسفِّه القيم الحميدة لليبيين ويقوّضها ويكسّر منظومتها الأخلاقية.

ولأنّ القذافي يعرف أيضاً أنّ الاقتداء بليبيا يخلق القدوة الحسنة لمن يُقتدى بها وحدة وطنية وأخلاقية؛ توجّها إلى محاصرة كلّ العناوين (القدوة الحسنة)، فسفّه من سفّه، وسخر ممّن سخر، وقضى على من قضى، وسجن من سجن بتهم لم ينزل الله بها من سلطان، وسلّط المارقين عن القيم الحميدة، والفضائل الخيّرة على أصحاب القدوة الحسنة؛ فهانوا من هانوا من الخطباء وأئمّة المساجد، وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا، وفي اماكن العمل وحمل المسؤولية الوطنية؛ ومن ثمّ سفّه المسؤولية ومن يتمسّك بها، وسفّه الحقوق ومن يطالب بها، وسفّه الواجبات ومن يتحمّس إلى تأديتها ويتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام.

وبعد أن عرف القذافي أنّه قد امتلك زمام أمر القوّة في ليبيا (جيش وشرطة واقتصاد ومال) قوّض تلك الشعارات التي رفعها أبناء ليبيا، والتي منها: (المطالبة بوحدة العرب، والتشريع بالقرآن الكريم والسنّة النبويّة الشريفة).

وفي المقابل رفع شعارات أخرى لا هدف من ورائها إلّا أن يكون هو الهويّة والقدوة، ولا هويّة ولا قدوة لغيره، ومن يقدّم نفسه قدوة أو حتى يراه البعض أنّه قدوة، لابد وأن يتمّ التخلّص منه وبأيّة طريقة، وبأيٍّ أسلوب، وفي أيٍّ مكان. من بعدها ظن القذافي أنّ أبواب الاقتداء أصبحت مفتّحة له دون غيره، فعرض نفسه القدوة الوحيدة التي يجب الاقتداء بها بعد السماع والطاعة، فأمر من أمر بتسريب هتافات كان يراها هي المرسّخة للقدوة التي يأملها، ومن تلك الهتافات:

الشعار الأوّل:

ـ (دوم معمّر هو القائد من غيره خرّاف وزائد) هذا الهتاف كان حاملاً لرسالة مفادها: لا خيار لكم أيّها الليبيون إلّا القبول بقيادتي، ولعلمكم أنّها ستكون قيادة إلى الأبد.

نعم أنّها رسالة تحمل في مضمونها رسائل منها:

ـ لن يكون هناك احترام ولا اعتبار ولا تقدير لمن لم يكن طائعاً وخاضعاً للأمر الذي تحمله هذه الرسالة.

ـ لا يحق لأيّ أحد أن يعرض نفسه قائداً، أو أن يكون قدوة يمكن أن يؤثّر في آخرين فيقتدون به، ومن يفكّر في هذا الأمر؛ فليعلم أنّ مجرّد التفكير فيه سينهيه من الوجود الحي، رضي من رضي وكرها من كره؛ فالقرار قد اتخذ، وأمر تنفيذه قد صدر، وبأيّ ثمن.

ـ يحمل هذا الهتاف في مضمونه اعترافاً من القذافي بأنّ هناك من هم على السّاحة الليبية، وتتوفّر فيهم معطيات القيادة، أو القدوة الحسنة؛ ممّا دعاه لتوجيه الرّسالة لهم بشكلٍ مباشرٍ، وذلك لينذرهم بالخطر والألم الذي سيلاقونه، إن لم يكن قد قضى عليهم، أو قضى على بعض منهم، كما أنّ الرّسالة موجّهة لكلّ من يفكّر من بعدهم حتى مجرّد التفكير.

ـ عدم الاعتراف بالآخر، من يكون هذا الآخر من الليبيين، قريب أو مقرّب، ولذا فعلى الجميع دون أيّ استثناء القبول بالرّضوخ، وتقبّل أيّ

إجراءات تجاه تنفيذ هذا الأمر، ومن لم يتقبّل ذلك؛ فعليه بقبول دفع الثّمن جهاراً نهاراً.

ـ كان الشّعار (دوم معمّر هو القائد من غيره خرّاف وزائد) الذي جعله القذافي وكأنّه مولود من أفواه الليبيين وليس من بناة أفكاره، يحمل في مضمونه شعار آخر، ومع أنّ الشعار الآخر قد وُلِدَ معه، إلّا أنّه لم يسمى في ذلك الوقت من سبعينيّات القرن الماضي، ولهذا مع أنّه قد وُلد وترعرع معه، إلّا أنّ الليبيين لم يتعرّفوا على اسمه إلّا بعد ثورة 17 فبراير، وذلك بعد أن أعلن القذافي عنه مباشرة، وعلى الهواء مباشرة، بقوله لليبيين وغير الليبيين (من انتم؟).

ولذا فقوله: (من انتم؟) لا يختلف في شيء عن قوله: (دوم معمّر هو القائد من غيره خرّاف وزائد)؛ أي أنّ قوله: (من أنتم؟) يدل على عدم اعتراف القذافي بالآخرين، ليبيون وغير ليبيين، وهكذا بالتمام لا يختلف عن قوله: (دوم معمّر هو القائد من غيره خرّاف وزائد) الذي هو الآخر لا يعترف بأحدٍ غيره.

الشعار الثاني:

ـ (علّم يا معمّر علّمنا) هتاف يحمل شعاراً، يحمل رسالة.

الرّسالة:

كان القذافي يريد أن يقول للعالم الخارجي: لقد استجاب الليبيون للشّعار السابق، وهاهم الليبيون بكلّ رغبة وإرادة يطالبون بالمزيد، خاصّة بعد أن وجدوا منافع كثيرة من وراء ذلك الشّعار (دوم معمّر هو القائد من غيره خراف وزائد)، ولهذا أراد أن يقول للعالم الخارجي الذي كان قلقاً على ما يجري في ليبيا من مظالم، ومكائد، وآلام، وأوجاع، وسجن، وتقتيل أراد أن يقول لهم اطمأنوا فالليبيون بخير. وهكذا في ليبيا كانت الحقائق في زمن القذافي تزوّر.

إذن (علّم يا معمّر علّمنا) شعار يدلُّ على أنّه لا معلّم إلّا القذافي، ولا عالم إلّا هو، ولا مهندس إلّا هو، ولا صقر إلّا هو، ولا ملك إلّا هو، ولا قائد إلّا

هو، ومن هنا جعل من نفسه المعلّم الوحيد، ومهندس النهر الصناعي، والصقر الوحيد، وملك الملوك، وقائد القيادة الإسلامية، والقائد الأمم، وغيرها كثير. ومع ذلك انتهى دون هويّة حتى هويّة القبر، وبقيت ليبيا هي القدوة الحسنة لليبيين، وكأن القذافي لم يمرّ بها يوماً لولا تلك المرارة، وتلك الآلام التي تركها في نفوس الليبيين.

وفي تلك الأعوام المملوءة بالظنون، والشدائد، والآلام، هناك من ارتأ في القذافي خير قدوة له؛ فقلّده في ملبسه، وفي كلامه، وفي سلوكه؛ حتى ظهرت شخصيات نافذة في البلاد لا تأتمر إلّا بأمره، شخصيات متلوّنة على الساحة الليبية، منها: المتزلّفة، والمتملّقة، والسّارقة، والمنافقة، والمؤذية، والمنسلخة عن قيم الليبيين الحميدة، وفضائلهم الخيّرة المكوّنة لقدوتهم الحسنة.

لقد نافق القذافي شعبه؛ حتى تعلّم الكثيرون منه ما تعلّموا من نفاق؛ فبادلوه نفاقاً بنفاقٍ، ممّا جعل النفاق بينهم سلعة تتبادل، وكأن كلّ منهم هو الصّادق دون غيره، ومن هنا كذب كلّ منهم على الآخر حتى ظن كلّ طرف أنّ الطرف الآخر لم يفق من غفلته ليكشف النفاق، ومن ثمّ ازداد الكذب كذباً بينهم، حتى ظلّ الصدق طريقه بين القول والفعل والعمل والسلوك.

ومع أنَّ النفاق والكذب صفتين سلبيتين، إلّا أنَّ الضرورة جعلت لكلٍّ نفاق وكذب علل؛ فالقذافي الذي ارتضا أن يقود شعبه دون أن يكون صادقاً معه، نافق شعبه بلا حدود؛ فعمل كلّ ما في وسعه من أجل أن لا يعرف الشعب مخابئه للحقيقة؛ فزوّر كلّ شيء، واستبدل كلّ شيء، أي أنّه قد زوّر الحقائق التي هي خير، واستبدلها بما هو ادنى (بما هو شرّ).

وفي المقابل الشّعب الذي ارتأ أن يجتنب مظالم الطغيان، نافق الطاغية لا لشيء، إلّا ليغتنم الفرصة عندما تكون سانحة للانقضاض، ولذا فلم يكن للشعب بدٌ من المنافقة التي مكّنت من مكّنت من معرفة الأماكن التي أخفى فيها القذافي ما اخفى، وذلك من أجل أن يتمكّن الشعب من إخراجها كنز عندما تحين فرص إخراجها.

ولهذا كان أمر القذافي مكشوفاً أمام الشّعب الليبي، الذي بأسباب الضرورة لم يكشف له حقيقة أوراقه خوفاً من مكائده، ومظالمه، ومكره، ومن ثمّ ارتأ الكثير من أبناء الشعب الليبي أنّ يدُ الطّاغية التي لم يستطع عضّها سيقبّلها إلى حين أن يأتي الوقت الذي فيه يتمكّن من عضّها، ومن ثمّ قطع رأس صاحبها.

وعليه تمكّن الشّعب الليبي الثائر في 17 فبراير 2011م من متابعة صاحب اليد الظالمة دار دار، زنقة زنقة، شبر شبر، بيت بيت، حيطة حيطة، حتى تمكّن من القاء القبض عليه، وقتله في مدينة سرت يوم 2011/10/20م، ومن هناك ثمّ نقل جثمانه إلى مدينة مصراته، التي من بعدها دفن في مكانٍ مجهول.

إذن نفاق القذافي لشعبه؛ جعل الكثيرين من الشّعب يبادلونه نفاق بنفاق تجنّباً للمظالم، حتى ظنّ أنّه صادق، وأنّهم صادقون، ممّا جعل النفاق بينه وبين الشّعب وكأنّه اختياراً، وخير ما يتّبع، ومن هنا تقرّب من تقرّب إليه نفاقاً، كما أنّه اقترب ممن اقترب إليهم نفاقاً، وفي كلّ الأحوال لم يكن النفاق إلّا حقيقة به لم يتقدّم القذافي قيد أنملة، وبه لم يكن قدوة حسنة.

بدون شكّ كان القذافي يعرف أنّه على غير حقّ، ولكنّه لم يكن يعرف حقيقة أنّ الشّعب الليبي يعرف أنّه على غير حقّ، ومن هنا في كلِّ خطاب يخطبه أمام النّاس، يهتفون له النّاس بما يُحِبَ أن يسمعه، وليس بما يجب أن يقال له، ومن ثمّ هتفوا له بما لم يكن قناعة منهم، لا لشيء إلّا ليثبتوا له على الملأ كما هو يخاطبهم على الملأ أنّ هتافهم لا يزيد عن كونه مبادلة النّفاق بالنّفاق، وكذلك لا لشيء إلّا ليثبتوا له أنّه لم يكن قدوتهم الحسنة؛ فهم يمتلكون القدوة الحسنة التي لا يمكن لهم أن يتخلّوا عنها وهي ليبيا الوطن من الحدود إلى الحدود.

لقد عمل القذافي كلّ ما في وسعه من خلال جمعية الدعوة الإسلامية ليجعل من نفسه قائداً إسلاميّاً، في الوقت الذي لا وجود فيه لقيادة اسلامية حتى يكون القذافي على رأسها قائداً إسلامياً، ومع ذلك دع من دع من الأفراد تحت عناوين وجهاء وأعيان ومشايخ المسلمين، ليُقدّم نفسه لهم قدوة؛

فصلى بمن حضر منهم بعد أن بعث لهم تذاكر السفر، ودفع عنهم قيم الإقامة في الفنادق، مع دفعه مصروفات الجيب الشخصيّة. ومع ذلك لم يكن من بينهم ليبيين، سوى بعض من العاملين بجمعية الدعوة الإسلامية، أو بعض من أفراد الاجهزة الأمنية، ولهذا كيف يمكن أن يكون القذافي قدوة للمسلمين وشعبه لم يتّخذه قدوة؟

وماذا
بعد القذافي؟

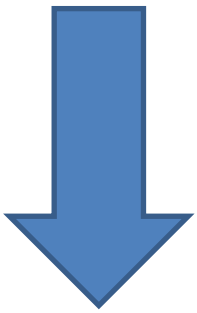

أسئلة واستجابات

وماذا

بعد القذافي؟

وماذا بعد القذافي؟ سؤال يطرحه الليبيون بعد القضاء على القذافي ونظامه، وهم يأملون مستقبل أفضل، وفي حقيقة أمرهم هم يريدون بناء الدّولة الليبية، ذلك لأنّهم يعرفون أنّه بدون بناء الدّولة، لا يمكن أن يكون في ليبيا تنمية ناجحة، ولا تعليم ناجح، ولا صحة ناجحة، ولا تخطيط سديد، ولا أمن ولا عدل، ولا بناء وإعمار. أي بدون بناء الدّولة، لا يمكن أن تكون الحرّية سائدة بين الليبيين.

وعليه:

ـ لا يمكن أن تسود الحرّية إذا سقط الطاغية وبقي الطغيان.

ـ لا يمكن أن تسود الحرّية إذا سقط الدكتاتور وبقية الدكتاتورية.

ـ لا يمكن أن تسود الحرّية إذا قُضي على الظّالم وبقي الظلم يرتع في مؤسّسات الدّولة كما يرتع في السّاحات والميادين.

ـ لا يمكن أن تسود الحرّية بين الليبيين إذا قُضي على المُقصي وبقاء الاقصاء حيّاً.

ـ لا يمكن أن تسود الحرّية إذا سقط المُفسد وبقي الفساد، وهكذا لن تسود الحرّية إذا لم تنته المظالم واستباحة الحريات والمال العام.

ومن هنا أيّ شيء يمكن أن يقال قد يعدّ سفاهة، إذا لم تُبن الدّولة الليبية التي منها تتولّد القدوة من القدوة الحسنة؛ فبناء الدّولة هو الأساس.... بناء الدولة..... بناء الدولة.....بناء الدّولة.

ولقائل أن يقول:

ها نحن الليبيون قد انتخبنا مؤتمرنا الوطني العام، الذي بدوره قد انتخب رئيساً له وللدّولة الليبية، كما انتخب من بعده رئيساً للوزراء، ثمّ كلّفه

باختيار وزراء للحكومة التي هو على رأسها؛ فاختارهم؛ وقد نال وزرائه الاعتماد؛ فماذا بعد؟

أقول:

لا شكّ أنّ انتخابات أعضاء المؤتمر الوطني العام هي انتخابات ديمقراطية نزيهة، ومن هنا يستمدّ المؤتمر الوطني العام شرعيّته، التي تُمكِّنه من اصدار القوانين بقوّة السيادة التي مُنحت له من الشّعب الليبي، ولكن هذه الشرعية، وهذه القوّة السيادية، لن تمكّنه من تنفيذ قوانينه إذا لم تبن مؤسّسات الدّولة، وعلى رأسها الاركانات والهيئات الأمنية والوزارات ذات العلاقة (جيش وشرطة) كما تبنى الإدارات الفاعلة لمواكبة حاجات الشّعب الليبي المتطوّرة.

وهكذا دائماً تنفيذ القوانين يحتاج إلى قوّة مؤسّسات الدّولة، وإلّا ستكون تلك القوانين وكأنّها حبر على ورق.

فماذا بعد القذافي؟ سؤال لا يطرحه إلّا منتظر لغايات كان يأملها ولم تتحقّق.

وكذلك هذا السؤال لا يُطرح إلّا ممّن امتلأت نفسه غضباً على ما ضاع من عمره بلا معنى، وفي نفس الوقت لا يأمل أن يضيع ما تبقّى من عمره مرّة ثانية.

وهو أيضا سؤال يُطرح من قِبل أولئك الذين امتلأت أنفسهم غضبٌ ممّا يجري من البعض من مخالفات وتصرفات باسم الثورة، وهي تصرّفات مؤلمة وغير مقبولة.

إذن الذين يطرحون هذا السؤال يستطيعون أن يُعلنوا موقفاً أو يتخذونه إن لم تتحسّن الأحوال التي تفجّرت الثورة من أجلها، الثورة التي هم من بعدها يأملون حياة كريمة فيها تُشبع حاجتهم للعمل، وحاجتهم للمسكن، وحاجتهم للمركوب، وحاجتهم للتعليم الذي يمكّنهم من صناعة المستقبل وإحداث النُقلة لما هو مأمول من قِبلهم.

وعليه:

وماذا بعد القذافي؟ سؤال يحمل في مضمونه مجموعة كبيرة من التساؤلات وعلى رأسها:

ـ ألا يكون العفو قيمة أخلاقية حميدة يجب أن تسود بين الليبيين حتى تُنهي تلك الخصومات، وتلك النزاعات التي أُوقِدت نارها بين الأخوة والأقارب والجيران، وبين بني الوطن في ذلك الزّمن المؤلم الذي لم يعد صاحبه على قيد الحياة!

ـ ألا يكون التسامح هو الآخر قيمة أخلاقية حميدة لا يقدم عليه إلّا مؤمن صادق طائع لأمر الله وناهٍ لنفسه عن هواها مصداقاً لقوله تعالى: {وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى}[37]؟

ـ ألا يكون الأخذ بقيمة الصفح الأخلاقية أخذ بأمر الله تعالى: {فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ}[38] أي ينبغي أن يكون الصفح صفحاً لا عودة من بعده لمظلمة أو ذنب؟

ـ ألا يكون الصُّلح قيمة أخلاقية وضرورة مُلحّة بين الليبيين من أجل ليبيا ومستقبل شعبها؟

ثم ألا يكون المُقدم على الصُّلح طائع لأمر الله تعالى وساعٍ لتحقيق رحمته على البلاد: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}[39]، وقال تعالى: {إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}[40].

ـ ألا يكون الوقت قد حان لتمكين الليبيين من ممارسة حقوقهم التي حرموا من ممارستها أعوام وأعوام، ثمّ ألا يُعدُّ في مقابل ذلك التأخير جريمة تُقترف في حقّهم جميعا؟

---

[37] النازعات 40، 41.

[38] الحجر 85.

[39] الحجرات 10.

[40] هود 88.

ـ ألا يكون الوقت قد حان لتمكين الليبيين من أداء واجباتهم التي عانوا الويلات ثمّ الويلات التي حالت بينهم وبين أدائها؟

ـ ألا يكون الوقت قد حان لتمكين الليبيين من حمْل مسؤولياتهم دون أيّ إقصاء، أو أيّ إبعاد أو تغييب كما كان سائداً في تلك السّنين العِجاف؟

ـ ألا يكون تفهّم الليبيين لظروف بعضهم البعض ضرورة تستوجب إدارة عجلة التغيير اتجاه ما يجب، من أجل الأخذ به، والانتهاء عمّا لا يجب والكفّ عنه وتجنّب ما يؤدّي إليه.

ـ ألا يكون تقبُّل الليبيين لبعضهم البعض هو المبدأ الذي ينبغي أن يُرسَّخ بينهم لجمع شملٍ لا تكون فرقة من بعده؟

ـ ألا يكون الاستيعاب قيمة حميدة تُمكِّن الجميع من أخذ المكانة وإعادة بناء الذات الوطنية في ليبيا؟

ـ ألا يكون التآخي قيمة أخلاقية لطي الهوة بين الأخوة، كما طواها التأخي بين يوسف وأخوته عليهم الصّلاة والسّلام، مصداقاً لقوله تعالى: {قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ}[41].

ومن هنا فالسؤال: وماذا بعد القذافي؟ سؤال يُطرح هذه الأيّام وبإلحاح من أجل تحقيق الأمن الذي يغرس الثقة والطمأنينة في نفوس الليبيين، وهو سؤال يُطرح من أجل استثمار الوقت والجهد لتعويض ما حُرم الليبيون منه سنوات طوال، وكذلك فهو يشير إلى أن الكثير من الليبيين قد ملّوا وسئموا من المراوحة في مكان واحدٍ، بل منهم من يرى غير ذلك، كونه يرى شيء من التأخير بأسباب فقدان الأمن وانتشار الفوضى التي كادت أنْ تسود في الشّارع الليبي.

وبتحليل مضمون السؤال: وماذا بعد القذافي؟

[41] يوسف 89 . 92.

أقول: يحتوي هذا السؤال في مضمونه (مطلب) ثمّ (فعل) ومن بعد الفعل يحتوي (اعترافاً).

المطلب
الذي يحمله مضمون السؤال:
وماذا بعد القذافي؟

يتضح مضمون المطلب الذي يحمله السؤال (وماذا بعد؟) من حيث أنّ لسان حال طارحيه وكأنّهم يقولون:

ألم يكن من بعد الماضي مستقبلاً ينبغي أن نعمل سويّاً على صناعته؟

وكأنّهم يقولون أيضاً:

الوقت لن يتوقّف من أجلنا؛ فلماذا الانتظار والأمر قد حُسم انتصاراً بنجاح؟

ولأنّ المطلب في أساسه لا يكون إلّا لمن هو في حاجة، ولا يكون إلّا من صاحب حقّ، لذا فهو يُطلب بدون مخافة ولا مكابرة، ومن ثمّ ألا يكون إعطاء الحقّ لأصحابه واجب على من يتحكّم في أمرهم؟

وإن لم تعاد الحقوق وتعطى لأصحابها، إلا يكون من حقّ أصحابها أن لا يتنازلوا عن سؤالهم (وماذا بعد؟)

ولأنّ المواطن من حقّه أن يتساءل: (وماذا بعد؟) ومن حقّه أن يتحصّل على الإجابة، وإن لم يجد من يجيبه على تساؤله، ألا يكون من حقّه أن يتساءل ويتساءل حتى يجد الإجابة التي بها تطمئن نفسه، أو تثور نفسه من جديد على باطلٍ يحاول أصحابه أن يحولوا بينه وبين حقوقه الوطنية، ومن ثمّ يُهزم الباطل ويدمغ بقوّة الحقِّ عن إرادة وبحُجّة؟

ولسائل أن يسأل:

من هم الذين يتساءلون بقولهم: (وماذا بعد القذافي؟)

أقول:

هم أربع فئات.

الفئة الأولى: الثوّار، الذين حقّقوا النّصر، وهم يأملون أن لا تتولّد من بعد ثورتهم مفاسد، ولا مظالم، وأن يستقر الأمن في ليبيا، وتترسّخ سيادة الدّولة دستوراً.

الفئة الثانية: هم الأنصار، الذين ناصروا الثوّار وأيّدوها، فهم يأملون حياة أفضل سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً.

الفئة الثالثة: الحريصون، وهم الذين تهمّهم وحدة ليبيا، وتأخي شعبها، وسيادتها في أيّ عصر، فلا يتعصّبون لماضٍ، ولا ينسون نصيبهم من الحاضر، ولا يقطعون أملاً من المستقبل الذي يُحدث النُقلة لما هو أجود وأفيد وانفع.

الفئة الرابعة: المتربِّصون، وهم الذين قبلوا بالأمر الواقع، ولكنّهم يتربصون بأيّ خطأ، ولذا بالنسبة لهم كلّ شيء لابد وأن يقارن بالماضي؛ فإن كان الحاضر والمستقبل أفضل اندمجوا فيهما اندماجاً، وإن كانا على غير ذلك لا قدر الله؛ فستكون بالنسبة لهم دائرة المتوقّع وغير المتوقّع كفيلتان بما هو ممكن.

وبما أنّ السؤال مقدّم من هذه الفئات الأربع، إذن فلمن هو مقدّم؟

أقول:

مقدّم لمن عَهِدَ الأمر إليهم بعد إجراء انتخابات ديمقراطية؛ فأولوا على الأمور السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولذا كان السؤال موجّه إليهم ليثبتوا أنّهم أهل للثقة التي وضعت فيهم من الشّعب الليبي.

ولذلك من حقّ المتسائل أن يتساءل:

وماذا بعد أن مكّناكم من سِدّة الحكم؟

لماذا لم يستقر الأمن، وتنته ظاهرة الاستعراض بالأسلحة سواء أكانت ثقيلة أم خفيفة؟

ولماذا يتمّ اختطاف بعض الأفراد والثّورة منتصرة، وأنتم ممكّنون من قمّة السّلطان في المؤتمر الوطني العام، وقد شكّلتم حكومة بعد اخضاع وزرائها لرأي من لجنة النزاهة؟

ومن هنا فإنَّ التساؤل (وماذا بعد؟) يعني ممّا يعنيه ماذا تنتظرون بعد كلّ هذا؟ أي من فضلكم ارونا أمناً وطمئنونا بخطط واستراتيجيات تجعل المستقبل واضح أمامنا ويجيب على مخاوفنا.

وعليه:

فماذا بعد؟ تعني على رأس ما تعنية بالتحديد (ماذا بعد القذافي؟)

القذافي قد انتهى، ولن يعود ولا نظامه أبداً، ومن ثمّ لا داعي لجعله شمّاعة لتأخير مُطالبة المواطنين بحقوقهم؛ فبعد القضاء على القذافي ونظامه؛ فما هو النظام الذي سيسود به الشّعب الليبي في ليبيا سادة؟

ولأنّ في زمن القذافي كان الإقصاء لكلّ معارض من أجل ليبيا، فماذا بعد انتهاء زمن الإقصاء؟ هل زمن الإقصاء انتهى ولن يعود، أم أنّه لازال متربّص بنا الدّوائر، ولهذا الشّعب يتساءل:

وماذا بعد القذافي؟ وهذا يعني أنّ كلّ متساءل يود أن يطمأن على مصيره، ومصير من تربطه بهم علاقات (آل وأهل) من أبوة وأمومة وأخوة وجيرة.

هذا السؤول في دائرة الممكن المتوقّع لابدّ وأن ينتهي طرحه، ولكن لن ينتهي إلّا بالإجابة العملية والفعلية، ليكون كلّ شيء ماثلٌ من خلال حقوق تمارس دون إقصاء ولا تغييب، وواجبات تؤدّى بدون مخاوف، ومسؤوليات يتمّ حملها دون تردّد، مع تحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام.

في زمن القذافي كانت نيران الفتن بين قبيلة وأخرى، وبين جماعة وأخرى كلّما أطفئت نارها عند أحدهم أوقدت عند آخرين؛ فهل مثل هذه الفتن انتهت، أم أنّها ستصاحبنا من ماضٍ لحاضر، وماذا بعد؟ خاصّة وأن القاتل قد قُتل، أم أنّ من بعد القاتل سيكون عندنا قتلة؟

ولهذا فالمتسائل في حاجة للطمأنينة حتى يتمكّن من المشاركة الفاعلة، والعطاء إلى النهاية بلا حدود، وإلّا سيتوقّف ويصبح مواطن سلبي في الوقت الذي لا ينبغي أن يكون فيه سلبيين في ليبيا.

وعليه:

وماذا بعد؟ يعني ممّا يعنيه:

نحن إلى أين؟

كيف هي أحوالنا؟

ما هو مستقبلنا؟

هل المستقبل سيكون من أجل الجميع، أم أنّه من أجل البعض؟

فماذا بعد؟ تساءل يدلّ على أن المتسائلين يمنحون الفرصة لمن قُدّم التساؤل إليهم، ولهذا يقولون لهم أرونا؛ فنحن ننتظر، ولكن لا يمكن قبول الانتظار طويلاً.

إذن وماذا بعد؟ تساؤل لا يقبل أصحابه بِلكّ العلكة التي سبق وأن لُكّت من قَبل؛ فالماضي انتهى، ولا داعي لقضاء الوقت في زمنه؛ فالليبيون يودّون قضاء الوقت الحاضر من أجل المستقبل المأمول من قِبلِهم.

ومن ثمّ: وماذا بعد؟ تساؤل يحمل في مضمونه ملل المتسائلين، وعدم قبولهم البقاء واقفين على آلام الماضي وأوجاعه؛ فالماضي بالنسبة لهم لم يعد يعني شيئاً سوى أخذ العبر منه؛ فرأس نظامه قد قُتل، ولكن لو لم يقتل لعلّ أن يكون سبّه وشتمه قد يخفّف نفسياً على من أثقلت انفسهم بهموم كان هو مصدرها.

ولأنّ السؤال: وماذا بعد القذافي؟ يحتوي مجموعة من الدلالات؛ فهو بدون شك يدلّ على إجابات محمولة في مضمونه من خلال الأسئلة الآتية:

ـ وماذا بعد قتل السجّان؟ هل ستنتهي المظالم، أم أنّ المظالم ستتجدّد، ممّا يجعل بدل السجّان سجانين؟

ـ وماذا بعد من نزع الطمأنينة من أنفس الليبيين؟ هل ستعمّ الطمأنينة ليبيا من الحدود إلى الحدود، أم أنّ الطمأنينة التي نُزعت من الأنفس بيدٍ، ستُنتزع من جديد بمجموعة أيادي؟

ـ وماذا بعد حكم القذافي لليبيا 42 عاماً تحت عنوان (الثورة مستمرّة؟) هل ستنتقل ليبيا إلى دولة ذات سيادة الحكم فيها للشّعب، من خلال ممثلين منتخبين بكل شفافية، ودستور مصدره الشريعة الإسلامية، ولا تتولّد القوانين إلّا منه، أم أنّ عنوان (الثورة مستمرة) عنوان سيستمر معنا إلى حيث ما استمرينا؟

ـ وماذا بعد انتهاء الزّمن الذي كانت فيه ممارسة الحقوق عن رغبة وإرادة محرّمّة؟ هل ستكون ممارسة الحقوق حقّ للجميع، أم أنّها ستكون محلّلة للبعض، ومحرّمة على البعض الآخر؟

ـ وماذا بعد أن كانت سمعة الدّولة الليبية مشوّهة كونها مقدّمة للآخرين بما يخالف القيم الحميدة والفضائل الخيّرة لليبيين؟ هل ستكون بخير، وتكونون أنتم قدوة حسنة من أجل إعادة الهيبة التي فقدتها ليبيا في المحافل الدولة في ذلك الزّمن الغابر؟ أم سيكون كلّ منكم كالوعاء بما فيه ينضحُ؟

ـ وماذا بعد ونظام القذافي قد انتهى، وفي المقابل الأمن لم يستقر على التمام (حتى تأليف هذا المؤلّف ونشره)؟

وعليه

ـ وماذا بعد القذافي؟ ألا تعني ممّا تعنيه، نحن معاً إلى الحدّ الذي نُصبح فيه نحن سويّاً، ومن بعده يصبح لنا المأمول أعظم، فلا داعي للتأخير عنه يوماً من أيّام الزمن؟

ـ هل بعد القضاء على النظام الفاسد سيُصلح التعليم الذي كان فاسداً على غير فساد، ويصبح المتعلمون قادرون على المنافسة في اسواق العمل المتطوّرة مع تطوّر الحاجات وتطوّر مشبعاتها؟

ـ هل الغش في الامتحانات لن يعود ثانية لمدارسنا وجامعاتنا بعدما ما قُدّم ما قّدّم من دماء الشهداء والجرحى في سبيل بناء ليبيا دولة حرّة مستقلة ذات سيادة؟

ـ وهل ذلك المستوى المتدنّي للصّحة في ليبيا سيكون بعد ما وصلنا إلى ما وصلنا إليه من تغيير على مرتبة عالية من الجّودة، حتى تصبح بيئة بلادنا موصوفة بالبيئة الصّحية المعافاة؟

ـ هل تلك الرشاوى التي كانت تؤخذ، وتلك النّسب التي كانت تشترط عند توقيع معظم التعاقدات، لا زالت بيننا على قيد الحياة تُرزق، أم أنّها قُبرت مع أصحابها إلى أبد الأبدين؟ وأصبحت الرّقابة والمحاسبة والمساءلة وفقاً لمعايير أخلاقية وإنسانية، ووفقاً للقوانين المستمدّة من الدّستور المستمدّ هو الآخر من الشريعة الإسلامية؟

ـ وهل بعد أن تحقّق النّصر، ستنتهي تلك المشاحنات والسخريات، والشتائم، والملامزات، والتنابز بالألقاب التي انتشرت في البلاد بين النّاس، حتى امتلأت الأنفس بها، أم أنّها ستتولّد من جديد؛ فتعيد النّاس إلى المربّع الأوّل؟

ـ وماذا بعد الفتنة والفرقة التي نُسجت خيوطها من نسّاجيها المتأصلين في إدارة الفرقة، وإيقاد نيرانها بين المرء وزوجه، والأخ وأخيه؟ ألا يكون الإطفاء ضرورة، والتوافق من أجل ليبيا أكثر أهمية وضرورة؟

ـ وبعد أن أصبح المواطن في ليبيا حرّاً، والأحزاب السياسية حرّة، ومنظمات المجتمع المدني حرّة، هل ستكون ليبيا وكأنّها فريسة تُنهش من كلّ جانب كما كانت، أم أنّها ستكون دولة حرّة ذات سيادة، مجموع دخلها العام مقسّم على عدد الليبيين، مع وافر الاستثمار للإمكانات والطاقات البشرية المؤهّلة تأهيلاً يُمكّن من العيش السعيد؟

إذن السؤال، وماذا بعد؟ يعني ممّا يعنيه أيضاً:

ـ لم يكن بعد الغضب والتشاحن، إلّا العفو الذي يمتلكه الفرد المتمكّن من امتلاك القوّة.

ـ لم يكن بعد الصّدام والخصام والصراع إلّا التسامح الذي تمتلكه الجماعة.

ـ لم يكن بعد الفتنة والمواجهة والاقتتال إلّا الصّلح الذي يمتلكه المجتمع، وفقاً لضوابط الشريعة المحقّة للحقّ والزاهقة للباطل، ووفقاً للقوانين التي يحكم القضاة بها بين النّاس عدلاً.

ولهذا إن لم يكن الإصلاح والعودة إلى ما يرضي النّاس على غير معصية، تصبح أفعال التطرُّف هي العملة الدّاعمة لرفع رأسمال مصارف الدّم.

ولذلك لم يكن بعد الخوف إلّا الطمأنينة. ولم يكن بعد الكذب إلّا الصدق. ولم يكن بعد الجُبن إلّا الشّجاعة. ولم يكن بعد الإقصاء إلّا المشاركة. ولم يكن بعد الانقسام إلّا التوافق والوحدة.

إذن لم يكن من بعد القذافي إلّا ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمْل المسؤوليات.

ولم يكن من بعده إلّا استيعاب الآخر، والاعتراف به، واحترامه، وتقديره، واعتباره، وتقبّله (هو كما هو)، وليس كما يجب أن يكون عليه من وجهة نظر طرفاً من الأطراف.

وعليه:

إنّ تمسُّك الأنا (من يكون هذا الأنا) بأنّه المركز وغيره هامش، وتمسُّك الهامش بأنّه صاحب الحقّ في أن يكون مركزاً على حساب الذي يجب أن يُهمَّش، إن هذه التشبّثات لن تؤدّي إلى حلّ إلّا إذا اعترف الجميع بأنّ مركز السّلطة والنظام حقّ للجميع؛ ممّا يستوجب الالتقاء والتفاهم على إدارته بموضوعية، دون أن توزَّع الأدوار بما يجعل البعض ضحية ولو كان من الغافلين.

ولذا فالتجاهل هو المؤدّي إلى إلغاء الآخرين وتحقيرهم، وتغييبهم عن ممارسة الحقوق التي بها تتحقّق المنافع المشتركة، دون أن يتضرّر الغير، ومن لم يجد آذان صاغية تسمعه، وتُسهم في توفير ما يُشبع حاجاته المتطوِّرة، ليس له بدّ إلّا أنّ يتطرَّف بعيداً ويتخنّدق لمقاتلة من كان سبباً

في تهميشه، وإقصائه، وتحقيره، وتسفيهه، وتغييبه، وعدم الالتفات إليه ولو بطرفة عين.

إذن تشبّث الأنا بما هو عليه، وتشبّث الآخر بما هو عليه، يجعل كلّاً منهما في حالة تطرُّف، حيث لا لين، ولا مرونة، ولا تقدير، ولا اعتراف بما يجب، ولذلك يصبح التساوي في التشبّث هو المؤجّج لنار التطرُّف في كلِّ صغيرة وكبيرة؛ ممّا يجعل المفاجئات الدموية مُفجِعة.

ومن لا يريد ان تتكرّر المفاجئات الدموية المُفجِعة؛ فعليه أن لا يستعلى على أحدٍ، ولا يسيطر على أحدٍ، ولا يصدر إملاءات فوقية على أحدٍ. وإذا ظن أنّ تخويفه للآخرين يمكّنه من السيطرة عليهم؛ فعليه أن يعرف أنّ المُخيف الذي يعتقد أنّ الخائف سّيُقدّم له المزيد من التنازلات إلى مالا نهاية، أنَّ الاستمرار في هذا الأمر الظالم هو الذي يقوّي العلاقة بين الخوف والخائف حتى يصبحا صديقا يألف أحدهما الآخر (بعضهما بعضاً)، أي: يصبح (الخوف مصادقاً للخائف) وعندما يصبح الخوف صديقاً للخائف بعدها لن يُعَد الخوف مخيفاً لمن كان خائفاً، ولهذا يتمّ التحفّز إلى رفع الصّوت الخافت إلى صوتٍ جهورٍ خالٍ من التلعثم، مع فائق الوعي والإدراك بقبول ما يترتّب عليه من أفعال، (سالبة أو موجبة) خاصّة إذا عرف الخائف أنَّ قبول الموت بالقوّة هو المُنقذ له من الخوف والموت معاً.

وفي هذا الأمر يقول جيمس ماتيل الذي كان رئيساً لطاقم الموظفين بمكتب الخارجية الأمريكية للمحاسبة والشفافية ببغداد (الخوفُ هو الخيط المشترك الذي يَنْسجُ الحركاتَ السياسيةَ العَنيفةَ سوية، هو لَيسَ الحافز الوحيد وراء العنفَ السياسيَ، ولا بالضرورة الأكثر وضوحاً، لَكنَّه عملياً دائماً هناك. حينما نَسْألُ لماذا يَكْره الناسَ، أَو لِماذا هم راغبون في القَتْل أَو المَوت من أجل قضية ما، الجواب دائماً .... الخوف).

ولذا فمن الموضوعية أن تتمَّ مشاركة الآخر وتقبُّله في مركز مشترك تُلغى فيه المركزيّة الفردية (أنا فقط) وتظهر الأنا والآخر بمركز جديد منطقه (نحن سويّاً) و (نحن معاً) تخطيطاً وتنفيذاً لِما يخطط عن دراية وإرادة،

مع اعتماد الكلمة الحُجّة التي تحمل المعلومة الصائبة من جانب، وتصحِّح المعلومة الخاطئة من جانب آخر، ممّا يجعل المجال فسيحاً بين النَّاس لتحقيق الانسجام والرّضا والتوافق والوحدة.

ومن هنا فالجلوس على طاولة الحقّ المستديرة تجعل كلّ واحدٍ من الجالسين مركزاً مساوياً للآخر، وحينها تنجلي الحقيقة إن كانت النّوايا مستهدفة تحقيق آمال مشتركة من أجل صناعة المستقبل الأفضل والأجود والأحسن والأهم والأعظم.

وعليه:

وماذا بعد المطلب؟

أقول:

لم يعد هناك شيء من بعده إلّا الاستجابة، وهي بناء الدّولة الليبية صاحبة السيادة الحرّة.

الفعل

الذي يحمله مضمون السؤال:

وماذا بعد القذافي؟

هو مضمون الفعل الذي تمّ الاقدام عليه عن وعي ودراية، من قِبل الليبيين الثائرين على تلك المفاسد، والمظالم، والمكائد التي كان ينسج خيوطها القذافي، الذي سَجن من سَجن، وقَتل من قتل، وشَرّد من شرّد، ودمّر ما دمّر، ومع ذلك هُزم بفعل إرادة الثوّار، وقبولهم الموت حتى كُتبت لهم الحياة، ومن ورائهم تحقّق النّصر فعل للشّعب الليبي.

ولذا فمن يسألك قائلاً:

وماذا بعد؟ فهو بدون شكّ قد استمع إليك، أو وقف على فعل قمت به، أو شاركت في فعله، أو كنت شاهداً عليه. ومن هنا هذا السؤال لا يُطرح إلّا والفعل متحقّقاً.

ولأنّ هذا السؤال مؤسّس على فعل متحقّق وهو: (القضاء على نظام القذافي)؛ فإنَّ طرح هذا السؤال لا يكون إلّا من الحريصين على النّجاح، والمنتظرين لما يجب أن يترتّب عليه، وكذلك من قبل الذين وضعوا أيديهم على صدورهم وهم يقارنون بين أفعال الماضي، وأفعال الحاضر من أجل ما يأملونه من مستقبل آمن.

فماذا بعد؟ هو ذلك التساؤل الذي طُرح من قِبل الذين لا شكّ لديهم في أنّ الأمر قد انتهى، وبه يعنون:

وماذا بعد إنجاز الفعل؟ أي وكأنّهم يودّون القول: ألا يكون من الأفضل أن لا يُقصر الحديث والكلام على ذلك الزّمن؟ أي ألا يكفينا كلام! ثمّ ألا يكون من الأفضل أن نعمل معاً من أجل ليبيا التي لا يجب أن تُربط بشخصٍ ومن يكون هذا الشخص؟ ألا يكون العمل هو وحده المنقذ للشّعب الليبي ممّا هو عليه، وينقله إلى ما هو أجود وأنفع؟

وعليه:

وماذا بعد الفعل؟

أقول:

لا شيء بعده إلّا العمل، ولكن أيُّ عمل؟

أقول:

العمل الذي يستوعب الجميع، وهم: مقدّمي التساؤل (وماذا بعد؟) والمجيبين عليهم، (من يكون هؤلاء المجيبين)، على أن يتمّ تقبّل كلّ منهم للآخر دون فُرقة، ولا تفرقة، مع مراعاة الفروق الفردية من حيث القدرات، والاستعدادات، والمواهب، والمهارات، والتخصّصات، والمؤهلات العلمية، وكذلك ما يؤهّلون عليه بعد تدريب.

ولأنّ الفعل متحقّق فمن حقّ المتسائل أن يتساءل:

وماذا بعد القذافي؟ وذلك لأجلّ أنْ يطمئن قلبه، ومع ذلك لا تطمئن القلوب إلّا بالحكمة والموعظة الحسنة، والكلمة الطيبة، والعمل الصالح، ولهذا دائماً المعلومات هي حاملة الأخبار وكامنة الأسرار تنقلها الكلمات من مُرسل لمستقبل، وهي في حالة امتداد بين قبول ورفض وإضافة وتعديل، وغموض ووضوح، ولأنّها بين هذا وذاك، فهي في حاجة لأنّ تُصحّح، حتى لا تزوّر الحقائق، ويُحيّد الكلم عن مواضعه.

ولذا فتصحيح المعلومة يتطلّب مصدراً صادقاً، وفكراً غير متحيِّز، يكون قادراً على أن يتبيّن، وأن يُميّز بين ما هو كائن، وبين ما ينبغي أن يكون، وقادراً على أن يستقرئ الأفكار ويستنبط الحلّول منها.

ولأنّ المعلومة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع (سلبية وإيجابية)؛ فينبغي من المواطن أن لا يستغرب من مواطنٍ آخر قولاً، أو سلوكاً، أو فعلاً يُقال أو يُفعل، سواء أكان ذلك على المستوى الفردي، أم الجماعي، أم حتى الجمعي، ولكلٍّ رأيه وفقاً للمعلومات التي تمّ تشرُّبها.

ومن هنا فالمتسائل بقوله:

وماذا بعد الفعل؟ لا شكّ أنّه يريد أن ينبّه إلى أنّ الفعل لا يمكن أن يكون هو الغاية، بل هناك غايات من ورائه يجب التوجّه إليها، وعدم الرّكون عند حدود الفعل، ومن هذه الغايات:

ـ العيش الأمن في ظل حرّية تمارس بلا انقطاع.

ـ الرّقي الأخلاقي، وذلك بما يجعل للاحترام والتقدير والاعتبار مكانة.

ـ الرّفعة الذوقية من خلال فنون وآداب وعلوم وثقافة ترتقي بالشّعب الليبي إلى المستويات الحضارية المتقدّمة.

ـ بناء الشخصية الوطنية التي تولّد القدوة من القدوة الحسنة.

ولأنَّ الفعل لم يكن نهاية مسعى الفاعل، لذلك لم يكن غاية، ومن هنا فالغاية هي نتاج ما يترتّب على الفعل من نفع.

وعليه:

متى سيكون الفعل مرضياً؟

أقول:

ـ عندما يندمج المواطنون في ليبيا بقوّة الإرادة.

ـ عندما يستمدّ كلّ منهما القوّة من الآخر.

ـ عندما يتمكّنون من ممارسة حقوقهم.

ـ عندما يلتزمون بتأدية واجباتهم.

ـ عندما يكونون قادرين على حمْل المسؤولية المكلّفين بها ديمقراطياً.

ـ عندما يكون لسان حالهم (نحن سويّاً).

ـ عندما يتمكّنوا من استيعاب ما يجب ويقدمون عليه وما لا يجب وينتهون عنه.

ـ إذا تمكّنوا من التطلُّع المحقّق للنُقلة.

ـ عندما يتهيؤون لإحداث التغيير إلى ما هو أفضل وأحسن وأجود.

ـ عندما يقومون بأدوار وصلاحيات واختصاصات بمهارات متنوّعة خدمة للجميع.

ـ عندما يتفهَّم كلّ منهم ظروف الآخر ويقدِّرها.

ـ عندما يُقصى الإقصاء والتغييب من أذهانهم وأفكارهم تجاه البعض.

ـ عندما يستثمرون إمكاناتهم الفكرية والمادية الاستثمار الأمثل، تمشياً مع كلّ حلّقة من حلّقات التطّور والتقدم التقني والعلمي.

ـ عندما تُشبع حاجاتهم المتطوِّرة.

ـ عندما يكون التطلّع للمفيد والنافع قيمة في السلوك والفعل.

ـ عندما تصبح ثروة الوطن ملكاً للجميع، وفقا لقاعدة (نحن سويّاً) دون أي حرمان من الملكية الحرّة، والاستثمار الحرّ الخالي من الاستغلال والاحتكار.

ـ عندما تُلغى من القواميس الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية كلّ كلمات الإفساد، وما يؤدّي إلى سفك الدّماء بغير حقّ، وتحلّ محلّها كلمات وأفكار التآخي، والبناء، والإعمار، والإصلاح.

ـ عندما تكون الثروة قوّة تُمكّن المواطنين من إحداث النُقلة وتجاوز الجمود والسكون والرتابة المعتادة.

ـ عندما تكون مستهدفات التعليم والصّحة والثقافة والإعلام والشؤون الاجتماعية من أجل التنمية البشرية، التي بها يتمكّن المواطن من تنمية قدراته، واستعداداته، ومواهبه، وخبراته، ومهاراته، وتأهيلاته بكلِّ جديد مفيد.

ولأنّ كلّ فردٍ هو قوّة؛ فيجب أن يكون لكلّ فرد دور يؤدّيه، ومن يتطرّف عن هذه الحقائق تصبح القاعدة وجوب إصلاحه ليعود إلى مركزه

الطبيعي، وهو القوّة الفاعلة مع بقيّة مفردات المجتمع حتى لا ينحاز أحد إلى التطرّف.

ولذا، فمن أجل ليبيا دولة حُرّة ذات سيادة لم يعدّ بعد الفعل إلّا البناء الذي يستوجب:

ـ أن يكون العفو فضيلة خيّرة وقيمة حميدة مقدّرة بين الأخوة الذين ليس لهم بدّ إلّا تقدير ظروف بعضهم لبعض.

ـ أن يكون التسامح فضيلة خيّرة، وقيمة حميدة مقدّرة، بين من امتلأت أنفسهم في زمن المظالم.

ـ أن يكون الصّلح فضيلة خيّرة، وقيمة حميدة مقدّرة، بين الأهل الذين وصلت بهم الشدائد إلى المقاتلة واختراق البعض إلى ما نهى الله عنه.

ـ أن تقوّى العلاقات وتزداد ترابطاً.

ـ أن تتّسع دوائر المشاركة من أجل تقدّم ليبيا.

ـ أن يرتقي الجميع رقيّاً أخلاقيّاً حتى يتمكّنوا من التمييز الذي يمكّنهم من إحقاق الحقّ.

الاعتراف

الذي يحمله مضمون السؤال:

وماذا بعد القذافي؟

هو مضمون الاعتراف بالآخرين، أي لو لم يكن صاحب التساؤل معترفاً، لقال كما قال القذافي متجاهلاً للشّعب الليبي: (من أنتم؟)، ولهذا فإنّ المعترف هو من يمدّ يداه إلى الآخر، ومن يمدّ يداه للآخر اعترافاً لا ينبغي أن ينظر إليه وكأنّه متسوّلاً؛ فإن نُظر إليه بذلك؛ فالأمر بدون شكّ سيتغيّر من اعتراف وقبول إلى عدم اعترافٍ ورفضٍ.

إذن الذي يطرح التساؤل:

وماذا بعد القذافي؟ هو الذي يعترف بالفعل الذي أنجز، كما أنّه يعترف بالذين نفّذوا الفعل بنجاح، ولكنَّه يريد أن يكون مشاركاً، ولهذا جاء التساؤل وكأن أصحابه يقولون:

بعد أن تحقّق النجاح، هيّا بنا من أجل بناء ليبيا وطن للجميع الجلوس على طاولة (نحن سويّاً)، وبدون اشتراطات مسبقة.

ومن هنا فإنَّ قبول الآخر (هو كما هو) يُعدُّ مرتكز أساس من مرتكزات القبول النابع عن الاعتراف بالوجود المؤدّي إلى الاستيعاب، ممّا يجعل التقبّل الاستيعابي سائد بين الجميع من أجل إحداث النُقلة عن إرادة.

ولذا فالاعتراف قيمة حميدة تدلُّ على أنّ الإنسان مع أنّه خُلق في أحسن تقويم، إلّا أنّه لم يُخلق على الكمال، ولهذا فهو دائماً في حاجة للمشاورة مع الآخرين كي لا يغفل، أو يجهل، أو يقع في أخطاء يترتّب عليها ألم وندم شديدين.

ومن ثمّ فالمتسائلون كما يعلنون اعترافهم بالآخرين الموجّه التساؤل إليهم؛ فهم بتساؤلهم يريدون اعترافاً متبادلاً، وإلّا قد يجدوا أنفسهم مضطرّون لاتخاذ مواقفاً أخرى في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

وعليه: فإنَّ إرساء مبدأ التقبُّل بين الأنا والآخر على أساس (هما كما هما عليه) يُلغي التكميم، ويؤدّي إلى العمل من أجل ما يجب أن يكونا عليه معاً في دائرة (نحن سويّاً).

ومن هنا يصبح ما يجب أن يكون عليه كلّ مواطن هو المستهدف من وراء مبدأ التقبّل بين الأنا والآخر، وهذا الأمر يجعل كلّاً منهما يمدّ يداه إلى ما يحقّق الطّموحات المشتركة للمواطن على أيِّ مستوى من المستويات التي يمكن أن يكون عليها، سواءً أكانت محلّية، أم دولية، أم إنسانية.

ومن ثمّ فالذين يطرحون التساؤل: (وماذا بعد؟) هم الذين يعترفون أنّ الوطن ملك للجميع، ولهذا هم يريدون الاعتراف بهم كونهم أصحاب حقوق في الوطن، فالتساؤل (وماذا بعد؟) يستوجب أداء واجباً تجاه الوطن، كما أنّه يستوجب حمْل المسؤولية الوطنية التي هي حقّ للجميع.

ومن ثمّ من يطرح هذا التساؤل (وماذا بعد؟) هو في حقيقة أمره يعلن اعترافاً بانتهاء (زمن الخائف والمخيف)، وكذلك يعلن اعترافاً بانتهاء زمن تكميم الأفواه، ولذا بالنسبة له لن يقبل بعد تحقيق الفعل أن يكون في بلاده ليبيّاً مواطن محروماً.

وعليه: ينتهي زمن التكميم (زمن الخائف والمخيف) الذي هو في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع في حالة تبدّل؛ ممّا يجعل المخيف في الزّمن الآن خائفاً في الزمن الآتي؛ فعلى سبيل المثال: ما جرى في تونس هو أنَّ زين العابدين بن علي كان مخيفاً للشّعب التونسي بما يمتلكه من قوّة أجهزة قمعيّة، وكذلك كان حسني مبارك مخيفاً للشّعب المصري بما يتحكّم فيه من قوّة أجهزة قمعيّة، وكان معمّر القذافي مخيفاً للشعب الليبي قمعاً وسجناً وتقتيلاً وتكميماً؛ وهكذا كان على عبد الله صالح، وهكذا هو طاغية سوريا الذي لازال يقتّل شعبه، ومع ذلك لن يكون مصيره أحسن من مصير الذين سبقوه من الطغاة. فكلّ هؤلاء قد ظنوا كما ظنَّ فرعون من قبلهم في زمانه أنَّه لا غالب له بما أنَّه يتحكّم في أمر القوّات الدامية في صدور الشّعب وظهوره، ولكن عندما قرّر الشّعب (التونسي والمصري والليبي واليمني والسوري) قبول الموت ثمناً لنيل الحرّيّة انقلبت المعادلة؛ فأصبح الخائف

مخيفاً، وأصبح المخيف خائفاً؛ فكان دم الشهداء ثمناً غالياً من أجل نيل الحرّيّة بالقوّة.

ومن ثمّ فالاعتراف قيمة حميدة بين النَّاس الذين كلّ منهم يُقدّر الآخر اعترافاً بأنّه معطية وطنية وإنسانية لا ينبغي غضّ النّظر عنه، بل يجب الأخذ بيديه ليكون مشاركاً وفعّالاً، وواعياً بما يجب، وبما لا يجب.

ومن هنا فالاعتراف بالحقّ حقّ كما أنَّ الاعتراف بالظلم حقّ، ومن يعترف بذلك يكون قد أتى باعترافه ليصلح أحواله، أو إصلاح أحوال من تربطه بهم علاقات، ممّا يجعل الاعتراف خير مؤدّياً للتسامح، والعفو، والصفح والتصالح، والتفاهم، والتفهّم من أجل الإقدام على الإصلاح وبلوغ الحلّ الذي به تبنى الدّولة ويتحقّق المأمول المتجدّد.

وعليه: فالاعتراف هو منطق التسليم بالحقيقة، وهو حاجة لكلّ إنسان على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، ومن لم يتمّ الاعتراف بوجوده وبإمكاناته، وبقضيته، سيكافح حتّى النّصر، والنّصر بالنسبة لصاحب القضية هو نيل الاعتراف من قبل الآخر الذي كان يرفضه، ولهذا يرى كلاً من هيجل وفرنسيس فوكوياما، أنَّ رغبة الإنسان في نيل الاعتراف ككائن بشري له كرامته التي زجّت به في فجر التّاريخ في معركة دامية، من أجل المنزلة، هي المطلب الذي ينبغي أن تتمَّ تلبيته من الآخر.

وماذا

بعد القذافي؟

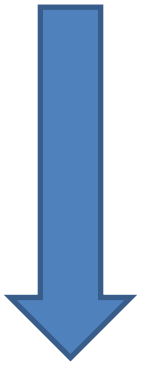

بناء
ليبيا دولة التوافق

دولة
التوافق المأمولة

دولة التوافق هي الدّولة التي تكون فيها مكانة أفراد المجتمع مكانة تراتبية، كلّ في مكانه وفقاً للقيم والأخلاق المستمدّة من الدين والعرف، وكلّ وفقاً للدستور والقوانين المستمدّة منه لتنظيم العلاقات الفردية والجماعية والمجتمعية، وليست بمكانة طبقية؛ فالمكانة الطبقية علل مكوّناتها تعود إلى النظام الذي بأسبابه مكّن البعض ممّا مكّنهم منه تمييزاً وليس تميّزاً، وفي المقابل حرم ذلك النظّام البعض ممّا حرمهم منه، وبين هذا وذاك أهمل البعض الآخر إهمالاً.

ولذا فالعلاقات في دولة التوافق ينبغي أن تكون علاقات تراتبية، أي أنّها العلاقات التي لا تُبنى إلّا على الكفاءة، أمّا العلاقات في النّظام الذي يوجد على حساب الدّولة بأسباب قوّة الشوكة (العصبية) فلا يُلتفت للكفاءات، ممّا يجعل أصحاب الكفاءات غرباء في أوطانهم.

فدولة التوافق هي قوّة الوطن، أمّا النظام فهو قوّة الشّوكة (العصبية) ومن ثمّ عندما تُنظم العلاقات الاجتماعية وفقاً لرؤية قوّة الشّوكة؛ فلا يمكن أن تُبنى مؤسّسات وطنية، وفي المقابل عندما تنظّم العلاقات الاجتماعية وفقاً لرؤية مؤسّسات الدولة؛ فلن يكون هناك ولاء إلّا للوطن، ومن هنا فدولة التوافق هي دولة المؤسّسات الوطنية.

ولذلك عندما تُفخّم القيم الحميدة لليبيين وتُعظّم؛ فبالضرورة سَيُفخّم ويُعظّم المواطن الليبي في وطنه (دولة التوافق والأخلاق)، وعندما تقوّض القيم الحميدة؛ فلابد وأن يجد المواطن الليبي نفسه مقوّضاً في بلاده.

ومن هنا فالفرق كبير بين أن يكون الولاء للدّولة (ليبيا) وبين أن يكون الولاء للنظام (نظام الحكم). في العهد الملكي في ليبيا كان ولاء الليبيين للدّولة، والولاء للدّولة هو ولاء للوطن، أي أنَّ الولاء للدّولة يتطابق مع الولاء للوطن، وفي المقابل الولاء للنظام يتنافر مع الولاء للوطن.

ولهذا فالليبيون في معظمهم لم يولوا أمرهم للنّظام الذي كان على رأسه القذافي، بل أولوه بعد الله تعالى إلى ليبيا، ممّا جعلهم يثورون جميعاً من أجلها دولة توافق.

وهنا عندما يتمّ الولاء للنّظام تسود المفاسد، ويتم القفز على القيم الحميدة، والقوانين المنظمة للعلاقات بين الأفراد والجماعات، وعندما يتمّ الولاء للدّولة (الوطن) تسود مكارم الأخلاق، ممّا يجعل القدوة الحسنة تتولّد من القدوة الأحسن منها.

وعليه فالأنظمة التي ركب أصحابها المصاعد إلى أسطح العمارات، ولم يضعوا في حسابهم أنّه لا نزول إلّا من خلالها؛ فهم صعدوها بلا سلالم، وبقوا هناك إلى أن أسقط بهم أرضاً، كما هو حال زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، ومعمّر القذافي في ليبيا، وعلى عبد الله صالح في اليمن، وبشار الأسد في سوريا المأمولة.

ومع أنّ جميعهم قد أسقطوا إلّا أنّ لكلّ منهم خصوصية؛ فقد أسقط زين العابدين بن على ونظامه في تونس، ولم تسقط العمارة (الدّولة)؛ بقيت مؤسّسات الدولة التونسية مع بقاء الجيش والشرطة.

وأسقط حسني مبارك ونظامه في مصر، ولم تسقط العمارة (الدّولة)؛ فبقيت المؤسّسات المصرية عاملة بسلام.

أمّا في ليبيا فقد أسقط معمّر القذافي، وأسقط نظامه، وكذلك أسقطت العمارة (الدّولة) حيث لا مؤسّسات ولا جيش وطني.

وهكذا سيكون الحال بالتمام في سوريا؛ فسيتم إسقاط بشار الأسد، ونظامه، والعمارة أيضاً، في الوقت الذي لن يجد فيه من يتأسف عليه، ومن هذه الرؤية اعتبرت بشار الأسد في تعداد المسقط بهم إسقاطاً والزمن كفيل بذلك.

أمّا اليمن فكان الاسقاط فيها مشروطاً بشروط توافقية، حيث تمّ إسقاط على عبد الله صالح من علو العمارة؛ فَكُسِر، ومن ثمّ بُداء العمل على تسيير ذلك النظام المتهرّئ، وتلك العمارة المدعّمة بالأعمدة والروافع كي لا تسقط على رؤوس من تبقّى.

وهنا أقول:

أنّ الثورة الشعبية في اليمن توقّفت عند حدود الإصلاح، ومع أنّها توقّفت؛ إلّا أنّ استئنافها ممكن في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، أمّا الثورة الشعبية في تونس ومصر وليبيا وسوريا (القادمة) فقد بلغت قلب الحلّ.

ولذا فهؤلاء الرؤساء الخمسة جميعهم لعبوا برؤوسهم، ولم يلعبوا بأذيالهم؛ ومن هنا كان الفأر أكثر فطنة وذكاء منهم، فالفأر ذات مرّة سُأل:

لماذا أيّها الفأر عندما تشعر بخطر تبدأ اللعب بذيلك؟

فقال:

ألا يكون أفضل لي من أنْ العب برأسي؛ فأنا عندما العب بذيلي أفكر، ولكن عندما العب برأسي يُلعب بي.

يا إلهي كم هي الفئران ذكية. ثمّ أودُّ أن اسألك:

لماذا في زمن الثورة الشعبية (17 فبراير) الذي كانت فيه ليبيا دولة بلا شرطة ولا جيش، لم يتفجّر الموقف الليبي ويهدّد أمن المواطن والسّلاح بين أيدي الجميع؟

أقول:

ـ لأنّ المكوّنات الاجتماعية الليبية في معظمها مكوّنات قبلية، ولهذا مهما كثر وكبر عدد المجموعات المسلّحة؛ فأصحابها لا يغفلون بالتمام عن المكوّن القبلي ومدى تأثيره وخطورته على السّاحة الليبية، ومن هنا يُحسب للمكوّن الاجتماعي القبلي الليبي ألف حِسابٍ وحِساب.

ـ لأنّ كلّ الليبيين يأكلون ويشربون من الدّخل النفطي الذي لم يتوقّف، أي لو أنّهم فقدوا الدّخل النفطي لفقدوا الأكل والشرب الذي يدفعهم جميعاً إلى المقاتلة من أجل العيش.

ـ لأنّ السّارق لو فكّر أن يسرق من يسرق، سيجد نفسه سارقاً بلا سلاح، أي أنّ السارق في حقيقة أمره يريد أن يسرق، ولا يريد أن يُقتل؛ فهو يعرف جيداً أنّه إن اعتمد على بندقيته في سرقة المنازل ستواجهه بنادق من داخلها، ومن هنا لن يقدم على فعل السّرقة، ولهذا ظلّت المنازل أمنة بين يدي سكّانها في الوقت الذي لم تكن فيه شرطة ولا جيش وطنيين في ليبيا.

ومن هنا فَسُلّم القيم في ليبيا لا يُمكن أن يُبنى ويُفخّم بالمواعظ، بل يُبنى ويُفخّم بالتحوّل في علاقات المواطنين، وبناء مؤسّسات الدّولة، واستصدار دستور وقوانين منظّمة للعلاقات الفرية والجماعية والمجتمعية، والتمكّن من العمل وفقاً لمعطيات الجودة والمعيارية، وحاجة سوق العمل، والحاجة المستمرة للتغيير من أجل الأفضل والأهم.

ومن هنا فدولة التوافق هي دولة الحلّ التي لا يكون فيها أحد مقصّ، ولا محروم، ولا مغيّب عن ممارسة حقوقه، وأداء واجباته، وحمْل مسؤولياته، وهي الدّولة التي تبلغها الشعوب بعد نُقلة تعبر بها التوقّف عند حدود الإصلاح الذي كان مقبولاً لفك التأزُّمات، إلى بلوغ الحلّ السياسي والاقتصادي والأخلاقي. وهي الدّولة التي لا قيود فيها على الإرادة؛ فالشّعب وحده قادر على أن يختار قمّة لإدارة سُلطانه، وفقاً لدستور مُقّرّ ومعتمد من قِبله. ومن هنا تُعدّ دولة التوافق هي دولة تحقيق النُقلة إلى كلّ ما من شأنه أن يحقّق التقدّم.

ولذا لا حلّ في بلدان الرّبيع العربي إن غفل من غفل منهم عن أهمية التوافق في تماسك الوحدة الوطنية؛ فدولة التوافق هي الدّولة المأمولة بلا تأزّمات، حيث التخطيط والبناءً والإعمار والحاجات المتطوّرة فيها تشبع بالتطوّر، وذلك بعد توجّه الجميع إلى ميادين الإنتاج كلّ وفق قدراته ومهاراته وتأهيله وتخصّصه، وإلّا ستنتكس الأمور بمشادات في دائرة غير المتوقّع.

الاصلاح

المساند لبناء دولة التوافق

في دولة التوافق (دولة الحلّ) الحلّ فيها لا يلغي الإصلاح المساند، بل أنَّه يُلغى من القواميس السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن يكون الإصلاح غاية في ذاته، ذلك الإصلاح الذي كانت من أجله تحدث بين الحين والحين انقلابات العسكر، ونضالات المثقّفين والمفكّرين، سواء أكانوا منظّمين في أحزابٍ أم أنَّهم أحراراً مستقلّين.

ولذا فإنَّ الإصلاح الذي كان أملاً، وكانت الدّول الحرّة تحرّض على بلوغه، وتطلب من الأنظمة المتخلّفة الأخذ به؛ فلم يعد بعد الثورات العربية أملاً، بل الثورات العربية تجاوزت ذلك، وبلغت إلى ما هو أعظم ببلوغها (الحلّ) دوله توافق بين النّاس.

ومن هنا يصبح الإصلاح المساند هو ظهير الحلّ؛ فمشكلة المواصلات على سبيل المثال في دولة التوافق هي بين حلٍّ وظهير حلٍّ؛ فالإصلاح المساند يستوجب إصلاحاً وسائل النقل كلّما تعطّلت، وليس إهمالها لتصبح عبء على كاهل الميزانية العامّة للوطن، أمَّا الحلّ فهو المستهدف، حلّ مشكلة المواصلات من حيث فكّ التأزّمات في الطرق، والنقل، والحركة وتيسير السير، والتنقّل كسباً للوقت، مع تقليل التكاليف الإدارية المسيّرة

لذلك، ومن هنا تصبح أمور المواصلات حركة ميسّرة وليست حركة معسّرة.

وهكذا على سبيل المثال يصبح التعليم حلّاً عندما يتصدّر حركة التغيير، ويحدث النُقلة إلى ما هو ممكن في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، أمّا الاصلاح المساند فهو الاقدام على تغيير المقررات والمناهج بما يواكب الجديد المفيد، إلى جانب صيانة المعامل والمختبرات والمباني من أجل تهيئة المناخ المناسب للمتعلمين لتلقي العلوم والمعارف الواسعة، دون غفلة عن تأهيل الفنيين والبحاث ومساعديهم بما هو أكثر معرفة وعلماً جودة.

ومن هنا لم يعد الإصلاح هو القاعدة كما كان مأمولاً، بل أصبح هو الاستثناء وفقاً للضرورة؛ فالقاعدة بعد عصر تفجّر الثورات العربية هي بلوغ الحلّ، ولأنَّ لكلِّ قاعدة استثناء، إذن لكلّ حلٍّ ظهيرٌ يسنده عند كلِّ ضرورة، وهو الإصلاح، أي أنَّ الإصلاح هو المُعين للحلّ، ولأنَّه المعين؛ فهو لم يكن الأساس (القاعدة)، بل هو المتوقّع لما هو متوقّع من فساد وهلاك بأسباب الاستخدام، أمَّا الحلّ فهو المنتج الجديد المتطوّر المضاف لما سبق، الذي كلّما فسد وأمكن إصلاحه وجب الإصلاح المساند للحلِّ، ومن هنا فالنَّاس دائماً يتكيّفون مع الإصلاحات، ولكنّهم لا يتوافقون إلّا مع الحلول .

وعليه:

فإنَّ دولة التّوافق هي الدّولة المتجاوزة لزمن الانتكاسات، وزمن القبول بالإصلاح غاية؛ فالتّوافق لا يكون بين النَّاس قيمة سائدة إلّا عن إرادة، ومتى ما بلغ النَّاس التوافق، بلغوا الحلّ الذي يجد الإنسان نفسه به مقدّراً ومعتبراً؛ فقمّة السُّلطان عندما يكون صوته صوت النَّاس، يكون هذا الصّوت دليل التّوافق التَّام بين الشّعب وقمّة السُّلطان، وعندما تختلف الأصوات بين الشّعب وقمّة سلّم السُّلطان، لن يعلو صوت على صوت الرّفض والمواجهة والثورة، التي بها يُنقل النَّاس من التسليم بغير حقّ إلى العمل المحقّ للحقِّ .

ولذا فإنَّ معطيات قيام دولة التوافق متوافرة، فيها الحقوق تمارس، والواجبات تؤدّى، والمسؤوليات تُحمل، وحرّية الإرادة بيد الناس قراراً، وتنفيذاً، ورقابة، ومسائلة، ومحاسبة، وتقييماً وتقويماً. كما أنّ الدستور فيها مستمدّ من مصدر التشريع، والشّعب كلّ الشعب هو المقرّ له، ولا أحد ينوب عنه في ذلك. وإن لم يتمّ ذلك عن إرادة، ويتمّ الاغفال عن أهمية التوافق؛ فإنّ المغالبة وإن رجّحت كفة على كفّة؛ فإنّ أصحابها لن يقطعوا المسافة أمنين إلى الأمام والسُبل ملغّمة.

سيادة

دولة التوافق الليبية

عندما تبسط الدولة ترابها لمواطنيها للجلوس عليه سويّاً، حينها يصبح لمواطنيها مكاناً يقيمون عليه علاقات اجتماعية وإنسانية، ويؤسّسون عليه تنظيماً يرتضونه عن إرادة؛ فيكون الحقّ فيه يمارس من قِبل الجميع، وتكون الواجبات فيه تؤدّى من قبل الجميع، وكلّ وفق قدراته، وتخصّصه، وخبرته واستطاعته، وهكذا تكون فيه المسؤولية عبء ثقيل لا يُحمل إلّا بالجميع.

ومن أجل إنشاء دولة التوافق الليبية ينبغي أن تفكّك تلك الألغام التي ملأت الأنفس غضباً، أو أن تفجّر بغاية حلٍّ، وليس بغاية زيادة الغضب غضباً. فالنّار مع أنّها من غير شكّ هي الحارقة، إلّا أنَّ الماء كفيل بإطفائها إن سُكب عليها بقوّة وإرادة الإطفاء.

ولأجل المحافظة على سيادة دولة التوافق الليبية، يجب أن يكون لها دستوراً كفيلاً ببناء الدولة، وذلك عندما يصدره الشعب الليبي عن بكرة أبيه، هذا الدستور هو الذي يحافظ على العلاقة بين من يمارس حقّاً، وبين من يؤدّي واجباً، وبين من يحمْل مسؤولية.

ولمتسائل أن يتساءل:

متى تسود دولة التوافق في بلادنا ليبيا؟

أقول:

ـ عندما يسود الحلّ بين النَّاس قيمة مقدّرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً وأخلاقياً وذوقيّاً.

ـ عندما يملأ نفس المواطن الاعتراف بأنَّه مواطن متساوٍ مع غيره من المواطنين.

ـ عندما يتساوى الليبيون في ممارسة الحقوق.

ـ عندما يتساوون في أداء الواجبات، مع مراعاة الفروق الفردية، قدرة، واستطاعة، ومعرفة، وتخصّصاً، وتأهيلاً، وتدريباً.

ـ عندما يتساوون في حمْل المسؤوليّة مع مراعاة الصلاحيّات والاختصاصات الدستورية والقانونية.

ـ بعد أن يكونوا طائعين لأولي الأمر منهم إرادةً، وذلك (طاعة للأمر الذي هو منهم) وليس بطاعة شخصية.

ـ بعد أنْ يعترف كلٌّ منهم بالآخر.

ـ بعد أن تقدّر الخصوصيّة، ولا يمتدّ أحد على حساب مكانة الآخر، وما يُثبت وجوده مواطناً حرّاً.

ـ بعد أن تُمنح الفرصة للتفهّم والتفاهم.

ـ بعد أن ينتهوا عن ارتكاب أفعال الرّذيلة.

ـ بعد أن ينتهوا عن النفاق.

ـ بعد أن ينتهوا عن المنكر.

ـ بعد أن ينتهوا عن الكيد لبعضهم بعضاً.

ـ بعد أن ينتهوا عن أفعال المظالم.

ـ بعد أن ينتهوا عن أعمال الخيانة.

ـ بعد أن ينتهوا عن السّرقة.

ـ بعد أن ينتهوا عن أعمال التزييف.

ـ بعد أن يعدلوا وينتهوا عن أعمال الإفساد في الأرض، وسفك الدماء فيها بغير حقّ.

ـ بعد أن يستغفروا عن كلّ ظلم أو خطأ أو ذنب اقترفوه.

ـ بعد ان يعفوا وهم يمتلكون القوّة.

ـ بعد أن يعتمدوا بينهم قيمة الصُّلح فضيلة خيّرة في كلّ خصام وصدام ونزاع واقتتال.

ـ بعد أن ينتهوا عن أفعال الإسراف.

ـ بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التّسامح.

ـ بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التآخي.

ـ بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التّعاون.

ـ بعد أنْ تسود قيمة التقدير للجهد والتميّز.

ـ بعد أنْ يتحوّلوا من خانة المستهلكين إلى خانة المنتجين والمبدعين والمتطلّعين.

ـ بعد أن تسود قيمة الاعتبار بين الوان الطيف الليبي من عرب وأمازيغ، وطوارق وتبو.

ـ بعد أن يتمسّكوا بالفضائل الخيّرة التي لا تكون مرضية للنَّاس إلَّا في مرضاة الله تعالى.

ـ بعد أنْ يصبح التذكُّر لِما كان درساً لهم وموعظة.

ـ بعد أنْ يصبح التدبُّر لِما بين أيديهم مجوّداً.

ـ بعد أنْ يصبح التفكُّر فيما يجب أن يكون لهم مأمولاً ومرضياً.

ـ بعد أنْ يصبح التأمُّل فيما هو كائن ممكّناً من إحداث النُقلة إلى ما هو أعظم.

ـ عندما لا يتمسّكون بوجوبيّة تماثل القيمة مع الواقع، وكأنَّ القيم تمتلك مطلقيّة الثّبات؛ ففي بعض الأحيان الواقع يتقدَّم على القيم، ممّا يستوجب العمل على تقييم القيم وتقويمها لكي تواكب حركة التغيّر والتقدّم إلى الأفضل والأجود والأنفع، وفي البعض الآخر الواقع يتخلّف كثيراً عن معطيات القيم، ممّا يستوجب عدم الرّكون إلى الواقع المتخلّف والتمسّك بالقيم المستمدّة من الفضائل الخالدة والأعراف الكريمة .

ـ قبول التحدّي من أجل السيادة وممارسة الحرّية عن إرادة.

ـ عدم قبولهم التوقّف عند حدود الإصلاح، ولا ينظرون إليه إلّا مسانداً للحلّ.

ـ التمسّك بالهويّة ووحدة تراب الوطن.

ـ التمسّك بالفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، مع العمل على تنقيتها ممّا يعلق بها وتخليصها مما يقوّضها.

ـ الاعتراف بأنّ الحاجات متطوّرة ممّا يستوجب تطوّر الحلول مع تطوّرها بمشبعات هي الأخرى متطوّرة.

ـ حرّية الرأي مع احترام التنوّع فيه من أجل جودة القرار وسلامة التنفيذ.

ـ التعبير حقّ، ولكنّه ليس بغاية؛ فالغاية المشاركة في تحمّل أعباء الوطن على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي.

ـ جعل التعلُّم والتأهُّل والتدرُّب ضرورة لكسب المهارات، والخبرات والمعارف المتنوّعة الممكّنة من المنافسة والفوز بفرص العمل المتاحة.

ـ التطلّع للآخر من أجل صناعة مستقبل يتجدّد.

ـ الأمر بما يجب والنهي عمّا لا يجب.

ـ حرّية التعليم وفقاً لمعايير الجّودة وحاجة سوق العمل والحاجة إلى التغيير.

ـ حريّة التنقل والتملّك دون استغلال.

ـ استيعاب الآخرين وتقبّلهم بمعطيات حق المواطنة التي لا يعلو شيء على علوّها.

ـ حقّ المواطنة مساواة بين المواطنين ذكوراً وإناث، دون أيِّ تفرقة، ولا انحياز لغير وحدة الوطن، وحرّية مواطنيه، وحُسن معيشتهم.

ـ تأسيس كلّ ما هو مشترك في الوطن بين النَّاس على قاعدة (نحن معاً) (نحن سويّاً).

ـ احترام الكبير والصغير، مع تقدير واعتبار عاليين للمرأة والمعاقين دون أيِّ تكبّر وتجبّر بغير حقّ.

ـ قبول الاختلاف كونه قيمة حميدة يُمكن من استيعاب وتقبّل الآخر الذي له حقّ التماثل والتطابق في دولة التوافق.

ـ التطلُّع إلى الآخرين بما يفيد من أجل ما هو أكثر فائدة، مع وافر التقدير والاعتبار، حتَّى تُصبح السيادة للتوافق والانسجام بين النَّاس حلّاً.

ـ الإيمان بأنَّه مهما بلغنا إلى الأفضل سياسة، واقتصاداً، وعلماً، وتقنية، وثقافة، وأخلاقاً؛ فإنِّ هناك ما هو أفضل منه؛ فنسعى حتَّى بلوغه، وإن بلغناه نستطيع أن نرى من بعده أشياء أخرى هي أكثر أهمية، وهكذا نعمل وتستمر مواكبة التطوّر رغبة بعد رغبة دون كلل ولا ملل.

ـ الإيمان التّام بأنَّه لا مُطلق إلّا من عند الله تعالى، وما دونه لا يخرج عن كونه نسبياً في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

ـ تقييم كلّ الشؤون المقرّة وفقاً للدستور والقانون والشريعة، وتقويم من يحيد عنها بغير حقّ بهف رعايته والعناية بشؤونه وأمن البلاد والعباد.

ـ الحرّية في دولة التوافق المأمولة لا قيود فيها على حقّ التملّك والتنقل والابداع والفكر والرأي والتدبّر.

ـ الشّعب هو صاحب السيادة العليا في دولة التوافق، وهو مصدر السّلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ولا يكون الإعلام إعلاماً إن لم يكن بين يديه.

ـ المسؤولية في دولة التوافق صلاحيات واختصاصات وفقاً للدستور والقانون.

ـ الديمقراطية هي المستوعبة لألوان الطيف الليبي، وهي المستوعبة للاختلاف والتنوّع في الآراء، دون أيّ إقصاء، أو تغيب لأحدٍ من أبناء الشّعب، وبهذا فهي القيمة العليا لممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمْل المسؤوليات.

ـ الشفافية هي قيمة النزاهة في اتخاذ الاجراءات المتعلّقة بترسيخ السيادة وأداء المهام وفقلً لمسؤولية تامّة.

ـ السّلطة في دولة التوافق المأمولة تداولية وتعدّدية.

ـ العدل هو القيمة الرئيسة في أحكام القضاء الليبي.

ـ المساواة بين أبناء الشّعب الليبي في دولة التوافق شرعية قانونية دون تمييز، ولا محاباة، ولا وساطة، ممّا يجعل حرّية الفرد والجماعة والمجتمع مصانة.

ـ الحقوق يكفلها القانون المستمدّ شرعيّته من الدستور، من حقّ ممارسة الحرية إلى حقّ التملّك والتعليم والرّعاية والعلاج وحقّ العمل والسكن والتأمين والتقاعد.

ـ الاحترام قيمة سامية تؤكّد سيادة المواطن مع فائق التقدير للكبير والصغير وللرّجل والمرأة والمعاق.

ـ الوطن ملك للجميع؛ فلا أحد وصيّاً عليه دون آخر، وصون ترابه والدّفاع عنه واجب على الجميع، كلّ وفق قدرته واستطاعته والمكانة التي هو يشغلها بمسؤولية.

ـ الأمن حقّ وطني؛ فلا يجوز لأحدٍ تهديد أمن الآخر، حتى لا يكون أحد متغوّل على غيره وبأيّ علّة أو سبب.

ـ الشّرطة والجيش في دولة التوافق الوطني، هما المؤسّستان المسؤولتان دون غيرهما على حماية أمن الوطن والمواطن، على المستويين الداخلي والخارجي.

ومن هنا فالنَّاس في دولة التوافق تصبح قيمهم الحميدة محرّرة كما هم متحرّرون؛ فقيمة التّسامح التي لم يكن لها مكانٌ في زمن الطّغاة تُصبح سائدة مقدّرة معتبرة بين الأنا والآخر أقارب وأباعد، بها تتآلف القلوب بعد فراق أو قطيعة أو جفاء؛ ومن هنا فالتسامح رحمة بين النّاس لا يكون إلّا بعد شدَّة تلمّ بمن تلمّ به من النَّاس، ولذلك فقيمة التّسامح تؤدّي إلى إصلاح ذات البين بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، ومن هنا فالمسؤول الديمقراطي في دولة التوافق، لابدّ أن يكدّ ويجدّ مع وافر الشفافيّة، لكي ينال الاعتراف ممّن تربطه بهم علاقات المسؤولية الوطنيّة، ممّا يجعله مقدّراً من قِبلهم بإقدامه على ما يحقّ الحقّ ويرسي العدل بكلّ سماحة ولين جانب.

ومن ثمّ في دولة التوافق كلّ النَّاس يتخلّصون من الوشايات، والمكائد والأحقاد، التي زُرعت بذورها ونمت أيّام الطّغاة، وأن يتخلّصوا من الأحكام المسبقة التي كانت تُنقل لهم وهي مملؤة بالدسائس، ولذلك لن يكون في دولة التوافق تلك الثقافات؛ فلا مظالم ولا تعميم للأحكام، بل أصبح التبيّن من سُنن الحياة سُنّة توافق وانسجام في دولة التوافق أخلاقاً وحلّاً.

إذن دولة التوافق لم تكن دولة طوباوية كما هو حال المدن التي كانت تسمى بالمدن الفاضلة، تلك المدن التي كانت تشترط أن يكون الحاكم فيلسوفاً، ومن بعدها ورثت الشعوب حكم المشايخ، والدراويش، والطّغاة، ومن هنا فدولة التوافق في الزّمن (الآن) الوطن فيها ملك للجميع؛ فلا أنا

ولا آخر فيه، بل الكلُّ معاً والكلُّ سويّاً، وطنٌ فيه التعليم حقّ للجميع، والعمل حقّ للجميع، والمسكن حقّ للجميع، والعلاج حقّ للجميع، والتقدّم الحضاري بأنواعه حقّ للجميع، ومن هنا يصبح النَّاس في دولتهم متوافقون؛ فلا تنازل عن شيء هو حقّ لأيِّ مواطن، ولا احتكار لشيء هو من ثروة الوطن، ومن أجل استثمار ذلك فليتنافس المتنافسون.

وعليه فالتوافق قيمة نفسية واجتماعية وإنسانية إذا سادت بين النَّاس كانت دليلاً على انتشار الودّ بينهم، وإذا انعدمت كان الودُّ من غيرها معدوماً.

ولأنَّ التوافق أمل المصلحين في الأرض؛ فهو لا يكون إلّا على ما هو مُصلح.

ولساءل أن يسأل:

متى يبلغ النَّاس دولة التوافق قولاً وعملاً وفعلاً وسلوكاً؟

أقول:

عندما تتطابق النوايا مع الأعمال والأفعال، وتنتهي الخلافات بسيادة المودّة والمحبَّة بين النَّاس، ويتوافقون على البرِّ والإحسان، ولكن إنْ سادت المظالم بينهم وعمّت تماثلوا في ارتكاب المفاسد، ولهذا فالمظالم قد يتماثل النَّاس في ارتكابها، كما هم يتوافقون في القيام بأعمال الإصلاح والإعمار والفلاح والبناء.

ولأنَّ دائماً أسباب الخلاف علل من ارتكاب المظالم، إذن لا يمكن أن ينتهي أو يزول الخلاف ما لم تنتهِ وتزول المظالم.

ولكن ما هي مُحقّقات التوافق؟

أقول:

كثيرة، ومنها:

ـ تقبُّل الآخر وتقديره وتفهُّم ظروفه المتعدِّدة.

ـ استيعاب الآخر (هو كما هو) والعمل معه من أجل التغيير الممكّن من بلوغ الأفيد للجميع.

ـ الاتّفاق عن إرادة في وجهات النّظر، أو القرار، أو الفعل، أو العمل، دون ضغوط من احدٍ على أحدٍ.

ـ عدم تقديم التّنازلات على حساب ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمْل المسؤوليّات.

ولأنَّ التوافق قيمة حميدة ومرضية لجميع المتوافقين؛ فهو القيمة التي يجب أن تُفخّم وتعظّم بكل ما يعيد التوازن والانسجام بين الأفراد والجماعات والشعوب، الذين كلّما توافقوا في أوطانهم كوّنوا الوحدة الوطنية، التي بها يتمكّنوا من ترسيخ إرادتهم، ويتمكّنوا من صناعة المستقبل الذي به تشبع الحاجات المتنوّعة والمتطوّرة عبر الزّمن.

وفي المقابل إن تمسّك كلّ حزبً أو جماعة أو مكوّن من المكوّنات الاجتماعية الليبية، أو أيّ جهة من الجهات الإقليمية بذاتها، أو وجهة نظرها، أو رؤيتها إن كانت لها رؤية؛ فإنّ المشادات والمشاحنات والخصومات والصدامات ستكون سيدة سائدة في الميادين الرافضة لما يطرح، حتى ولو كان ما يطرح هو في مصلحة الوطن.

الزّعامة

في دولة التوافق الليبية

الزّعامة سيادة، والسيادة لا تكون إلّا بحّجّة بها يُحقّ الحقّ، والحُجّة التي بها تسود دولة التوافق في ليبيا هي: سيادة شرع الله، والدستور الذي لا يصدر إلّا عن توافق إرادي للشّعب، فالدستور الذي به تصبح الدولة زعيمة في عصرها هو الذي يتمّ إقراره من الشّعب، وليس من لجان ممثلة له؛ فاللجان من مهامها الصياغة لما يقرّه الشّعب الليبي عقداً اجتماعياً ينظم علاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنّها لا تحلّ محلّه في العقد الاجتماعي الذي يُحفظ دستوراً.

ومن هنا فالسّيادة كفالة ضامنة للحقوق والواجبات والمسؤوليات الفردية والجماعية والمجتمعية على مستوى الوطن؛ فمن يُؤكل الأمر إليه في دولة التوافق إرادة دستورية، ويتولّى رئاسة الدّولة لابدّ وأن يصبح قاسم مشترك لا ميل عنده ولا انحياز إلّا للحقّ، ومن ثمّ عليه بتحقيق النجاح في انجاز المهام والمسؤوليات المناطة به في وقتها، فإن أنجز ذلك بفاخر الرّقي القيمي والأخلاقي مع وافر المسؤولية، يصبح زعيماً بهذه الجهود الرفيعة. ومن هنا فمثل هذه الزعامّة هي زعامة التزام وكفالة بنتائج موجبة، ومرغوبة، ومأمولة قبل تحقيقها، فإن تحقّقت على يدٍ كان المحقّق لها زعيماً بسيادة الحقّ على يديه وفقاً للعقد الاجتماعي، والالتزام المسؤول الذي أقدم على تنفيذه.

ولذلك فالزّعامة لا تكون إلّا بحمْل المسؤولية، وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام. وخير مثال على ذلك مثال سيدنا يوسف عليه الصّلاة والسّلام الذي أقرّ بحمل المسؤولية قبل أن يحملها، وقد التزم بحملها حقّاً، مصداقاً لقوله تعالى: {وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ}[42] أي وَأَنَا بِهِ كفيل أؤديه إلى من رده. وفيه دليل على جواز الجعالة وضمان الجعل قبل تمام العمل[43]. أي أنّ يوسف عليه الصّلاة والسّلام كان كفيلاً متعهّداً بإنقاذ البلاد والعباد من الحاجة، ولهذا قال (وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ) بمعنى كفيل وملتزم. ومن هنا فالزّعماء يكفلون الحقّ، وفي المقابل الرؤساء والقادة هم معرّضون للتنازل عنه.

ولأنّ يوسف عليه الصّلاة والسّلام كان نبياً من انبياء الله؛ فلا شكّ أنّه زعيماً، وذلك بزعامة نبوءته، التي بها تمكّن من قلوب النّاس في زمنه، وتمكّن من إدارة الشؤون الاقتصادية في بلاده، قال تعالى: {قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}[44].

إذن الزّعيم قادر على تحقيق أفعال وأعمال التحدّي التي لا تكون إلّا بالحقّ وعلى الحقّ؛ فلا ينسب زعيماً لنفسه حقّ أُمر بأن يفعله، بل ينسبه للحقّ تعالى. ولهذا فالأنبياء جميعهم عليهم الصّلاة والسّلام يردّون كلّ شيء يحقّونه للحقّ، ومن هنا فجميعهم كانوا زعماء حقّ من خلال عملهم على إحقاقه تبشيراً، ودعوة، وتحريضاً، وإنذاراً، ووعظاً، وإرشاداً، وهدايةً، ولذا فهم زعماء عظماء.

أمّا القادة والرؤساء وغيرهم كلّ شيء ينسبونه لشخوصهم وبرامجهم السياسية، ومن هنا لا تجد الزّعامة فيهم مكان تستأنس إليه أو تستقر وتحلّ فيه.

ولأنَّ الزّعامة مُهابة؛ فأصحّابها مقدّرون ومعتبرون ومهابون، ولهذا فهم يُتّبعون ويطاعون طاعة للأمر الذي هو من عند الله تعالى، أو أنّه الأمر

---

[42] يوسف 72.

[43] تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج 3 ، ص 171.

[44] يوسف 55، 56.

الذي من عند أنفسهم عندما يكون نتاج عقد اجتماعي قد صدر من قبلهم جميعاً، أمّا الرّئاسة والقيادة التي لا هيبة فيها وإن شعر بالخوف من شعر أمام أصحابها؛ فأصحابها في حقيقة الأمر غير مهابين، وإن ظنوا أنّ ما يبدوا ظاهر لهم من البعض لا يعبّر إلّا عن تقديرهم، مع أن حقيقة الأمر هي إظهار ما يمكن أن يُظهر أمامهم تجنّباً وأخذ حيطة وحذر وليس أكثر.

ولأنّ الزّعامة سيادة وكفالة مُسبقة لحدوث الفعل المأمول؛ فأمرها ليس هيناً، مصداقاً لقوله تعالى: {سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ}[45] أَيْ سَلْ يَا مُحَمَّدُ هَؤُلَاءِ الْمُتَقَوِّلِينَ من البشر أَيُّهُمْ كَفِيلٌ بتحمّل هذا العبء؟

ولذا فالزّعامة سيادة، والسيادة لا تكون بالمطلق إلّا لمن بيده الأمر المطلق، أمّا السيادة في دولة التوافق؛ فلا تكون في دائرة الممكن إلّا للشريعة والعقد الاجتماعي (الدستور) المقر توافقاً من الشّعب.

والزّعيم في دولة التوافق الليبية هو من يؤمن بالأمر المطلق الذي لا يكون إلّا بيد الله تعالى؛ فيؤمن بأنّ الإنسان هو المستخلف في الأرض، وبهذا الأمر هو الزّعيم فيها، ومن حقّه أن يسود إنساناً مقدّراً على حُسن التقويم، وعليه بالخُلق الحسن الذي يمكّنه من السيادة.

ولأنّ الزّعامة سيادة وكفالة، فهي لم تكن شدّة قبضة، ولا غلظة، بل هي قوّة لين، وقوّة إرادة، وقوّة سماحة، وقوّة محبّة حيث لا إكراه، والأمر عند أصحابها بين النّاس شورى، وبالتي هي الأحسن {وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}[46]، {وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}[47].

ولهذا فأقوى زعامة على الأرض المستخلف الإنسان فيها، هي زعامة الأنبياء والرُسل عليهم الصّلاة والسّلام، ولأنّ الزّعامة صدارة أمر، وحُجّة، وموقف صلب بصلابة الحقّ فيه، فهي التي تبقى بعد انتهاء أصحابها، ومن هنا ينتهي الرّسل وتبقى الرّسالات الخالدة، وينتهي الزّعماء

---

[45] القلم 40.

[46] الاسراء 53.

[47] النحل 125.

وتبقى زعاماتهم خالدة، وذلك بخلود وسيادة ما التزموا به على الأرض محقّقاً من بعدهم.

إذن من قوّة الرِّسالة والنبأ، ومن قوّة الفعل والعمل المؤسّس على الحُجّة يستمدّ أصحاب الزعامات زعاماتهم، ممّا يجعل زعاماتهم من بعدهم زعامات باقية.

وعليه:

لا يمكن أن يكون الزّعيم زعيماً إلّا بزعامة، إي لا يسود سيداً إلّا بسيادة، ولا سيادة لأحد على أحدٍ إلّا برسالة، أو نبأ، أو حُجّة مرضية ومشبعة لحاجات الزّعامة المتطوّرة، ومن هنا لا يمكن لأحدٍ أن يسود قومه أو شعبه أو العالم بغير موضوع زعامة.

ولذا في دولة التوافق الليبية المأمولة الزّعامة فيها زعامة شعب بأسره، وهي الزّعامة التي لا تكون إلّا زعامة تعاقدية، وعن إرادة حرّة بين أفراد المجتمع الليبي وجماعاته، فيها الأمر كلّ الأمر بيد الشّعب؛ ممّا يجعل سيادة الشّعب وحدها هي الزّعامة والسيادة، ويجعل الشّعب في دولة التوافق هو الزّعيم السيّد، ولا زعيم ولا سيّد غيره.

ومن هنا فالزّعامة في دولة التوافق هي التي تحمل في مضمونها ومحتواها وضوح رؤية، وتلك الرؤية في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تُمكّن من بلوغ الحلّ المأمول حقّ وعدلاً.

ومن ثمّ فالزّعامة المُثلى في دولة التوافق الليبية هي الزّعامة التي تجسّد القدوة الحسنة، حسنة الحُجّة، وحسنة القولُ، وحسنة الفعل، وحسنة العمل، وحسنة السلوك، وحسنة المظهر.

ومن ثمّ لا زعامة إلّا بقوة، ولا قوّة أعظم من قوّة الحقّ، ومن يتّبع الحقّ لابد وأن يكون زعيماً على القوّة المقدّرة والمعتبرة من الغير. ومن هنا تأخذ الزّعامات مجموعة صور منها:

ـ زعامة رسالة ونبوءة، وهي زعامة اصطفاء ووهب وجعل، وهي لا تكون إلّا من الله تعالى، الذي اصطفاء ووهب وجعل من الأنبياء والرُّسل من جعل على النبوة زّعامة مثلى.

ـ زعامة استخلافية، كما هو حال زعامة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلّم وهم: أبوبكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفّان، وعلى ابن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً.

ـ زعامة إمامة مذهبية، كما هو حال زعامة الحنفية، والمالكية، والحنبلية، والشافعية. التي تزعّمها كلّ من الإمام أبي حنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد ابن حنبل، والإمام الشافعي رضي الله عنهم. ومن بعدهم جاء الخلف من السلف كماء جاء توليد الجديد من الجديد.

ـ زعامة علمية.

ـ زعامة فنية وأدبية.

ـ زعامة اجتماعية.

ـ زعامة سياسية.

إذن الزّعامة تتجدّد وتتولّد قدوة من قدوة حسنة، وتعدّ الزّعامة مقاماً متقدّماً به يتمّ تبوأ المكانة بعد المكانة، وهي لا تكون إلّا عن مقدرة واستطاعة ومهارة عالية، وكذلك فهي لا تكون إلّا عن حُسن معرفة، وحُسن تصرّف، ودراية واعية وتامّة.

ومن هنا فالزّعامة لا تكون في دولة التوافق الليبية إلّا على أساس المعرفة والدراية التّامّة بالأمر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، الذي له علاقة مباشرة بحاجات النّاس المتطوّرة والمتجدّدة وكيفية إشباعها.

وهنا فالزّعامة لا تكون بالانتخابات، ولا بالتكليفات، ولا بالانقلابات العسكر، كما هو حال من تولوا رئاسة دول، أو تولوا قيادتها؛ فالنّاس دائماً تقودهم الحُجّة التي تُجيب على تساؤلاتهم، وتُسهِم في إشباع حاجاتهم، سواء أكانت حُجّة رسالة أو نبأ، أم أنّها حُجّة فكرية أم علمية أم أخلاقية أم

سياسية، ومن هنا يلتفّ النّاس حول من يتزّعم أمورهم، ولكن بعد أن يتعرّفوا على مقدرته وسداد رأيه، وعظمة رسالته أو حُجّته، وسلامة أسلوبه، ومدى تطابقه قولاً وعملاً.

وعليه؛ فالزّعامة لا تُفرض فرضاً، بل يُقتدى بها اقتداءً، فإن فرض من فرض نفسه رئساً، أو قائداً، أو زعيماً، أو ملكاً، أو خليفة، أو إماماً ....الخ، لن يكون أحد منهم زعيماً، وذلك لفقدانهم مقوّمات الزّعامة التي على رأسها: الرّسالة أو النبأ، أو الحجّة، أو الرؤية النّافعة، أو القدوة الحسنة. ومن هنا فالزّعيم لا يمكن أن يفرض نفسه، ففرض النّفس على الغير يدفع الغير لرفضها جملة وتفصيلاً، وبهذا يُرفض من يفرض نفسه على الآخرين رفضاً قاطعاً، ومن ثمّ لا تجد الزّعامة مكاناً لتحلّ فيه.

إذن القدوة الحسنة زعامة، أي لا يمكن أن يكون أحد زعيماً إن لم يكن قدوة حسنة، وفي مقابل ذلك كثير من الرّؤساء والقادة في العالم مع أنّهم على قمم السُلم السلطاني، إلّا أنّهم على غير قدوة حسنة، ومن هنا هم يفتقدون معطيات نيل الزّعامة.

ولهذا فمن يقتدي بالزّعيم فهو يقتدي بالقيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، والأخلاق الكريمة، أمّا من يقتدي برئيسٍ أو قائدٍ؛ فقد يجد نفسه مقتدياً بمن هم ليسوا بقدوة حسنة؛ فيضل، ويشقى، ويظلم، ويكيد، ويمكر، ويُقصي من يخالفه رأياً، أو سياسة، ويسجن من يرفع صوته حرّاً، ويقتل من يقول الحقّ أو يحاول أنْ يقدم على إحقاقه.

إذن فمن أراد أن يُصبح زعيماً في دولة التوافق الليبية؛ فعليه بالقدوة الحسنة التي تُجسّد الشّخصية الليبية الوطنية قيماً وخُلقاً، مع مقدرته على إظهار روح العفو، والتسامح، والصفح والتصالح من أجل حياة حاضرة مطمئنة، ومستقبل مأمول يكون أكثر اطمئنان وجودة.

الزّعامة لا عصبية فيها، ولكن الرئاسة والقيادة فقد تمتلأن بالعصبية امتلاءً، ممّا يجعل الانحياز والتعصّب في البلاد قيم فاسدة لا تنتج للناس إلّا المظالم والمفاسد والطغيان والفتنة. ومن ثمّ تفسد العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية، وتتأخر البلاد عن مواكبة التقدّم

والتطوّر إنسانياً، وتقنيّاً، ومعرفيّاً، وعلميّاً، وثقافيّاً، وحضاريّا. ولذلك فللزعامة صفات منها:

ـ صفة الاقتداء:

قال تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}[48]، وقال تعالى: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ}[49].

ـ صفة الأخلاق:

قال تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}[50]، وقال تعالى: {وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ}[51].

ـ صفة المشاورة:

قال تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}[52]، وقال تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}[53].

ـ صفة المحبّة:

---

[48] الأحزاب 21.

[49] الممتحنة 4.

[50] البقرة 44.

[51] الشورى 40.

[52] الشورى 38.

[53] آل عمران 159.

قال تعالى: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}[54]، وقال تعالى: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[55].

ـ صفة الإرادة:

قال تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}[56]، وقال تعالى: {فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ}[57].

وهكذا تتعدّد صفات الزّعامة بما تتركه من أثرٍ طيّبٍ على الأنفس، وبما يحفّز على المزيد من العمل النافع، والعمل المبدع والمنتج، من أجل اشباع الحاجات المتنوّعة. ولذا يتّصف الزعيم بحسن التدبّر والتفكّر، وحسن الاتعاظ، والمقدرة على المحاجّة (حُجّة بحجّة) من أجل إحقاق حقّ.

ومن هنا فالزّعامة تؤدّي بأصحابها إلى عرض ما لديهم من رّسالة، أو فكرة، أو حجّة، أو رأي، أو رؤية، لتكون بين النّاس شورى وعن إرادة حرّة، وذلك حيث لا إكراه. أمّا الرئاسة والقيادة فإنْ لم يصرّح أصحابها بوجوب اتباع الغير لهم؛ فيبطنونه إبطاناً، ومن هنا فالحقّ وإحقاقه يتمّ تزّعمه، أمّا الباطل والظلم فأصحابها يقودون الناس قيادة قهريّة إكراهية، حيث لا قيمة للإنسان في قواميسهم الأخلاقية.

وعليه:

فالزّعامّة في دولة التوافق الليبية لابدّ وأن يكون أصحابها محقّون للحقّ؛ وإن لم يُحقّ الحقّ فيها تُصبح الفرقة والفتنة دليل الحكم سائداً، فتظهر الرئاسات والقيادات المتعصّبة قبليّاً، أو طائفيّاً، أو حزبياًّ، أو أسريا، أو أيّ شكل من اشكال النظم الدكتاتورية، التي لا ترى طاعة إلّا لمن هم على

---

[54] آل عمران 92.

[55] آل عمران 31.

[56] البقرة 256.

[57] الغاشية 21، 22.

رأسها، وفي المقابل الزّعماء هم دائم لا يرون طاعة إلّا للحقِّ الذي يأملون أن يرونه سائداً بين النّاس في ليبيا وفي أيّ مكان من العالم.

الزّعامة قيمة حميدة لا تورّث، ولذا تتّسع الهوة بينها وبين الرّئاسة والقيادة التي في كثيرٍ من الأحيان هي تورّث، ممّا يجعل ابن الشيخ شيخاً متعصّباً، وابن الملك ملكاً متحكّما، وابن القائد الظالم قائداً أكثر ظلماً، وابن الطاغية طاغياً، وهكذا يكون ابن الرّئيس سيء السمعة أكثر سوء سمعة.

ومن ثمّ فالزّعامة كونها قيمة حميدة فهي لا تورّث، بل يقتدى بها اقتداءً، أمّا ما دونها من رئاسات وقيادات فتورّث كلّما تهيئة الظروف لها توريث عصبيّة، وبتلك العصبيات فهي تمتدّ من الاجداد إلى الآباء، ومن بعدهم إلى الأبناء الذين بدورهم سيهيئونها لأحفادهم، وفي كلّ الأحوال النّاس فيها يُظلمون ويُقهرون.

وعليه:

تسود الزّعامة بسيادة رسالتها أو نبوءتها، أو حُجّتها ورؤيتها، ولا سيادة ولا زعامة لأحدّ بدونها، ومن هنا ينتهي الزعماء ولا تنتهي رسالاتهم، ممّا يجعل قدوتهم وسُننهم الحسنة باقية للاحتذاء بها، وفي المقابل لا تسود رئاسة، ولا قيادة، ولا تسود قدوة لأصحابها.

ولسائل أن يسأل:

ومن يا ترى سيكون الزّعيم بمعطيات هذا العصر في دولة التوافق الليبية؟

أقول:

نلسون مانديلا.

وماذا تقصد بذلك؟

أقصد القدوة الحسنة.

والله بهذه الاجابة وكأنّك استدعيت لي عقلي.

دولة

التوافق كفالة والتزام

قيام دولة التوافق عن إرادة، وبعد مشاورة ومشاركة فاعلة، واختيارات حرّة بأساليب ديمقراطية، وبكلّ شفافية، يمكّن أصحابها من استيعاب وتقبّل بعضهم بعضاً، ومن ثمّ يدفعهم وفقاً لقدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم المتنوّعة، تجاه تحقيق أهداف واستراتيجيات وخطط مرسومة ومأمولة من قِبلهم.

ومن هنا؛ فدولة التوافق تحقّق لأصحابها العدالة والمساواة القانونية والشرعية والوطنية، وفيها تُصان الكرامة والشّرف والعِرض. وفي المقابل بدون توافق تسود الفوضى، وتفسد الأخلاق، وتُثبط الهمم، وتتأخّر الدّولة علماً وأمناً، واقتصاداً وعدلاً.

الملكية في دولة التوافق لابدّ وأن تكون مُصانة؛ فلمواطن من حقّه التملّك، والتصرّف فيما يمتلك شرعاً وقانوناً، والدّولة من واجبها ومسؤوليّتها الالتزام بحماية الملكية العامّة والخاصة.

دولة التوافق دولة نماء واقتصاد متطوّر ومتنوّع من أجل معيشة سعيدة، وحياة صحيّة سليمة معافاة، وبيئة نظيفة خالية من الآفات، وكذلك الرّفاه ورعاية المنتج والمستهلك، ورعاية القائمين بالخدمات العامّة والخاصّة هي غايات مستهدفة البلوغ.

في دولة التوافق الثروات الطبيعية ملك عام؛ فلا يحقّ لأحدٍ استغلالها استغلالاً خاصّاً؛ فاستثمار المُلك العام يجب أن يكون بجهود مشتركة، ووفق خطط واستراتيجيات مرسومة ومقرّة، ووفق أهداف قابلة التحقيق وغايات يمكن بلوغها. فاستثمار ثروات الوطن وموارده الطبيعية المتنوّعة مسؤولية من يقبل بحمل المسؤولية التي يكلّف بها. ولذا يجب الالتزام برعاية الثروات الطبيعية العامّة ورعاية حقوق الأجيال فيها.

في دولة التوافق العمل حقّ لكلّ مواطن قادر، والقضاء على الأميّة والبطالة واجب تكفله الدّولة وتلتزم به، وكما أنّ العمل حقّ مكفول؛ فكذلك التقاعد حقّ مكفول، والتأمين الصحي حقّ مكفول، والحماية ضدّ مخاطر العمل حقّ مكفول، وتوافر معطيات السّلامة في العمل حقّ مكفول، والإجازات حقّ مكفول تنظمه القوانين المستمدّة من الدستور الصادر من الشّعب.

ومع أنّ العمل وما يترتّب عليه قانوناً هو حقّ مكفول تلتزم الدّولة به؛ في مقابل ذلك لا يحقّ تشغيل الأطفال الذين هم دون سنّ البلوغ الممكّنة من تحمّل أعباء العمل وما يترتّب عليه من مسؤوليات.

ولأنّها دولة التوافق؛ فالسكن فيها حقّ مكفول لمكوّنات الأسرة؛ فمثله مثل التعليم والصّحة والعمل والأمن.

التقاضي في دولة التوافق حقّ مكفول دستوراً وقانوناً، ولا وجود في دولة التوافق للمحاكم الاستثنائية التي تحكم على من تحكم بغير حقّ.

دولة التوافق مسؤولة عن رعاية القيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، والأخلاق الكريمة، والآداب والفنون، والتراث الثقافي والحضاري للشّعب، كما أنّها المسؤولة عن رعاية التعليم وجودته، والرّعاية الصحية وجودتها،

ورعاية الأسرة بما يمكّن من احترام وتقدير واعتبار للقيم والأخلاق، إلى جانب رعاية المكوّنات الطبيعية للمجتمع الليبي (عرب، أمازيغ، طوارق، تبو)، كما أنّ دولة التوافق الليبية هي المسؤولة عن رعاية مكوّنات المجتمع المدني، والمكوّنات السياسية من تنظيمات وأحزاب، ولهذا فهي دولة التوافق الكفيل بممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات الوطنية، وهي الكفيل بالرّعاية الاجتماعية المتنوّعة.

في دولة التوافق المأمولة التعبير مكفول مع حرّية تامّة للصّحافة والإعلام، والتأليف، والطّباعة والنشر، وكلّ ذلك وفق ما يضمنه الدّستور والقانون المستمدّ منه، ومن هنا يصبح من حقّ المواطن أن يعبّر عن حريته وأن يمتلاك وسيلة إعلامية مقنّنة، كما أنّه من حقّه التأليف والبحث العلمي في مجالاته الفكرية والعملية والميدانية.

ولأنّ الحرّية مكفولة الممارسة في دولة التوافق؛ فالتظاهر المدني يعدّ وسيلة من وسائل التعبير المكفولة، ممّا يستدعي منح المتظاهرين رُخص بعد معرفة المستهدف قانوناً، ومن ثمّ يجب تقدير منظمات المجتمع المدني، وتقدير النقابات المؤسّسة على مواثيق شرف مهني وحرفي، التي آراؤها تثري سيادة المواطن، وتُسهم في تطويره علماً ومعرفة وثقافة وسياسة واقتصاداً.

ومن هنا فالحرّية مصانة، ولحياة المواطن في دولة التوافق حُرمة خاصّة، وللحرّية الفكرية مداها، ولحرية الرأي مداه؛ فمن حقّ المواطن الليبي أن يُعبّر عن رأيه قولاً وكتابة وبحثاً ونشراً؛ فالعلوم والفنون والآداب تُعدّ معطيات رئيسة للنهوض من أجل تحقيق الرُّقي والابداع، ولذا وجب على الدّولة رعاية علماءها وأدباءها ومبدعيها. ولا يجوز التنصّت على المواطنين وتقييد حرّياتهم المكفولة دستوراً وقانوناً، ولا اعتداء على أيّ مواطن بغير اعتداء منه؛ فالشّريعة والدستور والقانون هي الحجّة وهي القوّة الفاصلة أمام القضاء العدل.

ولأنَّ الحرّية على رأس القيم الأخلاقية للإنسان أينما كان؛ فلا شكّ أنّها بالتمام هي على رأس القيم في دولة التوافق؛ فالمواطن فيها ينبغي أن يكون

حرّاً في إقامته، وسفره وترحاله، فلا يحقّ لأحدٍ أن يؤخّره عن سفره، أو يمنعه من عودته لوطنه، أو يُقلقل إقامته في منزله، أو يضاقه في حركته وسكونه، خاصّة عندما تكون حركته وسكونه عن مسؤولية أخلاقية وشرعية وقانونية. فكفالة دولة التوافق هي كفالة التزام بتأدية المسؤولية المقنّنة والمنظّمة، ولها من اللوائح والقوانين المستمدّة من الدستور ما يكفي لتنظيم مجتمع الدّولة الذي اختار التوافق دولة أخلاق وقيم حميدة.

ومن ثمّ تعتبر الكرامة في دولة التوافق حقّ لكلّ مواطنٍ كما أنّها حقّ لكلّ إنسان؛ فاحترام الآخرين وتقديرهم واعتبار كرامتهم هو من خُلق مجتمع دولة التوافق؛ فالإنسان الذي خلقه الله في أحسن تقويم ،لا ينبغي أن يهان، أو يُذلّ، أو يقلل من شأنه، بل شخصيته واجبة الصون شرعاً ودستوراً في دولة التوافق الليبية.

ولذا ينبغي يكون التعليم في دولة التوافق مكفول ومجاني للجميع، ويكون إلزامي حتى سن البلوغ، ومن ثمّ يصبح لا مكان للأميّة في دولة التوافق الليبية.

ولأهمية التعليم في بناء الإنسان وبناء الوطن به، ينبغي أنّ يكون التعليم عامّاً وخاصاً خاضع لمعايير الجودة المقدّرة على المستوى الدّاخلي والخارجي. والتعليم لا يجب أن يقتصر على حاجة سوق العمل فقط، بل ينبغي أن يمتدّ إلى كلّ ما من شأنه أنْ يُحدث النُقلة، ويُحدث التغيير إلى الأنفع والأجود والأهم.

ومن ثمّ تُصبح التربية الوطنية على رأس اهتمامات ومسؤولية الدّولة، ممّا يجعل تعليم القيم والفضائل الخيّرة على رأس اهتمامات المؤسّسات التعليمية من مدارس ومعاهد عليا وجامعات.

وهكذا هو حال الرّعاية الصّحية في دولة التوافق؛ فهي رعاية مكفولة للجميع، وهي واجب وطني على عاتق كلّ من يتحمّل مسؤولية وطنية، فالتأمين ضرورة وواجب تنفّذه الدولة وترعاه، مع رعايتها للعلاج المجاني المجوّد وفقاً لمعايير الصّحة العالمية.

رئيس دولة التوافق رئيس منتخب بالاقتراع السرّي، ولمدّة محدّدة دستوراً، ولا تزيد عن خمسة سنوات قابلة للتجديد بانتخابات جديدة، ولمرّة واحد ونهائية.

رئيس دولة التوافق قاسم مشترك للجميع؛ فلا ينحاز لفئة، أو جماعة، أو حزبٍ، أو جهة دون أخرى حتى وإن كانت من وراء انتخابه رئيساً؛ فليبيا ملك للجميع والرئاسة فيها حقّ للجميع.

حكم الرئيس في دولة التوافق حكم دستوري (صلاحيات واختصاصات واضحة ولا لبس فيها).

المؤتمر الوطني العام لدولة التوافق هو سلطة تشريعية، يرسم السياسات العامّة ويتولى إقرارها، ويكفل مسائلة من يحيد عنها.

الحكومة النّاجحة في دولة التوافق هي الكفيل بتنفيذ ما يقرّه المؤتمر الوطني العام المنتخب من قبل الشّعب. ومن ينتخب أو يكلّف بوزارة من وزارات الدّولة، يُصبح وزيراً ليبياً ذو شخصية اعتبارية، وليس بوزير حزب من الأحزاب، أو جهة من الجهات حتى وإن دُفع به من قبلها مرشحاً لرئاسة الحكومة.

الدّستور المأمول في دولة التوافق الليبية عقد اجتماعي يرتضيه الشّعب عن إرادة حرّة، ولأنّه كذلك فهو المرجعية لأيّ قانون يمكن أن يصدر لتنفيذ ما يستوجب تنفيذه.

في دولة التوافق تنشأ مؤسّسات وهيئات ومجالس نوعية تتّصف بالحيادية التامّة كونها رقيبة على سلامة المعيارية والحيادية والوحدة الوطنية، وهي هيئات ومؤسّسات مستقلّة لا تتأثر ولا تتصدّع برواء خاصّة.

ولسائل أن يسأل:

وكيف تكون أحوالنا إن لم يتحقّق التوافق وأفراد الشّعب يمتلكون السّلاح بأنواعه؟

أقول:

ـ يختل الأمن وتعمّ الفوضى.

ـ تقوى شوكة القبلية والعصبية.

ـ يصبح السّلاح رخصة من ليس له رخصة.

ـ يقف ضخ النفط.

ـ تقف المرتبات والمعاشات.

ـ الحرب الأهلية.

ولذلك لا خيار للشّعب الليبي إلّا التوافق، إن أراد الخروج هذه الأزمة، وأيّ ازمة.

مُؤسّسات

وهيئات دولة التوافق

بدون شكّ سيكون لدولة التوافق الليبية مؤسّسات وهيئات وطنية متعدّدة، ومنها:

ـ الهيئات القضائية المستقلّة، وهي السّلطان الذي لا سلطان عليه سوى الدستور المستمدّ من شريعة المجتمع.

ـ النيابة العامّة هيئة قضائية مستقلّة، يترأسها النائب العام الذي من مسؤولياته التحقّيق في كلّ ما من شأنه أن يمسّ سيادة الدّولة وأمنها، ومصالح المواطنين والملكية العامّة.

ـ المحاماة مهنة شريفة بشرف ميثاق ممارسة المهنة قانوناً وأخلاقاً؛ فهي ركن من أركان العدالة ويمارسها محامون متخصّصون.

ـ الصّحافة والإعلام أصوات الشّعب وعيونه السّاهرة، وأقلامه المعبّرة بكلّ حرّية دستورية.

ـ هيئة حفظ التراث الشّعبي والثقافي والحضاري للشّعب الليبي هيئة عامّة، تلتزم بإحياء التاريخ، الذي يحمل في طياته الموروث الفكري والتراثي والحضاري للشّعب الليبي عبر الزّمن.

ـ هيئة الأوقاف ورعاية شؤون الوقف هيئة عامّة تلتزم برعاية شؤون الوقف، وتستثمره بما يعود بالمنافع العامّة الممكّنة من توريثه جيلاً بعد جيل.

ـ المراقبة والمحاسبة ومكافحة الفساد وفقاً لمعايير الجودة وحُسن الأداء، سواء أكانت هيئة أم جهاز أم أيّ مسمى؛ فهي المسؤولة التزاماً بإظهار الدليل أمام كلّ مخالفة أو انحراف إداري، أو سلوكي يمسّ سيادة الدّولة وعدالتها وحسن إدارتها.

ـ الدفاع الوطني، سواء أكان هيئة أم مجلس أو أيّ مسمى؛ فهو المتكوّن من ذوي العلاقات الرسمية والمسؤولة قانوناً.

وعليه:

هيكلة دولة التوافق وفقاً لمعطيات ومعايير وطنية أساس قوّة الليبيين ووحدتهم وجمع شملهم، وإعطاء الصلاحيات للوحدات الإدارية بهدف تقديم الخدمات وتيسيرها هي وحدها الممكّنة من كسر المركزية المميتة، والمحقّقة لدولة التوافق. فالمحافظات أو الأقاليم وما يتفرّع منها من بلديات وفروع أو شُعَبْ، بدون شكّ ستكون هي الأقرب إلى المواطن تسييراً وتفاعلاً وخدمة.

وإن لم يراع ذلك ستكون المطالبة بالفيدرالية تتسع أكثر ممّا تضيق. ومن ثم قد يتمسّك البعض بأيّ شيء يمكن أن يؤدّي إلى تقسيم الدّولة الليبية المستقلة، أو على الأقل يؤدّي إلى إضعافها، ولذا وإن كانت رؤية الإخوة الذين يطرحون الفيدرالية مشروعاً إقليمياً من وجهة نظرهم وفق رؤية وطنية، إلّا أنّني لا أظن أنّ الوقت مناسبٌ؛ فالفيدرالية في أساسها مولود الاحتمالين في الوقت الواحد؛ فهي:

* إمّا أن تكون مولود تحرير دولة بعد استعمار، أي عندما يشعر المستعمر أنّ شعرة كفّتي الميزان بدأت تميل في اتجاه مغالبته أو هزيمته، يلتجئ إلى الموافقة على الاستقلال بشكل فيدرالي كي لا تكون من بعده الدولة التي كانت تحت احتلاله دولة قويّة، ومن ثمّ سيكون متربّص الدوائر بها إذا ما أتيحت له فرص العودة لاحتلالها من جديد، وتكون الخسارة من بعد العودة لاحتلالها أقل ثمناً.

ولذا فليبيا التي نالت استقلالها بالقوّة بعد أن دفعت نصف مواطنيها شهداء، كانت دولة مخيفة للمستعمرين؛ فدولة عدد سكانها قبل الاستعمار مليون ونصف مواطن، يستشهد منه 750 ألف شهيد؛ ألا يكون بحقٍّ شعبٌ مخيف؟

بالتأكيد أنّه شعب يخيف، ذلك لأنّه لا توجد دولة على الكرة الأرضية قدّمت نصف عدد سكانها شهداء مثل ما قدّمته ليبيا، وهنا يكون الأمر مخيف جدّاً، ومن هنا جاء أمر القبول بالاستقلال مقترناً بالقبول بالفيدرالية. ومع ذلك عندما تعافت الدّولة من شروط المستعمرين في عهد ملكها ادريس السنوسي توحّدت عن إرادة حرّة.

* أمّا الولادة الثانية فتتكوّن الفيدراليات فيها من دول يكون رأس مالها الاقتصادي والعسكري قوي، وكذلك بُعدها الاقليمي أوسع كما هو حال الولايات المتحدة الامريكية التي لها من رأس المال ما يمكّنها من بناء تنظيمها السياسي، ولها من القوات الوطنية ما يمكّنها من لجم أيِّ ضعف على مستوى أيِّ ولاية من ولاياتها المتحدة.

وهكذا كان للقوة الاقتصادية دور في تكوين الدول الفيدرالية كما هو حال سويسرا، وبريطانيا، والهند، والارجنتين، واستراليا، وفنزويلا، والمكسيك، وماليزيا. وهذه الدّول جميعها تختلف فيدرالياتها لغةً، أو ديناً، أو عرقاً، أو قوميّة، ومن هنا لا جامع بينهم تحت راية واحدة، ونشيد وطني واحد بدستورٍ واحدٍ إلّا القانون الفيدرالي.

إذن الفيدرالية في أساسها مكوّن لنظام سياسي لا تكون إلّا بين مختلفين قوميّاً، أو عرقيّاً، أو دينيّاً، أو لغويّاً، ولا يجمعها إلّا رأس مال قوي

ومصالح مشتركة لمن هم في أساسهم مختلفون؛ فهي تجمع بين هويّات لتحوّلها إلى شخصية قانونية واحدة تحت نظام سياسي واحد، مع احتفاظ كل خصوصية بخصوصيتها التي تميّزها عن غيرها.

و مع أنّ الشعب الليبي له من ألوان الطيف، إلّا أنّ ألوان طيفه لا تزيده إلّا تنوّعاً وجمالاً، فليبيا لا يمكن أن تكون ليبيا الجميلة إلّا بجمال عربها وأمازيغها، وطوارقها، وتبوها الذين جميعهم يدينون بالإسلام، وجميعهم يتحدثون العربية وإن حافظوا على ما ورثوه من الأجداد، وجميعهم دفعوا الثّمن غالياً عبر التاريخ من أجل استقلال ليبيا دولة حرّة ذات سيادة. ولأنّهم كذلك؛ فهم يختلفون عن تلك المكوّنات لتلك الفيدراليات التي لم تكن جلود ودماء أصحابها من تراب تلك الدّول التي جمعتهم في فيدرالية واحدة.

وعليه:

إنَّ دماء الليبيين تختلف كثيراً عمّا ذُكر مكوّناً للمكوّنات الفيدرالية؛ فهي دماء من تراب ليبيا، وليست دماء مجمّعة تجميعاً فيدرالياً.

ولذا منطقيّاً يمكن أن تكون الفيدرالية مطلباً شعبياً عاماً قبل الاستقلال، حتى يأتي الاستقلال موحّداً للمطالبين بها إرادة حرّة، مع أنّهم فيما بينهم مختلفون قوميّاً، أو دينيّاً، أو لغويّاً، أو عرقيّاً، وهذا ما لا ينطبق على مطالبة البعض بالمكوّن الفيدرالي في ليبيا المستقلّة.

وفي مقابل ذلك إنْ كان هناك من يحلم بعودة الأمجاد الخاصّة على حساب أمجاد الشّعب الليبي؛ فمن حقّه أن يحلم، ومن حقّه أن يسعى، وفي المقابل من حقّ الشّعب الليبي أن يعرف الحقيقة حتى لا ينساق وراء حُلم خاصّ، فالذين سبق لهم أن كانوا رؤوساً لتلك الفيدراليات الليبية المقرّة من المستعمرين وفق شروطٍ منحت بها ليبيا استقلالها، بالتأكيد ستكون أحلام بعض المنتمين إليهم في دائرة الممكن بين (متوقّع وغير متوقّع). وفي هذا الأمر سواء أكانوا يدرون أم لا يدرون، يجدون أنفسهم متوحّدين في هذا المطلب مع ذلك المطلب الذي وضعت لبناته من فم القذافي آخر أيّامه عندما عرف أنّ الشرق الليبي أصبح مستقلاً بالتمام عن نظامه؛ فقال: ولِمَ

لا ينفصل الشرق عن الغرب، وفقاً لتلك الرغبة التي كشف سرها بشير صالح بقوله: كان القذافي يريد الانفصال عندما أُسقط في يده، ولكنّه كان يريد أن تخرج كلمة الطلاق من أفواه أهل الشرق، وهذا لا يختلف عن ذلك المطلب الذي تسرّب من بقايا النظام بعد أن تحرّرت العاصمة طرابلس بقولهم: يجب أن ينفصل إقليم الجنوب عن ليبيا ويُربط بإقليم دار فور[58].

ولسائل أن يسأل:

وما هو الحلّ من وجهة نظرك؟

أقول:

الحلّ الموضوعي هو الذي يختاره الشّعب الليبي عن إرادة حرّة، لا عن غوغائية وتضليل، وتلويح باستخدام القوّة.

ومع ذلك أقول:

إن لم يرتض الشّعب الليبي هيكلة المحافظات؛ فمن حقّه أن يختار ما هو أنسب، ولذا لا داعي لفرض هيكلية بعينها، ولا داعي لجعل الفيدرالية أمر واقع.

ولِمَ لا يُقدّم البديل؟ أي لِمَ لا تُقسّم البلاد إلى مجموعة من الأقاليم؛ فما المانع من أن يصبح الشرق الليبي ثلاثة أقاليم، والجنوب الليبي ثلاثة أقاليم، والغرب الليبي ثلاثة أقاليم؟

ولِمَ لا تتداخل حدود الأقاليم، أو المحافظات والبلديات وفروعها، وذلك بما يجعل من التمسّك بالأقاليم قوّة تمسّك بوحدة الوطن؟

ولِمَ لا نفكّر سويّة فيما هو أفضل من هذا وذاك؟

ولّم لا نفكّر فيما نفكّر فيه في الوقت الذي فيه نفكّر؟ إي ولِمَ لا نخرج من دائرة الانغلاق على رأي بعينه؛ فنخرج عن التعصّب إلى هذا والانحياز

---

[58] عقيل حسين عقيل، أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012م، ص 205 . 208.

إلى ذاك؛ فليبيا وطن واحد لشعب واحد، دماء أبناء شرقه تسري وتجري في شرايين وأوردة أبناء غربه وجنوبه، وهكذا هي تجري بين هجرة وعودة؟

ولذا فإن لم نفكّر فيمات نفكّر فيه أكثر من مرّة؛ فسنكون بدون شكّ واقعين في فخ دائرة الممكن بين متوقّع وغير متوقّع.

الأخلاق

الليبية دولة توافق

تعدّ الأخلاق في ليبيا عبر التّاريخ هي رأس مال الليبيين، التي بها يتمّ نيل الاعتبار، وبها يتمّ غرس الثّقة، وبها تُبنى الشّخصية الوطنية قدوة حسنة، فالليبيون خير من يقدّر الأخلاق وأصحابها. ولذا فإنّ الزمن الذي أقتطع من تاريخ الليبيين هو زمن عابر، صاحبه لم يترك تاريخاً سوى رزمة من المظالم، حُرقت جميع أوراقها بفعل ثورة 17 فبراير. ومن هنا لم يعد هناك بدّ لليبيين إلّا استئناف مسيرتهم التاريخية (هم كما هم) رأس مالهم الأخلاق، والقيم الحميدة، والفضائل الخيّرة، والاستثمار الأمثل لثروات البلاد، مع وفرة انتاج، وتعليم مجوّد، وبيئة نظيفة.

في دولة الأخلاق الليبية لقد انتهى زمن الوشايات وكتابة التقارير في المواطنين كيداً ومكراً، وجاء عصر المراقبة الوطنية، حيث لا انتظار لأحدٍ أن يقع في المصيدة، بل الانتظار للتنفيذ ثم المتابعة المسؤولة لِما ينفّذ وفقاً لِما يقرّره الشّعب، وإن حدثت مخالفات فالقانون كفيل بالمعاقبة دون أيِّ كيد ولا مكر، وانتهى زمن تجنيد النساء الأميّات ليتجسّسنَّ على أزواجهنَّ وجيرانهنَّ، كما انتهى زمن تجنيد الأطفال غير المدركين

للتجسّس على آبائهم وأمهاتهم وأعمامهم وإخوتهم وجيرانهم وزملائهم في المدارس.

وهكذا انتهت تلك المظاهر التي كانت تستفزّ المواطنين، من الاستعراض بالسيارات الاستخباراتية المجهّزة بعددٍ من الهوائيات الميسّرة لنقل الوشايات بوجه السّرعة عن المواطنين، مع إشهار السلاح في وجوههم، أو على الأقل إظهار جزءٍ منه لتعريفهم بقيمهم التي لا تساوي من وجهة نظر ذلك النِّظام المملوء بالمفاسد طلقة رصاصة؛ ممّا يجعل الأمن بعد التخلّص من الطغاة قيمة سائدة في دولة التوافق مع وافر التقدير والاحترام[59].

وفي ربيع الأخلاق أصبح الشعراء الذين كانوا مغيّبين عن معرفة الحقيقة واعين بها، ومن هنا تصبح قصائدهم تمجّد الوطن وتتغنى بتاريخه وهويّته، بعد أن كانت قصائدهم على حساب قيمة الوطن تمجّد من اعتلى قمّة سلطانه بغير حقّ، وهكذا يُصبح سلاح الرّواة والرّماة معاً مسخّراً من أجل الوطن وصون تراثه وترابه.

وهكذا في دولة التوافق حلّاً لابدّ أن تكون البعثات التعليمية للمتميّزين، ووفقاً لحاجة سوق العمل، وما يمكّن من إحداث التغيير للأفضل والأجود والأنفع للجميع؛ فالبحث العلمي في دولة التوافق في العلوم الطبيعية طبيعة معتادة، وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية فضائل خيّرة وقيم حميدة؛ فالتّاريخ الذي كُتب عنوة، وسُجِّل في طيات صفحاته تزويراً لمن لم يجاهد بطلاً على رؤوس المجاهدين الأبرار، ستشُكّل له لجان من الاختصاصيين الوطنيين لإصلاح عطبه، وتنقيته ممّا علق به من تشويه للحقائق التّاريخية، والمقابر التي دُفن فيها أناس لا علاقة لهم بالجهاد وصناعة التّاريخ، هي الأخرى ستصحّح حتَّى لا يكون الأموات في المقابر جنباً إلى

[59] عقيل حسين عقيل، أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2012م، ص 584.

جنب مع الأحياء فيها مصداقاً لقوله تعالى: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ}[60].

أمَّا الصّحة في دولة الأخلاق والتوافق ستكون فيها المشافي التي كانت لا توصف أكثر من كونها مشافٍ إسعافية، ستصبح ذات مراكز بحثية متقدّمة تمدّها بكلّ علمٍ جديد وتقنية متطوّرة، حتّى يصبح المواطنون لا يفكّرون في العلاج بالخارج إلّا ما ندر؛ فمن لا إمكانية مادية لديه، أو واسطة تحسبه متميّزاً عن غيره من المواطنين في ذلك الزّمان، ليس له بدّ إلّا الموت، دون أن يجد نظاماً أو حكومة تتأسف عليه، سوى تلقّيه التأسّف من الذين حالهم كما هو حاله؛ ففي ذلك الزّمان الجديب كانت تقارير الحكومة تعرض في وسائل إعلامها عدد الذين تمّ علاجهم في الخارج، كونه من وجهة نظرهم إنجازاً من إنجازات النّظام، في الوقت الذي لا يعلمون فيه أنَّ هذا الأمر لا يزيد عن إثبات إدانة للنظام وحكومته، باعتبار أنّ ذلك يثبت أن المشافي في البلاد لا تزيد عن كونها مشافٍ إسعافية ليس إلّا[61].

وهكذا في دولة التوافق والأخلاق لن تكون الزّراعة كما كانت في ذلك الزّمن حالك الظلمة، الذي كثرت فيه الآفات الزراعية، ومن أراد من المزارعين في زمن القذافي أن يكافح تلك الآفات فبإمكانه إن استطاع إلى ذلك سبيلاً، ومن لم يستطع فالأرض الجدباء لا عيب فيها في الزّمن الأجدب، ولهذا كثرت السموم في المستزرع بأسباب الرّش المبيد المباشر على الثّمار والخضراوات؛ فلو كانت هناك رعاية وطنية أخلاقية، لكان العلاج للبيئة بكاملها حتّى لا تجد الآفات مكاناً لتحلّ فيه، ولذا كلّما رشّ المزارع مبيداً على ثمار ما استزرعه جاءت الآفات الضارة تتداعى من المحيط المملوء بها، ممّا جعل المزارعين طوال العام همّ في حاجة لشراء المزيد من المبيدات المتنوّعة والمتعدّدة والمختلفة، وبهذه الأسباب التي أصبحت الخضراوات والفواكه مملوءة بالسّموم، أنتجت أمراضاً سرطانية لم تعرفها ليبيا من قبل، وهكذا كان حال المواطنين إلى أن جاءت الثورة الحلّ رحمة على البلاد والعباد؛ التي من بعدها ستصبح البيئة نقيّة خالية

---

[60] آل عمران 169.

[61] المصدر السابق، ص 264.

من تلك الآفات الضّارة؛ فتخضرّ الأرض ربيعاً مزهراً، وثماراً لا سموم فيها؛ لذتها وكأنَّها من ثمار الجنّة؛ فبعد انتهاء تلك الأمراض السرطانية ستظل السّلامة الصحية في وجوه النَّاس تُقرأ.

وكذلك الشفافية التي لم يعتادها النَّاس في ليبيا ستكون هي السائدة جنباً إلى جنبٍ مع العدل، الذي كان مفقوداً بوجود من كان يشرّع ويقرّ ارتكاب المظالم؛ فالشورى في الأمر بين النَّاس لابدّ وأن تكون ربيعاً، ثمارها قرارات قابلة للتنفيذ، والمتابعة والمراقبة والمحاسبة والمسائلة والتقويم، من أجل حياة ديمقراطية فيها الحقوق تمارس، والواجبات تؤدّى، والمسؤوليات تُحمْل، مع تحمّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام، وذلك لأنّها حلّاً أخلاقيّاً فيه تمارس الحرّية بكلّ إرادة.

قمّة السلطان وفقاً للدستور قمّة؛ فلا مجال لأن يطغى، ولا مجال لأن يورّث أبناءه من بعده؛ فالحكم في دولة التوافق مورّث للشّعب بكامله، ولذا فلم يعد هناك مجال لأن يورَّث لغيره[62].

وهكذا البنوك والجيوش في دولة الأخلاق والتوافق، سيكون أمرها بيد الشّعب قيادة وقراراً مع وافر المنافسة الحرّة، ولكلٍ مهامه تجاه ما يجب سلماً وحرباً، ومن هنا لا إمكانية للاختلاسات، ولا السوق السوداء وتبييض الأموال، وتحويلها للبنوك في الخارج، ولا إمكانية لانقلابات العسكر، ولا للرّصاص الحي في صدور المواطنين؛ فالبوليس جهاز مدني يحافظ على أمن المواطنين وسلامتهم، وما يمتلكون، وأينما يتحرّكون أو يسكنون.

السلطات التي كانت لا سلطة إلّا وأن تكون بيد القذافي، ستكون سلطات مستقلة دستوراً، مصيرها بيد الشّعب؛ فالقضاء سلطان لا سلطان عليه، والتشريع بيد المشرّعين سلطة، والتنفيذ بيد المنفِّذين سلطة، والبحث العلمي هو الآخر سلطان لا سلطان عليه إلّا العلم، وهكذا فالدستور هو السّلطان على كلّ سلطان كونه بإرادة الشعب مستمدّ من الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، المستمدّة هي الأخرى من القرآن الكريم، وسنّة النبي محمّد عليه

[62] ربيع الناس من الاصلاح إلى الحل، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م، ص 264.

الصلاة والسلام، وكذلك فإنَّ الإعلام خاصٌّ وعام هو صوت النَّاس دستوراً، الصوت الذي يعلو ولا صوت يعلو عليه[63].

في دولة التوافق ليبيا دولة مؤسّسات، والمجتمع المدني والتنوّع الثقافي أصوات تعلو بأصوات النَّاس، والرّجل والمرأة جنباً إلى جنبٍ إخوة متحابون في ميادين التعليم والعمل، مع وافر التقدير للقدرة والتخصّص والمهارة والتأهيل والطبيعة الخَلقيّة.

القيم التي قوّضت في زمن القذافي، أصبحت بعد ثورة 17 فبراير حرّة طليقة، مع حريّة الفضائل المطلقة، والقيم التي تُقرّها الأعراف والأخلاق الحميدة المستمدّة من الدين مصدر كلّ تشريع.

في دولة الأخلاق الليبية يصبح المواطنون متوافقين أحراراً؛ فلن يعد هناك مكاناً للتطرّف، ولا مكاناً للإكراه، ولا التغييب، ولا الإقصاء، ومن ثمَّ لا مكاناً للطغاة[64].

في دولة التوافق لا مجال لتأمر السياسيين؛ فالسياسيون والقادة الذين يتمّ اختيارهم ديمقراطياً، وبكل شفافية لإدارة شؤون الدولة، تتم إقالتهم بالمعطيات نفسها (ديمقراطية وشفافية)، ممّا يجعلهم بعد انتهائهم من أداء المهام المختارين والمنتخبين لها في سلام آمنين بين النّاس، ومعهم يفكّرون في إدارة حياتهم الطبيعية، أو الوظيفية التي جاؤوا منها، ولهذا لا مجال للانقلابات والتأمر كون الوطن ملك عام لجميع المواطنين، ولذا في دولة الأخلاق الليبية الولاء للوطن، ولا ولاء لغيره.

في دولة التوافق قمّة السّلطان لا يسمع إلّا ما يجب أن يسمعه، بدلاً ممّا كان سائداً أيّام القذافي الذي لا يسمع إلّا ما يُحبّ أن يسمعه.

في دولة الأخلاق الليبية التأريخ يُكتب ولا يُكتب عنه؛ فالكتابة عن التَّاريخ دائماً يلحقها قلب الحقائق تشويهاً وتزويراً، ولذا فمن السهل أن يُكتب عن

---

[63] المصدر السابق، ص 265.

[64] المصدر السابق، ص 266.

التَّاريخ، ولكن أن يُكتب التَّاريخ هو كما هو؛ فالأمر صعب جدّاً، إلّا الشهداء فهم وحدهم خير من يكتب التَّاريخ.

في دولة التوافق زمن التنظير الذي بأسبابه كانت تتم قولبة عقول النَّاس قد ولّى، وحلّ محلّه زمن الانعتاق الذي يدفع الجميع بقوّة الجميع إلى كلّ ما من شأنه من أجلهم جميعاً. فالأخلاق الكريمة هي القيمة التي تعيد الهيبة لأصحاب الهيبة، وتعيد الكرامة لأصحاب الكرامة. وإن انعدمت الأخلاق فلابدّ وأن تسود الفوضى، والانحراف، والجريمة؛ فتسقط الدولة.

الأمن
في دولة التوافق

الأمن

في دولة التوافق الليبية

الأمن في دولة التوافق الليبية هو الذي يُستمدّ من تلك الأخلاق التي تجعل لليبيين هويّة متميّزة بوحدتهم الدينية، والقيمية، وثقافتهم العربية الإسلامية، وتنوّع الوان طيفهم من الحدود إلى الحدود؛ فلا مرجعية للأمن في ليبيا إلّا الأخلاق المستمدّة من الدين الإسلامي.

ومن ثمّ لن يعد الأمن العسكري هو صاحب المكانة الوحيدة كما كان متربّعاً على عرشة تحت مظلّة القذافي، ففي هذا العصر لن يكون هو المفردة الوحيدة، ولن تكون له الصدارة، بل أنّه البعد الأخير الذي يترتّب على تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ فالجيوش والاستخبارات التي قلنا عنها في كتابنا (كسر القيد بالقيد) الذي أصدرناه في العام 2001م (أنَّها لا تعرف إلّا المتوقّع؛ فستكون من غير شكّ هي المعرّضة لغير المتوقّع الذي سيفاجئها بنزيفٍ قد ينذر بعصر النّهاية في الوقت والمكان غير المتوقّعين) وهذا ما حصل بالتّمام؛ فبعد أنْ كانت كلّ الأجهزة القامعة لحرّيّة المواطنين تعتقد بأنَّها الأقوى والأقدر على المواجهة، أثبتت أنَّها الأضعف بعد أنْ قرّرت الشّعوب العربية بلوغ الحلّ،

وقبلوا المواجهة، ودفع الثّمن في سبيله، حتّى بلغت المأمول بإسقاطها كلّ الأجهزة القامعة للحرّية؛ فكان من ورأي ذلك مصير الطُّغاة بين أيديها تُرحّل من تشاء، وتحاكم من تشاء، وتعفوا عمّن تشاء، وتسقط من تشاء، وتقبر من تشاء كيفما تشاء[65].

وعليه:

أمن المواطن الليبي في دولة التوافق هو من أمن الوطن بعد أن كان أمن الوطن من أمن قمّة السّلم السّلطاني الطّاغي؛ فالنَّاس الذين عانوا ويلات العذاب من تلك الأجهزة القامعة، والمكمّمة لأفواه المواطنين، لا يرون أمناً يتحقّق للوطن والمواطن، بدون أن يتحقّق لهم الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، ومن ثمّ يأتي الأمن المنظّم لعلاقات الأفراد والجماعات وعلاقات الشّعب بأسره بمؤسّسات الدّولة وعلاقاته مع الآخرين في بقاع المعمورة.

وإذا انعدم الأمن؛ لن تجد الثقة مكانا لتُغرس فيه؛ فتظهر العصبية على حساب حقوق المواطنة وحقوق الإنسان بشكلٍ عام.

[65] المصدر السابق، ص 136.

الأمن السّياسي

الأمن السياسي الليبي هو ما تُساس به أحوال الشّعب، وعلاقاته الداخلية والخارجية، وإدارة حكمة قراراً ورقابة، وسلطته تنفيذاً وجودة، وثروة وطنه استثماراً به يُصنع المستقبل. ومن ثمّ يُعدُّ الأمن السياسي من أهمّ المرتكزات الرئيسة لممارسة الديمقراطية، ولكن كيف يتحقّق هذا الأمن؟

بدون شكّ يتحقّق عندما يَتسلّم كلّ فرد في الدّولة حقوقه كاملة ليمارسها إرادة حرّة، ويؤدّي واجباته دون تأخّر أو سلبيّة، ويحمل مسؤولياته ويتحمّل ما يترتّب عليها من أعباء، عندها يستقرّ الأمن الذي يُمكِّن الشّعب بمختلف فئاته من الإنتاج والإبداع، ومن هنا فالمشاركة في الأمر الذي يتعلّق بمصير الشّعب الليبي تُعدّ اللّبنة الأولى في بناء الثِّقة بينهم؛ فالسياسة الداخلية أو الخارجية تُعدُّ أمراً يتعلّق بمصير الأفراد والجماعات داخل الدّولة؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحلَّ محلّ الآخر، إلّا إذا كان عاجزاً، أو مريضاً، أو قاصراً بأيّة أسباب؛ فالتغييب والإقصاء زمنه قد ولّى، وجاء زمن المشاركة في الأمر كُلٌّ وفق جهده وإمكانياته وحقوقه وواجباته ومسؤوليّاته.

ولذا فبالأمن السياسي يتمّ بناء الثِّقة واستمرارها بين الليبيين، وعندما تُبنى الثّقة على هذا الأساس، ينتهي زمن التآمر، وتنتهي الخيانة، ويسود الاستقرار نفس المواطن؛ فلم يعد في الوطن دكتاتور ولا طاغية، بل الوطن كلّ الوطن محرّر، وتحت إرادة النَّاس، لا أحد مغيّب، ولا أحد مقصى، ولا أحد مزجّ به في السجون بغير حقّ، ولا أحد محتكر للسّلطة؛ فالسّلطة بين أيدي الليبيين شورى، ولا قمّة تعلو قمّة الشّعب؛ فمن يتمّ اختياره قمّة لفترة زمنيّة قابلة للتجديد من حقّه أن يكون قمّة، فهذا الأمر يتطابق مع الإرادة وفقاً للنصوص الدستورية، ليكون قمّة في الوطن لا أن يكون قمّة على رأس الوطن؛ فرأس الوطن قمّته الشّعب الليبي، ولا أحد غير الشّعب[66].

إذن عندما تسقط نظرية الأمن العسكري، ويتمكّن النَّاس من المشاركة في إقرار كلّ أمر يتعلّق بالسياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، تصبح الثِّقة هي المتغيّر الرّئيس في التعامل وتكوين العلاقات بين النَّاس، وتصبح كذلك الرّقابة على حُسن الأداء، وحُسن الأمن مسؤولية يتحمّلها الجميع، حيث أصبح كلّ شيء مكشوفاً على البلاطة؛ فلا يحقُّ لأحدٍ أن يخفي شيئاً عن قمّة الوطن، حتّى ولو كان قمّة فيه، لقد انتهى زمن الاختلاسات، وتزوير الحقائق، وتزوير القرارات، وتزوير الانتخابات، كما انتهى زمن التخويف والتطاول على كرامة الأفراد والجماعات، وحلّ محلّه الاعتراف والتقدير والاحترام قيماً سائدة بين المواطنين ذكور وإناث، وسادة قيم تقبّل الآخر واستيعابه دون أحكام مسبقة، بتقارير مزيّفة وملفّقة من قبل أجهزة الأمن، التي كانت لا تشكّ في أحدٍ غير المواطنين.

إذن لقد انتهت كلّ أسباب الفتنة التي كانت توقد نيرانها من قِبل الطّغاة، بقصد إلهاء النَّاس في قضاياهم العدائية لبعضهم البعض، ولقد انتهت تلك الظروف التي كانت تظهر عندما يلتجئ طرف إلى قمّة السّلطان الطاغي، وهو قابل لأن يقدّم له التّنازلات التي يعرف أنَّها مرغوبة من قِبله؛ فحينها تسنده أجهزة الأمن المنظورة وغير المنظورة في مغالبة الطّرف الآخر،

[66] المصدر السابق، ص 237، 238.

الذي لم يقبل بتقديم التّنازلات، أو أنَّه قبل بتنازلات أقل من تلك التي قبل بتقديمها غيره[67].

وعليه:

عندما يتحقّق الأمن السّياسي تنتهي المخاوف كما تنتهي الأحقاد والكراهيّات والدّسائس بين النَّاس، ويحلّ محلّها المحبّة والمودّة والتّعاون والتّوافق والانسجام والإخلاص، مع وافر الصدق في القول والفعل والعمل والسلوك؛ فتتهذب الأخلاق التي تدفع بالنَّاس إلى بعضهم البعض في لُحمة الوطن من الحدود إلى الحدود.

ولذا لا يعقل أن يكون المواطن آمناً في وطنه، وهو محروم من ممارسة حقوقه وأداء، واجباته وحمل مسؤوليّاته، وفي مقابل ذلك عندما يكون مشاركاً بدون شكّ سيكون مواطناً آمناً حيث لا مخاوف تهدّد وجوده وإرادته، ولذا فلم يعد لديه ما يدعو إلى التآمر والانطواء والسلبية والانحرافات التي تؤدّي إلى خلل أمن الوطن والمواطنين.

في دولة التوافق الليبي ينبغي أن تملأ السّكينة والطمأنينة والأمن أنفس الناس، وذلك بسيادة المواطن في وطنه ليبيا قراراً وتخطيطاً وتنفيذاً ورقابة وتقويماً وبناءً وتطلّعاً، دون أنْ يحتكر أحد فيه السّلطة؛ فلا توريث، ولا ديمومة لقمّة سلطانية، بل الانتخابات وحدها قادرة على الفرز الديمقراطي لمدّة دستورية محدّدة، ومن هنا فلا إملاءات فوقية، ولا حصانة إلّا حصانة الدّستور، الذي به تصبح مؤسّسات الدّولة معتبرة قويّة، وقوانينها شفَّافة، ومستهدفاتها العمل من أجل الوفرة الإنتاجيّة وتقديم الخدمات مع وافر الجّودة.

ولذا في دولة التوافق تكون المكوّنات السياسية على المستوى الوطني صفاتها شعبية، لقد انتهى زمن العصابات والتخويف، وتمكين الأبناء والجهلاء من الأقارب في ترأس مؤسّسات الدّولة؛ فالقانون المنظّم

[67] المصدر السابق، ص 238.

للعلاقات بين مكوّنات المجتمع المدني، والمكونات الحكومية لمؤسّسات الدّولة هو السائد بسيادة الدستور.

وكذلك القضاء في دولة التوافق الآمنة سُلطان مستقل، لا سُلطان عليه إلّا الدّستور، الذي يصوغه الشّعب عن إرادة؛ فيصبح المواطن من بعده محترم للقانون حيث لا مخاوف من ظالمٍ ولا مظالم، وقوانين المحاماة تصبح هي الأخرى كفيلة بتبرئة من هو بريء، وإدانة من هو مداناً.

أمَّا السّجون السياسية فلابدّ وأن تصبح في خبر كان، كونها ذات علاقة مباشرة مع تلك الأنظمة القمعية الطّاغية الظّالمة، ولذا كلّما ساد الظلم والتكميم والطّغيان، قابله الرّفض والاعتراض والتمرّد والمواجهة، ولهذا كان كلّ من يقدم على شيء من هذه المعطيات النضالية، يزج به في السّجن، لا لشيء إلّا لأنَّه يأمل الحرّية كما غيره من المواطنين الليبيين يأمل.

في دولة الأخلاق التوافقية لابد وأن يكون للسلطة دلالة ومعنى، فللوزير صلاحيات، واختصاصات قانونية، تمكّنه من اعتبار الوطن والمواطن، كما تمكّنه من استمداد الثّقة في نفسه، كونه لم يكن كما هو حال معظم أولئك الوزراء الذين كانوا كتبة تقارير لرأس الدولة الطاغي ليس إلّا، وبحمله أعباء المسؤولية المناطة به يتمكّن أيضاً من نيل الاعتراف والتقدير والاعتبار من الشّعب[68].

ولذا فالمسؤول في دولة التوافق هو القادر على تفهُّم قضايا الشّعب وفقاً للأولويّات (الحاجات المتعدّدة ومشبعاتها المتنوّعة والمتطوّرة مع تطوّرها)، وهو الذي يتألم إن انحرف مواطن ووُضِعَ في السجن، ذلك لأنَّه يعتقد أنّ مسؤوليّته هي القضاء على كلّ ما من شأنه أن يدفع المواطن إلى الانحراف المؤدّي به إلى السجن، ومن هنا فمن مهامّه إخراج النَّاس من السّجن، ببرامج وخطط مدروسة تدريباً، وتأهيلاً، وتعليماً، وليس مهمّته الزَّجُّ بالنَّاس في السّجون، ومن هنا تصبح دولة التوافق دولة انعتاق من كلّ قيد.

---

[68] المصدر السابق، ص 240.

فرئيس الدّولة المؤسّساتية الذي يتمّ اختياره من قبل الشّعب، كما هو مسؤول دستوراً؛ فهو مسائل أمام المؤسّسة المعتمدة من قِبل الشّعب؛ ولذا فرئيس الدّولة قمّة في الوطن، وليس قمّة على رأس الوطن، ذلك لأنَّ رأس القمّة في الوطن هو الشّعب ولا أحد سواه.

في دولة التوافق المأمولة مكوّنات المجتمع المدني إرادية كلّ قوانينها وتشريعاتها مواليد دستورية؛ فلا يصاغ شيء مخالف للنّصوص الدّستورية، ولهذا فلا مخاوف، لقد انتهى زمن التبعيّة العقائدية تغفيلاً وتخويفاً وتجهيلاً واكرهاً، وجاءت دولة التوافق المحقّقة للأمن السياسي حرّية تمارس مع مراعاة مصلحة الوطن فوق الجميع[69].

ولذا فمن يسخر من ذلك ويَقدِم على ما يخالفه، سيجد نفسه أمام إشارة قف، كلّ شيء قد انتهى، وليس لك بدّاً إلّا أن تَرحل، وإلّا سَتُرحّل.

[69] المصدر السابق، ص 241.

الأمن الاقتصادي

يتوّج الأمن الاقتصادي ويُفخّم بتمكين المواطنين الليبيين من حقّهم في التملّك، وحقّهم في البيع والشراء، وحقّهم في ثروة الوطن دون ميل أو انحياز؛ حتى يصبح بحقّ متوسط الدّخل العام يساوي مجموع الدّخل على عدد المواطنين أمام الفرص المتساوية، مع وضع حدّ أدنى للمعاشات والضمان الاجتماعي، دون أيِّ غفلة عن أهميّة تحوّل النَّاس إلى الإنتاج وفقاً للقدرة والمهارة والتخصّص والخبرة والتأهيل؛ فالأمن الاقتصادي علم لا يتمّ التمكّن من الإلمام به وبلوغه إلّا عن طريق سياسات وخطط مرسومة في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع؛ فالنَّاس دائماً لهم من الحاجات والمطالب ما يستوجب إشباعاً غير ثابت، ذلك لأنَّ الحاجات في حالة تطوّر؛ فإن لم يواكبها الإشباع الموازي لتطوّرها فستظلُّ مولّدة للقلق والإطراب والخوف، وعندما يبلغ الحال بنقص مشبعات الحاجات المتطوّرة، تنتشر المفاسد بين النَّاس، رشوة وتزويراً وشراء ذمم، وانعدام ثقة؛ فيكثر المنحرفون والمتسوّلون ويهتز الأمن وتفقد السيطرة عليه، ممّا يجعل القلق منتشراً بين النَّاس في مساكنهم وأعمالهم وفي الطُّرقات واينما وجدوا في الأماكن العامّة.

ومن هنا في دولة التوافق الملكية حقّ للجميع؛ فلا يحقّ لأحدٍ أن يُحرم منها، ولا يحقّ لأحدٍ أن يحتكرها ويُسوِّقُها كما يتراء له، وإذا ما حدث مثل هذا الأمر؛ فلا بدّ أن يؤدّي إلى انعدام الثِّقة بين المحروم منها والمحتكر

لها، وعندما تنعدم الثّقة بين الشّعب، هل يمكن أن يكتُبَ النجاح لنظرية الأمن العسكري؟

ولذا فإن حاولنا استنباط الإجابة من عامّة الشّعب عندما يخاطبهم الحاكم بقوله: إنّني جئت من أجلكم، ولذلك أوليت اهتماماً كبيراً بتحقيق الأمن في البلاد، فماذا ستكون الإجابة؟

في اعتقادنا ستكون الإجابة مبنيّة على سؤال آخر وهو، إذا كان تحقيق الأمن نتيجة لما يُخيف؛ فمن هو مصدر الخوف أيّها الحاكم؟

وإذا كان الخوف من الشّعب؛ فلمن سيكون الأمن في هذه الحالة؟

وإذا كان الأمن من أجل القضاء على الخوف؛ فمن يا ترى المُخيف في أوطان التكميم والحرمان من إشباع الحاجات؟

ألا يكون ذلك الدكتاتور الذي قال لمواطنيه لقد جئت من أجلكم، أي جئت من أجل حرّيتكم وأمنكم ونعيمكم؟ ألا يكون بحقّ هو العلّة وراء كلّ علّة؟ لهذا تفجّرت الثّورات العربية التّاريخية لتجيب على كلّ هذه التساؤلات بموضوعية دون أن يُظلم أحد؛ فكانت الإجابة (إرحل) كافية وشافية لغلّ المواطنين الكرام؛ فمن أخذ بها رحل، ومن لم يأخذ بها قُبر[70].

ولذا فإنَّ زيادة عدد أفراد الشرطة، وأفراد الجيش من أجل تحقيق الأمن، هو في حقيقة الأمر زيادة لعدد المستهلكين، الذين همّ عالة على جهود الآخرين، كما هو حال الأطفال، وحال العجزة والمعاقين غير القادرين على الإنتاج.

إذن ثقافة الأمن العسكري هي ثقافة صراع مع الداخل أو مع الخارج، وهذه السياسة زمنها قد ولىّ، فالأهمّ لعصر اليوم هو تحقيق الأمن الاقتصادي للمواطن بضمان حقوقه وأدائه واجباته وتحمّله لمسؤولياته؛ فالمواطن في دول المجتمعات النّامية في حاجة لرأس مال يُمكّنه من ممارسة مهنةٍ أو حرفةٍ، تُمكّنه هي الأخرى من الحياة المنتجة، لا الحياة المستهلكة؛ فينبغي على المصارف أن تَقرُض المواطنين قروضاً

[70] المصدر السابق، ص 242.

استثمارية، بضمانات قانونية، حتَّى لا يضيع الاقتصاد الوطني هباءً منثور.

ومن ثمّ يجب أن يتحوّل مئات الآلاف من رجال (البوليس) ورجال الجيش المجنّدين للأمن العسكري، أن يتحوّلوا من المعسكرات والثّكنات إلى مواقع الإنتاج بعد أن يتمّ تأهيلهم بعلوم التقنية الحديثة، وذلك لأجل الانعتاق من القيود العسكرية الرّهيبة، ولأجل التّنمية وزيادة الإنتاج الذي يؤدّي إلى ارتفاع مستوى الدّخل العام لكلّ مواطن؛ فالأمن الدّاخلي والخارج في عصر الانعتاق أمنٌ تقني وليس أمن كتابة التقارير في المواطنين، وتسويد ملفّاتهم بغير حقّ؛ فكتابة التّقارير لم تعدّ في هذا القرن مهنة أمنية، ولا حتّى إنسانية، بل هي عمل من لا عمل له، ولأنَّها كذلك؛ فينبغي أن يؤهّل أولئك الذين تعوّدوا كتابة التقارير في أفراد الشّعب إلى السهر من أجل أمن الوطن سياسيّاً واقتصادياً واجتماعياً.

إذن عندما تتوفّر مشبعات حاجات المواطنين الغذائية والمائية والإعمارية والفلاحية والبنائية، يتوفّر الأمن العام في المنازل والمصانع ومراكز البحوث المتقدّمة، وأماكن الخدمات العامّة، وفي الأسواق، وأماكن السياحة وإنتاج الغذاء والدواء. ومع ذلك لكلِّ قاعدة شواذ، ممّا يستوجب مراعاة النوعية في من يتمَ اختيارهم رجال أمن (ذكوراً وإناث).

وعليه:

في زمن دولة التوافق الأخلاقي اكتساب تقنية تحلية المياه من البحار والمحيطات عالية الجودة تسهم في صناعة المستقبل المأمول تقدّماً، فهي لم تعدّ غالية التكلفة إذا ما قورنت بذلك الزّمن الغابر؛ ولهذا فالأرض ليس لها بدٌّ إلّا أن تزداد اخضراراً، وحدائق القرى والمدن تزداد اتّساعاً، وعدد الذين يتعرّضون لغسل الكلى يتناقص ويكاد أن ينعدم، وفرص العمل تتيسّر بدرجة لم يعدّ هناك من بعدها مكاناً للمتسوّلين على الأرصفة وقارعات الطّرق وأمام المساجد.

هكذا هي دولة التوافق لإنتاج التقنية المتنوّعة والمنافس بها من أجل الرّقي بالإنسان أينما تحرّك وسكن، ومن ثمّ الحاجات تُشبع، وكذلك سجون

السّرقة تقفل، ممّا يجعل الأمن سكينة في أنفس المواطنين سائداً في المنازل، والأسواق، والمقاهي، والمتاجر، والأماكن العامّة، وكذلك في الشواطئ والمدن والقرى السياحيّة؛ فالسيّاح سيتخذون ليبيا التاريخ قبلة لهم بما تزدهر به من تاريخ.

الطّاقة الجديدة والمتجدّدة في الوطن مُتّسع الأركان تتجدّد، إنَّها الطّاقة النقيّة شمس ورياح، دون غفلة عن أهميّة التوسّع في التنقيب عن الذّهب الأسود والغاز، وكلّ كنز من كنوز الوطن المخفيّة في مكونات تربته، وبحاره، ومحيطاته، وسهوله، ووديانه، وجباله، ممّا جعل استيعاب الأيدي العاملة الفنية ضرورة، ولكن بعد تمكين المواطنين من فرص العمل المتنوّعة، وهكذا سيظل سوق العمل يتّسع وهو يطالب بالمزيد.

وما أجمل المصارف وهى تقرض المواطنين قروضاً لإنشاء المشاريع الصغرى، وهي أكثر جمال عندما تستثمر رأس مالها الوطني من أجل المواطنين، ومن هنا يصبح الأمن الاقتصادي بين أيدي النَّاس محبّة وموّدة واعتبار وتقدير[71].

وفي المقابل إن لم تتحسّن الخدمات كما يتحسّن الانتاج ويجوّد؛ ستكون الحاجة ضاغطة على نفسية المواطنين رفضاً وتمرّداً وثورة. ولهذا وجب الانتباه، وإلّا ستكون حسابات الرّافضين والمتمرّدين والثائرين لا مرجعية لها إلّا الوطن قدوة.

[71] المصدر السابق، ص 245.

الأمن الاجتماعي

المجتمع الليبي مجتمع متماسك العُرى؛ في ليبيا من لا يكون أخيك أو أبيك أو عمّك أو خالك؛ فلابدّ وأن يكون من أهلك، ولهذا فجميع الوان الطيف الليبي مترابطة بين فكي (الآل والأهل). فإن أردنا تربية النشء على حمل المسؤولية الوطنية؛ فعلينا بترسيخ وتفخيم القيم الحميدة التي بها تترسّخ قيم حبّ الأسرة وأهميّتها، وحبّ الوطن وأهميّته، وحبّ العلم والعمل وأهميّتهما، وحبّ الآخر وأهميّة تقديره، واعتباره واحترامه وتقبُّله واستيعابه، من أجل القضايا الوطنية والإنسانية، ومن هنا تصبح المسؤولية حملاً بين النَّاس وليست ثقلاً على كواهلهم.

فمسؤولية الدّفاع عن الوطن مع أنّها واجب وطنيّ، فليوم أصبحت قابلة لأنْ تكون واجباً إنسانياً ومصلحيّاً تشترك فيه أكثر من هويّة؛ فمن خلال المنظّمات الإنسانية إنْ علم أعضاؤها بأنَّ في أوطان التكميم تسود المظالم على شعبٍ من الشّعوب من قبل القمّة الطّاغية فيه، سيتدافعون إليه وفقاً لما هو ممكن في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، من أجل إنقاذ أولئك المظاليم الذين يرمون بالرّصاص الحي جهاراً نهاراً[72].

وعليه: لا يمكن أن يستقرّ الأمن الوطني، إلّا إذا تمكّن النَّاس من التعليم بحريّة، وتمكّنوا من العمل بيسر، وتمكّنوا من إشباع حاجاتهم المتطوّرة والمتنوّعة وفقاً للجهد والقدرة والرّغبة.

---

[72] المصدر السابق، ص 245.

ولأنَّ هذا العصر هو عصر تقنية المعلومات؛ فإنَّ الثّورة الإدارية للمعلومات ستكون هي الوسيلة المثلى لتحقيق النجاح في جميع المجالات المختلفة؛ فقد انتهى الزّمن الذي كان فيه البشر يقفون في طوابير لا لأجل النَّظام واتّباع أساليبه، ولكن لتوّغُل البيروقراطية الإدارية في أماكن تقديم الخدمات، إنّها المضيعة للوقت والجهد والمال، بعد أن عرفنا أنَّ الإدارة المثلى هي الملاحقة للمنتجين والمبدعين والمخططين والمبرمجين، لِتُقدّم وتُيسّر لهم الخدمات على الوجه الأفضل والأسرع، وفي هذا العصر أصبح بإمكانك أن تتحصّل على جميع المعلومات والخدمات من الجهاز النقّال الذي تمتلكه بأقل الأسعار.

ولذا فإنَّ زمن تقنية المعلومات سيطوي الهوة بين المتقدّمين والمتأخرين، وسيطوي الزّمن كذلك عندما يتمكّن المتأخر من استخدام آخر ما توصّلت إليه التّقنية، بكلّ سرعة وانضباط واستمرار.

ومع أنَّ التقدُّم التّقني وصل إلى مراحل متقدّمة من الاختراع الصناعي المتنوّع، إلّا أنَّ هذا التقدّم الآلي لن يكون على حِساب فرص العمل عندما تكون مهام الإنسان تجويد نوعيّة ما تقدّمه الآلة من خدمات للإنسان، ممّا يجعل الآلة دائماً خاضعة لسيطرة الإنسان، وفي حاجة إلى علمه المطوّر لها تجويداً ولا عكس في ذلك، وعليه ينبغي أن يتوجّه العقل العلمي إلى توليد الوظائف، والأعمال المنتجة التي تمتصّ الطاقات البشرية وتجعلها ذات فعالية عالية.

ومن ثمّ فالدّولة التي لا تخطط للمستقبل، ولا تعمل على صناعة تجدّده علماً وتقنية بما يمكّن الجميع من المشاركة في أخذ الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات، ستكون بالضرورة على هامش الحياة، وقد يستدعي الأمر تدخّلا أو منقذاً.

وعليه ينبغي أن تتغيّر وظيفة الشرطي من التقليد إلى التجديد، ومن الاستهلاك إلى الإنتاج، ومن الخوف إلى الاطمئنان، ومن المطاردة على الأقدام إلي المتابعة بالليزر والإنترنت، وهكذا مهمّة الجيوش التي تؤدّيها الأعداد الكبيرة وهي في عمر الإنتاج والإبداع والبناء، طاقات معطّلة

تتحرّك بالأمر والنّهي، وتعيش على حساب المنتجين؛ فلا خوف على أمن الوطن إذا تمكّن شعبه من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمْل مسؤوليّته، الخوف على أمن الوطن عندما يحرم المواطن من امتلاك هذه الحقوق والواجبات والمسؤوليّات.

ولهذا ينبغي أن يؤهّل الموظفون في الإدارات الخدمية بالمعلومات الجديدة التي تواكب حركة التغيّر التّقني، والتغيّر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإلّا بالضرورة سيتم الاستغناء عنهم، أطنان السجلات وآلاف الحافظين لها، ومئات الأماكن التي تُحفظ فيها، لم تعدّ الوظيفة في حاجة لها، وذلك بتيسّر البديل الأسرع والأفضل.

ومن هنا فالتعليم الذي كانت أهدافه تعليم القراءة والكتابة والتخرّج من الجامعات، لم يعد هو التعليم المطلوب الذي يلبّي رغبة البلد؛ فالتعليم الحديث يهدف إلى أن يتعلّم المتعلّم من خلاله كيف يتعلّم؟

وكيف يفكّر؟

وفيما يفكّر؟

وكيف يحفّز على التغيير ويدفع تجاهه؟

وكيف يتصرّف عندما يكون بين مفترق الطرق؟ إنَّه تعليم إشباع الحاجة، وليس الحاجة للعمل فقط، بل الحاجة إلى النجاح والتفوّق في ميادين العمل وبالسّرعة اللازمة للمنافسة مع وافر الجودة.

وهكذا حال الخبرة لم تعد ذات جدوى إذا لم تكن متجدّدة ومتنوّعة، فالخبرة أصبحت غير ثابتة، والعمل الذي يتطلّب مهارة عالية هو الآخر تغيّر، حتَّى أصبح النّوع الواحد من المهارة لا يفيد لأداء الوظائف المتنوّعة، خاصّة عندما تحدث الأزمات، ولذلك لا ينبغي الاقتصار على العلوم التي تحملها الكتب؛ فالعلوم الواسعة اليوم هي التي تنشرها وتبثّها الشّاشات، من خلال شبكة المعلومات المتنوّعة والمتجدّدة، ومن هنا فالطبيب الذي لن يفتح يوميّاً شاشة المعلومات التي يبث من خلالها أحدث ما وصلت العلوم الطبيّة إليه، لن يعود طبيباً ناجحاً.

ولذا ينبغي أن تكون أساليب الاتصالات مع الآخرين مرنة وشفّافة، وأن تكون المواصلات هي الأخرى متطوّرة وميسّرة للتّواصل والاتّصال لمعرفة الجديد، وفتح الأجواء أمام الملاحة الجوية العائدة بالمنفعة أمر ضروري، والسّرعة في تسهيل الإجراءات أكثر أهمية، وفتح البحار والمحيطات، والعمل على فتح قنوات جديدة لمرور السّفن المسالمة، بزمن وكلفة أقل يجب أن لا يبعد من التفكير، والضرائب والجمارك كلّها في حاجة لإعادة النّظر، لأنّ كلّ ذلك يتطلّب توليد وظائف جديدة ومفيدة؛ فالسياحة في بلدان السّلام والأمن والطمأنينة والخدمات الممتازة، تفتحُ فرصاً متعدّدة ومتنوّعة للدخل الممكّن من الحصول على ما يشبع الحاجات المتطوّرة.

وعليه: فإنَّ دولة التوافق الأخلاقي هدفها ترسيخ قيمة الإنسان الحرّ، القادر على العطاء، والمستوعب للعلوم والمعارف المسببة في الرّقي الحضاري، وكذلك رعاية من لم يستطع من بني الإنسان بأسباب الإعاقة أو المرض بأنواعه، ومراعة خصوصية النوع وظروف المرأة والطفولة، وظروف المعاقين وكبار السنّ، والعجزة الذين لهم حقّ الضمان الاجتماعي، ولهذا تعتبر كرامة الإنسان وسيادته على رأس المعطيات الرئيسة لازدهار دولة التوافق الليبية.

ولسائل أن يسأل:

ومن هم المعوقون المحتملون لقيام دولة التوافق؟

أقول:

المخالفون وهم كثر، ومنهم:

ـ تجّار السّوق السوداء الذين يبيعون السّلاح داخل الحدود وخارجها.

ـ مبيضو الأموال العائدة من المحرّم والمجرّم.

ـ أصحاب الميليشيات الذين اعتدوا على البعض بقوة السّلاح؛ فسلبوا ونهبوا، أو أخذوا من البعض ما أخذوا.

ـ الذين يعرفون أنّ كلّ شيء قد تغيّر ولن يعود، ومع ذلك لازالوا هم يظنون.

ـ بعض المتنفذين في ذلك النّظام وهم لا زالوا متنفّذين؛ فأولئك لا ثقة لهم في بناء دولة التوافق الليبية، فهم يعتقدون أنّ بناء الدولة سيكون مضرّ بهم وبمصالحهم الخاصّة.

ـ بعض رجال أعمال النظام السابق لازالوا هم رجال الأعمال، الذين هم حريصون على بقاء الفوضى حتى تُقضى حوائجهم بيعاً وشراءً، واستيراداً وتصديراً؛ فمثل هؤلاء لا يثقون في سيادة النظام واستقرار أمنه، ومن هنا هم يرون في الفوضى مغنمه وأخر فرصة.

ـ الذين لن يجدوا لهم مكانة عندما يسود الأمن والعدل، وتُنظّم علاقات الأفراد والجماعات والقبائل، وتُنظّم علاقات المواطن بمؤسّسات الدّولة وفقاً للاختصاصات والصلاحيات، ووفقاً للتخصّص والتجربة والخبرة والمهارة، أي وفقاً لحقوق تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسؤوليات يتمّ حمْلها.

ـ الذين أصبحوا قيادات بالقوّة وهم في حقيقة أمرهم غير مؤهلين إليها.

ولذا فإن لم تُبنَ دولة التوافق الليبية، ستتأخر مصالح الشّعب، وتسود العصبيّة على حِساب حقوق المواطنة، وتظهر تحالفات قد تقود إلى الانتكاسة والتجزئة أكثر مما تقود إلى الوحدة الوطنية.

دولة التوافق
الليبية
وصناعة المستقبل

دولة التوافق

وصناعة مستقبل

المستقبل هو المأمول المرغوب في الزّمن الآتي، وفقاً لقيم أخلاقية وحضارية، ومن هنا لم يعدّ المستقبل مقتصراً على الزّمن، بل أنّه المستوعب لتلك الرواء الصّانعة للحياة الأفضل والأجود، سياسياً، واقتصادياً، وعلمياً، وصحياً، وتقنياً، وثقافياً، وعلائقياً.

ومن هنا فصناعة المستقبل لم تعدّ مجرّد التزام وخطّة مأمولة، بل صناعة المستقبل هي المتحقّقة في الزمن الحاضر برواء متطلّعة، يتم من خلالها تجاوز الزّمن الحاضر بعقول الزّمن الآتي. ولذا لا تتم صناعة المستقبل إلّا في الزمن الحاضر، ولا يتم بلوغه إلّا بجهود واعية ومشتركة.

ومن هنا فلن يُعد كلّ شيء ثابت، السياسات متغيّرة والاقتصاد متغيّر، والعلاقات الاجتماعية في حالة تبدّل، والحاجات متطوّرة، والرّغبات كثيرة، والسعي إلى الأفضل مطلب عام، وفلسفة الحياة ليس من أجل اليوم، فمن يمتلك القدرة على أن يفكّر في المستقبل ويعمل على صناعته يفوز، ومن لن يعمل على صناعة المستقبل سيجد نفسه في عملية حسابية مع مجموع المستهلكين.

ولذلك لم يعد التخطيط غاية في ذاته، بل الغاية هي صناعة المستقبل بخطوات ونتائج قياسيّة، تعتمد على إيجاد معايير لقياس الأداء المؤدّي إلى زيادة الإنتاج ورفع المستوى التنموي في البلاد، وهذه الأساليب بدورها تشجّع على الإبداع، وتنمي قدرات الإنسان الابتكارية التي تأتي بالجديد،

ممّا يجعل العلاقة بالعمل علاقة إنتاج وعطاء مستمر، ويجعلها في حالة سباق مع التقنية، التي تُلحِقها بصناعة المستقبل، ولذا فهي تمتلك المقدرة على الإنجاز وتمتلك الإرادة والتصميم اللذين يُمكّنانها منه.

ولأنّنا نعرف أنّ المستقبل سيأتي بالقوّة شئنا أم أبينا، إذن لماذا لا نبحث عنه؟ ولهذا يجب أن نتعلّم من أجل المستقبل الذي لا نعرف مضمونه، مع أنّنا نعرف أنّه سيأتي.

إذن لا ثقة في الزمان على الإطلاق، بل الثقة في العمل دون سواه، وعليه ينبغي أن نعمل دون تردّد ، نبحث، نتعلم، نتعرّف، ونصحح أخطاءنا أولا بأول، من أجل حياة المستقبل.

المستوى القيمي

لدولة

التوافق وصناعة المستقبل

المستوى القيمي لصناعة المستقبل هو المستوى المنطقي الذي فيه الحقّ يقال، والفعل يُفعل، والعمل يؤدّى عن إرادة، إنَّه مستوى الشخصية المنطقية التي تؤسّس على إقرار مبادئ مشتركة، لا على انحيازيات عاطفية، إنَّه المستوي القيمي المسالم لمن يسالم، والشخصية التي تسلك وفقاً لهذا المنطق هي الشخصية المحبّة للتّعايش السلمي وذات العلائق الوديّة مع المجتمع الإنساني؛ فلم تكن رؤاها مقتصرة على المستوى القيمي الذاتي، بل تتعداه إلى التطلّع إلى الآخر، وما يمكن أن يؤخذ منه أو يتبادل معه، من ثقافة وعلماً ومعرفة دون أن يكون شيئاً منه على حساب الهويّة الاجتماعية أو الوطنية؛ فإن كان هناك شيء من هذا القبيل فإنّ الرّفض هو السبيل إلى التوقّف عند الحدود.

وعلاقات الإنسان وفقاً لهذا المستوى القيمي هي علاقات حوارية أخذ وعطاء، دون تعارض مع ما يقرّه القانون الدّولي، مع المحافظة على حرّيّة وسيادة الوطن الذي يجب مقاتلة أعدائه إن اعتدوا على ترابه وحرّية مواطنيه، ولذلك لا رفض إلّا لما ترفضه القيم الاجتماعية والإنسانية معاً وفقاً لكلّ خصوصيّة، ولا قبول لمن يرى رأيه ولا ينظر إلى أراء الآخرين.

شخصية الإنسان المنطقي لا تقبل الحرمان من ممارسة الحقوق، أو الحرمان من أداء الواجبات، أو الحرمان من حمْل المسؤوليّات، ومن يقدم

على ذلك كرهاً ستلاقيه المواجهة مع وافر إظهار القوّة من أجل المستقبل المأمول لجميع النَّاس في الوطن، مع تمام الاحترام والتقدير لحرّيات الآخرين وتطلّعاتهم التي رسموها لمستقبلهم الأجود والأنفع، بل كلّما كانت إمكانية الاستفادة منهم كلّما فُتحت آفاق التعامل معهم بما يفيد الجميع دون الأخذ بالأحكام السّابقة، التي يجوز أنَّها قد تأثّرت برؤى خاصّة.

في هذا المستوى القيمي تعترف شخصية الإنسان بحقوق الآخرين في ممارسة السّلطة؛ فلا تقرّ ولا تقبل مغالبة طرفٍ لطرفٍ، بل تعترف بأنَّ لكلِّ مجتمع أو أمّة هويّة لها من الخصوصيات ما يميّزها عمَّا تمتاز به خصوصيّات المتجمعات والأمم الأخرى، ولكن من المفيد أن تتلاقح الآراء، والمعارف، والثّقافات التي تفيد تقدّم الإنسان، وتسهم في رُقيّه الحضاري؛ فالمجتمع مهما امتلك من قوّة؛ فهو لن يبلغ الجبال طولاً، إن لم يقدّر الآخرين ويعترف بخصوصيّاتهم التي بها يتميّزون مع وافر التقدير والاعتبار.

ولأنَّ صناعة المستقبل حقّ، لذا ينبغي أن تكون طموحات المواطنين المستقبليّة مؤسّسة على قواعد المنطق، وحُججه، وبراهينه التي لها من المبرّرات ما يجعلها مقدّمات تؤدّي إلى نتائج مقبولة ومرضية.

وعليه: المستوى المنطقي هو الذي تصل إليه الشخصية بعد تحليل يُبنى على معطيات لا على افتراضات، والتحليل المنطقي وفقاً للمعطيات قد تكون نتائجه صحيحة وقد تكون خاطئة؛ فإذا كانت المعطيات صادقة فإنَّ التحليل المنطقي بالضّرورة سيكون صادقاً، وإذا كانت خاطئة فليس له غير النتائج الخاطئة، وهذا الذي يجعل الشخصية في حالة ميل من المستوى الذاتي إلى المستوى الموضوعي، أي أنَّها ترفض أن تكون منغلقة على حدود الذّات الاجتماعية؛ فتتطلّع إلى الآخر لتأخذ منه ما يفيد، ولا تقبل بأن تأخذ شيئاً يكون على حساب مكوّنات الهويّة الوطنية للأمّة.

فالمستوى القيمي للشخصية المنطقية لا يجعل الإنسان يقبل أو يرفض لكلّ شيء هكذا، بل لا يقبل ولا يرفض إلّا ما يجب أن يُقبل أو يُرفض، ولكن مع ذلك فإنَّ هذه الشخصية لم تتخلّص بالتّمام من تلك المؤثّرات الاجتماعية

والثّقافية التي جعلت لها ذاكرة مع التَّاريخ؛ فإنْ تخلّصت بالتّمام أصبحت على ذلك المستوى الموضوعي الذي تتساوى عنده المقاييس بين القريب والبعيد؛ فالمستوى الموضوعي لا يرفض البعيد من أجل القريب، بل يرفض ما يجب أن يرفض بحقّ حتَّى ولو كان قريباً، ويقبل من يجب أن يُقبل حتَّى وإن كان بعيداً غريباً، ولهذا من بلغ هذا المستوى يوُصِفَ بالموضوعية، ومن لم يبلغه يمكن أن يكون من الذين يميلون إليها عندما يكونون على المستوى المنطقي، الذي به يُصنع المستقبل المأمول بكلِّ شفافيّة.

ولهذا تعدّ الشفافية ضرورة لصناعة المستقبل دون انغلاق على ثقافة محليّة قاصرة؛ فلا داعٍ إلى الصِّدام والخصام بما أنَّ هناك معطيات ومبرّرات للحوار المنطقي الذي به تُقدر الأطراف المتحاورة بعضها بعضاً.

ولذا فممارسة السياسة برؤية هذا المستوى المنطقي تعدّ حقّ خاصّ وعام، خاصّ على مستوى الخصوصية الفردية، وعام على مستوى الشّعب بكامله، ومن هنا فمن يُحرم من هذا الحقّ على أيِّ مستوى من المستويات الاجتماعية والإنسانية فليس له بدٌّ إلّا الرّفض، وإن لم يُجدي الرّفض؛ يتمّ قبول المواجهة نضالاً وتمرّداً وثورة، حتَّى تُستردّ الحقوق، وتقدّر الكرامة، ويتمّ نيل الاعتبار، ويقف كلّاً عند حدوده ولا داعي للمظالم والاعتداءات؛ فالمستقبل للجميع بدون آلام وبدون أوجاع سياسية واجتماعية واقتصادية ومعرفية وثقافية.

إنَّ مستوى الشخصيّة المنطقية، مستوى تطلّعي، ومن هنا تصبح الشخصية تميل إلى المشاركة في الأحداث الموجبة، وتبتعد عن المبررات السّالبة، وتقبل بأن ينوب عنها من تعتقد أنَّه قادر على تمثيلها ولا يكون على حسابها؛ فلا تقبل السيطرة وتأمل عدم التدخّل في شؤونها الخاصّة، وعلاقتها بالحرّية علاقة تعبير؛ فكلُّ فرد من حقّه أن يعبِّر عن إرادته بحرّية، ولا يحقّ لأحد أن يُلجمه أو يصادر حقّه في التعبير.

وعليه: فإنَّ الرّفض منطقيّاً يجب أن يكون لما يجب أن يُرفض، في مقابل قبول ما يجب أن يُقبل دون تعصّب وعدم اعتراف بالآخرين وحقوقهم

وواجباتهم ومسؤوليّاتهم؛ فالإنسان المنطقي يقبل الاندماج والذوبان في الآخرين دون أن يكون آخراً على حساب ذوبانه واندماجه، وهذا الأمر يدلّ على أنَّ الإنسان في حالة تطلّع لِما ينبغي أن يكون من أجل مستقبلٍ أنفع، وبالمنطق ينبغي على الإنسان أن يفكّر ويسعى لأن يكون على مستوى قيمي أفضل، وعندما يسعى لِما هو أفضل بالضرورة سيجد نفسه في ظروف تمكّنه من الاختيار بإرادة، كما تمكّنه من نيل التقدير والاعتبار والاحترام، وهذه الظروف تمكّنه أيضاً من الاقتران بذاته فلا ينفصل عنها، سواء في حالة التمركز التّام، أو في حالة التطلّع لِما ينبغي.

فالمستوى القيمي المنطقي الصانع للمستقبل هو المستوى الذي يكون فيه الحوار حُجّة بحُجّة، لأجل أن يتمكّن الإنسان من التمييز بين الحقِّ والباطل (رفض أو قبول)؛ فالذي يميِّز يَعرِف ويُقدِّر الأشياء وفقاً لمعطياتها ومبرّراتها المعرفية، والذي لا يميّز بين هذا وذاك فلن يعرف، ذلك لأنَّ الشخصية التي تمتلك مَلِكة التمييز لا تقتصر في تمييزها على الأدلّة والشّواهد المحسوسة فقط، بل تتعدّاها إلى معرفة كشف العلائق المجرّدة التي تجعلها تدرك ما يجب إدراكه حسّاً وتجريداً، وبهذا تصبح على التوازن المحقّق للتكيّف والتوافق.

ومن هنا فمستوى الشخصية المنطقيّة هو مستوى الشخصية المدركة لِما يجري من حولها، المتطلعة لِما هو أفضل، المعتمدة على قدراتها العقلية في استيعاب المواضيع التي تمكّنها من التحليل وبلوغ النتائج المنطقية، واستثمار الإمكانات المتاحة والإمكانات المنتَجة بحثاً وتنقيباً، إنَّها الشخصيّة التي تلتجئ إلى التمييز بين المواضيع بمعطيات عقلية أكثر من التجائها إلى التفسير المادّي المباشر.

وعليه: فإنَّ التطلّع للمستقبل الخيِّر قيمة مقدّرة منطقيّاً، كونه استشعار حريّة مأمول بلوغها، بعد أن أصبح أمرها في دائرة الممكن المتوقّع، ومن يستشعر الحرّية يتحفّز إليها إرادة حرّة مع القبول بدفع الثَّمن من أجلها، ولهذا فإنَّ القبول أو الرّفض أو المواجهة، أو الثّورة في هذا المستوى القيمي لا يكون إلّا من أجل بلوغ حلّاً منطقيّاً، ولأنَّه حلٌّ؛ فهو لا يكون إلّا حجّة صانعة للمستقبل، ولأنَّه حُجَّة؛ فإنَّ الأخذ به يحقّق لأصحابه الرّضا

الذي به ينالون الاعتراف والتقدير، من قبل الذين تربطهم بهم علاقات قربى أو علاقات عمل أو علاقات دين أو حجّة ومنطق دون انحياز أو تعصّب، وذلك لاقتناعهم بما هو منطقي كونه الصانع للمستقبل المأمول من النَّاس.

إذن التطلّع تسابق مع الزّمن حيث لا توقّف عند حدود الحاضر، بل هو امتداد إلى المستقبل المأمول المتجدّد تفكّراً وتدبُّراً وتأمُّلاً من أجل الحياة الأفضل سياسيّاً واقتصاديّاً وعلميّاً ومعرفيّاً وثقافيّاً وحضاريّاً، ولكن لكلّ شيء من هذا ثمنه؛ فمن يقبل بدفعه يستطيع بلوغ المأمول، أو على الأقل يبلغه أبنائه من بعده، وذلك بعد أن عبَّد لهم السبيل المؤدّي إلى المستقبل الأفضل.

ولهذا فالتطلُّع قيمة حميدة من أجل بلوغ الأمل المتطوّر، وهذه القيمة الحميدة تمنح المُتّصف بها فُسحة الاطلاع على الواقع واستشراف المستقبل، في عملية موازنة من أجل الإصلاح وإيجاد الحلول المناسبة لقضايا الفرد والجماعة والمجتمع، وفي كلّ المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا تكون قيمة التطلّع حاملة لمعطية إثبات الأنا والآخر، دون أن يكون أمل أحدهم على حِساب أمل الآخر.

وأوّل وسائل التطلّع وأبسطها على جلالتها هي قراءة التاريخ من أجل أخذ العِبر، ولهذا فإنَّ المتطلّعين من أجل أن يكون العدل والحقّ سائداً لحياة أفضل لا يكابرون في الاتصال مع الآخر من أجل الاستفادة المشتركة من المنافع المأمولة، ولذا فلا داعٍ للمكابرة، ولا داعٍ للتردّد الذي يجعل البعض على حالة من السّكون، ومن يقرأ التَّاريخ يعتبر، ويعرف أن الشّعوب والحضارات دائماً في حالة اتِّصال وتواصل من أجل إحداث النُقلة للمستقبل الذي دائماً هو متجدّد.

ولا نغفل عن أهميّة المعرفة التي تُعطي للتطلُّع قيمة؛ فبها تشبع الحاجات عن دراية وموضوعيه؛ فالمعرفة هي المعلومة والحجّة والفكرة والثقافة بحالها التي تمكّن من معرفة الآخرين دون لبس ولا غموض، وتمكّن من

معرفة ما وصلوا إليه من علوم ومعارف وتجارب يمكن الاستفادة منها في تغيير الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعيّة.

ولهذا فإنَّ المعرفة حاجة ضرورية للإنسان تستوجب إشباعاً، وبما أنّ هناك آخر؛ فالطبيعة البشرية والإنسانية تستوجب التعرُّف عليه ليتحقّق لها الإشباع، ولذا فإنَّ الانغلاق والانكفاء على المستوى الأنا فقط، هو من الأفعال والسلوكيات غير الطبيعية، ولكن هناك من يحرّم ويجرّم الاتصال بالآخر خاصّة الذي يمارس الحرّية في بلاده عن إرادة مع وافر نيله للتقدير والاحترام.

ولذا فالشّعوب لم تكن كما كان يظنُّ الطّغاة، بل هي مجبولة على التطلّع للمستقبل، واستقراء أحداثه، وتحوّلاته، واستجلاء غوامضه وخوافيه استجلاباً للخير ودفعاً للشرّ، وهنا فالشعوب المجبولة على التطلّع هي وحدها قادرة على إحداث النُقلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً وحضارياً، كما أنّها تعلم أنَّ التطلّع للمستقبل ليس هروباً من الحاضر، ولا قفزاً على السُنن الكونية، ولكنّه الأمل الذي يدفع إلى العمل والإنتاج والإبداع، ويُمكّن الإنسان من ممارسة الحرّية.

ولذا فإنّ الإصرار على الحصول على الأفضل، دائماً يجب أن يصحبه اعتقاد بأنّه لن يحدث الأفضل إلّا بخطط واستراتيجيات تتجاوز المتوقّع إلى ذلك غير المتوقّع.

ومن هنا فالتطلُّع قيمة حميدة كونه مستوى من المستويات القيميّة التي يجب أن تأملها شخصيّة المواطن ليكون للوطن آمال ومستقبل أفضل؛ فالتطلّع للمستقبل الأفضل والأجود والأنفع هو مكمن الآمال، والطموحات التي فيها تتحسّن الأحوال، وتحدث النُقلة من مستوى قيمي أدنى إلى مستوى قيمي أعلى.

من يعمل في الزّمن الآن برؤية المستقبل، يجد نفسه قد أمّن لنفسه مستقبلاً خالٍ من التأزُّمات، ومن يغفل عن ذلك في زمنه الآن، يجد نفسه في القاع مع الذين هم في أسفل السافلين.

ومن ثمّ؛ فإن كانت لنا توقّعات في دائرة الممكن بأنَّ أحداً سيقع في تأزُّمات مستقبلية؛ فيجب علينا إن كنَّا خائفين عليه أن نعظه في الزّمن الآن، وأن نرشده إلى ما يجب، وإلّا سيكون واقعاً فيها لا محالة، ويومها ستكون التأزُّمات قد حلّت ولن ينفع النّدم، وقد لا يكون بعدها إصلاح ولا من بعده بلوغ حلّ.

وعليه:

دولة التوافق هي دولة حلّ التأزُّمات ومعضلات المواطن الليبي، فبقيامها يُفسح المجال أمام العلاقات الاجتماعية والسياسية بين أبناء الشّعب، وذلك بما يرضي الفرد والجماعة والمجتمع بأسره.

وإنْ لم يتمّ ذللك رغبة وإرادة ستكون المشادّات بين النّاس تحت عناوين ومسميات كثيرة، منها:

ـ الإقليمية التي بأسبابها توضع الحدود داخل الحدود.

ـ قفل منابع العيش (النفط) من البعض ضدّ البعض.

ـ استباحة البلاد من الاجنبي؛ فتسرق المتاحف والآثار، وينتشر السّلاح ضدّ السلاح.

ـ امتداد حدود البلدان المجاورة على حِساب امتداد حدود البلاد.

ـ الإقدام على أعمال التهريب تحت ظلال المخاطرة بدلاً من التصدير والاستيراد الشرعيين.

ـ ثأر البعض من البعض، واستباحة الممتلكات؛ ممّا يدفع القبائل إلى اللّحمة على حساب الوحدة الوطنية، كما يدفع إلى التحالفات القبلية بين البعض ضدّ البعض.

وماذا
بعد القذافي؟

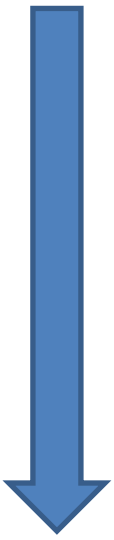

تفخيم القيم

تفخيم القيم

القيم هي تلك المعاني ذوات الدلالات المهذّبة للألسن، والمقيّمة للأفعال والأعمال، والمقوّمة للسلوك، من أجل حياة إنسانية مضمونها الأخلاق التي ترسّخ العلاقات وتقوّيها، دون أيّ مظلمة، وتستوعب الآخرين دون أن يكون وجود أحدهم على حساب الآخر، ومن هنا يجب أن تُفخّم القيم وتُعظّم.

فتفخيم القيم هو تعظيم شأنها، رفعة وعلو مقامات لِما تؤدّي إليه من تهذيب للأنفس، ومن هنا فتفخيم القيم وتعظيمها يؤدّي إلى علو شأن أصحابها، أي أنّ أهل القيم لا يعلوا شأنهم إلّا بتفخيم تلك القيم التي جعلت لهم شأن، ووضعتهم في مصاف أصحاب الاقتداء بما هو أحسن وأجود.

ولقائل أن يقول:

بما أنّ القيم في أساسها مفخّمة؛ فمتى هي في حاجة إلى التفخيم؟

أقول:

نعم أنّ القيم في أساسها هي المفخّمة، ولكن عندما يحاد عنها ويتمّ الانحراف، أو أن تقوّض بإجراءات تعسّفية كما قوّضت في زمن سيادة المظالم؛ فهي بدون شكّ في مثل هذه الظروف هي في حاجة للتفخيم. ولهذا فأهمّ الأولويّات من بعد القذافي هو العمل على تفخيم تلك القيم الحميدة التي قوّضت في زمنه.

وماذا يعني تفخيم القيم؟

يعني العودة إلى الأخذ بتلك القواعد التي نظّمت العلاقات بين النّاس، وجعلت بينهم محبّة، ووحدة، وموّدة، وألفة، ولأنّهم بأسباب التقويض فقدوا ما فقدوه من هيبة مظلتها؛ فهم بعد الانتصار لا أولوّية لهم إلّا العودة إلى

تلك القيم الحميدة والفضائل الخيّرة، التي ينهلون منها مكارم الأخلاق، وحُسن الأدب، وسلامة القول، والعمل، والفعل، والسلوك.

ومن هنا فإنّ تفخيم القيم هو تعظيمها، وذلك بما يعظّم شأن أهلها وأصحابها، عندما يأخذون بما تحمله من أبعاد إنسانية وأخلاقية، ويتمسّكون بقواعدها التربويّة، وذلك من خلال مناهج ومقررات متقدّمة، وكذلك من خلال منابر علمية وإعلاميّة وفقهية تؤدّي إلى التغيير.

ومن القيم التي في حاجة للتفخيم الآتي:

تفخيم

قيمة الاختلاف

الاختلاف كونه قيمة لم يكن هو من حيث المفهوم بالخلاف؛ فالاختلاف يكون بين الافكار، والمناهج، والاتجاهات والرواء، والقدرات، والاستعدادات والمواهب، والأديان، والاعراف، والقيم، ممّا يؤدّي إلى اختلافٍ بين المقتنعين بهذا والمقتنعين بذاك، أو بين المؤمنين بهذا والكافرين به، ممّا يجعل تقدير الآخرين قيمة بين الناس حيث لا إكراه في الدين.

ومن هنا فالاختلاف تنوّع معرفي بين البعض والبعض، ولأنّه تنوّع معرفي؛ فإنّ خطوطه غير متوازية بالتّمام، ولذا كلّ ما هو مشكوك في أمره، أو تلحقه الظنون؛ فهو موضع اختلاف إلى أن يتمّ التبيّن الذي من بعده تُتّخذ المواقف؛ فتُصدر القرارات عن وعياً ودراية تامّة، ويتمّ تحمّل المسؤولية المترتّبة عليها.

ومع أن الاختلاف يؤدّي إلى اللقاء والتحاور والتفاهم، إلّا أنّ زمن القذافي كان على غير ذلك، كان ذا رأي واحدٍ، ولونٍ واحد، وقائدٍ واحد، ومعلّم واحد، ومهندس واحدٍ، ومفكر لا مفكّر معه، وملك ملوك لا ملك معه، وشيخ قبيلة لا شيخ معه، ولهذا كان الخلاف معه على أشده، حيث لم يقبل بوجود مساحة للاختلاف.

ولذا فالاختلاف يؤدّي إلى الالتقاء والتحاور والتفاهم، خاصّة إذا تفهّم كلّ طرفٍ ظروف الطّرف الآخر، وقدّر مبرّراته التي كان اللبس والغموض مؤثّر من مؤثّراتها. أمّا الخلاف الذي بلغ أصحابه القطيعة؛ فلا شيء من بعده إلّا العفو، أو التسامح، أو الصلح، أو الاستمرار إلى المقاتلة التي سيكون الزّمن كفيل بإنهائها انتصاراً وهزيمة.

إذن الخلاف هو مُضادّة بين الأطراف التي لم تصل بعد إلى حلٍّ تأزّماتها وصِداماتها وخُصوماتها ونِزاعاتها. ومن هنا فالاختلاف يمكن أن يؤدّي إلى الخلاف؛ أمّا الخلاف فلا شيء من بعده إلّا القتال إن لم يكن للعفو والتسامح والتصالح مساحة.

الاختلاف تنوّع طبيعي بين المكوّنات القيمية للأمم والشّعوب، كما تتنوّع اللغات والنباتات والمخلوقات، ممّا يجعل للاختلاف وظيفة وطبيعة وخصوصيّة، ومن هنا تتنوّع الأفكار بالآراء وتتنوّع أسليب عرضها، حتى تصبح قابلة للامتداد من حيّزٍ فكري إلى حيّزٍ فكريّ آخر.

وعليه:

الاختلاف يستوجب استيعاباً للمتنوّع، والخلاف لا يعبّر إلّا عن مقاطعته، فتتّسع الهوة بين الذين يسري الخلاف بينهم، ممّا يجعل الصدام والخصام يزداد شدّة، وفي المقابل الاختلاف الموضوعي يدفع بالمتنافسين إلى ما يمكّنهم من تقديم ما ليدهم من خبرة وعلم ومعرفة ومهارة من أجل الأجود معيارياً ووطنيّاً.

ولذا فإنّ الاختلاف ضرورة من أجل تعظيم القيم التي تمكّن من المنافسة المحفّزة على رفع المستوى العلمي، والمعرفي، والأخلاقي، والتقني، والفكري، كما يؤدّي إلى التفاهم والتفهّم اللذان يخرجان المتأزمين من تأزّمهاتهم.

إذن كلّما ساد الخلاف بين النّاس، طال زمن تأخّرهم وتخلّفهم، وفي المقابل كلّما ساد زمن الاختلاف تنوّعت الآراء وتلاقحت بما يفيد الذين تنوّعت رؤاهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا فالاختلاف يمكّن من إزالة اللبس والغموض كما أنّه يمكّن أصحابه من المقارنة المؤدّية إلى الاختيار الأفضل، وفي المقابل اينما ساد الخلاف سادت المظالم وتضاعفت الخسائر.

ومن ثمّ فالاختلاف يؤدّي إلى النّماء والتقدّم والارتقاء، أمّا الخلاف فيؤدّي إلى الاحجام والتخندق تربّصاً بالآخر، حتى يبلغ الحال بأطراف الخلاف إلى أشدّ التأزُّمات والآلام.

فما جرى في ليبيا بعد نجاح ثورة 17 فبراير من اختلافات بين المنتخبين، قد توّج باختيار الشّخص المناسب للمكان الذي تمّ انتخابه إليه، ولهذا فإنّ أعضاء المؤتمر الوطني العام، هم نخبة من الليبيين سواء أكانوا مستقلين أم أنّهم أفراد منتمون إلى مكوّنات سياسية.

كما أنّ الاختلافات التي ظهرت بين الكُتل والأحزاب السياسية والمستقلين كانت جميعها اختلافات مسؤولة، وذلك لأنّها اختلافات من أجل ليبيا ومستقبلها المرتقب.

وعليه:

لن يقود أحد ليبيا وفقاً لرؤيته الخاصّة كما كانت تقاد في ذلك الزّمن حالك الظلمة، فالكتل السياسية والمستقلون السياسيون هم يتنافسون من أجل مستقبل ليبيا أمنيّاً، واقتصادياً، واجتماعياً، ولهذا ينبغي احترام وتقدير المختلفين من أجل مصلحة الشّعب الليبي، والمستقبل الذي يأملونه أمناً وسلاماً ومحبّة ووحدة وطنية.

ولأنّ فرض الرأي لا يقود إلّا لخلافاً؛ فكان الخلاف مع القذافي الذي فرض رأياً واحداً بلونٍ واحدٍ طوال 42 عاماً، أي أنّه كان خلافاً، ولم يكن اختلاف، فالخلاف قطيعة، أمّا الاختلاف فمجالات الاتصال والتلاقي فيه أبوابها مفتّحة، من أجل التفاهم على المصالح المشتركة والمستقبل الوطني العام.

ومن هنا فالاختلاف عدم اتفاق يستوجب اتفاقاً، فإن تمّ الاتفاق خرج المختلفون برؤية مشتركة وبدون مغالبة، وإن لم يتفقوا سيكون السعي

مستمر من أجل معرفة علل الاختلاف، فعلى سبيل المثال: تمّ انتخاب السيد ابو شاقور لرئاسة الوزراء من قبل المؤتمر الوطني العام، ولكن عندما قدّم حكومته لنيل الثقة من المؤتمر الوطني العام؛ فلم تنل الثقة بأسباب الاختلاف، وليس بأسباب الخلاف، ولأنّه الاختلاف استمرت الحوارات واللقاءات بين الكتل السياسية، والمستقلون أعضاء المؤتمر الوطني العام، إلى أن توّجت باتفاق على السيد على زيدان رئيساً منتخباً لرئاسة الوزراء، الذي شكلّ حكومته ونالت غالبيتها ثقة المؤتمر الوطني العام، وأعطيت له الفرصة لاستبدال بعض الوزراء الذين لم يتحصّلوا على ثقة أعضاء المؤتمر الوطني العام. ولذا كلّما وُجد اختلافاً وجب الاتفاق، وكلّ ما وُجد خلافاً كانت المصادمات على أشدّها ممّا يستوجب تدخّلاً وحلاّ.

قال تعالى: {وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}[73].

في هذه الآية الكريمة قال شعيب عليه الصّلاة والسّلام: (وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ) ولم يقل (وما أريد أن اختلف معكم)؛ فالأولى: لا تستوجب خلافاً مع ما بُعِثَ شعيب من أجله، ولهذا فهو يدعو لما أُمر به وهو الحقّ، ولأنّه على الحقّ؛ فلا يمكن له أن يخالفه، وفي المقابل سيختلف مع الكافرين حتى يؤمنوا بالحقِّ الذي جاء به شعيب نبياً لله تعالى.

إذن يجب أن تُفخّم قيمة الاختلاف كونه حقّ يستوجب الاعتراف والتقدير والاعتبار، أي يُفخّم عندما لا يكون الاختلاف غاية في ذاته، حتى تعود المنافع على جميع المختلفين في رؤاهم وأفكارهم، واتجاهاتهم وثقافاتهم، ولغاتهم وأعرافهم ومعتقداتهم. ومن هنا يُصبح التمسّك بما هو مختلف من أجله تمسّك بحقّ من ورائه مطالبين.

قال تعالى: {وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا}[74] أي أنّ أساس الخلق واحد كلكم لآدم وآدم من تراب، ولكن بعد النبوءات والرّسالات السماوية الخالدة آمن من آمن، وبقي على كفره من بقي، وبين هذا وذاك نافق من

---

[73] هود 88.

[74] يونس 19.

نافق، وكذب من كذب، وبقي من بقي مؤمناً، وارتدّ من ارتد بعد إظهار الإيمان، ومن ثمّ أصبح الاختلاف ضرورة من أجل استمرار الحوارات والمناقشات وعدم اليأس والقنوط، ولهذا دائماً الاختلاف الموضوعي من ورائه رسالة أو فكرة ذات أهمية، ممّا يجعل البعض داعية لها والبعض مدعو إليها، ولذا فالاختلاف لم يكن من أجل القطيعة، بل من أجل الاتصال والالتقاء.

ومع أنَّ الاختلاف يقود إلى الالتقاء، إلّا أنّ اثناء اللقاء قد يستوجب الموضوع الذي التقت الجماعات من أجله إلى طرفٍ محايدٍ، ليكون حكماً فيما هم فيه مختلفون، {فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ}[75]. الآية الكريمة موجّهة إلى سيدنا محمّد عليه الصّلاة والسّلام، من أجل أن يقضي بين المختلفين في الأمر من يهود ومسيحيين ومسلمين، وقضاؤه حكم عدل لأنّه حكم بما أمر الله به، وليس بحكم رؤية شخصية، وذلك لأنّ المختلفين جميعهم يؤمنون بالله تعالى، ولكن يختلفون في مناهجهم وشرائعهم وأساليب حياتهم، ومن هنا فالمختلفون لهم من المعطيات ما يجعلهم يلتقون أكثر مما يؤدّي بهم إلى الخلاف، مصداقاً إلى قوله تعالى: {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}[76].

وعليه فقيمة الاختلاف مثل قيمة النقود؛ فالنقود مع أنّها واحدة (نقوداً) إلّا أنّ قيمها مختلفة من عملة إلى عملة، وهكذا هي القيم مع أنّها قيم، إلّا أنّ

---

[75] المائدة 48.

[76] آل عمران 64 . 67.

معاييرها مختلفة من مجتمع لأخر؛ فما يقرّه مجتمع من المجتمعات ويعتبره مقدّراً، لا يقرّه مجتمع آخر ولا يعتبره مقدّراً؛ فالرقص على سبيل المثال يقدّره أهل الغرب، ولكن العرب لا يقدّرونه حتى وإن جازه منهم من جازه. وكذلك الخمر، هناك شعوب لا تحرّمه، وفي المقابل هناك شعوب تحرّمه تحريم مطلقاً.

وهكذا المحبّة كونها قيمة حميدة؛ فهي تستوجب التعظيم، ومع أنّها تستوجب التعظيم، إلّا أنّ درجة التمسّك بها تختلف من شخص لآخر، ومن مجتمع لآخر، فعلى سبيل المثال: الوالدان هما الوالدان، ولكن محبّة الوالدين تختلف من شخص لآخر، كما أنّها تختلف بين الأخوة الاشقاء. ومع ذلك فإنَّ كثير من هذه الاختلافات هي موجبة لأنّها تؤدّي إلى توليد القدوة الحسنة من القدوة الأحسن منها.

تفخيم

قيمة الإرادة

تُعدّ الإرادة نشاطاً عقليّاً على درجة عالية من الوعي يتمكّن من خلالها الفرد والجماعة من اتخاذ القرار بحريّةٍ رفضاً أو قبولاً، وفي ذات الوقت يمتلك صاحب الإرادة المقدرة على الإقدام على الفعل والسلوك.

فالإرادة قيمة مشيئيّة اختيارية تتمركز على الرّغبة والوعي، ومع أنَّ الإرادة موجبة إلّا أنَّ المترتّب عليها اختياراً قد يكون موجباً وقد يكون سالباً؛ فالإنسان بإرادته يؤمن، وبإرادته يكفر، أو يُشرك، أو يضل، أو يسرق، أو يكذب، أو ينافق، وكلّ هذه المتنوّعات اختيارية، ولكنّها قد تكون عن وعي، وقد تكون عن غفلة أو جهل، قال تعالى: {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}[77].

وعليه: الإرادة هي قيمة الحرّية في اختيار الخير أو الشّر أو اتخاذ المواقف المحايدة بأسباب عدم التبيّن، أو لأسباب الخوف والنفاق، وبالتالي لا حرِّية بدون إرادة، ولا إرادة بدون حرِّية، ومن هنا يجب أن تُفخّم الإرادة قيمة حميدة ذات خصوصية، وذلك لتعلّقها بالإنسان الحرّ وعلاقاته بما يُقدَّم إليه من اختيارات متنوِّعة، وبما يرغب وما لا يرغب، أمّا الحرّية فيغلب عليها الطابع السياسي الذي قد يجد الإنسان نفسه معها في حالة تكيف حتَّى وإن كانت لا تمدَّه بما يحقّق له التّوافق.

ولذا على المصلحين والتربويين وولاة الأمور أن يعملوا على تفخيم إرادة الذين يتعلّق أمرهم بهم حتَّى لا يكونوا منهزمين، أو يكونوا مستسلمين لأمرٍ واقعٍ ليس بموجب، وأن يعملوا جادّين على تفطينهم من الغفلة التي قد تلمّ بهم وتُبعدهم عن ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل مسؤولياتهم دون إكراه، كما ألمّت بهم الغفلة بحكم القذافي الذي قوّض إرادة الليبيين بعد أن استغفل الكثيرين منهم.

---

[77] الكهف 29.

ومن هنا تعدّ الإرادة قيمة تعاقدية بين التخيير والاستطاعة، ولهذا ينبغي أن تقوّى لأجل أن تتّسع الهوة بين الأفراد وبين ما يؤدّي بهم إلى الإكراه، أو يؤدّي بهم إلى الإجبار والإقصاء؛ فبالإرادة تمارس الحرّية، وتتأكد السيادة، ممّا يجعل النتائج المتوصّل إليها مرضية للفاعل حتَّى وإن كانت نتائجها سالبة.

ومع أنَّ الإرادة تُمكِّن من ممارسة الحرّية اختياراً، إلّا أنَّ الإرشاد للحقِّ بالحقِّ حقّ على من يَعلم ويُدرك العواقب؛ فهناك القاصر والجاهل والمغرّر به؛ فلا داعٍ للإفساد، ولا داعي للتّسفيه، أي لا داعي أن يسفّه الحاكم إرادة الشّعب في التعبير عن رأيه، ولا داعي للقمع بما أنَّ الإرادة لم توظّف في باطل أو سفك دماً بغير حقّ.

ولذا؛ فالإرادة هي قيمة تحقيق المكانة التي يسعى النَّاس إليها، ممّا يجعل المستهينين بالآخرين مستهان بهم، سواءً أكانوا على دراية بذلك أم لم يكونوا، ومن يجعل للآخرين مكانة يجد له عندهم مكانات، ومن يعتبر ويتّعظّ لن تكون له حاشية إلّا من المتّعظين، ومع ذلك في دائرة الممكن كلّ شيء متوقّع؛ فلا داعٍ للغفلة، ولا داعٍ لاستغفال الآخرين.

ومن ثمّ فعلى الليبيين أن يكونوا واعون حتى لا تقوّض إرادتهم كما قوّضت في زمن القذافي.

ولأنّ العلاقة قويّة بين الإرادة والاختيار والرّغبة ودرجة التفضيل، فالتقييم للاختيارات والتفضيلات يُسهم في تهذيب الإرادة، وتطويرها، وتغييرها من أجل ما هو أفضل وأجود وأهمُّ وأعظم، وهكذا تتحسّن الأحوال وتقوَّم من قِبل الواعين بما يجب وبما لا يجب، لتكون السُبل ممهّدة تجاه غايات مستنيرة بالحقّ وموجبات إحقاقه.

ولأنّ الإرادة قيمة حميدة لإظهار قوّة القول والفعل والعمل والسلوك بما يمكّن المواطنين من ممارسة الحرّية، فاستهدفها القذافي بالتقويض، وذلك بسلبها من الجميع من خلال تسفيهه لأيّ جهد يبذل إذا لم يعرضه صاحبه عليه، حتى ولو كان متعلّقاً بأمنه الخاصّ، فما بالك أن يكون ذلك الجهد، وتلك المبادرة من أجل انجاز العمل وبناء ليبيا.

ولذلك كان في زمنه يرفض أيّ اجتهاد من أيّ كان؛ فالاجتهاد لا يراه القذافي إلّا سعياً لامتلاكاً الإرادة، وهذه بالنسبة له تجعل صاحبها في دائرة الاتهام، ممّا يدع القذافي إلى إبعاد صاحبها أو إقصائه من الاستمرار في ذلك الاتجاه الاجتهادي، وذلك بإملاءات إجرائية تحيده جملة وتفصيلاً عن نهج هذا السبيل، أو أن يعاقبه بوافر الشدّة كي لا يفكّر ويعود مرّة ثانية للاجتهاد.

وكثير من المجتهدين في ليبيا في بدايات حكم القذافي جاءوه باجتهاداتهم، ورؤاهم ومشاريعهم، من أجل نهضة وطنهم ليبيا؛ فأخذ منهم تلك الاجتهادات والرؤى والمشاريع الحضارية، وكلّف بعض أصحابها بتنفيذ تلك المهام، لا لشيء إلّا ليثبت لهم أنّه قادر على إسقاطهم فيها، شريطة أن يكون سقوطهم فيها أمام أعين النّاس، ليثبت أمام النّاس أنّ الذين يستعرضون باجتهاداتهم ورؤاهم هم لا يزيدون عن كونهم لا يفهمون شيئاً، وللأسف مع أنّهم يفهمون.

وعليه:

فمن يمتلك القوّة بأساليب قهريّة ظالمة لن يكون أمامه عائقاً في سبيل وصوله إلى سدّة الحكم الطاغي واستقراره فيه، إلّا أولئك الذين يمتلكون الإرادة الحرّة؛ فيتوجّه لهم فئة فئة، وجماعة جماعة، وحزبٍ حزبٍ، وقبيلة قبيلة، وفردٍ فردٍ، من أجل أن يفوضوه أمرهم دون شريك، وإلّا كلّ منهم سيدفع الثّمن غالياً. ولهذا أصبحت المبايعة من القبائل والطوائف والجماعات المدنية والحضرية تتوافد على القذافي لتقول له (أنت أنت) ولا أحد سواك.

وبعد أن أتمّ هذه المهمّة رأى نفسه أنّ الأمر لا ينبغي أن يقف عند هذا الحد؛ فتوجّه بأموال الليبيين لشراء الذمم؛ ممّا جعله قادراً على شراء بعض النّاس، فجاءت الوفود طائرة بعد طائرة، لتبايعه كما يشاء ملك الملوك؛ فحتّى المصلّون البسطاء الذين ينبغي أن يكونوا أكثر تمسّكاً بصلاتهم، جاءوه وفوداً ليصلي بهم في ذكرى مولد نبيّنا محمّد عليه الصّلاة والسّلام، ويا ليتهم لم يأتوا؛ فالصّلاة خلف الأئمة الكرام في المساجد هي الصّلاة

الطاهرة، والصّلاة في البيت الحرام هي خير صلاة؛ فلماذا لم يكن التوجّه إلى البيت الحرام بدلاً من التوجّه إلى الصّلاة خلف القذافي؟

ومن ثمّ؛ فبعد الحرّية التي تمكّن الليبيون من بلوغها، ينبغي أن تُفخّم لديهم قيمة الإرادة لتزداد الثقة في الأنفس وما تفعل، من أجل ممارسة الحرّية التي لا يكون في ممارستها أحد على حساب آخر.

ولذا فمع أنّ الإرادة قيمة حميدة، إلّا أنّ السلوك أو الفعل أو العمل المترتّب عليها قد يكون ذا أثرٍ موجب، وقد يكون ذا أثرٍ سالبٍ، ولذلك فالذين اهتدوا اختاروا الإصلاح والإعمار والبناء والفلاح سبلاً، والذين ضلّوا وطغوا اختاروا الفساد والإفساد وسفك الدماء بغير حقّ سبيلاً، ومن هنا أصبح الصّراع والصّدام بين المصلحين والمفسدين دائماً يشتدّ، إلى أن يحسم الأمر الذي به تتخلّص الشعوب من أولئك الظلمة وهم كُثر في أوطان التكميم، ومع ذلك لا تخيفك كثرتهم؛ فهم جميعاً مؤهلون بمعطيات السّقوط كما سقط زين العابدين بن علي، وحسني مبارك، ومعمّر القذافي، وعلى عبد الله صالح، وهكذا سيكون راسباً وساقطاً من بعدهم بشّار الأسد.

ولذا عندما بلغ الإنسان الصحوة، رفض بقوّة الإرادة كلّ أسباب القيود وعِلَلِها، ورفض من أمر بوضع القيد في الأيدي، والطوق في الأعناق، كما أنّه رفض كلّ من قيّد النَّاس بها؛ وظهر عاري الصدر لقبول المواجهة وإن كانت رصاصاً، وهكذا فإنّ الشعوب إذا ما امتلكت إرادتها امتلكت حرّيتها التي تسقط الطّغاة واحداً بعد آخر[78].

وعليه:

لقد انتهى زمن الأوامر، زمن: ليس لك إلّا أن (تسمع وتنفّذ)، وجاء زمن تفخيم قيمة الإرادة وترسيخها رأياً، وفعل، وعملاً، وسلوكاً، وذلك من خلالا ممارسة الحرّية بأسلوب ديمقراطي، وبكلّ شفافية؛ فأصبح المواطن من حقّه أن يقبل، ومن حقّه أن يرفض، ومن حقّه أن يكون مختلفاً، ومن حقّه أن يُضيف جديداً مبدعاً، ومن حقّه أن يُقدّر ويُعتبر ويُحترم.

[78] تقويض القيم من التكميم إلى تفجّر الثورات، شركة الملتقى، بيروت، 2011م، ص 118.

ومن هنا تحرّرت إرادة الليبيين فأصبحوا يمتلكون زمام أمورهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فيقرّرون كلّ ما يتعلّق بأمرهم دون أيّ وصاية، ولا توجيه، ولا إكراه، فانتخبوا مؤتمرهم الوطني العام، واختاروا رئيس وزراء بكل ديمقراطية، الذي بدوره قام بتشكيل حكومة نالت ثقة المؤتمر الوطني العام. ومن تمّ نالت تلك الانتخابات الحرّة التي أجريت في ليبيا بعد التحرير شهادة ساسة العالم، ومراقبيه المحترفين في متابعة الانتخابات في (القرية الصغيرة) وصفحة (الفيس بوك).

تفخيم

قيمة التقدير

التقدير مطلب يُشبع رغبة، ممّا يستوجب من راغبٍ في ممارسة السُّلطة أو امتلاك الثروة، أن يحسّ بتماثل حاجات الآخرين له في ممارسة هذه الحقوق وامتلاكها. فعندما يصل (الأنا والآخر) إلى هذا المستوى من التقدير ينال كلّ منهما نصيبه بإرادة، ويتمكّنان من العيش سويّاً ومعاً في المكان والزّمان الواحد، وينال كلّ منهما مكانة عند الآخر، ممّا يجعلهما يشعران بحاجتهما للبعض، وأنَّ كلّ منهما على درجة من الأهمية التي لا ينبغي أن يُستهان بها أو يُغفل عنها.

ولأنَّ التقدير قيمة مأمولة من قِبل الجميع، فيجب أن يفخّم ويعظّم حتى يحفّز الجميع على أداء كلّ ما من شأنه أن يمكّنهم من نيل المكانة، ولذا ينبغي أن تفخّم قيمة التقدير بتفخيم أولئك الذين لهم من المعطيات ما يجعلهم قدوة حسنة؛ فبالتقدير تتماسك عرى المحبّة والمودّة بين أبناء الشّعب الواحد، والأمّة الواحدة، وتقوى حتى ترتقي بأصحابها إلى مقامات الرّفعة المأمولة من كلّ شخص سويٍّ.

ولأنَّ الشّعب الليبي شّعب متماسك العُرى؛ فيه الكبير يحترم الصّغير، والصّغير يحترم الكبير، والرّجل يحترم المرأة، والمرأة تحترم الرّجل، والجار يحترم جاره، والمسؤول يحترم المسؤولية المناطة به، لذا فإنَّ الليبيين يحترمون الوطن، كما أنّهم يحترمون قبل كلّ ذلك الدين الذي ارتضوه مصدراً للتشريع، وكما أُنزل على النبي الخاتم سيدنا محمّد عليه الصّلاة والسّلام، ومن هنا هذه القيم الرفيعة هي دائماً في حاجة للترسيخ حتى تتعاظم بكلّ ما هو مقدّر ومفضّل.

ومع أنَّ من اتّبع هذه القيم وتمسّك بها نال التقدير من الجميع، إلّا أنّ القذافي في زمنه كان لا يرى أحداً يستحقّ التقدير غيره، وبالتّالي استهدف

القيم الحميدة بالتقويض كي لا تبلغ مداها، وتترك أثراً به ينال الشّعب الليبي (أفراد وجماعات وأسر) تمام التقدير.

وحتى الجيش والشّرطة اللذان يؤسّسان على الضبط وحُسن التنظيم مع وافر التقدير استهدفهما القذافي بالتحقير، كي لا يُقدّر من ينتسب إليهما؛ فأصبح الضابط غير مقدّر من أفراد كتيبته، أو سريّته، أو حتّى شُعبته ووحدته أو إدارته، ولذا كانت رؤى القذافي لا تقدّر إلّا من يتطاول من الأفراد على مرؤوسيه؛ ومن يتطاول منهم على مرؤوسيه يكافئ بنقله إلى أجهزة الأمن المراقبة لأولئك القادة، مع الاستمرار في تقديم الاستفزازات لهم من قِبل أولئك المتطاولين المنحرفين عن أصول القيم الحميدة والفضائل الخيّرة وما تهدي إليه من سبيل.

وهكذا في سبيل تقويضه للقيم، يتمّ اختيار الوزراء من قِبله، لكي يُتفِّههم بذلك الاختيار في أشخاصهم، وذلك بما يمليه عليهم من إجراءات تحت مسمى التوجيهات التي لا تصدر لهم إلّا منه، ومن ثمّ تُتفّه الوزارات التي هم على رأسها. وبهذا يكون القذافي قد تفّه قيمة التقدير لمن يجب أن يُقدّر ولما ينبغي أن يُقدّر، ممّا جعل في زمن حكمه بقية الرّعية لا تنظر للوزير ولا لوزارته برؤية المقدّرين، وهذا من وجهة نظره لا يجعل المواطنين الليبيين يتحفّزون على تولي هذه المهام المحقّرة من قِبله، وبالتالي يسلم وتسلم سلطته منهم، حيث لا أحد بعد ذلك يحلم بأن يكون على سدّة الحكم، التي يراها مقتصرة عليه وحده دون غيره، سوى ما كان يأمله لأبنائه من بعده، والذي بحمد الله وثورة 17 فبراير لم يتحقّق له أمام ما حقّقته الثورة من نصرٍ معظّم.

ولأنّ القذافي قد استهدف قيمة التقدير بالتقويض؛ فكان على رأس ما قوّضه من قيم مقدّرة هي: قيمة مهنة التدريس والمدرس القائم عليها، وذلك بما وجّهه من إجراءات تجاه المهنة، وتجاه المربّين الذين يقومون بها؛ فهذا الأمر دعاه إلى دفع الطلبة لينقلبوا على الإدارات التعليمية بالمدارس والجامعات والمعاهد العليا، لا من أجل أن يمكّنهم من المشاركة في الإدارة كما يدّعي، ولكن لأجل أن يكسر بهم هيبة المهنة والمدرّس المقدّر من قبلهم وقبل الآخرين.

ولذا فإنَّ قيم القدوة الحسنة في مجالات التربية والتعليم ومجالات العمل يجب أن تُعظّم وتُفخّم حتى يصبح التقدير هو القيمة التي بها يعتزّ الليبيون.

فذات مرّة وأنا أمين للتعليم بمدينة طرابلس قلت للقذافي: إنّ مرتّبات المدرسين لا تفي بشراء بدلة يلبسونها؛ فلِمَ لا تُرفع مرتباتهم؛ فهم في أمسّ الحاجة لذلك، تمّ قلت: هناك من المدرسين بأسباب الحاجة بعد أن يقوم بأداء مهنة التدريس يلتجئ مطرّاً إلى بيع الفحم في أسواق الفحَّامين.

فردّ على وهو منتفض بقوله: ومن قال لك أنّ بيع الفحم عيب.

قلت:

لم يكن عيباً، ولكن مهنة التدريس تتطلّب أن يكون المدرس قدوة حسنة في فكره وسلوكه ومظهره، إلّا أنَّ الفحم سيجعل مظهره وكأنّه لا علاقة له بمن يؤدّي مهنة التدريس. ولكن من تلك الإجابة التي قالها منتفضاً عرفت أنّه لن يكون للتقدير مكانة، ولا مستقبلاً في سياسته، ومن هنا جُرِحت قيمة التقدير وقُلّل من شأن أصحابه، ممّا يستدعي إعادة الهيبة لمهنة التدريس وتفخيمها، والقائمين بها، والمشرفين على أدائها، مع جعل التقدير على رأس القيم الحميدة التي ينبغي أن ينشأ النشء على فضائلها الخيّرة، سواء داخل أسرهم، أم في مدارسهم مع زملائهم ومدرسيهم، أم مع جيرانهم ورفاق مناشطهم ،أم في ميادين العمل والعلاقات العامّة اينما كانت.

ولأنّ نيل التقدير لا يكون إلّا بما يُبذل من جهد حميد تجاه الأنا والآخرين؛ فالآخرون عندما يلاحظون ما يبذله الإنسان من جهد في سبيل الرّقي الأخلاقي، والرّقي العلمي والمعرفي، أو في سبيل زيادة الإنتاج والإصلاح والإعمار والبناء بشكلٍ عام، يقدّرونه تقديراً عالياً، وفي مقابل ذلك لا يقدّرون الضالين والطَّاغين والمتكبّرين الذين يفسدون في الأرض.

ومن هنا تفجّرت الثورات العربية من أجل تقدير ما يجب أن يُقدّر، ومن ينبغي أنْ يقدّر؛ وهذه تستوجب إعادة النظر في تلك المقررات والمناهج التعليمية وتفكيكها، ومن ثمّ إعادة تركيبها على أصول ومعارف، وقيم تمكّن التقدير من الالتحاق بمن يجب أن يقدّر.

ومن ثمّ فإنَّ تعظيم قيمة التقدير لا يكون إلّا بإظهار كلّ ما من شأنّه أن يُفخّم تلك المعاني المكوّنة للقدوة الحسنة، حتى يصبح المدرس والاستاذ قدوة حسنة، والطبيب قدوة حسنة، ويصبح الأب قدوة حسنة، وكذلك تصبح الأم قدوة حسنة، ويصبح المسؤول خير قدوة في الأمانة والنزاهة والحرص على الوحدة الوطنية، وسلامة تراب الوطن، وأمن شعبه، ورأس ماله الاقتصادي والثقافي والحضاري.

تفخيم

قيمة الاعتراف

الاعتراف قيمة إثباتية تستوجب وجود الآخر الذي له من الأهميّة ما يساوي أهميّة وجود الآخرين، وهي القيمة الانتشارية التي يرغب الكلُّ في نيلها من الكلِّ؛ فهي تربط الفرد بالمنزلة، وتربط الخصوصية بالمكانة، ومع أنَّ العبودية مستهدفة بالتحرير، إلّا أنَّ الذي تجبره الحاجة قد يقبل بأن يكون عبداً لغيره من البشر، ومن يقبل بذلك ستكون أحد مستهدفاته عمل ما يرضي سيّده، وذلك لأجل أنَّ يعترف له سيّده بأنّه عبدُ ناجحُ.

ولذلك فإنَّ جميع النَّاس يريدون نيل الاعتراف من الجميع؛ فالوالدان على سبيل المثال يحاولان أن يخلصا في رعاية أبنائهم، وذلك لكي ينالا منهم الاعتراف بأنَّهم صالحون مصلحون. وكذلك يحاول الأبناء أن يكونوا صالحين لكي ينالوا الاعتراف أوَّلاً من أباءهم، وثانياً من الآخرين، وهكذا المسؤول الديمقراطي يكدّ ويجد مع وافر الشفافيّة لكي ينال الاعتراف ممّن تربطه بهم علاقات المسؤولية الوطنيّة، وفي مقابل ذلك نحتفظ بأنَّ لكلِّ قاعدة شذّ حيث الحكام الطّغاة لا يعترفون بما يجب الاعتراف به وهو الحقّ واجب الأداء.

إذن فمن الضرورة أن يُشعِرَ المسؤول مواطنيه أفراداً وجماعات بأهميّته مسؤولاً مقدّراً، وذلك بإحقاقه الحقّ، وعدله، وسماحته، ولين جانبه كي يعترف له مواطنيه الذين ارتضوه حَكماً بمقدرته على العمل، والمشاركة، والتّفاعل والعطاء بلا حدود إلى النهاية.

ومع أنّ الاعتراف بالجميل جميل، والاعتراف بالحقّ حقّ، والوضوح بين المتشاركين فيما يتشاركون فيه شفافية، إلّا أنَّ الطغاة لا يعترفون بذلك، ولهذا يسعون دائماً إلى إنكار حقّ الأخرين، من أجل أن يحرموهم منها ويأخذونها ظلماً وعدواناً، ولذا يجب أن تُفخّم قيمة الاعتراف بالآخر حتى لا يعود الطغاة من النوافذ.

ولأنّ الاعتراف بالآخر، وما له وما عليه، وما يبذله من جهد هو قيمة حميدة، لذا نجد الكثير من الأبناء يجتهدون من أجل أن يعترف لهم الآباء والمدرسون والزملاء بأنّهم متفوقون، وذلك بما يتميّزون به من ملكات وقدرات جعلتهم يتبوؤون المراتب الأولى على أقرانهم، ممّا يدعو المقدّرين لأهمية التميّز إلى الاعتراف لهم بذلك، والشدّ على أيديهم، ومساندتهم من أجل بلوغ المواقع الإدارية والمهنية والعلمية التي من خلالها يستطيعون إظهار مهاراتهم، وقدراتهم في أداء المهام التي تناط بهم بنجاح متميّز.

ولهذا فمن يبذل جهداً متميّزاً أمام الآخرين، يجب أن يُمكّن من نيل الاعتراف منهم مع وافر التقدير.

ومع أنَّ الأمر الطبيعي أن يعترف الإنسان بأهمية وجود الآخر، ويعترف بما يبذله من جهدٍ متميّزٍ، إلّا أنّ القذافي على سلوكٍ وأفعالٍ وأعمالٍ معاكسة بالتّمام لهذه القاعدة الأخلاقية؛ فهو لا يرى الأفراد ولا الجماعات ولا حتى الشّعب بأسره إلّا أداة بين يديه، يستخدمها كما يشاء، ولهذا لم ينطق فمه ولا مرّة واحدة بقول شكر لمن يقدّم عملاً ناجحاً من الليبيين، أو يحقّق فوزراً علمياً أو مهنياً على الساحة المحلية أو الدولية.

ولذا فهو لا يرى أن يُقدّم الشكر إلّا له، وللأسف أقول هذا وأنا أعرف أن الشّكر لله تعالى؛ فبالنسبة للقذافي لا يعترف بأحدٍ يعترف بأحدٍ آخر غيره، ومن يعترف بغيره، يعدّه معادٍ له، وللحرّية، وللوطن، وللدين والعرف؛ ذلك لأنّه يرى هذه لا تجتمع إلّا في شخصه. ولهذا لم يعترف القذافي لغيره بشيء يمكن أن يكون لهم.

ولأنَّ الاعتراف قيمة إثباتية تستوجب وجود الآخر الذي له من الأهميّة ما يساوي أهميّة وجود الآخرين؛ فهي القيمة الانتشارية التي يرغب الكلُّ في نيلها من الكلِّ، وهي القيمة الحميدة التي تربط الفرد بالمنزلة، وتربط الخصوصية بالمكانة.

إذن "فمن الضرورة أن يُشعِرَ المسؤول مواطنيه أفراداً وجماعات بأهميّته مسؤولاً مقدّراً، وذلك بإحقاقه الحقّ، وعدله، وسماحته وحلمه ولين جانبه، كي يعترف له مواطنوه الذين ارتضوه حَكماً بمقدرته على العمل

والمشاركة والتّفاعل والعطاء بلا حدود إلى النّهاية، وفقاً لقواعد الدستور المشرّع من قبل الجميع، حيث لا تغييب ولا إقصاء ولا حرمان"[79].

ولذا فعلى من يتولى مسؤولية وطنية أن لا يغفل عن عبر التاريخ، وأن يتذكّر البعيد منها والقريب لتكون الحياة امامه دروساً؛ فأولئك الطّغاة الذين سفكوا دماء الشّعوب العربية بغير حقّ؛ وكأن الأمر لا يعنيهم في شيء، فأولئك الطغاة بالنسبة لهم فليمت من الشعب من يمت، وليُهتك عرض من يُهتك، ويعاق من يعاق، وتُهدم مساكن أو تدمّر على رؤوس ساكنيها؛ فالأمر بالنسبة لهم لا يهم حتى ولو قُسّمت الأوطان؛ فلا شيء يهمّهم؛ فالمهم عندهم أن يكونوا هم الرؤساء فيها ولو على ركنٍ من اركان الوطن أو حتى على خيمة من الخيام.

ولهذا فالطّغاة دائماً لا يقبلون الاعتراف بالآخر، فيبدّلون ويزوّرون ويمسخون كلّ ما من شأنه أن يجعل للبعض اعترافاً، وذلك من أجل أن يبقى الاعتراف مقصوراً عليهم، ممّا جعل القذافي يدّعي لنفسه أنّه سيّد سائد، وقائد ملهم، وملك الملوك، وزعيم لا مثيل لزعامته، تخضع له الرّقاب ولا تخضع رقبته لأحد، هذا ما كان يجري من قِبله بتخطيط مقصود، ولكن ما جرى في دائرة غير المتوقّع الذي لم يخطط له، أنّ رقبته خضعت كرهاً لإرادة ثوار 17 فبراير 2011م؛ فكان لمن خلفه آية، ويا ليت الذي من خلفه كان يعتبر ويتّعظ، ولكن يبدو أنّ نهاية الطغاة في هذا العصر لا تكون آية إلّا بنهاية كلّ منهم؛ فنهاية زين العابدين بن علي في تونس، كانت آية برحيله دون قيدٍ أو شرطٍ مع وافر الشتائم التي رافقته من تونس الثورة البركان، إلى السعودية حيت حطّت طائرته اضطراراً ولأسباب إنسانية. ومع ذلك لم يعترف ويتّعظ من جاء الدور عليه من بعده، وهو حسني مبارك، الذي كانت نهايته هي الأخرى آية لمن بعده؛ فأصبح سجيناً وعلى سرير الضعفاء يُنقل من محاكمة إلى محاكمة؛ فذلك الطاغية الذي لا يستمع إلّا لكلمة حاضر (أفندم)، هذه الكلمة التي في زمانه كانت لا تقال إلّا له، أصبحت في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م لا تقال تكراراً في جلسات المحاكمة إلّا منه، ومع ذلك لم يتّعظ القذافي الذي جاء الدور

[79] المصدر السابق، ص 140.

عليه من بعده؛ فكانت نهايته آية مختلفة عمّا سبقها من آيات حتى فرعون مصداقاً لقوله تعالى: {الآن وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ}[80]، أي أنّ فرعون قد نجى ببدنه، ولكن معمّر القذافي بدنه لم ينجو، وهكذا كانت نهاية على عبد الله صالح آية مشوّهاً بأثر القذائف وشظاياها التي لحقته مباشرة، كما أنّه انتهى بمذلة الاشتراطات التي جعلته يتلمّس شعر رأسه أثناء التوقيع وكأن الأرض غير الأرض، والسماء غير السماء.

وهكذا آيات الاتعاظ تتعدّد، ولكن الطّغاة لا يتّعظون، ولذا فنحن في انتظار الآية التي ستكون درساً لطاغية سوريا بشّار الأسد، وهي لا محالة إنّها ستكون درساً.

ولذا يجب أن تُفخّم قيمة الاعتراف بالآخر حقوقاً تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسؤوليات تُحمل.

ومن هنا يجب أن يكون لكلِّ مواطنٍ دوراً في وطنه، ومن يتميّز منهم بما تميّز به يجب أن يُعترف له بتميّزه، ويجب أن يُكرّم كي يصبح قدوة حسنة لغيره من بني وطنه؛ فتفخيم قيمة الاعتراف بالآخر يقوي العلاقات، ويُرسّخ ممارسة الحرية بأسلوب ديمقراطي، ويُمكّن الجميع من المزيد من العطاء، وهكذا يُكتسب الاعتراف الذي يُمكّن أصحاب الحقوق من المشاركة الفاعلة.

[80] يونس 91 ، 92.

تفخيم

قيمة الاعتبار

الاعتبار قيمة معرفيّة تربط الوجود بالمكانة، كما يرتبط التَّاريخ بالعِبر، فيها لا يُغض النّظر بين الأنا والآخر، حيث لا مكانة للاستهانة التي تُفرِّق بينهما أو تَغيِّب أحدهما أو تتجاهله، ولذا يجب أن تُفخّم قيمة الاعتبار وتعظّم بما يمكّن الإنسان من الاستخلاف في الأرض دون أيّة مفاسد، قال تعالى: {وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ}[81].

فالاعتبار قيمة معياريّة تُظهر المكانة وتُعطها لمن يستحقّها من الأفراد والجماعات والمجتمعات، ولذا لا يجب الإغفال أو غضّ النّظر عمّن هو ذو مكانة اجتماعية، أو علمية، أو نفسية، أو أخلاقية؛ فالمكانة يُلتفت إليها وهي لا تُخفى، والقاعدة تقول: (اعتبرني أعتبرك، وإذا تجاهلت وجودي ليس لي بدّ إلّا أنْ أتجاهل وجودك).

إذن الاعتبار يؤصّل القيم والفضائل حقائق ثابتة في الأقوال والحِكم والأفعال والأعمال والسلوكيّات البشرية، وبها يتمّ نيل الاحترام والتقدير من الذين ساهموا في غرسها، أو أنَّهم في حالة تماثل قيمي مع من تُكوِّن كبريائهم، ومن ثمّ ينبغي أن تُفخم قيمة الاعتبار بتمكين الكلّ جنباً إلى جنب من أجل أمناً مشتركاً، واقتصاداً مشتركاً، ومستقبلاً مشتركاً، ووطن واحد لجميع مواطنيه.

ولأنَّ الاعتبار قيمة؛ فبه يتمّ الاتّعاظ وأخذ العبر من التَّاريخ، وما تُقدّمه الحِكم من مواعظ حسنة، ولهذا أصحاب البصائر هم الذين يعتبرون، وهم الذين يجب أن يعتبروا لأنّهم قادرون على بلوغ المعرفة الواعية التي بها يتمّ التمييز الحقّ، قال تعالى: {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ}[82].

إذن تفخيم قيمة الاعتبار يربط الإنسان بالحقائق الاجتماعية التي بها يصبح الفرد وكأنّه أمّة، أو وطن بحاله، أو دين بكامله. ولهذا يصبح الشّرف

---

[81] هود 117.

[82] الحشر 2.

والوطن والأمّة والدّين من المكوِّنات الرئيسة لذات الفرد المعتبر، الذي يقبل أن ينتهج خيراً من أجل أمّته وأنْ يُضحّي في سبيلها.

ومن ثمّ لن يكون للإنسان اعتبار وكرامة إذا حُرِمَ من ممارسة حقوقه، وتأدية واجباته، وحمْل مسؤولياته بإرادة، ممّا يستوجب تفطين الأفراد إلى أهميّة الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة التي تجعلهم مستخلفين في الأرض مصلحين لا مفسدين فيها، ولا سافكي دماء بغير حقّ.

لا شكّ أنّ تفخيم قيمة الاعتبار يُعدُّ مرتكزاً من المرتكزات الأخلاقية الرئيسة التي بها يتمّ الاسترشاد بمن يكون قدوة حسنة لغيره، ولهذا تؤخذ العبر من تلك المواقف والشواهد التي يحملها التّاريخ في صفحاته.

ولأنّ خير من يعتبر بهم هم صنّاع التاريخ، لذا فالطغاة لا يرون خصماً ولا عدوًّاً إلّا أولئك الصنّاع حتى ولو كانوا شهداء في القبور، ولهذا يبذلون ما في وسعهم من أجل طمس ما يتركه الأبطال من تاريخ، وهذا ما فعله القذافي الذي لم ينم نوماً نفسه تقبله إلّا بعد أن أزاح ضريح شيخ الشهداء البطل عمر المختار من مكانه الذي اتخذه الليبيون رمزاً لجهادهم التاريخي ضدّ الاستعمار والفاشية الإيطالية وقادتها الطّغاة.

ولأنَّ القذافي يعرف أنّ الليبيين يتّخذون عبرهم من تاريخ الشهداء والمجاهدين، وعلى رأس التّاريخ ما خلّفه لهم الشهيد البطل عمر المختار، فقد حاول ما استطاع إليه سبيل أن يقوّض تاريخ الشيخ الشهيد عمر المختار، بالتشكيك فيما سطّره من تاريخ، في مقابل عرضه لأبيه وأعمامه مجاهدون ولا مجاهد يساويهم، ولأنّه جعل من نفسه ابن مجاهد، جعل من نفسه أيضاً ملك الملوك، ومهندس النهر الصناعي العظيم، والقائد الإسلامي، والقائد الأممي، وغيرها من الألقاب التي يتسوّلها من أفواه النّاس؛ ممّا جعل البعض يقولها له سخرية وليس اعتباراً.

ولأنَّ الاعتبار قيمة حميدة؛ فيجب أن يُفخّم حتى يتمّ الاتّعاظ به، ومن ثمّ به يتمّ توليد القدوة الحسنة من القدوة الأحسن منها؛ فنيل الاعتبار قيمة تربط الإنسان بالحقائق كما تربطه بما يجب الأخذ به؛ فيتخذه، وبما يجب الانتهاء عنه؛ فينتهي، وما يجب تجنبه؛ فيتجنّبه.

وعليه:

فالاعتبار لا يكون إلّا بحُسن الخُلق، والقدوة الحسنة، في القول والفعل والعمل والسلوك، وفي مقابل ذلك إن لم يعتبر الأنا كلّ الاعتبار للآخر؛ فإنَّ الأمر سيفسح مجالات متعدّدة وواسعة للرّفض، والتمرّد، والثورة التي تمكّن الرّافضين للظلم والظالمين والطّغاة من بلوغ الحلّ، الذي به يتمكّنون من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمل مسؤوليّاتهم عن إرادة؛ فيتخلّصون من ذلك المؤلم سياسياً ونفسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وذوقيّاً[83].

[83] المصدر السابق، ص 154.

تفخيم

قيمة المشاركة

المشاركة تعني مما تعنية لا وجود للتغييب والاقصاء والتهميش والحرمان، كما أنّها تدل على الاعتراف المتبادل بأصحاب الحقوق، والواجبات والمسؤوليات، ومن هنا فهي واجبة التعظيم، بما يمكّن أصحاب الحقوق من ممارستها ديمقراطياً وبكلِّ شفافية.

ولأنّ الليبيين قد مرّوا سنينٍ محرومين من المشاركة الفاعلة؛ فهم بعد تلك السنين في حاجة ماسّة للتمكين والتشجيع المحفّزين على التماسك من أجل ليبيا وحدة واحدة، ولذا فالمشاركة هي القوّة الدافعة إلى بناء ليبيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حتى تتحقّق النُقلة إلى المستقبل المأمول علماً وثقافة وإنتاجاً وتقنية.

ومن ثمّ فالنّاس مجعولون على المشاركة جعلاً؛ فبدونها لن يبلغ النَّاس إلى ما ينبغي بلوغه، ولهذا فالمشاركة حقّ كفله الدّين الاسلامي للنَّاس كلّما اشتركوا في أمرٍ، سواء أكان أمراً سياسيّاً، أم اجتماعيّاً، أم اقتصاديّاً، أو أيِّ أمرٍ من الأمور التي لا ينبغي أن تكون وتسود إلّا بذوي العلاقة، ومع أنَّ المشاركة حقّ وفقاً للأمر المشترك بين من يتعلّق الأمر بهم، إلّا أنَّ البعض يحرم البعض الآخر تغييباً وإقصاءً واستثناءً؛ فعندما تستثني جماعة ما عضواً من أعضائها من المشاركة بغير حقّ، أو يستثني مجتمع ما جماعة من جماعاته من المشاركة بغير حقّ، فإنَّ هذا الاستثناء يخالف القاعدة التي تستوجب مشاركة كلّ أعضاء الجماعة في ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمْل مسؤولياتهم دون استثناء. ومن هنا فإنّ المشاركة استيعابية، وهذه قاعدة. والاستثناء إقصائي وهذا استثناء.

وعندما يُغيَّب المواطن عن المشاركة الدستورية، سيكون مضطراً لأن يكون متطرّفاً، ولكن عندما يشارك بإرادة في إقرار كلّ أمر يتعلّق بمصير الوطن وحقّ المواطنة؛ فلن يجد دافعاً ولا محفَّزاً لأن يكون من المتطرِّفين. لذا فلا داعي لأن يصرّ الأنا (المركز) على التغييب الذي به تتحقّق المآرب الشخصية على حساب المصالح العامّة للمواطنين، وقرارات المركز وإن

نُفِّذت كرهاً، فلا تكون إلا معطية من معطيات توليد الرّفض، وقبول التحدّي، ودفع الثّمن ولو كان تقتيلاً، وعندما يصبح الأمر كذلك، ألا يكون الإكراه والإرغام والإجبار والإذلال بذور وُضعت في بيئة صالحة لأن تنمو وتقطف ثمارها تطرُّفا.

إذن العلاقة بين الأنا والآخر إن اكتسبت الضديّة تكون أرضاً خِصبة للتطرُّف، ومن هنا فمن يُحرم من المشاركة ليس له بدّ إلّا أن يكون معارضاً، وإن لم يتمّ الالتفات إليه ستزداد نيران الغضب اشتعالاً في فسه، وهكذا ستكون مشتعلة في أنفس الذين مثله غيِّبوا عن المشاركة في إيجاد الحلّ للقضية التي هم أحد عناصرها الرئيسة.

ولأنَّ المشاركة في حَمل الحِمل يجعل حَملَهُ ميسّراً؛ فالحمل قبل أن يُحمل يجب أن يعرف المشاركين في حمله إلى أين سَيُحمل؟ حتّى لا يجدون أنفسهم يحملون ثقلاً في غير الاتجاه الذي ينبغي أن يوجّه إليه، ولهذا فالمشاورة أوَّلاً، وحمل الحمل ثانياً؛ فالشّورى لا تقتصر على فئة أو جماعة دون أخرى، بل هي قاعدة عريضة لكلّ النَّاس مثنى وثلاث ورباع، وأيِّ عددٍ يمكن أن يكون، وفقاً للأمر الذي يشتركون فيه، أي أنَّ الأمر المتعلّق بمن يتعلّق الأمر بهم هو الذي يحدّد عدد الشركاء، حيث لا مجال لأن يحرم أحداً من المشاركة التي هو أحد عناصر أمرها، ولهذا عندما يقرّر الشركاء حمل الحمل بعد مشاورة، سيكون عبء الحمل الثقيل ريشاً مفرّقاً على ظهور الشركاء.

ومن هنا فالمشاركة في الأمر الذي يتعلّق بمصير الشّعب تُعدّ اللّبنة الأولى في بناء الثِّقة بينهم؛ فالسياسة الداخلية، أو الخارجية تُعدُّ أمراً يتعلّق بمصير الأفراد والجماعات داخل الدّولة؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحلَّ محلّ الآخر إلّا إذا كان عاجزاً، أو مريضاً، أو قاصراً بأيّة أسباب؛ فالتغييب والإقصاء زمنه قد ولّى، وجاء زمن المشاركة في الأمر كلّ وفق جهده وإمكانياته وحقوقه وواجباته ومسؤوليّاته الوطنية.

إذن عندما تسقط نظرية الأمن العسكري، ويتمكّن النَّاس من المشاركة في إقرار كلّ أمر يتعلّق بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية، تصبح الثِّقة

هي المتغيّر الرئيس في التعامل وتكوين العلاقات بين النَّاس، وتصبح كذلك الرّقابة على حُسن الأداء وحُسن الأمن مسؤولية يتحمّلها الجميع، حيث أصبح كلّ شيء مكشوفاً على البلاطة؛ فلا يحقُّ لأحدٍ أن يخفي شيء عن قمّة الوطن حتّى ولو كان قمّة فيه، لقد انتهى زمن الاختلاسات وتزوير الحقائق، وتزوير القرارات، وتزوير الانتخابات، كما انتهى زمن التخويف والتطاول على كرامة الأفراد والجماعات، وحلّ محلّه الاعتراف والتقدير والاحترام قيماً سائدة بين المواطنين ذكور وإناث، وسادةُ قيم تقبّل الآخر واستيعابه دون أحكام مسبقة بتقارير مزيّفة وملفّقة من قبل أجهزة الأمن، التي كانت لا تشكّ في أحدٍ غير المواطنين.

ولذا فالدّولة التي لا تخطط للمستقبل ولا تعمل على صناعة تجدّده علماً وتقنية بما يمكّن الجميع من المشاركة في أخذ الحقوق، وأداء الواجبات، وتحمّل المسؤوليات، ستكون بالضرورة على هامش الحياة، وقد يستدعي الأمر تدخّلا أو منقذاً.

ولأنّ المشاركة العامّة لليبيين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تقوي العلاقات الوطنية بين أبناء الشّعب الليبي؛ فقد قصد القذافي في أعوام حكمه أن يقوّض كلّ القيم التي تُسهم في بناء الشخصية الليبية الوطنية، ممّا دعاه إلى العمل على تشويه تلك الثوابت والمبادئ الأخلاقية والوطنية؛ فجعل الشكوك والظنون تدور بين النّاس وفيما يثقون، وذلك من أجل أن يقوّض أو حتى يقضي على تلك الثوابت المكوّنة للشخصية الوطنية والقدوة الحسنة في ليبيا؛ فعلى سبيل المثال: كان يتظاهر بتبنّي مبدأ من تلك المبادئ الثابتة والمترسّخة في قلوب الليبيين وعقولهم، لا لشيء إلّا ليشوّهها ويحيدهم عنها، ومن هنا كان يتظاهر أنّه على رأس الوحدويين العرب، وأنّه المحقّق للوحدة العربية ولو بالقوّة، ممّا جعل الناصرين والقوميين والبعثيين والمواليد الجدد الذين لا يميّزون بين هذا وذاك، يهتفون ويسعون جادّين من أجل تحقيق هذه المطمح العربي، فيفاجئهم بحربٍ مع مصر العروبة، وما أن تنتهي الحرب مع مصر يفاجئهم ببشائر حربٍ مع تونس الشقيقة، وما أن تنتهي يفاجئهم باختلافات على الحدود مع

الجزائر الشقيقة، إلى جانب تلك المؤامرات التي استهدف بها إخوتنا في السودان، وكذلك إخوتنا في دول الخليج، وإخوتنا في المملكة المغربية.

ولسائل أن يسأل:

لماذا هذا التناقض؟

أقول:

لأنّ حقيقة ما يطرحه القذافي من شعارات للوحدة العربية كان الهدفُ من ورائه هو: تقويض البعد الوطني عند الليبيين، المتمسّكين بوحدتهم الوطنية والاجتماعية والحضارية على مستوى ليبيا، التي بها يتميّزون كما غيرهم يتميّز عنهم في أوطانه، فخلع الزي الليبي من على ظهره، ورمى به بعيداً، وبدأ يرتدي البرنوس المغاربي، وأحياناً العمامة السودانية، وأحيان أخرى العباءة الخليجية، وذلك بهدف إضعاف الانتماء الوطني عند الليبيين إلى ليبيا؛ فحذف من المناهج والمقررات الدراسية كلّ ما من شأنه أن يقوّي وحدة الليبيين الوطنية، ونشر بدلها كلّ ما يشدّهم تجاه الوحدة العربية التي هي حقيقة مأمولة عند العرب جميعاً، ولكن عندما شعر بأنّ الليبيين قد أصبحت اتجاهاتهم وحدوية، أسرع وبدون مقدّمات بطرحه مشروع الوحدة الأفريقية، وحشّد لها كلّ الإمكانات، بعد أن خلع ذلك البرنوس المغاربي الجميل، وتلك العمامة السودانية الرائعة، وتلك العباءة الخليجية الرفيعة، ووضعها كوماً واحداً فوق ذلك الزي الليبي الأصيل الذي سبق له خلعه ورميه بعيداً هناك. وارتدى تلك الملابس المزخرفة بالألوان الفاقعة التي لم يعرفها الليبيون من قبل، حتى أنّهم لم يستطيعوا التمييز بين ما لبسه منها هل هو ملبس رجالٍ أم أنّه ملبس نساءٍ.

وحتى لا تعود تلك السّنين العجاف يجب أن تُفخّم قيمة المشاركة عند الليبيين، وذلك بغرس الثقة فيهم مشاركين لا متفرّجين، أي يجب أن يمكّنوا منها عملاً وفعلاً ومسلكاً حتى تترسّخ حقائق ثابتة ولا شكوك تصاحبها. ولذا فبعد أن تُفخّم القيم في نفوس الناس أخلاقاً كريمة، وعملاً صالحاً ومُصلحاً، وسلوكاً حسناً؛ فلن تُنزع منهم ثانية من أيّ أحدٍ، وفي المقابل

سيكون التقدَم مصاحباً لهم في كلّ خطوة يخطوها من أجل ليبيا وطناً واحداً لشعبٍ واحدٍ.

تفخيم

قيمة المشاورة

انطلاقاً من ذلك الرّد الذي قاله القذافي إلى من نصحه من إخوتنا المصريين في الأيّام الأولى من انقلابه على النظام في ليبيا، باختيار مجموعة من الليبيين المتميّزين ليكونوا له مستشارين في تناول القضايا المحلية والدولية؛ فقال لهم: (أنا الذي يستشيروه النّاس، وليس أنا من يستشير النّاس) من هذا الرّد عرف الواعون من أبناء الشّعب الليبي أنّ دكتاتورية جديدة قد ولد في بلادهم، ولهذا بدأت محاولات الانقلاب على تلك الأفكار الطاغية منذ العام الأوّل الذي استولى فيه معمّر القذافي على السّلطة في ليبيا.

ويقال: أنّه ذات مرّة استشار أحد أقاربه الذي لم يدخل المدرسة يوماً واحداً من عمره، بقوله له: بماذا تنصحني أن أحكم ليبيا؛ فكّر صاحبه قليلاً، ثمّ قال: عليك بالخيمة.

قال القذافي: (لقد انقذتني ... لقد انقذتني، إنّها الفكرة العظيمة)

ومنذ ذلك اليوم لم يستقرّ شعارٌ للدّولة الليبية في زمن القذافي إلّا الخيمة، التي تعني ممّا تعنيه بالنسبة له:

* لا للمشاركة.

* لا للاستقرار.

* لا للبناء.

* لا للإعمار.

* لا للحضارة والثقافة.

* لا للتعليم النّاجح.

* لا للاعتراف بالآخرين.

* لا لاعتبارهم.

* لا للتخطيط الاستراتيجي.

* لا للتقدّم.

* لا للتغيير.

* نعم لسياسة المرعى.

ومع أنّ القذافي يرى نفسه يستشار ولا يستشير، إلّا أنّه قد وثق في تلك الاستشارة، من ذلك العلّامة الذي لم يدخل المدرسة ولا حتى الروضة؛ فقرّر أن يجعله بقربه ليقوم بمهمّتين أساسيتين هما:

* أن يعدّ له الشاي على الحطب كما هو حال دار أجدودنا.

* أن يكون مستشاره في القضايا الاستراتيجية وعلاقاته مع الأفراد والقبائل والوزراء، وكذلك القضايا الدولية والعالمية.

وذات مرّة والقذافي يتذوّق الشاي من أيدي ذلك المستشار المقرّب قال لمستشاره: أنا استشيرك، وأنت من ستستشير؟

قال المستشار: استشير المقرّبين فقط من القبيلة.

ولماذا لم تكن كلّ القبيلة؟

قال المستشار: أنت تعرف (عائلة فلان.... وبيت فلان، وأولاد فلان....، وكذلك علّان؛ فكيف بي أن أنصحك بهم) فهؤلاء لا ثقة فيهم، وسيشكّلون خطراً عليك.

قال القذافي معك الحقّ. ولكن عليك بتوسيع دائرة المستشارين منهم، وعلي بتسخيرهم ووضعهم تحت المراقبة؛ فهم لا ثقة فيهم.

فرح المستشار بهذه الموافقة؛ فاستدعى مجموعة من المستشارين الذين لهم (كيف في شرب الشاي المعجون)؛ فكان منهم (المُغني، والدّرباك، والمُفتن، والمُفسد، وحلّاب الأبل، والقرداش، والغزّال، والنسّاج، أمّا عند

الحاجة في القضايا العسكرية، يتمّ استدعاء أمراء كتائب الأنياب للاستماع وليس للاستشارة).

وعليه: في هذا المجلس يُشوى ويُطبخ كلّ من يُراد شويه أو طبخه، ولهذا كانت سياسات القذافي ناجحة على كلّ المستويات القبلية والمحلية والدولية والعالمية.

ويقال: أنّ من بين ما نصحه به مستشاره الخاصّ، لمناقشة زيارته للأمم المتحدة أن يحذف ما يشاء أن يحذفه في وسط قاعة الاجتماعات بالأمم المتحدة؛ فأخذ القذافي بهذه الاستشارة وعمل بها؛ فمزّق ميثاق الأمم المتّحدة، وحذف كتاب الأبيض الذي يعرض فيه القذافي دولة جديدة تجمع العرب مع الإسرائيليين تحت مسمى (دولة إسراطيل)

ولسائل أن يسأل عن هذا الاسم الجديد: (لدولة إسراطيل).

أقول:

هذا الاسم استمدّه القذافي من فم مستشاره الذي يقال ذات مرّة، يريد أن يقول دولة إسرائيل؛ فقال خطأ دولة إسراطيل؛ فأخذ القذافي هذا المسمى من فم مستشاره، وجعل له كتاباً أبيضاً، لتكون تلك الدّولة هي الحلّ من وجهة نظره.

ونظراً لفصاحة ألسنة مستشاريه؛ فعندما يريد القذافي أنْ (يسّفتر) أي يستهزئ بأحدٍ من رؤساء أجهزته الأمنية، أو أحد وزرائه، أو حتى ضيف من ضيوف ليبيا، يستدعي مجلسه الاستشاري في جلسة طارئة لأداء هذه المهمّة عملياً، حول مائدة الشاي المعجون الذي يُسمى باللهجة المصرية (شاي كُشري)؛ فيتلقّى من يتلقّى تلك الاستفزازات المستمدّة من تلك الصّفات التي على أساسها تمّ اختيار المستشارين.

ولأنَّ المشاورة قيمة استيعابيّة تتّسع دوائرها باتّساع الأمر؛ فهي حقّ لكلّ من يتعلّق الأمر به على أيّ مستوى من مستويات الأمر الجماعية والمجتمعية، وفي أيِّ مكان وزمان، والمشاور هو الموصوف بالمشاورة التي هي أخذ الرأي بعد تبيان الأمر واستيضاحه، قال تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ

فِي الْأَمْرِ}[84]، وهذا يدلّ على أنَّ مفهوم الشورى مُفخّم ومعظّم كونه قيمة حميدة لا يقتصر على فئة أو جماعة دون أخرى، بل الشورى حقّ لكلّ النَّاس، وأيِّ عددٍ يمكن أن يكون في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، ولذلك فممارسة الشورى حقٌّ للجميع الذكور والإناث، ولهذا لا أمر (أي أمر) إلّا ويُعظَّم ويُفخّم بالشّورى.

ولكن أيّة شورى؟

هل هي شورى (أرحم من قرّ وورّ) ــ لا يقرأ ولا يكتب ــ كما هو حال ذلك المستشار ومجلسه الموقّر، أم أنّها المبنية على التخصّص والمعرفة والخبرة والتجربة الواسعة، التي بدونها يسود حكم الفرد المطلق، والأسرة المطلقة، والجماعة المطلقة، والقبيلة المطلقة، والحزب المطلق؛ فجميع هذه المكوّنات كانت نهايات حكمها اختراق لحقوق الإنسان وكرامته استعباداً وإذلالاً وقهراً، ولهذا تزداد التأزُّمات تأزُّماً والشدّة أكثر ألماً.

وعليه:

فإنّ الشورى بين من يتعلّق الأمر بهم تُعد خير ممكّنٍ للنّاس من ممارسة الحكم على قاعدتين رئيستين هما:

1 ـ إحقاق الحقّ.

2 ـ إقامة العدل.

وفقاً لهاتين القاعدتين لا مكان لمحتكر للسّلطة والثروة والقوّة، أي لا مكان للطّغاة والمتجبّرين والمتكبّرين والظّالمين والمفسدين في الأرض والفاسدين، ولذا لا طاعة لأحدٍ على أحد إلّا في حالتين هما:

* طاعة أولي الأمر في غير معصية الله تعالى، {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا

[84] آل عمران 159.

وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتمْ تَعْمَلُونَ} .

* طاعة أولي الأمر منكم، وهؤلاء ليس هم أولي أمركم؛ فالفرق كبير كما سبق تبيانه بين أولي الأمر منكم، وبين أولي أمركم؛ فأولي أمركم همّ الوالدين أو من يحلّ محلّهم من الأخوة والأقارب الذين يتعلّق الأمر بهم، أمَّا أولي الأمر منكم مصداقاً لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} ؛ أي هم الذين أوليتموهم أمركم وفقاً لدستور، أو عرف، أو قانون، أو عقد اجتماعي وإنساني، ممّا يجعل طاعتهم طاعة للأمر الذي هو منكم، وفقاً للصّلاحيات والاختصاصات والحقوق والواجبات والمسؤوليات الموثّقة والمشرّع بها.

ولأنَّ الدّين الحقّ من عند الله؛ فالله تعالى أوجب طاعة الرّسول بعد طاعته تعالى، ثمّ تلاها بطاعة أولي الأمر من النَّاس طاعة في غير معصية لله، ولذا فإنَّ قوله (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) لا تعني أولي أمركم، فأولي أمركم تعني من يتولاكم بالرّعاية والعناية كالوالدين والأخوة الكبار، أمَّا أولي الأمر منكم؛ فهي تعني الذين اخترتموهم طواعية لأنَّ يتولَّوا رعاية الأمر الذي هو منكم، وهذا الأمر هو: أيِّ أمر منكم سواء أكان سياسة داخلية، أم خارجية، أم سلماً، أم حرباً؛ فالذي اخترتموه لذلك عليكم بطاعته في الأمر الذي اخترتموه من أجله، وهذا يعني لا طاعة له في غير الأمر الذي تمَّ اختياره ليكون عليه وليّاً راعياً.

وعليه لقد انقلب القذافي على السّلطة في ليبيا 1996/9/1م وفكّها من ملكها، ومجلس شيوخها ونوابها، فكانت بين يديه وحده، دون أية مشاركة، وأيّة مشاورة، سوى تلك التي اختار لها مستشاره الخّاص، وبذلك أصبحت ليبيا حبيسة حكم الفرد المطلق 42 عاماً، وأصبحت الشورى فيها مقوّضة إلى أن تفجّر ذلك البركان العظيم فهزّه، واقتلعه من جذوره، ورمى به في قاع البحر، وأعلن أنّه لا حكم بين النّاس إلّا الشّورى.

تفخيم

قيمة المساواة

المساواة تعني مما تعنية لا تمييز بين حقّ وحقّ، وذلك لأنّ الحقّ واحد لا يتعدّد، ولكن المساوة بين حقّ وحقّ تتطلّب وجود محقٍّ للحقّ، وهذه على المستوى البشري هي المعضلة؛ فالأفراد والجماعات الذين لا يتّقون الحقّ ينحازون لغيره، أي ينحازون بباطلٍ، ومن هنا تتّسع دائرة الصدامات والصراعات بين الأفراد والجماعات والقبائل والشّعوب والأمم، كما أنّها تتّسع أكثر بين الحاكم والمحكوم.

ولأنَّ المساواة تضع الجميع على خطّ العدل دون استثناء، لذا فهي تُرفض من قِبل الذين لا يرون الآخرين متساوين معهم حتى يتمّ الوقوف بجانبهم على خط العدل المستقيم، ومن هنا جاء القذافي مستولياً على السلطة في 1969/9/1م، وهو رافع لشعارات المساواة بين الرّجل الذي لا يحيض، والمرأة التي تحيض، والرّجل الذي لا يلد، والمرأة التي تلد؛ والديك الذي لا يبيض، والدجاجة التي تبيض، ولأنّه كما يدّعي جاء من أجل المساواة؛ فهو يريد أن يحقّق المساواة حتى ما بين الدّجاجة التي تبيض والدّيك الذي لا يبيض. وبعد استماع الجميع إلى خطابه هذا صفّق له من صفّق، والتفت عنه من التفت، وحاول الانقضاض عليه من حاول.

ولأنّ البعض حاول الانقضاض عليه في أيّام حكمه الأولى؛ فكان منذ أيّامه الأولى متمسّكاً بالقوّة من أجل المساواة التي لا يرى أحداً يساويه فيها، ولأنّه لا يقبل بأحدٍ مساوياً له، عمل على توسيع الهوة بين الليبيين كي لا يتساووا؛ وممّا عمله من أجل تحقيق المساواة التي يدّعيها بين الليبيين: قبول المجندين ضباطاً للكليات العسكرية من الأقارب قبلياً، وبعض من أقارب الشركاء المحدودين، في مقابل حرمان الليبيين الآخرين الذين لا علاقة لهم بهذا وذاك.

ثمّ من أجل المساواة جعل الاتحاد الاشتراكي هو اللون الوحيد لليبيين، في مقابل الزجّ في السجون بكلَ من يتّخذ لوناً غير ذلك اللون.

وبعدها في عام 1973م أعلن الثورة الشعبية من أجل المساواة؛ فأوقد بها نار الفتنة بين الليبيين، وذلك من أجل ترسيخ اللون الواحد؛ ممّا دعاه إلى الزجّ بالمخالفين للرأي الواحد في زنزانات السجون.

ومن أجل المساواة شرّع القوانين التي تجيز أخذ المنازل من ملّاكها، ليكون من وجهة نظره في الكتاب الأخضر البيت لساكنه؛ فكانت المساواة بين الليبيين نار فتنة، وهكذا نار الفتنة ازدادت اشتعالاً بأخذه تلك المصانع الخاصة من المالكين لها من الليبيين.

ومن أجل المساواة أعلن قيام الشّعب المسلّح الذي تَخْرُجَ بأسبابه المرأة المحترمة والمقدّرة من منزلها عن المكانة التي وُضعت فيها احتراماً وتقديراً عاليين؛ فحوّل بها المدارس والجامعات من منابر للعلم والبحث العلمي، إلى ثكنات عسكرية تخضع للأمر والنّهي ليس إلّا.

ومن حرصه على اتساع دائرة المساواة جعل ابنته عائشة متساوية مع بقيّة أبنائه دون أن يجعلها متساوة مع بقية الليبيات والليبيين الكرام.

ولأنّ المساواة بين النّاس قيمة؛ فهي دائماً المأمولة مع تغيّر أطوار الحياة، وتنوّع الحاجات وتنوّع مشبعاتها؛ فهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمواطنة وحقوق النّاس وواجباتهم. ولذلك فالمساواة قيمة حميدة يجب أن تُفخّم وتسود بين المواطنين مع مراعاة الفروق الفردية من حيث القدرات والاستعدادات والمهارات والمؤهّلات العلمية والفنية ومن حيث النّوع والإعاقة.

ومع أنّ الخلق كلّ الخلق غير متساوين من حيث تنوّع الجنسيات واللغات والألوان والديانات والمذاهب والتنظيمات، وكذلك القدرات والاستعدادات، إلّا أنهم متساوون خلقاً كونهم خُلقوا على حُسن التقويم، وبما أنّهم متساوون خلقاً، فلِمَ لا يتساوون في أوطانهم لتكون لهم الحقوق ميسّرة وتمارس من

قبل الجميع، في مقابل واجبات تؤدّى من قبلهم، ومسؤوليّات تُحمل دون أن يحرم أحد من حملها؟

أقول:

المساواة الحقّ قيمة حميدة كونها تُعطي الفرصة للجميع في التعليم والعمل وحقّ التملّك دون حرمان لأحدٍ من أبناء الوطن، وتترك لهم حرّية التميّز دون تمييز لأحدٍ على أحدٍ، حيث لا استغلال ولا إقصاء ولا تغييب ولا تحقير، بل الكلّ وفق القدرة والتهيّؤ والاستعداد والإمكانات والظروف والنوع في الفرص متساوون.

وعليه:

ينبغي أن تُفخّم قيمة المساواة وذلك بتمكين المواطنين جميعاً من حقّهم في التملّك، وحقّهم في تقرير المصير، وحقّهم في التعليم والعمل، وحقّهم في المسكن والتنقّل والرفاه.

فتفخيم قيمة المساواة يجعل كلّ مواطناً متساوياً مع بقية المواطنين، ويجعله أكثر تمسّكاً بالوطن الذي ينتمي إليه، ممّا يحفّزه على المزيد من العطاء والتحدّي من أجل تقدمه ورقيّه. ومن هنا فالمساواة هي التي تمكّن المواطنين الليبيين من العمل والمشاركة وممارسة الحقوق، وفي المقابل تقضي على السلبية وعدم المبالاة.

تفخيم

قيمة الحكم العدل

الحُكم وفقاً لِما يجب هو قضاء لا يُمكّن منه إلّا عادل، ووفقاً لِما لا يجب فقد بلغه القذافي وزين العابدين ومبارك وعلى صالح وبشّار وغيرهم ممن هم في طغيانهم يعمهون؛ فالحكم به تنتظم وتصلح الأحوال والعلاقات السكّانية أو تفسد؛ فإن صلحت كان العمار والبناء والرّخاء علامات دالّة على وجوه النَّاس وأنفسهم التي تملؤها السكينة والطمأنينة، وإن فسدت كان الشقاء والضلال، والألم علامات دالة على وجوه النَّاس الذين يملؤهم القلق والشقاء، وفي كلتا الحالتين كلّ حُكمٍ زائل سواء أكان في مرضاة الله، أم أنَّه كان في غير مرضاته، ولكن الفرق الكبير أنّ لكلٍّ حِسابه ثواباً طيّباً، أم عقاباً شديداً.

ولذا فإنَّ للحكم وظيفة تؤدّى بمسؤولية عندما تكون المسؤولية مناطة من قبل الذين يتعلّق أمر الحكم بهم، ولا يؤدّى بها إن كان الحاكم منصَّباً بالقوّة.

والحكم المُرضي هو الذي يسود بالحُجَّة التي تعيد الحقّ لأصحابه كلَّما ظُلموا، ولذا فالحكم إنْ فقد حُجَّته فقد شرعيّته، وإنْ فقد شرعيَّته وجب التغيير.

فالحكم العدل قيمة حميدة ينبغي أن يُفخّم، وذلك بتأسيسه على إرادة وإدارة واعية بأمور النَّاس، ووفقاً لما يجب والإقدام عليه، وما لا يجب والتوقّف دونه والانتهاء عنه، ولذا فهو يستوجب معرفة واعية وإتقاناً ومهارة مع مقدرة عالية على تحمَّل المسؤوليّة، ويتطلّب أسلوباً به يتمّ الإقدام على الفعل مع تمييز عالٍ بين ما يناسب المتوقّع، وما يناسب غير المتوقّع، ومن ثمّ فالإتقان في إدارة الحكم يُظهر الجودة ذات المعايير القابلة للقياس والتقييم والتقويم.

ولأنَّ الحكم العدل يستوجب إرادة وإتقاناً للإدارة بمسؤولية؛ فهو يتطلّب علماً ومعرفة ودراية وخوفاً من الانزلاق في ارتكاب المظالم. ذلك لأنَّ

الحكم في أساسه هو المنع من الظلم، ولذا فالحكم ضبط وفقاً للمخافة حتَّى لا تسود المفاسد والمظالم والأوجاع والآلام بين النّاس.

وعليه:

يُفخّم الحكم ويُعظّم عندما يكون أمره بين النّاس عدلاً نافذاً، وعن رغبة وإرادة مشتركة، من أجل تسيير أحوال الشّعب، وتنظيم علاقاتهم بالتربية والتعليم والعمل والإنتاج، وكلّ الخدمات التي تنمّي معارفهم وتُحسّن علاقاتهم مع الآخرين، وتقوّيها مع الدين والعرف اللذين تستمدّ منهما الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة.

وهنا عندما يكون الحكم مطلباً من النَّاس لا خوف منه، ولكن عندما يكون مطلباً من الذي يريد أن يحكم النَّاس؛ فالخوف والحذر يجب أن يكونا مع وافر الفطنة والانتباه، وإلّا سيحدث النّدم ويصبح الثّمن المدفوع غالياً.

ولذا فالحكم كونه قيمة حميدة؛ فهو المرتبط بالعدل وهو القيمة التي بها يُفخّم ويُعظّم، أي أنَّ الحكم من غير عدل لا يكون إلّا مفسدة، والحكم مع العدل يكون الموصوف بالإصلاح والإعمار والبناءً وكلّ ما من شأنه أن يمكّن من التغيير في أحوال النّاس إلى الأحسن.

ومن ثمّ فالذين يقولون طاعة أولي الأمر واجبة، نقول لهم نعم، ولكن في مرضاة الله تعالى، أي لا طاعة لهم في غير ذلك.

ولأنَّ الحكم العدل مطلباً شرعيّاً؛ فَلِمَ لا يكون سائداً بين النَّاس؟

نقول:

في البلدان المتقدّمة علماً ومعرفة وسياسة واقتصاداً وتنظيماً حكوميّا وأهليّاً واجتماعيّاً وشعبيّاً لا تعرف إلّا الحكم العدل؛ فلا احتكار للسّلطة ولا للثروة ولا للإدارة، التداول على السّلطة يكفله الدستور، وتوزيع الثروة وكيفية التصرّف فيها يحميها القانون، وتولّي المناصب الإداريّة لا تقتصر على الأقارب وبطانة الظلِّ، أمَّا في بلدان التخلّف فالأمر غير ذلك، الدستور فيها يمكّن من الحكم، ثمّ يتمّ التخلّي عنه بالتعديل والتغيير والتحكُّم فيه بقوانين الطواري، والثروة في البلد اغتنام فرصة وتهرّب من الضرائب، ومن هنا

فما يمكن أن يمتلكه الحاكم لا يمكن أن يطمع غيره على امتلاكه، بل ولا حقّ له أن يسأل ولا يُسئل، وإن حاول أحد أن يسأل أو يتساءل عن حسن نيّة سيسأل: من أنت؟

هل أنت زوجة الحاكم؟

هل أنت أحد أبنائه؟

هل أنت أحد أفراد عشيرته أو قبيلته؟ ولذا فأنت من تكون حتى تسأل؟

ومن هنا جاء سؤال القذافي لشعبه بقوله: من أنتم؟

ولأنَّ العدل في الحكم فضيلة، لذا فإن ساد على الأرض انتهت المظالم بسيادته؛ فهو الحكم الذي عندما يُفخّم يصبح لا ميل فيه ولا تحيُّز، به يُحقّ الحقّ حيث يجب، وبه يُزهق الباطل كلّما وجب، وبه يتمّ الحكم بين النَّاس فيما هم فيه مختلفون.

تفخيم

قيمة الحقوق

الحقوق طبيعيّا قيمة واجبة الممارسة بكلّ حرّيّة، ولكن مع أنَّها حقوق قابلة للممارسة عن إرادة، إلّا أنَّها في أوطان التكميم تتعرّض للتقويض بمبررات لا أخلاقيّة، منها:

* أنَّ المواطن لم يكن في مستوى الإدراك السياسي الذي به يتمكّن من ممارسة حريّته سياسيّاً.

* أنّه لم يخبر بعد إدارة الشؤون الاقتصادية، وبالتَّالي فإنَّ الحكومة هي المسؤولة عن ذلك، ممّا يستدعي سنّ القوانين التي تخوّل الحكومة لأن تحلَّ محلّه، وهذه الحكومة لا تستطيع أنَّ تحلّ محلّه كاملاً، إلّا بعد أن تعرض كلّ شيء على قمّة السُّلطان الذي بيده أمر كلّ شيء، ولذا فالحقوق التي ينبغي أن تمارس عن إرادة حرّة، سُدّت السُّبل المؤديّة إليها من قِبل أولئك المشايخ الطاغين الذين لا تتجاوز رؤاهم حدود مراعى مواشيهم. فالسلطة التي هي حقّ لكلّ مواطن دُسترت لها النُّظم، وسُنت لها القوانين حتى أصبحت منزوعة من أيدي أصحابها، وأعطيت للحاكم ليتصرّف فيها كما يشأ.

وهكذا كان حقّ التملّك، وحقّ التنقّل، وحتى حقّ اختيار شريك الحياة مقوّض برواء شيخ القبيلة المحتكر للسلطة، ولهذا فإنَّ شيخ القبيلة الكبير (القذافي) زوّج من زوّج، وطلّق ممّن طلق، وصادر ممتلكات من يمتلك بقوانين ما أنزل الله بها من سُلطان، وأقفل المساجد في وجوه المصلّين، وسجن من يصلّي فيها الفجر وهو ملتحياً، وداهم محلات ومقرّات من داهم من الباعة والملّاك، وكذلك لقد غيّر وثائق السجلّ العقاري، ثمّ تلاه بالحرق بغرض تزوير الحقائق التي بها تقوّض حقوق المواطنة، من حقّ التملّك إلى حقّ الانتماء إلى الوطن. ونتيجة لهذا العسف الشديد استسلم من استسلم سنيناً، ورفض من رفض سنيناً، وتجنّب من تجنّب، واستشهد في سبيل ذلك من أستشهد، وثار من ثار حتى تحرّر وحرّر، ولذلك كان الثّمن في سبيل تحرير الوطن والحاجات المشبعة للحقوق مرتفعاً. ولأنّه كان مرتفعاً

فلا شيء يناسب رفعته إلّا تفخيم قيمة الحقوق حتى لا تعود تلك المظالم من جديد.

ومن هنا فإنّ قيمة الحقوق لا تفخّم إلّا بأخذها، والتمسّك بها دون أية تنازل، وحتى أولي الأمر من النّاس، لا حقّ لهم في حقوق النّاس، الذين أولوهم الأمر المولى إليهم، فهم لا يحلّون محلّهم، بل هم يمثلونهم رسميّاً أمام الآخرين، ووفقاً لدستورٍ يُسن من قبل أصحاب الحقوق جميعاً، وذلك من أجل أن يحفظ لكلّ ذو حقٍّ حقّه؛ فالحقوق لا يمكن أنْ تُعظّم إلّا بالتمكّن من ممارستها دون منّة من أحدٍ، ودون أيّ اشتراطات سوى تلك التي يحفظها الدستور حقّاً.

تفخيم

قيمة الواجبات

ولأنّ لكلِّ مواطن حقوق تستوجب الممارسة عن إرادة من قِبله؛ فكذلك على كلّ مواطنٍ واجبات يجب أن يؤدّيها مقابل تلك الحقوق الوطنية التي له الحق في أخذها أو ممارستها، ومن هنا يجب أن تفخّم الواجبات بالتماثل مع تفخيم الحقوق.

وفي المقابل إن لم تُفخّم الواجبات بأدائها عن رغبة ومثابرة؛ فإنّ المواطن قد يجد نفسه رهينة الحرمان، والتجريم، والإقصاء، والتغييب، والتسفيه، والتقييد مع وافر الرّعب، ولهذا لا خيار للمواطن في ممارسة الحرّية إلّا الأخذ بثلاثة أمور في وقتٍ واحد وهي:

ـ حقوق تمارس.

ـ واجبات تؤدّى.

ـ مسؤوليات تُحمل بلا تردد.

ومع أنّ أداء الواجب تجاه الوطن واجبٌ، إلّا أنّ البعض يتخلّفون أو يتأخرون أو يتهرّبون عن أدائه، ولذا وجب تفخيم الواجبات بأدائها كونها حقّ للوطن على كلّ مواطنيه، وكلٌّ وفقاً لقدراته واستعداداته ومهاراته وتخصصه، ولأنّها كذلك؛ فهي الواجب على كهولهم، ومن لم يؤدّها عن إرادة يعدّ مقصّراً تجاه وطنه، الذي يستوجب من جميع أبنائه تفخيم قيمه الحميدة، والدود عن ترابه، مقابل استثمارهم لخيراته وثرواته، ومن هنا فإنّ صون أمن الوطن، هو صون أمن المواطن، واستثمار ثروات الوطن، هو استثمار للمواطن، وعندما يؤدّي كلّ مواطن واجباته الوطنية؛ فلا شكّ أنّه قد ساهم في تفخيم قيمة الواجبات التي بأدائها ينهض الوطن، وتتحقّق النُقلة لجميع مواطنيه إلى ما هو أجود وأعظم.

تفخيم

قيمة حمْل المسؤوليّة

المسؤوليّة عبء يستوجب حمْله وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام، ولذا فإنَّ العلاقة قويّة ومترابطة بين الحقوق والواجبات والمسؤوليات المتعلِّقة بتحقيق الشخصيّة المتوازنة؛ فالحقوق تترتّب عليها مطالب أو أخذ، والواجبات يترتّب عليها أداء أو عطاء، وهذه تستوجب مسؤوليّة تحميها وتحرسها من المخاطر، وإنْ لم يتوافر ذلك تصبح الحقوق والواجبات كما يقولون في مهبِّ الريح، ممَّا جعل المسؤولية هي الضرورة التي تحقِّق الحماية أو الحراسة اللازمة؛ فعلى سبيل المثال: الحارس أو الجندي الذي يحرس مقرّاً عامّاً لو لم يكن واعياً بأعباء المسؤولية الملقاة عليه لا يمكن أن يؤتمن جانبه، وهكذا حال الطبيب إنْ لم يكن مسؤولاً، لا يمكن أن يؤدّي واجبه بأمانة؛ فالواجب بلا مسؤولية لا يمكن أن يؤدّى بأمانة، وهكذا حال الحقوق إذا لم تؤخذ بمسؤوليّة لا يمكن أن تمارس بأمانة وموضوعيّة، ومن هنا يجب أن تُفخّم قيمة حمْل المسؤولية كونها رسالة إنسانية وأخلاقية ترتبط بحقوق المواطنة، ممّا يجعل حامليها موصوفون بالوطنيين، أي أنّهم الذين نالوا التقدير من الجميع، وذلك بما يقومون به ويقدمون عليه من تحمّل أعباء جِسام في سبيل الوطن ومصالح المواطنين.

ولأنّ حمْل المسؤولية قيمة مقدّرة؛ فلما لا تُفخّم أكثر وأكثر حتى يتحفّز الجميع على حملها، وتصبح حملاً مفرّقاً على الجميع، وتصبح الأعباء الثقيلة التي كانت على كاهل القلّة مفرّقة خفيفة بها يقطعون المسافات الطوال بالجميع من أجل الجميع بدون تعب ولا أرق.

ولذا تكمن المسؤولية في تحمُّل المخاطر والأعباء المترتِّبة على أداء الفعل، أو السلوك سواء أكان حقّاً أم واجباً، ولهذا فهي عبء يستوجب التحمُّل، ولأنَّها كذلك؛ فهي عمليّة عقليّة تُبنى على معطيات أو مسلّمات تستوجب التحليل وإجراء الحسابات الذهنية، وتستوجب التمييز بين الخطأ

والصواب، وبين الحلال والحرام، وبين القوَّة والإرادة، ثم أخذ القرار، وتحمّل الأعباء المترتِّبة على ذلك.

حمْل المسؤوليّة التزام ووفاء بعهود؛ فمن يوفِّي بما تعهّد به كان مسؤولاً، ومن لم يوفِّ بذلك لن يكون مسؤولاً، سواء أكان مُكلّفاً بما كُلِّف به من مهام ووظائف في قاعدة الدولة، أم وسطها، أم على رأسها، وسواء أكان ممّن يتولّون مهام تجارة وبيع وشراء، أم كان ممّن يتولون رعايةٍ لأسرةٍ أو قُصَّر، قال تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كلّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا كلّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا}[85].

ولأنَّ حمْل المسؤوليّة عبء؛ فحمْلُها ليس هيِّناً، ومن يقبل بحملها فعليه بالأمانة والوفاء بالعهد، وإلّا سيجد نفسه ظلوماً جهولاً، ولأنَّ المسؤوليّة عبء جسيم وحمْلها ليس هيِّناً؛ فهي تستوجب تقوى الله حتَّى لا يكون المسؤول مُفسِداً لعلاقات النَّاس.

ولذا فإنَّ قيمة تحمّل المسؤولية تتطلّب مبرّرات موضوعية لممارستها بإرادة وهذه المبرّرات هي:

1 ـ الصلاحيات:

الصّلاحيّات تقرّها الدساتير وتسنُّ لها القوانين التي من خلالها يتمكّن المسؤول من حمْل أعباء المسؤوليّة، ولذا فإنْ لم تُمنح صلاحيّات دستورية وقانونية للمسؤول؛ فلن يجد المسؤول مسؤولية يحملها، ولن يكون فعّالاً في أداء مهامه ومسؤولياته، ممّا يجعل الفساد يتفشّى في دوائر الدّولة من خلال مسؤوليها، وهنا فالصلاحيات هي مجال الامتداد المسموح به للمسؤول الذي عندما يفعل يكون مسؤولاً، ومن يريد أن يكون مسؤولاً

[85] الإسراء 34. 38.

يجب أن يكون واعياً بصلاحياته تشريعاً، قبل أن يقدِمَ على أفعال المسؤوليّة، وإنْ أقدمَ قبل ذلك سيجد نفسه في قفص الاتهامِ مذنباً.

أمَّا إذا انفرد أحد بمهام المسؤولية دون أن تكون له صلاحيّات دستورية وقانونية فيعتبر كلّ ما يقوم به باطل، ولذا سيكون معرّض للمسائلة والمعاقبة؛ فالذين انقلبوا بالقوّة استيلاء على السّلطة فهم يحكمون بغير صلاحيّات شرعية، وإن يعتقدوا أنَّهم قد شرّعوا لأنفسهم ما شرّعوا، نقول لهم أنَّ الشرائع لا تكون إلّا من مصادر ثابتة من دين أو عرفٍ شريطة أن تستمدّ الدساتير منها عن إرادة، أمَّا الاغتصاب فهو المحرّم والجرّم.

2 ـ الاختصاصات:

هي مجال الامتداد في دائرة المسموح به؛ فعندما يلتزم المسؤول بالحركة داخل مجال الامتداد تُعدّ ذاته متّزنة ومعتدلة في الحركة الموجبة، وعندما تخرج عن ذلك تقع في دائرة المساءلة والمحاسبة والعقاب، حيث تعدّ مثل هذه الأفعال أفعالاً سلبية أو منحرفة، وعليه لكي تؤدّى المسؤولية بإرادة في دائرة الإيجابية ينبغي أن تتماثل الصلاحيات مع الاختصاصات.

3 ـ الوعي:

هو الاستنارة المترتّبة على النّضج العقلي الذي به تؤدّى وظيفة الجهاز العصبي للإنسان، وهو نشاط ذهني أو فكري للعقل؛ فبالوعي يتمكّن الإنسان من التبيُّن والمعرفة، كما أنّه يتمكّن من التّمييز بين الأفعال الموجبة، والأفعال السالبة، والتّمييز بين كلّ مفضّل ومرغوب، وبين ما هو غير ذلك ومرفوض، ولذا فإنَّ الوعي على صلة مباشرة بالمدركات العقلية التي تمكّن الإنسان من الفهم والتفهّم والاستيعاب، كما أنّها تمكّنه من الاختيار والتنفيذ والتقويم بمسؤوليّة، ممّا يجعل الشخصيّة المسؤولة هي مركز الاعتدال والمعرفة الواعية، مع وافر التوازن الانفعالي والسلوكي.

4 ـ القدرة:

القدرة الذاتية هي التي تُمكِّن الإنسان من التحمّل لما يجب أنْ يتمَّ تحمُّله، باعتبارها طاقة تستوجب توفُّر الاستعداد للقيام بالمسؤولية في حدود القدرة

على المستوى النفسي، والمستوى البدني، والمستوى المادّي والمعرفي، ومن هنا يتمَّ اتخاذ القرار المناسب للموضوع المناسب، ويُتّخذ القرار (أيِّ قرار) على مستوى المسؤولية، وفقاً لمعايير موضوعية، ومعطيات أو مسلّمات، وإمكانات ومتطلّبات، ورغبات وحاجات متطوّرة، من أجل تحقيق الإشباع الحقّ.

ولكن في كثيرٍ من الأحيان وخاصّة عندما لا تتعادل القوَّة ولا يتوازن مصدر القرار في اتخاذه بمبررات غير موضوعية، تشتعل نيران الفتن، وقد تكون الصّدامات والنّزاعات الدّامية بين قبائل وطوائف وأحزاب الوطن وطبقاته من أجل تحقيق أفعال المغالبة والإقصاء الداخلي، وقد يكون الصراع والاقتتال بين الأنا والآخر بأسباب عدم توازن القوَّة، ممّا يجعل الطمع سائداً في نفوس الأقوياء، والضّعف راكناً في نفوس الضعفاء المطموع فيهم، أو في خيراتهم وثروات أوطانهم.

ومن هنا فلا حلّ لأيِّ مشكلة على المستوى الدّاخلي والخارجي إلّا بالعمل، الذي يُمكِّن من امتلاك القوَّة عُدَّة وعتاداً واستعداداً وتأهّباً، من أجل الإقدام على الفعل وأدائه، ولذا فمن يستشعر الحريّة يرفض كلّ شيء من أجل بلوغها، ويقبل بدفع الثّمن حتَّى يبلغها، ومن يعتقد أنَّه بتقويضه للقيم ينجوا من المخاطر، أقول له: لا شيء يوقع بك في المخاطر أكثر من تقويضك للقيم الحميدة والفضائل الخيّرة التي يرتضيها النَّاس، ولا شيء يفخّمك إلّا بما تقدم عليه من تفخيم للقيم وعلى رأسها قيمة حمْل المسؤولية.

وعليه:

فالمسؤولية تستوجب وضع الشّخص المناسب في المكان المناسب، وأخذ الإدارة الناجحة المؤسّسة على التميّز العلمي والمعرفي وعلى الخبرة والمعياريّة، وليس تلك الإدارة المؤسّسة على المعارف والأقارب وبطانة حكومة الظل، التي دائماً هيّ تُقدِّم مصالحها على مصلحة الوطن والمواطنين؛ فتكون سياساتها سائدة بالإكراه تحت تأثير المخيف والخائف.

ومن هنا فالمسؤوليّة الحقّة هي دائماً لا تقبل بوجود مبرِّرات تدفع إلى الأخذ بما هو في دائرة الاستثناءات، ذلك لأنَّ الاستثناءات ما هي إلّا خروج عن القواعد المتعارف عليها في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمع الحرّ، ولهذا لا ينبغي أن تسود قوانين الطوارئ، ولا التعصّب بغير حقّ للطّائفية، والعرقية والقبلية والعنصرية، والحزبية وما شابهها، ولكن لو تعادلت كفتي الميزان بالقوَّة المتوازنة بين طائفة وطائفة، وقبيلة وقبيلة، وأمّة وأمّة أخرى، لكان الأمر غير الأمر الذي هو عليه شأن الحكومات المؤسّسة على الاستثناءات، لا على القواعد المفخّمة لقيمة حمْل المسؤولية؛ فأصحاب النظرة الطائفة أو القبلية عندما يعتلون قمّة رئاسة الدّولة، يُسخّرون كلّ شيء من أجل خدمة طوائفهم وقبائلهم أوّلا وقبل الآخرين؛ ممّا يجعل الرّفض والمواجهة من قِبل الآخرين على رأس المقدمات للحلّ.

إذن فحمْل المسؤولية عبء يُحمل في مقابل حقوق تُمارس وواجبات تُؤدّى، وإن مُكِّنَ المواطن من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحُرم من حمْل مسؤوليّاته؛ فلابدّ له أن يندفع غاضباً ورافضاً ممّا يجعل الصّراع والصّدام والخصام يتولّد ويشتدّ مع من حرمه من حملها بوافر الشدّة والتشدُّد؛ فتنتشر الفتنة، إلى أن تتم الاستجابة التي تؤدّي إلى إقرار السكينة والطمأنينة.

ومن هنا يجب تعظيم قيمة حمْل المسؤولية وتفخيم شأنها لتكون حقّ وواجب في وقت واحد لجميع الناس، كلّ وفقاً للدّور الذي يلعبه، والوظيفة التي يتولاها، والعمل الذي يقوم به، والفعل الذي يرتكبه، والسلوك الذي يقدم عليه أو يسلكه.

ولذا فإنّ تفخيم قيمة حمْل المسؤولية لا يكون إلّا بمشاركة المعنيين بالأمر في حملها، فعندم يتمّ حملها جماعياً واجتماعياً لم يبق بين الناس من هو متفرّجاً، ولا مغيباً، ولا مقصيّاً، ولهذا فالكلّ يعمل ولا أحد ينتقد شيئاً إلّا من أجل البناء الفعّال، المؤدّي إلى زيادة دفع عجلة التقدّم وصناعة المستقبل من أجل الجميع.

تفخيم

قيمة المساءلة

المسائلة كونها قيمة حميدة فهي لا تفخّم إلّا بصلاحيات واختصاصات مشرّع بها، في ضوء حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات يتمّ حملها وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء، وهنا بما أنَّه لا مسؤول إلّا بمسؤولية مكلّف بها عن إرادة من قِبل الذين أولوه أمرها، إذن فمن حقّهم مسائلته عن كلّ تقصير وإدانته إن ارتكب جناية في حقّ تلك المسؤولية، التي قَبِل حملها بإرادة، وهو يعرف مسبقاً أنَّه سيساءل عن التقصير وأيِّ انحراف وفقاً للصلاحيات والاختصاصات القانونية والدستوريّة المقرّة من قِبل الشّعب.

إذن المساءلة قيمة حميدة كونها تقصٍّ معرفي دقيق من أجل تحقيق هدف إصلاحي، ولذا لا أحكام مسبقة أثناء المساءلة، ولكن توجد مؤشِّرات تستوجب الإجابة المقنعة بالدلائل والحقائق الدّامغة، ممّا يجعل البرهنة بين الأنا والآخر ضرورة حجّة بحجّة.

ولأنَّ لكلّ مساءلة مترتّب؛ فلا استغراب أنْ يكون ذلك المترتّب سلبي أم إيجابي، ولهذا فإنَّ وراء كلِّ مترتّب على المساءلة مترتِّب عقابي أو ثوابي.

وعليه: فالمساءلة تَحقّق قبل إصدار القرار، وقبل تنفيذ الفعل سواء أكان عقابي أم ثوابي، ولأنَّ المساءلة استفساريّة من أجل التبيّن الحقّ، لذا ينبغي أن لا يُغفل عن الاتّصال بأهل المعرفة والدراية بالأمر، قبل إصدار أيِّ حكم مصداقاً لقوله تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}[86].

ولأنّ المساءلة قيمة حميدة؛ فأساليبها تتعدّد من نظام لآخر، كلّ وفق للنظام السائد في بلاده، ومن هنا فللنظام الملكي أساليبه المتنوّعة، وللنظام الجمهوري أساليبه المتنوّعة، وهكذا للنظام الماركسي أساليبه، وللأنظمة

[86] النحل 43.

المتلوّنة أساليبها، ومن هنا فالكلّ يرى أنّ النظام الذي أختاره هو المناسب لبلاده أو لشعبه.

ولأنّ المساءلة حقّ وواجب ومسؤولية؛ فهي حقّ من حيث كونها متعلِّقة بمن أولى أمره إلى من ارتضى أن يكون وليّاً عليه، وهي واجب على من قَبل إرادة أن يكون وليّاً على الأمر، وهي مسؤولية أيضاً على كلِّ صاحب أمر، وكذلك على كلِّ من وُليَّ عليه، ومن هنا يصبح كلّ منهم على بيِّنة بما له وبما عليه، ربحاً، أو خسارة (حسنات أم سيئات) ولكلٍّ نصيب منها.

ولأنَّ المساءلة حقّ وواجب ومسؤولية؛ فَلِمَ لا تُفخّم، فهي على المستوى الجماعي والمجتمعي مساءلة مشتركة وليست مساءلة فرديّة، إلّا إذا أولى المجتمع أمر المساءلة لمن أولاه إرادة، وهكذا تكون المناصرة بين أفراد المجتمع في كلّ مساءلة حقّ، ولهذا فالمناصرة على الحقّ حقّ، ولكن المناصرة على غير الحقّ باطل، {مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ بَلْ هُمُ الْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ}[87].

ومع أنّ المناصرة بين أصحاب الحقّ حقّ، إلّا أنّ المناصرة في الأمور التي لا يليق الحديث فيها على المستوى الجمعي والأخلاقي تُعدُّ مناصرة باطلة؛ فالإنسان إنْ أُختير وليَّاً على الأمر من قِبل أفراد الشّعب على أيِّ مستوى إداري من مستويات حمْل المسؤولية، يجب أن يسأل عن كلِّ كبيرة وصغيرة متعلِّقة بأمرهم الذي رضي أن يكون وليّاً عليه، وفقاً للصلاحيّات والاختصاصات المقرّة قانوناً، أمّا ما يتعلّق بعلاقته بربِّه فلم يكن أفراد المجتمع هم المسؤولون، بل هم المسؤولون عن اختيارهم له وليّاً للأمر في الوقت الذي لم يَعُدْ صالحاً لذلك، وهنا يصبح لهم الحقّ التَّام في تغييره لفقدانه الأهليّة والسّلوك القدوة الحسنة، {وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ}[88].

ولأنّ المساءلة قيمة حميدة فهي حقّ لأصحاب الحقّ، ومن هنا هي تفخّم؛ ومن هنا أيضاً ينبغي أنّ تكون المساءلة الحقّ بموضوعية حيث لا تَجنٍّ؛ ممَّا يجعل الحقائق هي الدلائل المثبتة بمسوّغات معتمدة وإجراءات شاهدة

---

[87] الصافات 25 . 27.

[88] الصافات 24.

ودالّة على الفعل، ولذا لا أحكام مُسبقة في أيّ مساءلة، {مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ}[89].

ومن ثمّ فالمساءلة الموضوعية لا تكون مقتصرة على مساءلة أولي الأمر في أيّ مستوى من مستويات تحمُّل المسؤولية، بل المساءلة تحتوي أيضاً الرعيّة (الجُند) الذين قبلوا أنْ يولّوا أمرهم لمن يصون أمنهم والبلاد وحدودها، وهؤلاء لن يكونوا جنداً فاعلين إلّا إذا كانوا هم من صُلب تُراب الوطن.

ولذا فالذين لم يلتزموا بأداء الواجبات فمن حقّ المسؤول أن يسألهم عدلاً، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ}[90].

ومع ذلك فإنَّ مراعاة الظروف واجبة؛ فالمستضعفون من الرِّجال والولدان والنّساء والمرضى، لهم من المبررات التي لا تجعل المساواة بين المواطنين في تنفيذ الأوامر أمر ممكناً، إذن المساءلة لم تكن معاقبة، بل المساءلة (عن حُسن نيّة) هي لتنظيف الأقوال والأفعال والأعمال والأموال والسلوكيات ممّا يعلق بها، ومن هذه الرؤية هي مساءلة موجبة ينبغي أن تُفخّم، أمّا إذا كانت عن غير حُسن نيّة؛ فتكون مطاردة وكيداً ومكراً، وعندما تكون كيداً ومكراً؛ فهي لا تزيد عن كونها مظلمة.

وعليه: فإنّ تفخيم قيمة المساءلة هو بتعميمها موضوعياً ومنطقياً، ووفقاً لحقّ يمارس، وواجب يؤدّى، ومسؤوليّة تُحمل، ولكن إن لم تُعِمّ المساءلة جميع المعنيين بها؛ فتصبح مظلمة؛ فالحاكم الذي يسأل النَّاس عن الصغيرة

---

[89] القلم 36 . 42.

[90] التوبة 38 .

وما هو أصغر منها أولى بان يسأل عمّا يرتكبه من أخطاء ومظالم كبيرة وما هو أكبر منها.

ولهذا في بلدان التكميم المتربّعين على قمم السّلطان لا يسألون عمّا يفعلون من أفعال قامعة للحريّات، وكذلك لا يسأل أحد ممّن تربطه بهم علاقات قربى من زوجات، وولدان، وأقارب، ونافذين ومنفّذين لأوامرهم غير المشروعة.

ولذا في عصر الشّفافية أصبح كلّ شيء على البلاطة فلا داعي لإخفاء شيء بما أنَّه يُفعل أو قد فُعل، ولهذا بلغت الصحوة الحناجر لأفواه الشعوب المكمّمة لتقول لا للباطل، وترفض كلّ ما من شأنه أن يؤذي مواطناً، أو يؤدّي إلى سفك دماً بغير حقٍّ، أو يزوّر حقيقة، أو يسرق مالاً من أموال الشّعب، أو يزوّر نتيجة انتخاباً، أو يرتشي أو يرشي أحداً من أجل مظلمة. الشّعوب اليوم وخاصة بعد الرّبيع العربي لم تعد تلك الشّعوب المستسلمة، بل هي اليوم شعوب أعلنت عن هويّتها (الوطن للجميع والسّلطة والثروة فيه حقّ للجميع).

تفخيم

قيمة المحاسبة

المحاسبة قيمة ضبطية حميدة ومرضية، ولكنّها وفقاً للصّلاحيات، والاختصاصات، والتصرّفات، والأدوار، ولذا يجب أن تُفخّم، وذلك بما تتطلّبه من أجهزة رقابية قادرة، ومختارة، أو منتخبة، لتمارس رقابة على العمل والفعل والسّلوك، الذي يستوجب إدانة وعقاباً، أو براءة وتقديراً، وهذه الأجهزة لها الحقّ في أنْ تطّلع وتتابع عن كثب لتعرف العلاقة بين ما يُقَرّر وما يُنفَّذ، ومع ذلك الأجهزة لا تعدُّ سلطاناً مطلقاً؛ فيجب أن تكون هي الأخرى تحت المراقبة والمساءلة والمحاكمة كلَّما أخلَّت بمهامِّها الشرعيّة والقانونية، وفقاً للصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لها من الشّعب الذي كلّ شيء هو من أجله.

ولذا فالمحاسبة الحقّ عدل يستوجب التعظيم والتفخيم؛ فلا ظلم ولا كيد ولا مكر، وهذه من سُنن الخلق مصداقاً لقوله تعالى: {فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ}[91].

وعليه: فقيمة المحاسبة التي تتطلّب تفخيماً، هي التي لا تكون إلّا وفق اشتراطات، وعهود، ومواثيق، والتزامات، ومعطيات، وقبول كي لا يظلم أحد أحداً، {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاس شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاس أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}[92]؛ فالمؤمن المرتضي العدل لا يقبل أن يسود الظلم بين النَّاس، ذلك لأنَّه متّقي الله ربّه الذي لا يظلم مثقال ذرة، مصداقاً لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا}[93].

---

[91] المؤمنون 102 . 104.

[92] يونس 44.

[93] النساء 40، 41.

ولأنَّ المحاسبة قيمة حميدة فينبغي أن تُفخّم؛ فهي لا تكون عدلاً إلّا في مرضاة الله جلَّ جلاله، الذي يحاسب كلّ من خُلق على ما فعل مصداقاً لقوله تعالى: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[94]، ولهذا فالمحاسبة سُنَّة من سُنن الحياة من أجل علاقات طيبة بين النَّاس، ومن أجل إحقاق الحقّ وزهق الباطل؛ فالمحاسبة العادلة هي الزاهقة للباطل مصداقاً لقوله تعالى: {بَلْ نَقْذِفُ بِالحقّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ}[95].

ولأنَّ المحاسبة حقّ حتَّى لا تسري المظالم وتعمُّ المفاسد؛ فهي التي يجب أن تُفخّم كما فُخّمت تشريعاً في بلدان العالم المتقدّم، الذي لا يحكمه أحداً عن غير رغبة وإرادة وبكلّ شفافيّة، أمَّا العالم الذي تعمّه المظالم والمفاسد؛ فلا حدود ولا قيود لحكّامه الذين انفردوا بالحكم، ولذا فهم لا يثقون في أحدٍ، حتى الحكومات التي هم يختارونها لتنفيذ أوامرهم وسياساتهم الخاصّة لا يثقون فيها، بل يرونها هي الأقرب للانقلاب عليهم إذا ما امتلكت القوّة، ولهذا دائماً هي تحت الرّقابة والمحاسبة مع تقديم وافر الإهانات لها.

إذن عندما يبلغ الحال بالحاكم إلى مستوى هذه النّظرة؛ فهو بدون شكّ يرى نفسه فوق كلِّ قانون، وفوق أي دستور، وأيِّ محاسبة؛ كما أنّه لا يرى حقّاً لأحدٍ حتى يسأله أو يحاسبه، بل هو الذي يسأل من يشاء، ويحاسِب من يشاء كيفما يشاء، ومتى ما يشاء.

ولذا فقيمة المحاسب واجبة التفخيم، حتى لا يفسد من يفسد في الأرض التي نهى الله تعالى عن الإفساد فيها وسفك الدماء بغير حقّ، ومن هنا يجب الأخذ بمشيئة الخالق سبحانه وتعالى الذي لم يخلقنا عبثاً، مصداقاً لقوله تعالى: {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ}[96].

---

[94] البقرة 284.

[95] الأنبياء 18.

[96] المؤمنون 115 .

جاءت هذه الآية الكريمة حاملة لمعنى استغرابي بالنسبة للخلق وليس للخالق، أي هل أنتم أيّها الخلق تعتقدون أنّنا خلقناكم عبثاً، ولن تعودوا إلينا ثانية لنحاسبكم على ما فعلتم؟ إنَّكم ستعودون وستحاسبون، وحينها تعرفون أنَّنا لمحاسبون، ويومها لا ينفعكم النّدم، ولهذا فالحياة الدنيا فرصة ومدرسة للعبا فلِمَ لا نأخذ بما يجب الأخذ به، وننتهي عمّا يجب الانتهاء عنه، ونتجنّب ما ينبغي تجنّبه، ونتّعظ بما يرشد إلى الحياة الطيبة والعلاقات الحميدة بين العباد، ونغتنم هذه الفرصة التي أعطيت لنا؛ فهي الفرصة التي تمكننا خلفاء في الأرض، ونكون من بعدها من الوارثين في الدار الآخرة.

وعليه فالحياة مدرسة نتعلَّم فيها الكلم الحقّ، والقول الصّدق، والنيّة الصّافية، والعمل الطيب؛ فنؤمن ونعمل صالحاً، ولا نفسد، ولا نسفك الدماء في الأرض بغير حقّ، ولا نظلم أحداً، وإذا حكمنا بين النَّاس أن نحكم بالعدل، ونتّقي الله في أنفسنا وأهلينا، وذوي الحقوق علينا، هذه تعاليم المدرسة التي من نجح فيها فاز في حياته الدنيا ودخل الجنّة، ولذلك فإنّ تفخيم قيمة المحاسبة يقرّب الإنسان من الإنسان، ومن ثمّ يقرّبه من الله تعالى.

فالمسؤول يجب أن يحاسب من هم تحت إمرته في العمل بما أنَّه المسؤول عنهم، وعليه أن يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر، وأن يجعلهم مستشعرين بأهميّة مشاركتهم في حمْل المسؤولية، حيث الكلّ مسؤول وفقاً لِما يكلّف به من عمل ومسؤوليّة، قال رسول الله عليه الصّلاة والسّلام: "كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاس رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْهُمْ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْؤولَةٌ عَنْهُمْ وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْهُ أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"[97].

ومن ثمّ فالمحاسبة حقّ لا تكون إلّا من أجل حقّ، وهي لا تفارق أيِّ أحد في حياته وبعد مماته؛ فهي على المستوى المطلق لا تكون إلّا بعد:

ـ ارتكاب المظالم.

[97] صحيح مسلم ، ج 9 ، ص 352.

- عدم تجنُّب ما يجب تجنُّبه.
- عدم الانتهاء عمّا يجب الانتهاء عنه.
- الإقبال والإقدام على المجرّم.
- الإفساد في الأرض.
- الحرمان من ممارسة الحقوق.
- المنع من أداء الواجبات.
- الإبعاد عن حمْل المسؤوليّة.

تفخيم

قيمة الرِّقابة

قيمة الرّقابة تحمل في أحشائها واجب ومسؤولية تتطلّب أمانة، ومخافة الله في النفس والعباد، ولذا فهي التي يجب أن تُفخّم بحمل الأمانة، ومخافة الله تعالى؛ فالوطن على سبيل المثال مسؤوليّته على عاتق شعبه، وبالتّالي من يكلّف فيه بحمل مسؤولية لا ينبغي أن يترك أمره هكذا، بل ينبغي أن يكون أمره خاضعاً للرّقابة، والملاحظة التي تمكّن المواطنين من معرفة مدى تقيّده بمعايير الجّودة، ومدى التزامه بالأمانة، وحرصه على الوطن وسلامة أمنه، وأمن مواطنيه.

ولأنّ الرّقابة المسؤولة انتباه ووعي بما يجب وما لا يجب، لذا فإنّ تفخيم قيمة الرقابة لا ينبغي أن يكون إلّا من أجل مصلحة الوطن والمواطنين، وهكذا تكون المحاسبة والمساءلة والعقاب ضرورة من أجل ما يجب أن يكون على مستوى الوطن؛ فالرِّقابة في أوطان ممارسة الحرية هي قيمة حميدة لا يُغفل عن أهميتها عند ممارسة الحقوق، وأداء الوجبات، وحمْل المسؤوليات، وذلك بما تحقِّقه من أمن للفرد والجماعة والمجتمع، ومن أنواع المراقبة الحميدة:

- الرِّقابة الشرعيّة.
- الرِّقابة الاقتصاديّة.
- الرِّقابة الماليّة.
- الرّقابة المائية.
- الرّقابة الغذائية.
- الرّقابة البيئية.
- الرِّقابة الاجتماعيّة.

ـ الرِّقابة الأخلاقيّة.

ـ الرقابة العلمية.

ـ الرِّقابة المهنيّة.

ـ الرِّقابة الحرفيّة.

ـ الرِّقابة الشخصيّة.

ـ الرِّقابة الأبويّة.

ـ الرِّقابة الأموميّة.

ـ الرِّقابة الأخويّة.

ـ رقابة القول.

ـ رقابة الفعل.

ـ رقابة العمل.

ـ رقابة المسؤولية وفقاً للصلاحيات والاختصاصات.

ـ رقابة الجّودة المعياريّة.

ـ الرِّقابة الوطنيّة.

ـ الرِّقابة الإنسانيّة.

ومن هنا فإنَّ الرَّقيب هو المتمكِّن من المعرفة والقادر على المتابعة والتقّصي الموضوعي، دون أن يصدر أحكاماً مسبقة على المُرَاقب فيما يقول، أو يفعل، أو يعمل ويسلك.

ولأنَّ الأمر الوطني مسؤولية عظيمة وجسيمة، لذا فهو في حاجة للمراقبة التي تجعل السياسات تنتهج السبيل الحقّ، حيث لا مجال للغشِّ والتزوير والتحقير والتغييب، ولكنَّ الأوطان التي لا توجد فيها رقابة وطنية، يوجد فيها الفساد، وتكثر فيها الانحرافات القانونية والأخلاقية والشرعية، ولذا

فهي في حاجة للتقويم من الداخل، ولكن في تلك الأنظمة الفاسدة عندما يتوجّه أحد المواطنين المكلّف بالمراقبة، بمراقبة ما لاحظه من مخالفات على أحد أعضاء الحكومة؛ فقد يكون الضحية بأسباب المراقبة والمتابعة التي يؤدّيها واجباً ومسؤوليّة، فما بالك لو كانت مراقبته لأفعال من ورائها رأس النظام الطاغي، فبدون شكّ ستكون الأزمة أشدُّ على من قام بعملية المراقبة التي هي من مسؤوليّته المكلّف بها؛ فقمّة سلّم السُّلطان في أوطان التكميم سُلطان لا سُلطان عليه، ولأنَّ هذه تعكس حقيقة أمر السُّلطان؛ فهو بدون شكّ سيكون حريصاً على تقويض كلّ القيم التي تجعل للإنسان هويّة وطنية، ومسؤولية ذاتية، وضمير أخلاقي يجعله مواطناً مخلصاً وأميناً.

وعليه: توجد علاقة قويّة بين المراقبة والتقوى من حيث أنَّ كلٍّ منهما يستوجب فعل يؤدّى؛ فبالتقوى يعرف الإنسان أنَّ الله سيحاسبه، وطالما أنَّه سيحاسبه؛ فإنَّه بدون شكّ فهو يراقبه، وبما أنَّه يراقبه فلابدَّ للإنسان أنْ يلتزم بأوامره ونواهيه في كلّ مسؤولية يقبل بتولي مهامها، خاصّة إذا كانت مهمّة رقابية؛ فالمراقبة إن لم تكن بشواهد تفقد الحُجّة، ولهذا يتقي المراقب ربّه حتى لا يظلم احداً، وعليه أن لا يغفل عن أنّه مراقب من الرقيب الأعظم.

ولذا فالرَّقابة قيمة حميدة واجبة الأداء والتفخيم أمام كلّ مسؤوليّة يترتّب عليها محاسبة، قال تعالى: (أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ) أي أنَّ الإنسان الذي يفسد في الأرض ولا يريد أن يصلح فيها، يذكِّره الرَّقيب المطلق أنَّه يراه وسيحاسبه؛ فعليه بمراجعة النّفس، وأخذ الأمر على محمل الجد؛ فالله لم يخلقنا عبثاً، ولن يتركنا في الأرض عبثاً، ولكن لحكمة وهدفٍ مُحكم وهو الإصلاح {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا}[98]. (أَفَحَسِبْتُمْ) أيَّها الخلق (أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) أي سدى وباطلاً تأكلون وتشربون وتمرحون، وتتمتَّعون بملذَّات الدّنيا، ونترككم لا نأمركم، ولا نراقبكم، و(لا) ننهاكم ولا نثيبكم، ولا نعاقبكم؟ ولهذا قال: (وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ) لا يخطر هذا ببالكم، ولأنَّ كلّ شيء من الله؛ فالرّجوع إليه ضرورة يقينية.

---

[98] المؤمنون 15 .

ولذا فالرَّقيب هو الذي لا يغفل، ولا يغيب، ولا يتأخّر عن مهمّة الرّقابة أو المراقبة، والرقيب تعني الاستمرارية المتّصلة دون انقطاع، وتدلّ على الدّقة المتناهية، والوعي الكامل بأمورٍ من وُضع تحت المراقبة التي من أهدافها سلامة الأداء، وجودته، ومعرفة مدى درجة الإخلاص للعمل والمهام التي يكلّف المواطن بها، وعلى من يتولى مهمّة رقابية أن يعرف أنّ المراقبة لم تكن غاية في ذاتها، بل الغاية هي عدم الفساد في الأرض، وعدم إفساد الناس تحت أيّ مبررات.

إذن المراقبة حقّ للمواطنين على جميع من يتولى مسؤولية، ولكن ينبغي أن تكون الرقابة مسؤولة، ولا علاقة لها بردود الأفعال، فالمراقبة الموضوعية هي مراقبة ضميرية، ووفقاً لصلاحيات ومعايير الأخلاقية ومهنية، ولذا فهي ليست هكذا مراقبة عامّة من العامّة.

ولأنّ في الأرض مفسدين ومصلحين، إذن المراقبة لابد وأن تكون من مصلحٍ على مفسد، ولا عكس في ذلك؛ فإن كان العكس، أصبحت المراقبة إفساديةً، أي إنْ كُلّف بمهام الوظائف الرقابية من هم مفسدون في الأرض، فلا يمكن أن يكون المفسدون في الأرض مصلحون فيها.

تفخيم

قيمة الكبرياء

الكبرياء علو عن الرذيلة، وما يؤدّي إلى ارتكاب أفعالها، وأعمالها التي ترفضها القيم الحميدة، المنبثقة من نواميس وأعراف المجتمع، وقبل ذلك ترفضها الفضائل الخيّرة التي أمر الله تعالى بها العباد، ولهذا فالكبرياء قيمة تستوجب التفخيم والتعظيم.

ولأنَّ الكبرياء تعظيم شأن، بالنّزاهة، والصّدق، والإخلاص في العمل، والتمسّك بما يجب، ورفض ما لا يجب؛ فهي التي تجعل المواطن مسؤولاً أميناً؛ فالأخذ بهذه القيم المعظّمة تتقدّم الشّعوب والأمم، وبفقدان هذه القيم الحميدة الكريمة تتأخّر، ولهذا فإنَّ أوطان المتخلّفين تتخلّف بأسبابهم، حيث لا مسؤولية، ولا أمانة لديهم، ولا إخلاص للوطن، ولا كبرياء لهم عن النّواقص والرّذائل، ولأنَّهم كذلك؛ فكيف يمكن لهم أن يقبلوا بمن يكون متكبّراً ومتعالٍ عن هذه العيوب والنواقص؟

إذن الكبرياء تعظيم شأن الإنسان وتفخيم مكانته، وذلك بما يقوله من حقّ، وبما يفعله عن حقّ؛ فالكبرياء كونه قيمة حميدة لتعظيم الشأن وتفخيمه؛ فهو الذي به يتمّ بلوغ المنزلة العالية، والمكانة الرّفيعة، في مقابل آخرين لا ينزلون إلّا في الأماكن النزيلة، التي لا تليق بأصحاب مكارم الأخلاق.

ومن ثمّ فمن بلغ المكانة العالية في مرضاة الله تعالى؛ فقد كان على الكبرياء المأمول من كلّ مصلح في الأرض، ومن بلغ الكبرياء في الدنيا بأعماله الحِسان، ضمن الفوز في الجنّة دار الكبرياء الخالدة.

فالكبرياء في الدار الدنيا اعتزاز بالنّفس المطمئنّة، بما عملت وفعلت، وبما أقرضت من قروضٍ حسنة، وهي التي في الحياة الآخرة خالدة مع الخالدين فيها بما قدّمت في حياتها الدنيا.

وعليه:

الكبرياء تعظيم بما هو عظيم، وتفخيم بما هو مُفخّم، ورفعة مكانة بما هو رفيع، والفوز الحقّ بما يمكّن من الفوز الحقّ، الذي يرسّخ قيمة الإنسان المدرك أنَّ الحياة الدنيا فانية، وأنّ الدار الآخرة هي دار القرار؛ فيقرّر أن لا ينسى نصيبه من الدنيا، وأن يعمل كلّ ما من شأنه أن يمكّنه من الفوز بالجنّة في الدار الآخرة، ولهذا فهو المتّعظ في حاضره بدروس الحياة الماضية، التي تمتلئ بالأمثال والمثل والقصص والعبر لمن يعتبر ويتّعظ؛ فيكون الاقتداء بسُنن الأوّلين الكرام ،وعلى رأسهم الأنبياء والرُّسُل عليهم الصّلاة والسّلام.

ولذا فالكبرياء تعالٍ عن كلِّ ما يؤدّي إلى الفتنة، أو يسيء بمكارم الأخلاق، ولا يليق بما أمر الله به، وما نهى عنه، وما حرّمه وجرّمه، ممّا يجعل الكبرياء هو المحقّق لرفعة المكانة وتفخيمها، ويجعل لصاحبها شأن بما اختار أن يكون عليه بذوقٍ رفيع.

وعلينا أن نميّز بين قيمة التكبُّر والاستكبار؛ فالتكبّر قيمة حميدة لتعظيم الشأن بعدم النزول في منازل السافلين، إنَّه التكبّر عن القول الزور، وعن أيِّ نعوت لا حقائق تسندها، وهو التكبُّر عن الأفعال التي لا تليق بمكارم الأخلاق، وهو الإخلاص في العمل مع وافر الأمانة، وهو السلوك المثال الذي لا يقدر عليه إلّا من هو قدوة حسنة.

أمَّا الاستكبار؛ فهو الاستعلاء عن الحقيقة، والجحود لمبرراتها ومعطياتها، وهو معاندة بدون حُجّة دامغة؛ فالمستكبر يقف على الحقيقة ويغض النّظر عنها، بعدم اعترافه بأنّها الحقّ، مع العلم أنَّ هذا الأمر لا يُنقِص من شأن الحقيقة شيئاً، بل يُنقص من شأن المستكبر عليها بغير حقٍّ.

وهذا يعني أن للتكبّر صفتان:

الصفة الأولى:

هي التكبُّر بالحقّ عن المظالم، وعن الأعمال الوضيعة التي تقلِّل من شأن مرتكبيها، وهذه من صفات الذين يقولون الحقّ ويعملون على إحقاقه ولو كره الكارهون، أي أنَّهم الذين يتعالون عن المكر وسفك الدماء في الأرض

بغير حقّ، وإن حكموا بين النَّاس حكموا بالعدل، وإن قالوا صدقوا، وإن عملوا أصلحوا، وإن عاهدوا أوفوا.

الصفة الثانية:

التكبُّر عن الحقّ، بالحياد عنه والميل كلّ الميل إلى ما يؤدّي إلى إخفائه ومغالبته بالباطل، والمتكبّرين عن الحقّ همّ الذين يقومون بأعمال الوضاعة، التي تقلِّل من شأن مرتكبيها، بما يقدمون عليه من أفعال لا تُرضي النَّاس، وهؤلاء همّ الذين إن قالوا كذبوا، وإن عملوا أفسدوا، وإن عاهدوا خلّوا ونقضوا.

وعليه لا خيار أمام الليبيين إلّا تفخيم قيمة الكبرياء إن أرادوا بناء دولة مواطنيها لا يركعون ولا يسجدون إلّا لله الواحد القهّار. وإن غفلوا عن أهمية تفخيمها سيجدون البعض منهم لا يزالون خائفين من ذلك الغول الذي في حقيقة الأمر لا وجود له إلا وهماً.

تفخيم

قيمة الإبداع

الإبداع هو ذلك الإنتاج الجديد غير المكرّر، وهو غير ذلك المألوف، يشدّ النَّاظرين والملاحظين إليه، ويجعل بعضهم على حالة من التأمُّل والتدبُّر، ويمنح لهم فرص الانتظار لِما يعود منه من منافع أو فوائد.

فالإبداع البشري هو إيجاد الشيء الذي لا سابق له من الشيء السابق عليه؛ فيستمدّ منه استمداداً، كما هو حال الأرض كونها شيء، وما أنتج جديداً من مادّتها هو الشيء المُبدع، الذي لولا التفكّر والتدبُّر العقلي والفكري ما كان بين أيدي المبدع له شيئاً جديداً.

ولذا فإنَّ الإبداع هو إيجاد الشيء المبدع على يدّ الإنسان من الشيء المبدّع من المبدع المطلق جلَّ جلاله؛ وهو القيمة الحميدة التي يجب أن تُعظّم وتُفخّم، ممّا يجعل الشيء المبدع غير مكرّر لذلك الشيء الذي استمدّ منه؛ أي أنّه لم يكن نسخة منه كمّاً، ولا كيفاً، ولا شكلاً، ولا نوعاً، ولا مضموناً.

أمَّا على المستوى المطلق فإنَّ الإبداع على حالتين:

الأولى: إيجاد الشيء من لا شيء سابق عليه (كن) فيكون شيئاً.

الثاني: إبداع الشيء من الشيء المبدع، مثل خلق الأرض كونها شيئاً، وخلق الإنسان منها كونه شيئاً آخر.

ولذا فالإبداع على المستوى البشري قيمة حميدة، تلفت انتباه وعقول المفكّرين والعقّال إلى الإنتاج من أجل حياة أفضل وأجود وأفيد وأنفع، ليكون التقدّم الثقافي والحضاري علامة دالة على قدرة الخالق على المخلوق، وذلك بما آتاه من نعم تمكّنه من حُسن التدبّر.

وهنا فالإبداع المُفخّم هو الذي يمكّن الإنسان من التقدّم الممكّن من القضاء على التأزُّمات، والمشاكل التي تواجه الإنسان في حياته، وتحول بينه وبين صناعة مستقبله المأمول.

وعليه: فالإبداع تأسيس الجديد غير المتوقّع، ذلك لأنَّه خروج عن المألوف والمعتاد والمتعارف عليه، حيث لا رتابة عقليّة ولا فكرية، ممّا يجعل الشيء الذي تمّ إبداعه ملفت للانتباه والاهتمام، ومحفِّز للآخرين على أن يكونوا مبدعين.

وهنا فالإبداع إنشاء هيئة أو صورة أو شكل محسوس مشاهدةً وملاحظةً، من شيءٍ غير محسوس (مجرّد)، ممّا يجعل الإبداع دائماً هو نتاج الفكرة العقليّة (المجرّدة) على غير احتذاء ولا مثال أو شبه للتطابق، ولذا فالإبداع لا يكون إلَّا عن تفكّر وتذكّر وتدبُّر وتأمُّل، وذلك من أجل حياة إنسانية متطوّرة.

ولسائل أن يسأل:

كيف يكون الإبداع؟

أقول:

يكون من المعرفة الواعية لتلك العلاقة الظاهرة بين المُبدَع والمُبدِع، سواء أكان ذلك المبدَع أرضاً، أم سماء، أم مخلوقاً، ومن أيِّ نوع وجنس؛ فالإنسان كونه مبدِعاً بمعرفته الواعية للعلاقة بين السماوات والأرض، وما بينها، وما فيهنّ من كنوز، يمكّنه أن يُبدع منهنّ شيئاً جديداً، في حالة ما إذا تمكّن من اكتشاف أثر علاقة شيء على الأشياء الأخرى.

ولكن ألا يكون الإنسان كونه مبدِعاً هو الآخر مبدع؟

نقول:

نعم الإنسان أوَّلاً هو مُبدَع من الأرض إبداعاً، ولكنَّه عاقل مفكّر، ولذا فهو يتدبّر أمره، وأيِّ أمر في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، وهذه معطية خلقية تميّز الإنسان بها، ممّا جعله قادراً على أن يبدع من الشيء المبدَع أشياء كثيرة، ولهذا فهو المُبدَع المُبدِع.

إذن كيف تفخّم قيمة الإبداع ؟

أقول:

ـ تُفخّم بفتح أبواب المعرفة، وميادين البحث العلمي وتيسير أمره أمام المتعلمين وخاصّة المتميّزين منهم.

ـ تكريم من يتمكّن من الابداع علماً ومعرفة.

ـ تمكين المبدعين من ما ييسِّر لهم المزيد من الابداع.

ولذا فالإبداع ينمّي قدرات الإنسان ويحفّزه على المعرفة التّامّة التي بها يتمكّن من حُسن التصرّف، وإدارة شؤونه وعلاقاته مع الآخرين، حتَّى بلوغ المعرفة الواعية بالكيفية التي عليها أُبدِع ذلك الشيء من المبدع المطلق.

وعليه: فإنَّ الإبداع قيمة حميدة مُفخّم بما يُمكّن من ربط المخلوق بخالقه معرفة تامّة، وإيماناً تامّاً، ثمَّ يمكِّنه من حُسن التدبُّر الذي به يتمكّن من الإصلاح والإعمار، وذلك لأداء المهمّة المكلّف بها، وهي الاستخلاف في الأرض وإصلاحها وإعمارها، حتَّى تعم الرّحمة على من فيها من جميع أرجائها، ويكون الإنسان على الهداية والطّاعة.

ولذا فالبديع النسبي لا يبدع شيئاً إلَّا بجهدٍ، وعن تفكّر وتدبّر، أمّا البديع المطلق فإبداعه أمر (كن) فيكون.

ولأنَّ الإنسان متميّز بخلقه العاقل؛ فهو قادر في دائرة الممكن من الإبداع الذي به يتمكّن من الإصلاح والبناء والإنتاج والفلاح، الذي يشبع حاجاته المتطوِّرة، ويسهم في إشباع حاجات الآخرين.

ولهذا فالمبدع يستوجب التقدير والاحترام والاعتراف بجهده، والعمل على تحفيزه من أجل المزيد، حيث المطالب والرّغبات والغايات الإنسانية هي دائماً في حالة تطوّر وتغيّر، ولذا فهي دائماً في حاجة للمزيد الإبداعي الممكّن من الإشباع.

ولأنَّ الإبداع قيمة حميدة؛ فإنَّه لا يأخذ به إلَّا من هو على القيم الحميدة والفضائل الخيِّرة، ولأنَّ الله أمر بالإصلاح في الأرض؛ فهو المحفّز على الإبداع فيها، ولهذا لا يمكن أن يبلغ الإنسان مرحلة الإبداع إلَّا بالتفكّر فيما أبدع الله من خلق ومخلوقات.

ولهذا فالمبدع هو من يدرك ما أبدعه الله ويقف دونه، تأمُّلاً واستقراء واستنباطاً، حتَّى يدرك اليقين من ورائه، بعد أن يدرك من خلاله تلك الكيفية التي عليها خُلق، وبهذا يتمكّن عقله من الإدراك الذي يمدّه بروح الإبداع؛ فيتمكّن من أدراك المجرّد الذي يكمن ورأي كلّ علّة أو سبب، حتَّى يضيف الجديد المفيد، والنافع الذي يُسهم في إصلاح الأرض وإعمارها، ورفعة الإنسان مكانة وعلماً وثقافة وحضارة.

ولأنَّ حمْل الأمانة عبء، لذا وجب على الإنسان التدبّر والإبداع الذي به يتمكّن من النّجاح في حمْل الأمانة، وبكلِّ مسؤولية، وهنا فالإبداع قيمة حميدة يجب تفخيمه وعدم الإغفال عن أهميته في إضافة الجديد المفيد والنَّافع للإنسان، ولهذا لا نجاح في حمْل المسؤولية إنْ لم يكن الإنسان مفكّراً حتَّى بلوغ مراحل الإبداع التي تمكّنه من بلوغ الحلّ، للتأزّمات أو المعضلات التي تواجهه في حياته، وأن يكون وراء إبداعه أمل يمكّنه من بلوغ المهمّة التي من أجلها خُلق في أحسن تقويم.

تفخيم

قيمة التطلُّع

التطلّع تسابق مع الزّمن حيث لا توقّف عند حدود الحاضر، بل هو امتداد إلى المستقبل المأمول، تفكّراً، وتدبُّراً، وتأمُّلاً من أجل الحياة الأفضل سياسيّاً، واقتصاديّاً، وعلميّاً، ومعرفيّاً، وثقافيّاً، وحضاريّاً، ولكن لكلّ شيء ثمنه؛ فمن يقبل بدفعه يستطيع بلوغ المأمول، أو على الأقل يبلغه أبنائه من بعده، إنْ عبَّد لهم السبيل المؤدّي إلى المستقبل الأفضل.

ولهذا فالتطلُّع قيمة حميدة يستوجب التفخيم من أجل بلوغ الأمل المتطوّر، وهذه القيمة الحميدة المفخّمة تمنح المُتّصف بها فُسحة الاطلاع على الواقع واستشراف المستقبل، في عملية موازنة من أجل الإصلاح، وإيجاد الحلول المناسبة لمعضلة الفرد والجماعة والمجتمع، وفي كلّ المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا تكون قيمة التطلّع حاملة لمعطية إثبات الأنا والآخر، دون أن يكون أمل أحدهم على حِساب بعضهم أو على حساب غيرهم.

وأوّل وسائل التطلّع وأبسطها على جلالتها هي قراءة التاريخ، والتعرَّف على ثقافات وحضارات الشعوب الممكّنة من المزيد المعرفي، ولهذا فإنَّ المتطلّعين من أجل أن يكون العدل والحقّ سائدين، لا يكابرون في الاتصال مع الآخر، من أجل الاستفادة المشتركة من المنافع المأمولة، ولذا فلا داعٍ للمكابرة، ولا داعٍ للتردّد الذي يجعل البعض على حالة من السّكون، ومن يقرأ التَّاريخ يعتبر، ويعرف أن الشعوب والحضارات دائماً في حالة اتِّصال وتواصل، من أجل إحداث النُقلة للمستقبل الأنفع والأعظم. ولا نغفل عن أهميّة المعرفة التي تُعطي للتطلُّع قيمة؛ فبها تُشبع الحاجات عن دراية وموضوعيه، وهي المشتملة على المعلومة والحجّة والفكرة والثقافة بحالها، التي تمكّن من معرفة الآخرين دون لبس ولا غموض، وتمكّن من معرفة ما وصلوا إليه من علوم ومعارف وتجارب، يمكن الاستفادة منها في تغيير الأحوال السياسية، والاقتصادية، والاجتماعيّة

للأمم والشّعوب. ولذا فإنّ الإصرار على الحصول على الأفضل دائماً يجب أن يصحبه اعتقاد، بأنّه لن يحدث الأفضل إلّا بخطط واستراتيجيات تتجاوز المتوقّع إلى ذلك غير المتوقّع.

وعليه: فالتطلُّع قيمة حميدة عندما يُفخّم يجعل من المواطن وكأنّه وطن بكامله، وذلك بما يقدّمه المواطن المتطلّع من ابداعات وتضحيات وعطاء من أجل صناعة المستقبل. فالتطلّع للمستقبل الأفضل والأجود والأنفع هو مكمن الآمال والطموحات، التي فيها تتحسّن الأحوال، وتحدث النُقلة من مستوى قيمي أدنى إلى مستوى قيمي أعلى.

إذن من يعمل في الزّمن الآن برؤية المستقبل، يجد نفسه قد أمّن لنفسه مستقبلاً خالياً من التأزُّمات، ومن يغفل عن ذلك في زمنه الآن، يجد نفسه في القاع مع الذين هم في أسفل السافلين.

وهنا؛ فلولا الخوف في الزّمن الآن ما فكّر من فكّر في مستقبله، وتطلّع إلى ما هو أفضل، من أجل أن يحقّق لنفسه الأمن والسكينة؛ فالتطلّع مرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي، به تمتدّ الذات من حيّز التمركز على ذاتها، إلى مجال التطلّع تجاه الأخر الذي له من الخصوصيات التي تميّزه عن غيره، وفقاً لقدراته واستعداداته ومواهبه وإمكانياته وعلومه وثقافته وحضارته، ممّا يجعل الذات في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، قادرة على نيل كلّ ما من شأنه أن يحُق لها الفائدة والمنافع.

ولذا فالإنسان المتطلّع تجاه ما يجب، هو المتدافع تجاه ما يحقّق له النُقلة؛ ومن هنا فإنّ الشخصيّة المتطلّعة شخصية توافقيّة، تستوعب قيم وفضائل (الذاتية) وتتفتّح بإرادة ومنطق على الآخرين دون أحكام مسبقة، وذلك لاعتمادها قيمة الحرّيّة في كلّ اختياراتها؛ فهي تتفاعل مع الحقّ، والعدل، والواجب، والمسؤولية على مستوى الذات، ومستوى الآخر، ولذلك لم تكن منغلقة أو متعصّبة، ولا متفاعلة إلّا مع ما هو منطقي، وأخلاقي، وعلمي، ويعود بالمنافع؛ فالتطلُّعية مرحلة من الوعي الذي يُمكّن الذات من استيعاب دورها، وما يجب أن تفعله، حتَّى لا يحلّ ما يخيف محلّ ما يطمئن. وهكذا دائماً عندما تتطلّع الشخصية تستشعر بأنّها في حاجة إلى المزيد المعرفي

والعلمي والتقني، والمزيد العلائقي الذي به تستأمن وتؤمّن مستقبلها، الذي هو الآخر فيه ما يشبع الحاجات المتطوّرة، ومن ثمّ تتحقّق النُقلة بذلك المأمول الممكّن من بلوغ الأجود والأفيد والأصلح.

تفخيم

قيمة التّوافق

التوافق قيمة حميدة لا تسود بين النَّاس إلّا عن إرادة، ولذا حيث ما كان التوافق بين النَّاس قيمة مقدّرة ومفخّمة، كان الانسجام والتفهُّم بينهم سائداً بدون تقديم تنازلات، إلّا بما هو مرضٍ ولو بعد نقاش وبيّنة، ومع أنَّ التوافق قيمة مأمولة، إلّا أنَّه من حيث المفهوم لم يكن الاتفاق؛ فالاتفاق إرادي، ولكن يمكن أن يكون بين أعداء كالاتفاق على وقف إطلاق النَّار في حالة ما إذا كان بينهم اقتتال، وهذا لا يعني أنَّهم متوافقون؛ فالتوافق لا يكون إلّا على رؤى وقضايا ومواقف جمعيّة، ممّا يجعل البعض يتوافق مع القيم ولا يتّفق مع الآخر.

إذن التّوافق قيمة اجتماعية وإنسانية بلوغها ممكنٌ، ولكنّه ليس سهلاً؛ فمن بلغه تجنّب المظالم وآمن الآخرين واطمئنَّ معهم، ولذا فالتّوافق لا يكون إلّا بتقارب المطلب مع الرغبة، وتقارب الحاجة المتطوّرة مع مشبعاتها المتنوّعة وظروفها الموضوعيّة، وهو المحقّق للرّضا دون تقديم تنازلات بغير حقّ.

ومن ثمّ عندما تُفخّم قيمة التّوافق تحقّق الانسجام الإرادي بين الناس، ممّا يجعل الانسجام سائداً بين الأنا والآخر، ويجعل المشاركة بينهم موجبة. وهذا لا يعني أن لا يكون التّوافق سالباً؛ فمثلما يتوافق الإصلاحيّون كذلك يتوافق المفسدون، والفرق بينهما الموضوع والغايات التي من ورائه.

ولأنَّ التّوافق مع الإيجابيات توافق مع الحقّ؛ فأصحاب الحقّ لا يُقرُّون إلَّا حقّاً وعدلاً وبكل إرادة؛ فالذين يوفون الكيل والميزان بالقسط عند كلّ موزونٍ، ولا يبخسون النَّاس أشياءهم، هم المتوافقون مع الحقّ وموجبات إحقاقه، ومع أنّ التّوافق واحد إلّا أنّ للتوافق أنواع موضوعية كتوافق الزّمن مع الزّمن، وتوافق المكان مع المكان، وتوافق الظرف مع الظرف، وتوافق الودِّ مع الودِّ، وتوافق الظلم مع الظلم، وهكذا فإنَّ التّوافق لا يتعدّد

ومواضعه ومعطياته تتعدّد، حتَّى في القصاص لا حلَّ للمشكل ولا حكم فيه عدلاً إلّا بالتّوافق، {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ}[99].

ولكن متى سيكون التّوافق سائداً بين النَّاس؟

أقول:

عندما يصبح التوافق دولة.

ـ ومتى يصبح التوافق دولة؟

عندما يكون التوافق حلّاَ.

[99] المائدة 45.

القيم

وبناء الإنسان

بدون شكّ إنّ الرّأسمال الحضاري لا يقتصر على الجغرافيا والزّمن، ولا على الإنسان كونه مخلوق في حاجة للإشباع المادي، ولكن أيِّ حضارة مع احتياجها إلى هذه العناصر الثلاثة؛ فإنّ هذه العناصر تحتاج إلى أسس من الفضائل والقيم كي يتمّ التفاعل بينها، وتنشأ الحضارة والمدنية التي تقوم على الفكرة السليمة التي يحملها العقل الإنساني، والانطلاق الرّوحي الذي يعزّز ما يؤمِن به الإنسان عن قناعة دون إجبار أو إكراه.

إنّ الفضائل والقيم التي تتمّم بنية الإنسان تواكب حياته فكريّاً، وهذه الأفكار التي سمحت الفضائل والقيم بانطلاقها نحو الإبداع هي التي رافقت التراكم الحضاري عبر التَّاريخ، ولا نجاوز الصواب إذا أكّدنا على أهمية الدين في هذا الجانب، كونه مصدر هذه الفضائل والقيم، ومنبعاً لها عبر الرّسالات السماوية التي تولّدت الفضائل والقيم منها، حتى أصبحت سلوكاً بين النّاس وفق أخلاق كريمة ترتقي بالإنسان إلى مستوى التقويم الأحسن الذي جعله الله عليه، والارتقاء الإنساني نحو السموّ يجعله متواضعاً من جهة، ورافضاً لغير الفطرة السليمة التي فُطر عليها من جهة ثانية، ذلك أنّ التقاء التواضع مع الفطرة وصولاً إلى اليقين بوجود الخالق لكلّ شيء، والوقوف على هذه الحقيقة توجب عبودية الإنسان لله تعالى، وأُلوهية الخالق عزّ وجلّ، الذي لم يكلّف نفساً فوق طاقتها، وهذا عين الحقّ والعدل، ومن هنا وجب القول أنّ من كلّف نفساً فوق طاقتها فقد أمر بما لا يجب، ولذا نجد الطّغاة من الحكّام والسّلاطين الذين تولّوا أمر النَّاس دون رغبة منهم، قد أوغلوا في الغيّ، وهذا الإيغال في الظلم والطّغيان من قبل الأنظمة الاستبدادية الفاسدة ما كان ليكون لولا الانحدار الأخلاقي الذي وصلت إليه هذه الأنظمة.

ولذا فإنّ هذه الأنظمة وخاصة من تربّع على عروشها لا يقيمون للفضيلة وزناً، ولا يعرفون للقيمة سبيلاً، ومن ثمّ لا يسلكون للأخلاق طريقاً؛

فينفلت منهم التصرّف والضبط والسلوك السويّ الذي يتّصف به النَّاس من البشر، ذلك لأنّ الأخلاق عامّة هي التي تحكم الأعمال، وبها نحكم على النتائج، ولا تأتي نتيجة إيجابية إلّا عن طريق الأخلاق التي تضبط التصرّفات وتكيّفها.

ولكن كيف يتمّ تكييف التصرّفات، وضبط السلوك، وتوجيهه للعمل والسيطرة على الجموح النفسي، وإخضاع ذلك كلّه للنظام الأخلاقي؟

للإجابة على هذه السؤالات لا بدّ من تبنّي الفكرة الأخلاقية المستمدّة من الفضائل والقيم التي تُحكم قيودها على النّفس، وتطلق العقل من أواسره، وتدفع بالرّوح إلى التسامي القيمي بانسلاخها المادّي بالقدر الذي يحافظ على التوازن بين الروح والمادة من جانبٍ، وبين العقل والنّفس من جانب آخر، ذلك أنّ الإنسان بفطرته هو إنسان طبيعي، حيث تتولّى الأفكار النابعة من الفضائل والقيم المقوّمة للأخلاق إخضاع غرائزه لعملية تكيّف بين ظاهر وكامنٍ؛ فهي لا تقضي على الغرائز ولكن تحدّ من جموحها عندما تفرض هذه الأخلاق نفسها على العقل، وبوصول الإنسان إلى هذه المرحلة يتحرّر جزئياً من قانون الغريزة الحيوانية إلى نور العقل وسموّ الرّوح، ومن ثمّ يُخضع وجوده كلّه للمقتضيات الرّوحية التي أوجدتها الأخلاق في نفسه، بحيث يمارس حياته في هذه الحالة الجديدة طبقاً للقانون الرّوحي المقيّد بالأخلاق.

وبهذا يواصل تطوّره الإنساني على التقويم الأحسن الذي أراده له الله تعالى، ومن ثمّ تكتمل شبكة علاقاته الداخلية بقدر امتداد الشُّعاع الأخلاقي في فكره وروحه، وبذلك تنشأ علاقات متوازنة في نفسه بين الرّوح والمادة، وبين العقل والنفس؛ فيدرك من خلال هذه العلاقات المتوازنة حقوقه وحقوق الآخرين الأمر الذي يستدعي بداهة معرفة الخير من الشرّ، والحقّ من الباطل، والعدل من الظلم، والحلال من الحرام، والطيّب من الخبيث؛ فإذا تأصّلت هذه الأصول في النفس، أصبحت جزءً من الذات التي لا يمكن أن تتخلّى عنها، إذ ليس هناك ذات تتخلّى عن ذاتها، وبذلك تتوسّع الإدراكات الداخلية على مستوى الذّات، والخارجية على مستوى الآخر، وعندما تصل كلّ ذات وكلّ آخر إلى قدر من هذه الأصول

الأخلاقية، يتمّ التآلف والتلاقي، أو على الأقلّ عدم التنافر لوجود قاعدة انطلاق مشتركة، وإن تفاوتت بين النَّاس، ومجموع هذه الأصول الأخلاقية بين الأنا والآخر تكوّن مجتمعاً جديداً نتيجة السيادة المقدّرة، كما تتولّد ضرورات جديدة نتيجة هذه السيادة، وبهذا يسلك المجتمع منعطفاً آخر غير الذي كان عليه، وهو منعطف العقل الذي يحمل الأخلاق، غير أنّ هذا العقل إذا تراخى في السيطرة على النّفس طغت عليه الغرائز، وحينئذ تشرع الغرائز في التحرّر مرّة ثانية من قيودها بالتدريج، ويكفّ المجتمع عن ممارسة ضغطه على الفرد، وكلّما خفّ الضغط الاجتماعي على الفرد الحاكم، مال إلى التفرد بالقدر الذي انزاح عنه ذلك الضغط الداعي إلى الاستقامة، وكلّما كان المجتمع متأقلماً مع القيم التي ارتضاها عقداً له واصل التاريخ سيره ضمن المنظومة الأخلاقية، وبالتالي واصل التطوّر الأخلاقي عمله في نفسية الفرد، وفي البناء الأخلاقي للمجتمع الذي لا يبرح في تعديل سلوك الأفراد، الذي لا بدّ أن يأتي أُكله على الصعيد المجتمعي في السلطان والسياسة والاقتصاد وجميع مناحي الحياة.

وعلى العكس من ذلك بقدر ما تتحرّر هذه النزعة من قيودها في المجتمع، ينكمش التحرز الأخلاقي في أفعال الفرد الخاصة شيئاً فشيئاً، وتبرز الأنا من جديد، حتى يستشري النقص في الفاعلية الاجتماعية للمبدأ الأخلاقي؛ فيعود السلطان لصَّاً، وصاحب الحقّ يدعو إلى الباطل، ومن كان عادلاً يمارس الظلم كلّما بدأت الأخلاق بالتناقص، حتى إذا وصلت حدّ التلاشي أصبح الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف شعاراً للسُّلطان، كما هو حال كثير من الأنظمة العربية، التي عادت شعوبها إلى دفع القيمة الأخلاقية نحو التسامي لتتبوّأ مكان الصدارة في الفكر العربي المعاصر على مستوى ربيع النَّاس.

ولذا فإنّ التدنّي الأخلاقي هو السبب الأعظم في ظهور أمراض اجتماعية ينتبه إليها السلطان الطاغية بدقّة متناهية، ذلك لأنّ هذا التدنّي واستمراره هو الشريان الذي يمدّ السلطان الطاغية بنسغ الحياة، إذ أن غياب الأخلاق يطلق جماح الشهوات لدى الإنسان بحيث تواصل الغريزة سعيها إلى الانطلاق والتحرّر لتستعيد سيطرتها على النفس وعلى الفرد، ومن ثمّ

على المجتمع شيئاً فشيئاً، فإذا ما بلغ هذا التحرّر تمامه، عادت الغرائز إلى سيطرتها على مصير الإنسان حتَّى تعيده تحت ربقة الظلم، والعبودية والاستبداد.

ومن هنا فالقضية الأخلاقية تعالج جميع مشكلات المجتمع بشمولية تسع جميع جوانب الحياة الفكرية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولا يمكن التغيير دون العودة إلى أصول الفضائل والقيم التي ترسّخ الأخلاق، ومن هنا فالتغيير يبدأ من الفرد الذي هو عنصر المجتمع من القاعدة إلى القمّة، ولذا وجب تفعيل الفرد (الإنسان) حيث يبدأ بتغيير نفسه من داخلها قبل أن يغيّر الأشياء التي تحيط به، مصداقاً لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ}[100].

وهكذا يتغير المجتمع بأكمله إذا ما غيّر كلّ إنسان نفسه، أي يجب تنقية النفوس ممّا علق بها، من إسقاطات الطّغاة والمتسلّطين، التي فُرضت قسراً بما لا يناسب حرّيّة الإنسان، وحقّه في الحياة المؤسّسة على الفضائل والقيم، وتنقيتها من سلبيات الأفكار السيّئة، وحمل المبدأ الأخلاقي وتفعيله في الواقع ليتمّ النهوض مرّة أخرى.

وهكذا يكون البناء الأخلاقي ذا أثر كبير لدى الإنسان وله مردود عظيم في القول والفعل والعمل والسلوك والتصرّف، ذلك أنّه يجمع بين الواقعي الاجتماعي في الحياة العامّة لدى الناس، والمثالية الأخلاقية التي تؤطّر السلوك الفردي والاجتماعي والمجتمعي، وتضبط التصرّف وفق معطيات الخير بشكل يحقّق من السعادة ما يحقّقه لمن يتحلّى بهذه القيم الأخلاقية، ممّا يدفع عنها بعض الشقاء إن لم يدفع عنها معظمه، لأنّ الأخلاق التي أسهمت في البناء الإنساني جعلت الجميع على خطّ الشروع والتساوي بحيث تُعرف حدود كلّ قيمة من قبل كلّ فرد؛ فالأوامر والطّاعة والامتثال لم تعدْ واجبة على المستضعفين، وإنّما أصبحت واجبة على جميع الأفراد ضمن مقاييس قيم أخرى من الخير والحقّ والعدل، كونها الرَّافضة لقيم

[100] – الرعد 11.

أخرى كالشرّ والظلم والبغي، وبهذا تنعدم الفوارق بين الحاكم والمحكوم، وبين القوي والضعيف، وبين الغني والفقير، لأنّ البناء قام على أسس سليمة أشاعت بين الأفراد المحبّة والتضامن، ونزعت من النفوس العداوة والبغضاء المؤدّية إلى الفشل والتنازع.

ولهذا يجب أن تُفخّم القيم كونها المعطية الأهم في بناء الشخصية الوطنية، ومن هنا تحقّق القيم أهدافها في إيجاد قاعدة أساسية لصقل جوهر الإنسان وبنائه بناءً متوازناً، يكون فيه سرّه كعلانيته؛ فإذا تناقض الظاهر مع الباطن، وتعارض القول مع العمل، حلّ النفاق والرياء وعادت الأطماع تطغى على النّفس التي تسيطر عليها الشهوات؛ فتدفع العقل إلى الانكماش، ومن ثمّ تنطلق النّفس لإشباع الغريزة؛ فيظهر الظلم من جديد ويعود الاستبداد أعظم ممّا كان، الأمر الذي يسمح للسلطان بالتسلّط والطغيان من جديد.

وعليه أقول:

لم يعدّ بعد القذافي إلّا بناء الدّولة الليبية (دولة التوافق الاجتماعي والسّياسي)، وتفخيم القيم الحميدة بما يعيدها إلى تلك الفضائل الخيّرة.

وأن يتمّ استيعاب البعض للبعض، وتقبُّل البعض للبعض.

وأن يتمّ التصالح عن إرادة، ويتمّ العفو والصفح والتسامح من خلاله.

وإن لم يتمّ ذلك في وقته، ستتفكّك الدّولة، وتتصدّع القيم والأخلاق أكثر ممّا هو متوقّع، ويكون الأمن على رأس القيم المتصدّعة؛ فتصبح قبائل ضدّ قبائل، وأقاليم ضدّ أقاليم، وتستباح الحدود حتى يعود الخوف إلى الأنفس ويُكسِّر منصّة الجُبن، ويخرج البطل من مخبأه.

وإن سأل سائل آخر:

وماذا بعد ثورات الرّبيع العربي؟

أقول:

على المستوى العربي بدون شكّ ثورات قدّ تفجّرت، وثورات أخرى ستتفجّر في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع.

ومن لا يضع في حسابه هذه المُعطية، فسيفاجئ ويستغرب، في الوقت الذي فيه أخرين هم يحتفلون؛ فخارطة الوطن هي الخارطة، ولكن تلك النُّظم ليست بالنُّظم ذاتها.

صدر للمؤلّف

صدر للمؤلف 57 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها. وصدر له 76 مؤلّفاً منها خمس موسوعات، ومجالات اهتمام المؤلف البحثية هي:

1 ـ الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 ـ الفكر والسياسة.

3 ـ الأدب.

4 ـ الاسلاميات.

5 ـ طرق البحث الاجتماعي.

تُرجمت مجموعة من كتبه إلى اللغة الانجليزية واللغة التركية.

عناوين

المؤلفات ومواضعها

1 ـ مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.

2 ـ الاصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.

3ـ فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجا، 1995م.

4 ـ منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجا، مالطا، 1996م.

5 ـ سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجا، مالطا، 1997م.

6 ـ المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.

7 ـ البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.

8 ـ التصنيف القيمي للعولمة، منشورات الجا، مالطا، 2001م.

9 ـ الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد)، دار الجا، مالطا، 2001م.

10 ـ نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.

11 ـ خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

12 ـ منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.

13 ـ خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006م.

14 ـ خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.

15 ـ البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

16 ـ البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

17 ـ البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

18ـ الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.

19 ـ البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

20 ـ مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.

21 ـ المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت ـ دمشق، 2009م.

22 ـ موسوعة اسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابين كثير، دمشق ـ بيروت، 2009م.

23 ـ ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

24 ـ مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

25 ـ خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

26 ـ قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

27 ـ أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

28 ـ آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

29 ـ نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

30 ـ إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

31 ـ إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

32 ـ شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

33 ـ يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

34 ـ داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

35 ـ يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

36 ـ أيوب واليسع وذو الكفل والياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

37 ـ موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

38 ـ عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

39 ـ محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010م.

40 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

41 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

42 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

43 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

44 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

45 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

46 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

47 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

48 ـ صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

49 ـ موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

50 ـ موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

51 ـ التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

52 ـ ألسنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

53 ـ المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011م.

54 ـ الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة وانشر، القاهرة، 2011م.

55 ـ الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.

56 ـ سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.

57 ـ خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

58 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

59 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

61 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

62 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

63 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

64 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

65 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

66 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

67 ـ من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

68 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

69 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقي للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70 ـ من قيم القرآن الكريم (قيم تيقُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

71 ـ موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م

72 ـ الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.

73 ـ تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.

74 ـ ربيع النّاس (من الاصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.

75 ـ أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.

76 ـ القيم والأخلاق الليبية إلى أين؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

المصادر

والمراجع باللغة العربية

1 ـ الموسوعة العربية العالمية. شركة أعمال الموسوعة، الطبعة الثانية، 1999.

2 ـ الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت : معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1986.

3 ـ الموسوعة الفلسفية. وضع لحنة من العلماء والأكاديميين السوفيت "ترجمة سمير كرم". بيروت: دار الطليعة.1974.

4 ـ الموسوعة في العلوم الاجتماعية "ترجمة عادل مختار، وسعد عبد العزيز". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

5 ـ الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، عقيل حسين عقيل. الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2007.

6 ـ إميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع "ترجمة د.محمود قاسم، د.السيد محمد بدوي". الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1988.

7 ـ إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

8 ـ التفكير الإبداعي. مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.

9 ـ العولمة والهوية. المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون. عمّان: جامعة فيلادلفيا، 1999.

10 ـ إدوارد سعيد، خارج المكان (ترجمة فواز طرابلسي). بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2000.

11 ـ اولريش بك، هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية "ترجمة أبو العيد دودو" كولونيا: منشورات الجمل، 2001.

12 ـ أنطوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية (ترجمة مالك أبوشهيوة) طرابلس: دار الرواد، 1999.

13 ـ باسل شيخو، هل فات الأوان لتبدأ من جديد حدد مسارك. دمشق: دار القلم، 2004.

14 ـ توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة (ترجمة ليلى زيدان) القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000.

15 ـ توماس فريدمان، العالم مسطّح تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين"ترجمة عمر الأيوبي" بيروت: دار الكتاب العربي، 2006.

16 ـ تريسي جروس، كيف تجعل المستحيل ممكنا التحولات السبعة لإعادة هندسة ذاتك ومؤسستك "ترجمة علاء أحمد صلاح". القاهرة: إصدارات بيمك، 2002.

17 ـ جان جاك روسو، العقد الاجتماعي "ترجمة بولس غانم". بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، المكتبة الشرقية، 1972.

18 ـ جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك "ترجمة جورج كتورة". بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.

19 ـ جياني فاتيمو، نهاية الحداثة الفلسفات العدمية والتفسيرية في ثقافة ما بعد الحداثة (ترجمة فاطمة الجيوشي). دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1998.

20 ـ حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة (ترجمة عمران أبو حجلة). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1997.

21 ـ خليفة محمد الزعابي، كُن مُعجِزاً حلّق في القمة. دبي: مركز الخليفة للتنمية الاجتماعية والإدارية، 2004.

22 ـ دوروثي ليدز، قوة الكلمة "ترجمة عبد الرحمن توفيق". القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيمك)، الطبعة الثانية، 1999.

23 ـ دونالد هـ. ويز، إجراءات المقابلة الشخصية بنجاح "ترجمة شوكار زكي". القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.

24 ـ روبرت ك كوبر، كيف تفجر الطاقة الهائلة الكامنة بداخلك وتوظفها في القيادة والحياة "ترجمة مكتبة جرير" الرياض، مكتبة جرير، 2004.

25 ـ سعاد خيري، العولمة وحدة وصراع النقيضين عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية. بيروت: دار الكنوز الأدبية،2000.

26 ـ ريتشارد نيكسون:

أ ـ ـــــ، نصر بلا حرب (ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، 1991.

ب ـ ـــــ، ما وراء السلام (ترجمة مالك عباس). عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.

27 ـ سمير أمين، نقد روح العصر (ترجمة فهيمة شرف الدين).بيروت: 1998.

28 ـ سيد محمد غنيم، سيكولوجية الشخصية (محدداتها ـ قياسها ـ نظرياتها). القاهرة: دار النهضة العربية، 1975م.

29 ـ سليمان مظهر، قصة الديانات. القاهرة: مكتبة مذبولي، 1998.

30 ـ صلاح بن معاد، مجتمع ما بعد الرأسمالية (صلاح بن معاد). الرياض: الإدارة العامة للطباعة والنشر، 2001.

31 ـ صاموائيل هنتنجتون:

أ ـ ـــــ، الإسلام والغرب آفاق الصِّدام (ترجمة مجدي شرشر). القاهرة: مكتبة مذبولي، 1995.

ب ـ صدام الحضارات إعادة صنع النَّظام العالمي "ترجمة طلعت الشايب". القاهرة: دار الكتاب المصرية، 1998.

32 ـ جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي "ترجمة بولس غانم". بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1972.

33 ـ عقيل حسين عقيل:

أ ـــــ، سيادة البشر دراسة في الفكر الاجتماعي. مالطا: دار الجأ، 1995.

ب ـــــ، التصنيف القيمي للعولمة. مالطا: منشورات دار Elga، 200.

ت ـــــ، الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد). مالطا: منشورات دار Elga، 2001.

ث ـ ـــــ، منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004.

ج ـ ـــــ، البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية، القاهرة، 2007.

ح ـ ـــــ، مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية، القاهرة، 2008.

خ ـ ـــــ، خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010.

د ـ ـــــ، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2010.

ذ ـ ـــــ، التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، القاهرة، المجموعة الدولية، 2011م.

ر ـ ـــــ، السنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011.

ز ـ ـــــ، المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق ـ بيروت، 2011.

ط ـ ـــــ، الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية، القاهرة، 2011.

ن ـ ـــــ، الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية، القاهرة، 2011م.

ظ ـ ـــــ، سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

ك ـ ـــــ، خريف السُّلطان (الرّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

ل ـ ـــــ، الرّفض (استشعار حريّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

م ـ ـــــ، تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

ن ـ ـــــ، أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الليبية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2012م.

34 ـ علي زيعور، مذاهب علم النفس. بيروت : دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136 .

35 ـ عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية الجزء الثاني. بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1984.

36 ـ علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م.

73 ـ عبد المجيد الشافي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ. بيروت: دار الطليعة، 200.

83 ـ عبد المنعم شحاته، أنا والآخر سيكولوجية العلاقات المتبادلة. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2002.

39 ـ عالم المعرفة، الأنا والآخر. 2002.

40 ـ فرنسيس فوكوياما:

أ ـ ـــــ، نهاية التاريخ وخاتم البشر (ترجمة حسين آمين). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1993.

ب ـ ـــــ، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي (ترجمة معين الإمام، ومجاب الإمام). دمشق: 1998.

ج ـ ـــــ، نهاية الإنسان (عواقب الثّورة البيو تكنولوجيا). "ترجمة أحمد مستجير"، القاهرة: شركة مطابع لوتس، 2002.

41 ـ لسان العرب. ابن منظور، بيروت : دار لسان العرب، المجلد الأول.

42 ـ موسوعة مدربون بارعون (التدريب المباشر). مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.

43 ـ موسوعة مدربون بارعون (العوامل السبع للتغيير). مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.

44 ـ محمد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي (ترجمة هاشم صالح). بيروت: دار الساقي، 1997.

45 ـ لستر ثورو، مستقبل الرأسمالية (ترجمة عزيز سباهي). دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998.

46 ـ محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد. عمان: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1996.

47 ـ محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية " دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة ". بيروت : دار الطليعة، 1990م.

48 ـ محمود محمد طه، نحو مشروع مستقبلي للإسلام. الكويت: دار قرطاس، 2002.

49 ـ منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

50 ـ نعوم تشومسكي:

أ _ ـــــ، تواريخ الانشقاق (ترجمة محمد نجار). بيروت: شركة الطبع والنشر اللبنانية، 1997.

ب - ـــــ، النزعة العسكرية الجديدة (ترجمة أيمن حنان حداد).بيروت: دار الآداب،2001.

ج _ ـــــ، الحادي عشر من أيلول (تعريب مجموعة من المختصين). دمشق: التكوين للباعة والنشر والتوزيع، 2002.

51 ـ وليد عبد الناصر، حوار الحضارات في عالم متغير. العدد 41768، 15 أبريل، 2001.

52 ـ يحى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة. القاهرة: دار الشروق.

المصادر والمراجع الأجنبية

1 - Albert, Ethel M, “The Classification of Values, A Method and Illustration”, American Anthropologist, Vol. 58, 1965.

2 - Abbett, Kants. T. K., Theory of Ethics, London, 1927, In Lancaster, master of Political Though, Hegel to Dewing. Georg.

3- Anthony Giddens. the Third way, The Renewal of Sociality, 1998.

4 - Bush, Chilton R., “A System of categories for General News Content” Journalism Quarterly, Vol.37.no.2,1970.

5 - Bolck, J., & Thomas, H., Is Satisfaction with Self a Measure of Adjustment? journal of Abnormal and Social Psychology, 1965-51.

6 – Edward W. Said, Out of Place, A. Knoff 1998.

7 – Francis Fukuyama. Trust. Social Virtues and the Creation of prosperity, London, Hamish Hamilton, 1995.

8 - bHolsti, Ole, R., “Content Analysis for the Social Sciences and Humanities” New York, Addison-Wesley, 1969

Henry k Skolimowski; Living philosophy: Eco- philosophy as a 9 - Tree of life; Arkana Paperbacks. P 12.

10 _ http; islam- online. net/ Arabic/mafaheem/2002/04/article 1. shtml.

11- Roth, C. H. Fundamentals of Logic Design. 2nd Ed. St, paul, West pub. Co, 1979.

12 - Copi, I. M. Introduction to Logic. 4th Ed, Macmillan Pub, co, 1972.

13 - W. H Theory construction and the problem of objectivity; Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

أ . د / عقيل حسين عقيل

وماذا بعد القذافى ؟

Arab group
المجموعه العربيه للتدريب والنشر